كيف تحاور شيعيا؟





محتويات الوحدة:

- تعريف الجدل والمناظرة.
- مشروعية الجدل والمناظرة.
- أنواع الجدل المذموم.
- هل كره السلف الجدال ولماذا؟
- من الذي لا تنبغي مناظرته؟
- هل المناظرة فيما جرى بين الصحابة مخالف لعقيدة أهل السنة؟
- آداب المناظرة.

تعريف الجدل والمناظرة:

الجدل لغة: المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة[١].

المناظرة لغة: المباحثة والمباراة في النظر، واستحضار كل ما يراه ببصيرته، والنظر: البحث، وهو أعم من القياس، لأن كل قياس نظر، وليس كل نظر قياسا[٢].

أما من حيث المعنى الاصطلاحي فهما بمعنى واحد تقريبا، وهو:

المحاورة في الكلام بين شخصين مختلفين يقصد كل منهما تصحيح قوله وإبطال قول الآخر، مع رغبة كل منهما في ظهور الحق[٣].

مشروعية الجدل والمناظرة:

يقول ابن تيمية: «وأما جنس المناظرة بالحق فقد تكون واجبة تارة ومستحبة تارة أخرى»[٤].

ويقول ابن مفلح: «فأما الجدال: فمأمور به لقصد الحق، دل عليه القرآن، وفعله الصحابة والسلف، وذكره بعضهم إجماعًا»[٥].

ويقول الشنقيطي: «فأقل مراتب حكمها الجواز إن كانت على الوجه المطلوب، وقال

---

(١) المفردات في غريب القرآن (ص:١٨٩).

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص:٨١٤).

(٣) آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص:١٣٩).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٤).

(٥) أصول الفقه (٣/ ١٤١١).

بعضهم باستحبابها، وقيل: إن القدر الذي يلزم لإبطال شبه خصوم الحق فرض كفاية، وليس ببعيد»[١].

وقد دلت الأدلة العديدة من القرآن والسنة على مشروعية الجدل، ومن هذه الأدلة:

أولاً: من القرآن:

- قوله تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾ [النحل:١٢٥].

فالأصل في الدعوة أن تكون بالحكمة وهي القاعدة العامة، ثم جاء التفصيل، فبعض الناس قد يكون من الحكمة دعوتهم بالموعظة التي تردعه، فإذا لم تنفع الموعظة فينتقل معه إلى الوسيلة الأخرى وهي: المجادلة بالتي هي أحسن، وهذا دليل واضح على مشروعية الجدال إذا كان وسيلة للدعوة وإبلاغ الحق وإظهاره.

- قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[العنكبوت:٤٦].

وهذا دليل على أن بعض المجادلة حسن وبعضها مذموم.

- قوله تعالى عن نوح: ﴿قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا فَأۡتِنَا بِمَا﴾[هود:٣٢]، وهم لم يقولوا: جادلتنا، فحسب، بل قالوا: فأكثرت جدالنا، وهذا دليل واضح على أن نوح عليه السلام كان يستخدم هذه الوسيلة بكثرة في دعوة قومه إلى الإسلام.

- أيضا: قصص جدال إبراهيم عليه السلام، وهي عديدة في القرآن، ومنها:

- جداله مع النمرود: قال تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا

(١) آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص:١٤٠).

﴿مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾[البقرة:٢٥٨].

- جداله مع أبيه وقومه: قال تعالى: ﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾﴾[الأنعام:٧٤] إلى أن قال سبحانه: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾﴾[الأنعام:٨٣].

- جداله مع قومه عندما حطم الأصنام: ﴿قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾﴾[الأنبياء:٦٢] إلى آخر الآيات.

ثانياً: من السنة:

ومن السنة جاء العديد من الأدلة على مشروعية الجدال، ومن هذه الأدلة:

- حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون، وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»(١).

- حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم»(٢).

يقول ابن تيمية: «ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق

---

(١) أخرجه مسلم (٨٠).

(٢) أخرجه أبوداود (٢٥٠٤)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٢٦٢).

المسلمين حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل. فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعا وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء»[(١)].

الجدال المذموم:

وقد جاءت أدلة تدل على ذم الجدال، ومن هذه الأدلة:

- قوله تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ٤﴾[غافر:٤].

وقال تعالى: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾[غافر:٥].

- حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»[(٢)].

- حديث أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا هذه الآية: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢا﴾[الزخرف:٥٨]»[(٣)].

وهذه الأدلة لا تتعارض مع أدلة الأمر بالجدل، وطريقة أهل العلم هي الجمع بين النصوص ما أمكن، ويلخص لنا الطوفي طريق الجمع بين هذه النصوص فيقول: «وأما ذم

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١-٢٣٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٥٧) ومسلم (٢٦٦٨).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢١٦٤) والترمذي (٣٢٥٣) وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٣٢٥٣).

الشرع للجدل حيث ذمه فإنما ذم منه ما كان عنادا لا يقصد به إظهار الحق أو سفسطة تنكر فيه القواطع، أو مستعملا فيما لا مجال للعقل فيه كالأحكام الإلهية التي لم يجعل للبشر طريق إلى الوقوف عليها، أما ما قصد به إظهار الحق وإعلاء كلمته فقد أمر الشرع به.. والقول بجميع الأدلة واجب ما أمكن، فطريقه ما ذكرنا»[(١)].

أنواع الجدل المذموم:

وتوضيحا لهذا المعنى أكثر فهناك بعض أنواع الجدال التي ورد ذمها في النصوص، ومن هذه الأنواع:

١- الجدال بغير علم:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾[الإسراء:٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴿٣﴾﴾[الحج:٣]، وقال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾[آل عمران:٦٦] قال القرطبي: «في الآية دليل على المنع من الجدال لمن لا علم له، والحظر على من لا تحقيق عنده»[(٢)].

٢- الجدال في الأمور الغيبية التي لا علم لنا بها:

وذلك مثل: كيفيات صفات الله تعالى، وأسرار القدر المخفية عن الناس، وقد جاء النهي النبوي عن الخوض في مثل هذه الأمور:

---

(١) علم الجذل في علم الجدل (ص:١٠).

(٢) تفسير القرطبي (٤/١٠٨).

عن ثوبان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا»(١).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «تفكروا في آلاء الله، ولا تتفكروا في الله»(٢).

يقول ابن عبد البر: «وجملة القول في القدر أنه سر الله لا يدرك بجدال ولا نظر ولا تشفي منه خصومة ولا احتجاج»(٣).

٣- الجدال الذي يتضمن ضربا للنصوص ببعضها أو التكذيب بها:

عن عبدالله بن عمرو أن نفرا كانوا جلوسا بباب النبي ﷺ فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ فسمع ذلك رسول الله ﷺ، فخرج كأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال: «بهذا أمرتم؟ أو بهذا بعثتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما هاهنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به، فاعملوا به، والذي نهيتم عنه، فانتهوا»(٤).

يقول ولي الله الدهلوي: «يحرم التدارؤ بالقرآن، وهو أن يستدل واحد بآية، فيرده آخر بآية أخرى طلبا لإثبات مذهب نفسه، وهدم وضع صاحبه، أو ذهابا إلى نصرة مذهب بعض الأئمة على مذهب بعض، ولا يكون جامع الهمة على ظهور الصواب والتدارؤ بالسنة مثل

---

(١) رواه الطبراني في الكبير (١٤٢٧) وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٥٤٦)، وجاء من حديث غيره من الصحابة.

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٦٣١٩) وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٥٢٨٦).

(٣) التمهيد (٣/ ١٣٩)

(٤) رواه أحمد (٦٨٤٥).

ذلك»[1].

يقول ابن تيمية: «فقد ينهى عن الكلام الذي لا يفهمه المستمع، أو الذي يضر المستمع، وعن المناظرات التي تورث شبهات وأهواء، فلا تفيد علماً ولا ديناً – وأورد حديث ابن عمرو السابق ثم قال:- فإذا كانت المناظرة تتضمن أن كل واحد من المتناظرين يكذب ببعض الحق نهي عنه لذلك»[2].

٤- الجدال في المتشابه الذي لا يُعلم:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ﴾[آل عمران:٧] إلى قوله، ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٢٦٩﴾﴾ فقال: «يا عائشة، إذا رأيتم الذين يجادلون فيه، فهم الذين عناهم الله، فاحذروهم»[3].

يقول الشاطبي معلقا على الحديث: «فجعل من شأن المتبع للمتشابه أنه يجادل فيه ويقيم النزاع على الإيمان، وسبب ذلك أن الزائغ المتبع لما تشابه من الدليل لا يزال في ريب وشك، إذ المتشابه لا يعطى بيانا شافيا، ولا يقف منه متبعه على حقيقة، فاتباع الهوى يلجئه إلى التمسك به، والنظر فيه لا يتخلص له، فهو على شك أبدا، وبذلك يفارق الراسخ في العلم، لأن جداله إن افتقر إليه فهو في مواقع الإشكال العارض طلبا لإزالته، فسرعان ما يزول إذا بين له موضع النظر. وأما ذو الزيغ فإن هواه لا يخليه إلى طرح المتشابه. فلا يزال في جدال

(١) حجة الله البالغة (١/ ٢٩٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٨٤).

(٣) رواه أحمد (٢٤٢١٠) وابن ماجه (٤٧)، ورواه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥)، لكن بلفظ (يتبعون) بدل (يجادلون).

عليه وطلب لتأويله»[١].

٥- الجدال في المسائل التي لا تقع:

وقد نهى النبي ﷺ عن الخوض في هذا النوع من الجدال، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»[٢].

يقول ابن حجر: «ومن توسع في تفريع المسائل وتوليدها ولا سيما فيما يقل وقوعه أو يندر ولا سيما إن كان الحامل على ذلك المباهاة والمغالبة فإنه يذم فعله وهو عين الذي كرهه السلف»[٣].

وقال: «فالتفقه في الدين إنما يحمد إذا كان للعمل لا للمراء والجدال»[٤].

٦- جدال اللدد وسوء الأدب:

وهو الجدال الذي لا يلتزم فيه الطرفان أو أحدهما بآداب الجدال، إما من جهة النية والمقصد بحيث يكون المقصود العلو والغلبة دون اعتبار قصد الحق، وإما من جهة التعبير بما يسوء من الألفاظ والكلمات، وصاحب هذا الحال مبغوض عند الله تعالى، فعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم».

قال القاضي عياض: «قوله: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»: الألد: الشديد الخصومة، مأخوذة من لديدي الوادي، وهما جانباه؛ لأنه كلما أخذت عليه جانبا من الحجة

---

(١) الاعتصام (٢/ ٧٣٩).

(٢) رواه البخاري (٦٨٥٨) ومسلم (١٣٣٧).

(٣) فتح الباري (١٣/ ٢٦٧).

(٤) فتح الباري (١٣/ ٢٦٤).

أخذ في جانب آخر...والخَصِم على مثال سَمِع: الحاذق بالخصومة، وكانت الجاهلية تتمادح بذلك، فذمه عليه السلام لأنه قل ما يكون في حق، قال الله تعالى: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾[غافر:٥]، وأما الخصومة في الحق وطلبه على وجهه والجدال بالتي هي أحسن، فغير مذموم، قال الله تعالى: ﴿۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[العنكبوت:٤٦]»[١].

يقول ابن تيمية: «وأما المناظرة المذمومة من العالم بالحق، فأن يكون قصده مجرد الظلم والعدوان لمن يناظره»[٢].

٧- الجدال بعد ظهور الحق نصرة للباطل:

يقول ابن تيمية: «وقد ذم الله تعالى في القرآن ثلاثة أنواع من المجادلة: ذم أصحاب المجادلة بالباطل ليدحض به الحق، وذم المجادلة في الحق بعد ما تبين، وذم المحاجة فيما لا يعلم المحاج.

فقال تعالى: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾[غافر:٥].

وقال تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾[الأنفال:٦].

وقال: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾[آل عمران:٦٦]»[٣].

هل كره السلف الجدال ولماذا؟

جاء العديد من الآثار عن السلف في كراهة المجادلة والمناظرة، وذكر العديد من العلماء

---

(١) إكمال المعلم (٨/ ١٦٢)

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٦٨).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٧٠).

هذا ضمن عقائدهم التي صنفوها لبيان عقيدة السلف، ومن هذا:

- يقول ابن قتيبة في بيانه لعقيدة أهل السنة: «هذا قول الأئمة المأخوذ في الإسلام والسنة: الرضا بقضاء الله – إلى أن قال:- وترك الجدال والمراء والخصومات في الدين»[١].

- ويقول الأصبهاني: «قال بعض علماء أهل السنة: نحن لا نرى الكلام، والخوض في الدين والمراء والخصومات»[٢].

- ويقول البربهاري: «المناظرة: المراء، والجدال، والمغالبة، والخصومة، والغضب، وقد نهيت عن هذا جدا، يخرجان جميعا من طريق الحق، ولم يبلغنا عن أحد من فقهائنا، وعلمائنا أنه ناظر أو جادل أو خاصم»[٣].

- وقد عقد ابن بطة فصلا في كتابه (الإبانة) بعنوان: (باب ذم المراء والخصومات في الدين، والتحذير من أهل الجدال والكلام)، وساق فيه العديد من النصوص نبوية والآثار عن السلف في ذم الجدل[٤].

وتوجيه أقوال السلف يرجع إلى أصلين كليين في فهم أقوال السلف[٥]:

الأصل الأول: أن الملزِم مطلقا في أقوال السلف هو ما اتفقوا عليه وحصل إجماعهم عليه بوضوح، وأما ما كان منقولا عن الأفراد منهم فإن الأصل أن يكون النظر إلى النصوص الشرعية.

---

(١) شعار أصحاب الحديث لأبي أحمد الحاكم (رقم ١٧).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٨٥).

(٣) شرح السنة (ص:١٢٦-١٢٨).

(٤) الإبانة الكبرى (٢/ ٤٨٣ وما بعدها).

(٥) ينظر: صناعة التفكير العقدي (ص:٤٦٩).

الأصل الثاني: أن فهم أقوال أفراد السلف يرجع إلى طبيعة الحال والزمان والمكان والسائل أو من قيل له، وما هو المقصود بهذا الاصطلاح.

فبالرجوع إلى الأصل الأول جاء العديد من الآثار عن السلف في كراهة المجادلة والمناظرة، وذكر العديد من العلماء هذا ضمن عقائدهم التي صنفوها لبيان عقيدة السلف، وفي المقابل نقل عنهم العديد من المناظرات القصيرة والطويلة، بل ربما نقل عن الواحد منهم روايات بالمنع من الجدال ثم نجد أن له مناظرات لأهل البدع، ومن أمثلة هذا: الإمام أحمد رحمه الله، فقد رويت عنه روايات تفيد المنع من الجدال، يقول ابن مفلح: «وقد صنف الإمام أحمد رحمه الله ورضي عنه كتابا في الرد على الزنادقة والقدرية في متشابه القرآن وغيره، واحتج فيه بدلائل العقول، وهذا الكتاب رواه ابنه عبد الله وذكره الخلال في كتابه، وما تمسك به الأولون من قول أحمد فهو منسوخ، قال أحمد في رواية حنبل: قد كنا نأمر بالسكوت فلما دعينا إلى أمر ما كان بد لنا أن ندفع ذلك، ونبين من أمره ما ينفي عنه ما قالوه»[(١)].

وهناك منهم من ألف في جدال أهل البدع، مثل: (الرد على المريسي) لعثمان بن سعيد الدارمي، و(الحيدة) لعبدالعزيز الكناني.

وهذا يجعل نصوص المانعين لجدال أهل البدع بين احتمالين: الأول: أنها أحد الأقوال في المسألة، وليست المسألة محل إجماع. الثاني: أنها محمولة على ظروف ومعاني معينة، وهو أقرب، وهذا الذي يقرره الأصل الثاني.

أحوال تراعى لفهم الآثار الواردة في الجدل:

إن فهم هذه الآثار ينبغي أن يراعى فيه الحال الذي قيلت فيه، ومن هذه الأمور التي

---

(١) الآداب الشرعية (١/ ٢٠٧).

تراعى:

١ - **المصطلح**: مفهوم مصطلح الجدل الذي تكلم عنه السلف، فمفهومه عندهم ليس كما يريد المتأخرون، بل كثير منهم تكلم في ذم الجدل ومقصوده: شبهات المتكلمين، كما نبه على هذا ابن عقيل الحنبلي وابن تيمية[١].

٢ - **الزمان**: أن هذا الكلام قيل في زمن خمول البدع حذرا من أن تؤدي هذه الجدالات إلى انتشار شبهات لا يعرفها معظم الناس، وفي هذا المعنى نقل الذهبي عن الليث بن سعد قوله: بلغت الثمانين، وما نازعت صاحب هوى قط.

فعلق الذهبي قائلا: «قلت: كانت الأهواء والبدع خاملة في زمن الليث، ومالك، والأوزاعي، والسنن ظاهرة عزيزة، فأما في زمن أحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي عبيد، فظهرت البدعة، وامتحن أئمة الأثر، ورفع أهل الأهواء رؤوسهم بدخول الدولة معهم، فاحتاج العلماء إلى مجادلتهم بالكتاب والسنة، ثم كثر ذلك، واحتج عليهم العلماء أيضا بالمعقول، فطال الجدال، واشتد النزاع، وتولدت الشبه»[٢].

٣- **الطريقة**: انشغال الناس بهذه الجدالات العقلية عن العلم المنقول عن الله ورسوله، فنهوا عنها لأجل الانشغال بالأصول، يقول ابن رجب: «وكان ابن المبارك أو غيره من الأئمة يقول: ليس أهل السنة عندنا من رد على أهل الأهواء، بل من سكت عنهم. ذكر هذا كراهية لما صد عن العلم الذي جاء به الرسول ﷺ وعن العمل بمقتضاه؛ فإن فيه كفاية، ومن لم يكفه ذلك فلا كفاه الله»[٣].

---

(١) ينظر: الآداب الشرعية (١/ ٢٠٤) منهاج السنة (٣/ ٨٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ١٤٤).

(٣) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة (ص:٥٩)

٤- **المآل**: أن المقصود التحذير من اتباع نتائج هذا الجدل دون اعتبار للدليل الشـرعي، وهذا ما يشير إليه قول الإمام مالك: «كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما نزل به جبريل على محمد ﷺ لجدله؟!»[١].

٥- **الحال**: أن هذا في حق من لا يرجى رجوعه ولا اهتداؤه، وهذا كان حال الكثيرين من أهل البدع في ذاك الزمان، وفي هذا يقول الإمام أحمد: «الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا أنهم كانوا يكرهون الكلام والجلوس مع أهل الزيغ، وإنما الأمور في التسليم والانتهاء إلى ما كان في كتاب الله وسنة رسوله، لا في الجلوس مع أهل البدع والزيغ لترد عليهم، فإنهم يلبسون عليك ولا هم يرجعون»[٢].

٦- **السائل**: أن هذا النهي لمن جعل المناظرة هدفاً لذاتها بحيث يظن أنها سبيل صحيح لتحصيل العلم، ويحصل بسبب ذلك التوسع والمسامحة في مخالطة المبتدعة فهذا مذموم أيضاً، كما ورد في ترجمة الإمام أبي الوفاء ابن عقيل أنه قال عن نفسه: «وكان أصحابنا الحنابلة يريدون مني هجران جماعة من العلماء، وكان ذلك يحرمني علماً نافعاً»، فقال الذهبي معلقاً: «قلتُ: كانوا ينهونه عن مجالسة المبتدعة، ويأبى حتى وقع في حبائلهم، وتجسَّر على تأويل النصوص، نسأل الله السلامة»[٣].

من الذي لا تنبغي مناظرته؟

ومعنى أنه لا تنبغي مناظرته أي: لا ينبغي أن ينشغل الواحد به، أو أن يجعل له أهمية، إلا

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٢٩٣).
(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٤٧١).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٧).

بقدر ما تدعو إليه الضرورة والحاجة، فالأصل أن المناظرة تكون لمن ينتفع بها أو يُرجى الخير لغيره ن وراء هذه المناظرة، والغالب أن هذه الأصناف المذكورة لا تنتفع بالمناظرة ولا يرجى الخير لغيرها من ورائها، ومن هؤلاء:

١- الجاهل:

قال ابن العربي: «ولقد أخبرني غير واحد عن أبي حامد أحمد بن أبي طاهر الاسفراييني أنه خرج يوما على أصحابه مسرورا فسألوه، فقال: ناظرت اليوم عاميا فظهرت عليه. فقيل له: وأنت تظهر على الأئمة، فكيف تفرح بالظهور على العوام؟ فقال: العالم يرده علمه، وعقله، ودينه، والعامي لا يرده فهم، ولا يردعه دين، فغلبته نهزة ونادرة»[١].

قال أبو الوليد الباجي: «وقد نطق الكتاب بالمنع من الجدل لمن لا علم له، والحظر على من لا تحقيق عنده، فقال تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ ﴾[آل عمران:٦٦]»[٢].

٢- السفيه:

وهو الذي لا رشد في أقواله وأفعاله، ويسيء إلى من ناظره أو جادله، فهذا الإعراض عنه أولى لقول الله تعالى: ﴿وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ١٩٩﴾[الأعراف:١٩٩]، قال ابن عبد البر: «كان يقال: لا تمار حليما ولا سفيها، فإن الحليم يغلبك، وإن السفيه يؤذيك»[٣].

٣- المتعنت:

وهو الذي يناظر وقد فسد قصده، فليس له غاية في معرفة الحق، وإنما غايته في مغالبة

---

(١) العواصم من القواصم (ص:٢١١).

(٢) المنهاج بترتيب الحجاج (ص:٨).

(٣) بهجة المجالس (٢/ ٢٤٩)

خصمه، فلا فائدة ترجى من جداله، يقول ابن سيرين: «لا تجادل إلا رجلا إن كلمته رجوت أن يرجع، فأما من كلمته فجادلك فإياك أن تكلمه»[1].

إلا أن هذا الصنف قد يجادَل لا لأجله، ولكن من أجل بيان باطله للناس.

٤- الرافضة:

صرح العديد من العلماء بأن الرافضة ليسوا أهلا لمناظرتهم، بل لا يمكن الجدال معهم، **وذهب بعضهم إلى أن الأفضل عدم مناظرتهم وجدالهم لعدة أسباب، منها:**

١- ضعف عقولهم، وقلة فهمهم للأدلة العقلية على وجهها الصحيح.

٢- عدم وجود الأسانيد الثابتة من طريقهم، لا للقرآن ولا حتى للسنة، فليس عندهم منقول يمكنهم إثباته، يقول ابن تيمية: «فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم، وخبرة بطريق النظر، والمناظرة، ومعرفة الأدلة، وما يدخل فيها من المنع، والمعارضة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات، والأحاديث، والآثار، والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب، بل وبالإلحاد»[2].

٣- أنه لا يمكن الاتفاق على أصل للرجوع إليه عند المناظرة (وهذا شرط أساسي فيها) فهم لا يعترفون بأسانيد أهل السنة، ويذهبون إلى أن القرآن محرف، فلا كتاب ولا سنة يمكن أن تجعل أصلا في جدالهم، يقول الشيخ بكر أبو زيد: «واعلم أن كل الفرق تمكن مناظرتها إلا الرافضة، لأنه لا بد للمتناظرين من أصل يرجعان إليه (الكتاب والسنة)، وهم لا يؤمنون بالسنة إلا ما كان من طريق آل البيت، وأن القرآن فيه تحريف ونقص»[3].

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٨٥).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٨).

(٣) التعالم (ص:١١٢).

٤- كثرة الكذب والخداع في كلامهم، فهم يستبيحون الكذب ويعدونه دينا.

٥- التعصب الشديد عندهم بحيث أن الواحد منهم لا يقبل التراجع عن دينه، وإذا أظهر التراجع فإنما يفعل هذا تقية.

٦- قلة أدبهم في المناظرات وتطاولهم على السنة وأعلامها ابتداء بالصحابة رضي الله عنهم.

٧- أن في مناظرتهم وجدالهم ترويجا ونشرا لباطلهم وشبهاتهم التي قد تعلق في النفوس ثم تصعب إزالتها.

ويلخص معظم هذه الأسباب جواب الشيخ عبدالله السويدي عندما طلب منه الوالي أن يذهب لمناظرة علماء الشيعة بحضره ملكهم فيقول: «يا أحمد أغا، تعلم أن الروافض أهل عناد ومكابرة، فكيف يسلمون لما أقول، لا سيما وهم في شوكتهم وكثرة عددهم، وهذا الشاه ظالم غشوم فكيف أتجاسر على إقامة الدليل على بطلان مذهبه وتسفيه رأيه؟ وكيف تحصل المباحثة معهم وهم ينكرون كل حديث عندنا، فلا يقولون بصحة الكتب الستة ولا غيرها، وكل آية أحتج بها يؤولونها ويقولون: الدليل إذا تطرقه الاحتمال يبطل به الاستدلال، كما أنهم يقولون: شرط الدليل أن يتفق عليه الخصمان، على أن الأمور الاجتهادية تفيد الظن، فكيف أثبت لهم جواز المسح على الخفين وهو قد ثبت بالسنة، فإن قلت: روي حديث المسح على الخفين نحو سبعين صحابيا منهم الإمام علي، قالوا: عندنا ثبت عدم جواز المسح برواية أكثر من مائة صحابي منهم أبو بكر وعمر، فإن قلت: إن هذه الأحاديث التي توردونها في صحة المسح موضوعة مفتراة، قالوا: كذلك الأحاديث التي توردونها في صحة المسح موضوعة، فما هو جوابكم جوابنا»[١].

(١) مؤتمر النجف (ص:١٦).

ولأجل هذه الأسباب ذهب العديد من العلماء المتقدمين والمعاصرين على وجه الخصوص إلى عدم أفضلية مناظرتهم، بل ذهب بعضهم إلى المنع[1].

ولا شك أن هذه الأسباب لها وجاهتها وحظها من النظر، إلا أن إطلاق المنع من مناظرتهم فيه نظر، ولا بد من التفصيل:

فالرافضة شأنهم شأن بقية أهل الباطل، والله تعالى رغب في جدال أهل الباطل وكشف باطلهم، كما تقدم في أدلة مشروعية الجدال والمناظرة لأهل الباطل، وهذا الجدال له أهدافه.

أهداف مجادلة الروافض:

ومن الأهداف الأساسية:

١- رد الباطل وإظهار فساده بالحجة والبينة، وتفنيده حتى لا يلتبس بالحق (وهذا الهدف متعلق بإثبات الحق ذاته)

٢- إقناع المخطئ بخطئه ليتراجع عنه ويتوب (وهذا الهدف متعلق بصاحب الباطل سواء كان من الرؤوس أو الأتباع)

٣- تبيين الحق للناس وكشف الباطل لهم حتى لا يتأثروا به (وهذا متعلق بعموم أهل السنة).

فإذا كانت المناظرة ستؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف والمصالح أو بعضها فهي مطلوبة شرعا، وأما إذا كانت لن تحقق شيئا من هذه المصالح أو كانت ستؤدي إلى مفسدة وأمر عكسي- فينهى عنها، وهذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، وتطبق فيه قواعد المصالح والمفاسد تقديما وتأخيرا وترجيحا.

---

(١) ينظر: أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة (ص:٢٤٦-٢٥١).

ولا بد من التنبيه على أن الكلام السابق متعلق بالمناظرة والجدال المباشر معهم، أما الرد عليهم بالكتابة والتأليف أو بالمحاضرات والدروس دون الدخول في جدال مباشر هذا ليس محل إشكال، وليس هناك من منع منه، والعلم عنده الله تعالى، بشرط ألا يكون في هذا الرد مفسدة، كإشهار لشخص نكرة، أو إذاعة لشبهة غير معروفة عند الناس وتخشى عليهم الفتنة بها، ونحو ذلك.

هل المناظرة فيما جرى بين الصحابة مخالف لعقيدة أهل السنة؟

من المسائل المهمة فيما يتعلق بمناظرة الرافضة وتحتاج إلى تأصيل واضح: هل يصح أن يخاض فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم ؟

والجواب: الأصل في عقيدة أهل السنة والجماعة أنه لا ينبغي الخوض فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم، قال ابن بطة: «ومن بعد ذلك نكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ فقد شهدوا المشاهد معه، وسبقوا الناس بالفضل فقد غفر الله لهم وأمرك بالاستغفار لهم والتقرب إليه بمحبتهم وفرض ذلك على لسان نبيه وهو يعلم ما سيكون منهم وأنهم سيقتتلون وإنما فضلوا على سائر الخلق لأن الخطأ والعمد قد وضع عنهم وكل ما شجر بينهم مغفور لهم ولا تنظر في كتاب صفين والجمل ووقعة الدار وسائر المنازعات التي جرت بينهم ولا تكتبه لنفسك ولا لغيرك ولا تروه عن أحد ولا تقرأه على غيرك ولا تسمعه ممن يرويه فعلى ذلك اتفق سادات علماء هذه الأمة من النهي عما وصفناه منهم: حماد بن زيد ويونس بن عبيد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وعبد الله بن إدريس ومالك بن أنس وابن أبي ذئب وابن المنكدر وابن المبارك وشعيب بن حرب وأبو إسحاق الفزاري ويوسف بن أسباط وأحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وعبدالوهاب الوراق، كل هؤلاء قد رأوا:

النهي عنها والنظر فيها والاستماع إليها وحذروا من طلبها والاهتمام بجمعها، وقد روى عنهم فيمن فعل ذلك أشياء كثيرة بألفاظ مختلفة المعاني على كراهية ذلك والإنكار على من رواها واستمع إليها»[1].

وقال البربهاري: «والكف عن حرب علي ومعاوية وعائشة وطلحة والزبير رحمهم الله أجمعين ومن كان معهم ولا تخاصم فيهم وكل أمرهم إلى الله- تبارك وتعالى»[2].

وهذا الأصل له دليل وتعليل:

أما الدليل:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا»[3].

وأما التعليل:

فلأن الخوض فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم من خلاف يؤدي إلى الإزراء بهم والحط من مكانتهم، مع صعوبة تمييز حقيقة هذه المواقف، فكثير مما نقل عنهم هو من الضعيف والمكذوب، وهناك أمور كانوا فيها مجتهدين ومتأولين، فقد يقع المرء في الإساءة إليهم.

يقول الآجري وهو يعقد حوارا افتراضيا بينه وبين من يريد الخوض فيما جرى بين الصحابة: «فإن قال قائل: وأيش الذي يضرنا من معرفتنا لما جرى بينهم والبحث عنه؟

قيل له: لا شك فيه، وذلك أن عقول القوم كانت أكبر من عقولنا وعقولنا أنقص بكثير

---

(١) الشرح والإبانة على أصول الديانة (ص:٢٩٤-٢٩٦).

(٢) شرح السنة (ص:١٠٦).

(٣) رواه الطبراني في الكبير (١٠٤٤٨) وجاء كذلك عن غير ابن مسعود من الصحابة، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٤٥).

ولا نأمن أن نبحث عما شجر بينهم فنزل عن طريق الحق ونتخلف عما أمرنا فيهم»[١].

ويرى بعض العلماء أن المفترض الإعراض تماما عن ذكر ما جرى بين الصحابة، وأن ما يوجد في كتب أهل البدع لا يصح فلا يلتفت إليه.

والمستفاد مما قرره أهل السنة في هذا الباب أن المقصود بالإمساك عما جرى بين الصحابة أمران اثنان:

١- عدم التعرض لهم بالقدح والطعن والتشكيك.

٢- عدم التوسع في الكلام عما جرى بينهم حيث لا مصلحة حقيقية من ذكره.

وعلة ذلك: أننا مأمورون بتعظيم الصحابة الكرام ونشر فضائلهم بين الناس، وكل شيء ينافي هذا المقصد الشرعي أو يؤدي إلى الإخلال به فإنه ينهى عنه، والعكس بالعكس، فكل ما يؤدي إلى تعظيم الصحابة ورفع شأنهم ونشر فضائلهم وتثبيت محبتهم في قلوب الناس فهو مأمور به، وبناء على ذلك فإن المناظرة التي تؤدي إلى تحقيق هذا المقصد مطلوبة ومأمور بها، وأما التي تؤدي إلى نقيضه فهي ممنوعة منهي عنها، وهذا هو الذي عليه عمل العلماء في ردودهم وكتاباتهم ومناظراتهم للشيعة على مر العصور.

---

(١) الشريعة (٥/ ٢٤٨٥).

آداب المناظرة:

هناك العديد من الآداب التي ينبغي للمجادل والمناظر أن يتحلى بها، ومن أهم هذه الآداب:

١- حسن النية:

فالنية الحسنة مطلوبة في جميع الأعمال التي يراد منها التقرب إلى الله تعالى، والمناظرة في قضايا العقيدة والشريعة هي من الأعمال التي ينبغي أن تحسن فيها النية، وحسن النية فيها له أوجه، ومنها:

- إخلاص النية بأن يبتغي بهذه المناظرة وجه الله تعالى.
- أن يكون مقصوده إيضاح الحق دون المغالبة للخصم.
- يجعل قصده النصيحة لدين الله تعالى وللمسلمين ولمن يجادله.
- تكون همته الوصول للحق وأنه متى ما ظهر له رجع إليه.

٢- التوكل على الله تعالى والاعتماد عليه:

والتجرد عن النظر إلى الذات والاغترار والإعجاب بها، فجدال أهل الباطل نوع من الجهاد الذي لا غنى للعبد فيه عن التوكل على الله تعالى، فهذا نوح عليه السلام يخاطب قومه ويقول لهم: ﴿يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ٧١﴾[يونس:٧١]

وهذا هود عليه السلام يقول لقومه: ﴿إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٥٤ مِن دُونِهِۦۖ فَكِيدُونِي جَمِيعٗا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ٥٥ إِنِّي تَوَكَّلۡتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٦﴾[هود:٥٤-٥٦]

٣- معرفة مذهب المخالف قبل المناظرة:

فإن الشخص إذا ناظر من لا يعرف مذهبه سيقع في تخبط وإشكالات كبيرة قد تؤدي إلى هزيمته في المناظرة.

ومذهب المناظر يشمل مذهبه العام ومذهبه الخاص:

المذهب العام للمناظر: وذلك بمعرفة الطائفة التي ينتمي إليها على وجه التحديد، وما هي أصولها، وما هي مراجعها المعتمدة، ومن هم المرجعيات لهذه الطائفة.

ومن أهم ذلك: معرفة المسلمات لدى هذه الطائفة، والفرق بينها وبين الطوائف الأخرى.

المذهب الخاص للمناظر: بمعنى معرفة الآراء الخاصة لهذا الشخص، وذلك من خلال كتبه ومقالات ومحاضراته، أو حتى من خلال منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا يساعد جدا في معرفة هل هذا المناظر منضبط منهجيا أم مضطرب، وهل له أصول يرجع إليها أم لا، وما هي أبرز نقاط الضعف لديه، وما هي التناقضات التي يقع فيها... الخ.

وهذه النقطة الأخيرة مهمة جدا، لأن كثيرا من المناظرين والمجادلين المنتمين لطوائف معينة يحاولون في أثناء الجدال إظهار التحرر من مذهبهم وعدم التقيد بأصوله وقواعده ليعطي لنفسه فرصة للتهرب من مواطن الإلزام والتناقض، لكن بمعرفة مذهبه الشخصي يمكن التأكد من حقيقة هذا الأمر من عدمه، وحتى لو كان صادقا فعلى الأقل يمكن إلزامه بمذهبه الشخصي فلا يجد مجالا للهروب من الإلزامات.

ومما تفيده هذه النقطة كذلك: الاستعداد لشبهات الخصم، فإن المرء إذا أدرك مذهب خصمه وأصوله وأدلته واستحضر شبهاته التي يمكن أن يوردها عليه، وكان هذا قبل

المناظرة، فإنه يستطيع أن يتهيأ بالأجوبة المناسبة مما يكون أقوى لحجته وأدعى لغلبته.

وهذا كان أحد أسباب غلبة الشيخ عبدالله السويدي في جلوسه مع علماء الشيعة أثناء مؤتمر النجف المشهور عام ١١٥٦هـ، وانتهى بإقرار علماء الشيعة بفضل الشيخين، ويحكي الشيخ عبدالله السويدي كيف كان حاله قبل المناظرة فيقول: «فلم أزل في الطريق أصور الدلائل من الطرفين وأخيل الأجوبة إذا وقع اعتراض، ولم يزل هذا دأبي وديدني لا فكر لي إلا في تصوير الدلائل ودفع الشبه، حتى أني صورت أكثر من مائة دليل، وعلى كل دليل جعلت جوابا أو جوابين أو ثلاثة على حسب الشبه ومظنتها»(١).

٤- مراعاة قدر المناظر:

فينبغي للمناظر أن يراعي قدر خصمه، ويفرق بين العالم وغيره، وبين المتحري للحق والمتعنت، والمناظر والمتطفل، فيتعامل مع كل واحد بما يليق به.

ومن ذلك ألا يستهين بخصمه أو يعطيه أقل من قدره فيغلب.

٥- المجادلة بالحسنى:

امتثالا لأمر الله تعالى في قوله: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾[النحل:١٢٥] يقول ابن الحنبلي: «يحتمل أن يكون المرادُ بالأحسن الأظهر من الأدلة. ويحتمل التعجيز عن الإتيان بمثل القرآن، لأنه أحسن الأدلة نظاماً وبياناً وأكملها حسناً وإحساناً وأرجحها من الثواب ميزاناً وأوضحها على اختلاف مدلولاتها كشفاً وبرهاناً. ويحتمل الإصغاءُ إلى شُبههم والرفق بهم في حلها ودحضها. ويحتمل بترك الغلظة عليهم في حال جدالهم لتكون عليهم الحجة

(١) مؤتمر النجف (ص:١٧).

أظهر والجحد منهم أنكد وهي سنة الأنبياءِ عليهم السلام، مع الأمم عند الدعوة»[١].

٦- عدم المجادلة عند الشعور بالهيبة:

سواء كان الشعور بهيبة العالم أو هيبة السلطان مما يمنع المناظر من إبداء حجته أو التجرؤ على التخطئة، وقد كان لأبي بكر بن العربي موقف من هذا القبيل، حيث كان يناظر رافضيا هو رأس الإمامية في بلده وكان ابن العربي مارا بها، يقول ابن العربي: «وقطعنا الكلام على غرض مني، لأني خفت أن أفحمه فينتقم مني في بلاده»[٢].

٧- الاتفاق على أسس المناظرة:

وأهم ذلك الاتفاق على المرجع عند الاختلاف، إذ لا يمكن التوصل إلى أي نتيجة إذا لم تكن هناك مسلمات متفق عليها بين الخصمين، فيتم الاتفاق على اعتماد مرجعية القرآن فقط، أو مرجعية القرآن والسنة المروية لدى السنة والشيعة، ونحو ذلك.

ويكون البدء في المناظرة بالنقاط المشتركة وتحديد مواضع الاتفاق، فالبدء بها يقلل الفجوة، ويوثق الصلة بين الطرفين، ويشعر كلا منهما أن الخلافات ضيقة، وهذا له أثره الإيجابي، ومردوده النفسي في الحوار.

٨- اعتدال المزاج عند المناظرة:

فلا يكون المناظر في حال يشوش على عقله وفكره، كشدة الجوع أو العطش أو الغضب أو الحزن ...الخ.

---

(١) استخراج الجدال من القرآن الكريم، عبدالرحمن ابن الحنبلي (ص:٥٢-٥٣).

(٢) العواصم من القواصم (ص:٤٧).

والأصل في هذا قول النبي ﷺ: «لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان»[١]، يقول ابن عقيل الحنبلي: «والمناظرة حيث وضعت فإنها وضعت لاستخراج حكم الله في الحادثة، فاعتبر لها اعتدال الطبع»[٢].

٩- إنصاف الخصم:

فالغرض الرئيس للمناظرة هو الوصول إلى الحق، وعدم الإنصاف يمنع من الوصول إلى الحق، وهو نوع من التطفيف كما قال الشيخ السعدي في قول الله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾[المطففين:١-٣]: «يدخل في عموم هذا: الحجج والمقالات، فإنه كما أن المتناظرين قد جرت العادة أن كل واحد منهما يحرص على ماله من الحجج، فيجب عليه أيضًا أن يبين ما لخصمه من الحجج التي لا يعلمها، وأن ينظر في أدلة خصمه كما ينظر في أدلته هو، وفي هذا الموضع يعرف إنصاف الإنسان من تعصبه واعتسافه، وتواضعه من كبره، وعقله من سفهه».

١٠- تلخيص كلام الخصم إذا كان طويلا:

فبعض المناظرين يطيل الكلام أحيانا لعدم قدرته على اختصار الكلام وتنقيحه، وأحيانا يفعل بعضهم هذا تعمدا لأجل التمويه على خصمه وإيهام الحاضرين بكثرة علمه وحججه، فهنا لا بد من تلخيص كلامه وإعادة عرضه عليه وأخذ الإقرار منه بأن هذا هو مقصوده، فيقول المناظر: خلاصة كلام مناظري أنه يريد كذا وكذا، وحجته كذا وكذا، أليس كذلك؟

وهذا التلخيص يفيد في أمور:

---

(١) أخرجه البخاري (٧١٥٨) ومسلم (١٧١٧) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٢) الجدل على طريقة الفقهاء (ص:٢٤٤).

- يساعدك على جمع شتات الكلام حتى تعرف من أين ترد عليه.

- يبين للناس حقيقة كلامه الكثير وأنه ليس إلا هذه النقاط المعدودة، فيزول انبهارهم وافتتانهم به.

- يلزمه بما قال، حتى إذا أراد بعد ذلك أن ينفي كلامه أو يناقضه لا يستطيع، لأنه قد أقر أن هذا هو مراد كلامه.

وإذا كان حوار الشيعة لأجل دعوتهم فيمكن أن يضاف:

١- الحوار مع الشيعي ليس حواراً مع فرد، وإنما مع موروث عقائدي متراكم عبر الزمن.

٢- جذور الانحراف عند الشيعة ترجع إلى عدة أسباب، أهمها: الشيطان، علماء الضلالة، والنفس الأمارة بالسوء، ولا بد للمحاور الوقوف على أي من هذه الأمور هو السبب الرئيس في انحراف الشيعي الذي يحاوره، للتركيز عليه.

٣- لا ينبغي البدء في حوار الشيعة بالمسائل الفرعية كأفضلية علي رضي الله عنه وأحقيته بالخلافة ومقتل الحسين رضي الله عنه وعاشوراء والتربة الحسينية والجمع بين الصلاتين.. إلخ. بل يجب التركيز على مسائل من أمثال: عقيدتهم في التوحيد وفي القرآن وفي الصحابة رضي الله عنهم .. إلخ، وهي الأمور التي يتهرب منها الشيعة في الغالب.

٤- يجب التركيز على نقطة واحده في الحوار، وعدم تشتيته في عدة محاور، فلا يُنتقل إلى غيرها حتى يتم الفراغ منها والحكم فيها.

٥- عوام الشيعة هم ضحايا علمائهم في الغالب، فيجب قطع الصلة والتأثير بينهم، وذلك بتذكيرهم بأنهم سيقفون أمام الله وحدهم وسيسألون عن كل أعمالهم، مع التوضيح للشيعي بأن ما يصدر عن أهل السنة من مطاعن في الشيعة ليس المقصود به العوام، بل من

عرف الحق منهم وجحده.

٦- عند نقد عقائد الشيعة الفاسدة لا ينبغي إغفال الاستشهاد بأقوال علمائهم (من أصحاب النزعات التصحيحية عندهم)، لما له من تأثير كبير.

٧- يجب الأخذ في الاعتبار أن الشيعي يعطي للمصطلح والعنوان والغلاف الخارجي قيمة كبيرة، إذ قد يحاربون مسألة معينة بسبب العنوان، ويُقبِلون على ذات المسألة إذا تغير عنوانها. فهناك فرق مثلاً بين عنوان (الحوار مع الرافضة الفجّار) وبين (حوار هادئ مع صديقي الشيعي).

٨- ينبغي اجتناب العبارات القاسية، كالقول للشيعي: يصعب تصديقك لأنك تعمل بالتقية، أو هل تزوجني أختك متعة.. إلخ. فنعمد إلى حبس الشيعي في ذاته، وإلى تقييده بما يحاول التحرر منه، فلا نسمح له حتى بالبراءة مما حمّله أسلافه من مواقف قد لا يتفق معها.

٩- التركيز على إظهار المتناقضات في المذهب الشيعي، فهذه المسألة تضعف من موقف الطرف الآخر بسبب تفكيره في كيفية الجمع بين المتناقضات، وبالأخص إن كثرت عليه.

١٠- يجب التنبه لمقاصد الشيعة من طرح المقدمات لشبههم، كأن يقول: ما مصير من غضبت عليه فاطمة رضي الله عنها؟ فلا ينبغي التسرع في الجواب وإعطاء الحكم، فيطبقه على الصديق رضي الله عنه. بل يجب إفساد مقاصده بقولك مثلا: كمصير الذي لم يدافع على زوجته حتى كسر ضلعها وتنازل عن الخلافة، حتى عاتبته وعاتبته على ذلك؟ فهذا يجعل الشيعي عارفاً بوقوفك على مقاصده وأساليبه فيربكه، ويضعف من موقفه.

١١- استغلال الجانب العاطفي عند الشيعة وبشكل مناسب، كأن نذكر للشيعي ما في كتبهم من مطاعن في أهل البيت رحمهم الله، وفي المقابل إقناعه بأن أهل السنة لا يكرهون أهل البيت، بل إنهم يوالونهم، وأنهم لا علاقة لهم بأفعال بعض الحكام عبر التاريخ كقضية

مقتل الحسين رضي الله عنه، بل إن علماء أهل السنة أنفسهم اضطهدوا من قبل بعض الحكام.

١٢- يجب الأخذ من المصادر الشيعية مباشرة، حتى لا تقع في حرج الخطأ في النقل عنهم بسبب النقل بواسطة.

١٣- ليس بالضرورة أن كل ما جاء في كتب الشيعة يلزمهم جميعاً، فهناك كثير من الآراء والعقائد لم تعد مقبولة، فلا ينبغي تعييرهم بما في مذهبهم من أخطاء ما لم يعتقدوها ويقولوا بها.

١٤- ينبغي أن تكون الغاية هي الدعوة للعودة للكتاب والسنة الصحيحة دون التركيز على قضية إعلان التسنن، وينبغي التركيز على إظهار محاسن عقائد أهل السنة والجماعة بدلاً من التركيز على إظهار عيوب المذهب الشيعي من غير ضرورة، لأن التهجم على عقائد الآخرين يحولهم إلى موقع الدفاع، فتضيع معها مقاصد وغايات الحوار.

١٥- مراعاة قانون خفض أو تقليل الفساد العقدي أمر مهم، فإذا استطاع المناظر التقليل من العقائد والقناعات الفاسدة للمحاور فهذا جيد جدا، وقد يكون هذا هو الممكن، وحينها ربما يكون الاستمرار في الجدال أمر لا داعي له أو يؤدي إلى نتائج عكسية.

١٦- الاستفادة من المهتدين في الوصول إلى البقية، فهم أقدر على معرفة سبل الوصول إليهم، وأكثر قبولاً عندهم من الغير.

١٧- ليس بالضرورة أن تجد الإجابة على كل شبهة حاضرة عندك، ولا حرج في طلب الإذن للرجوع إلى أهل العلم لمعرفة رأيهم وأقوالهم في المسألة.

١٨- اجتنب التسرع في نقد أو الطعن في القول أو الرواية دون مراجعة مصادر أهل السنة للتأكد من عدم وجود أمثالها من طرقنا، فتقع في حرج.



محتويات الوحدة:

- مهارات التحليل.
- مهارات النقد.

هناك العديد من المهارات التي يحتاج المناظر إلى معرفتها والتدرب على استعمالها بشكل جيد، وهي تنقسم على قسمين أساسين:

١- مهارات التحليل ٢- مهارات النقد

مهارات التحليل:

من أسباب تسمية الشبهة بهذا الاسم: أن الحق يشتبه فيها بالباطل، حتى أنه ربما يصعب التمييز بينهما، ويلتبس الأمر على المتلقي لها، ولو كانت الشبهة باطلا خالصا لما راجت عند معظم الناس، وإنما سبب تأثيرها هو جانب الاشتباه الحاصل فيها، ومن هنا فإن أول ما يحتاج إليه المناظر أن تكون عنده القدرة على تحليل هذه الشبهة ومعرفة أين مكمن الخطأ فيها حتى يستطيع أن يرد عليها بالشكل الصحيح المناسب، وبقدر ما يعجز المناظر عن تحليل الشبهة بقدر ما يكون عجزه عن جوابها.

ومن هنا فإنه عند سماع أو قراءة أي شبهة فلا ينبغي لك أن تضطرب أو تشعر بالخوف من عدم القدرة على الإجابة عنها، ولا تتعجل كذلك بالرد عليها، بل ابدأ بالتأمل فيها، واعمل على تفكيك هذه الشبهة حتى تتضح لك بنيتها الاستدلالية ويتبين لك مقصود الخصم، وتفند مواطن الخلل والضعف فيها، وتكتشف ما فيها من مغالطات، وهذا سيتطلب مهارتين أساسيتين:

١- مهارة طرح الأسئلة ٢- مهارة كشف المغالطات

مهارة طرح الأسئلة:

في علم الجدل يطلق على الذي يبدأ بطرح الدعاوى: المعلل، ويطلق على الطرف الآخر الذي يتولى مهمة النقد: السائل، إذ أن عمل السائل يتطلب تفعيل جانب السؤال

والاستفسار، ولهذا من أهم ما يكون للمناظر والراد على الشبهات أن يعرف كيف يطرح الأسئلة، وما هي الأسئلة التي ينبغي أن يطرحها، أو بعبارة أخرى: إلى ماذا ينبغي أن يتوجه السؤال؟

تنبيه: ليس بالضرورة أن يتم توجيه هذا السؤال للخصم، بل أحيانا يكفي أن تطرح هذا السؤال في نفسك وتجيب عنه حتى تتضح لك مفردات الشبهة وتركيبها.

وأهم الأسئلة التي ينبغي على المناظر طرحها[١]:

أولا : السؤال عن المعنى غير الواضح حتى يتضح مقصود المدعي تماما :

يقول ابن التلمساني: «اعلم أن الواجب على السائل أن يطلب أولا ما أمكنه من تعريف مفردات المدعى، وتعيين البحث وتمييزه عن سائر الأحوال، كما إذا ادعى المعلل أن النية ليست بشرط في الوضوء، فينبغي للسائل أن يقول: ما النية؟ وما الشرط؟ وما الوضوء؟»[٢].

ثانيا : السؤال عن الدليل؟

وهذا من أهم الأسئلة، لأن الدعوى دون دليل لا قيمة لها، ولا حاجة إلى مناقشتها، ولهذا يكفي رفض الدعوى المجردة عن الدليل لإسقاطها.

تنبيهان:

الأول: السؤال عن الدليل إنما يكون بعد التأكد من أن الدعوى معارضة لما تعتقده، أما إذا كانت الدعوى غير مخالفة لعقيدتك فلا حاجة إلى السؤال عن الدليل، إذ يكفي أن تقول:

---

(١) ينظر شرح الكوكب المنير (٤/ ٣٧٥).

(٢) شرح معالم أصول الدين، نقلا عن صناعة التفكير العقدي (ص:٤٧٨).

نحن لا نختلف في هذا.

مثال: إذا قال الشيعي: أبو بكر وعمر وعثمان ليسوا أئمة وإنما الإمام هو علي، فهنا يقال: ما تريد بقولك: أئمة، فإن أردت أنهم غير معصومين فنحن نتفق معك على أنهم ليسوا أئمة بهذا الاعتبار وهنا لا نحتاج إلى المطالبة بالدليل، وإن أردت أنهم ليسوا أهلا للإمامة أو أن خلافتهم لم تنعقد بإجماع المسلمين عليها ونص الرسول ﷺ على الخليفة الأول نصا صريحا أو خفيا فلا نسلم لك بذلك، وهنا نطالبه بالدليل على دعواه لمخالفتها عقيدتنا.

الثاني: إذا لم يأتِ المدعي بدليل دعواه فلا تذهب وتبحث له عن الدليل، أو تقول له: أعلم أنك لا تعرف الدليل على دعواك هذه، ولكن سأذكر دليل أصحاب مذهبك.. ثم تذكر أدلتهم، لأن المقصود من المناظرة إظهار ضعف الباطل، وهذا الصنيع قد يكون فيه تقوية له، خاصة إذا قصر بيانك عن توضيح فساد استدلالهم، فربما تعلق الشبهة في نفوس البعض فلا تخرج بعد ذلك، وهذا مما أخذه العلماء على الفخر الرازي، حيث إنه إذا عرض أقوال أهل البدع يعرض أدلتهم بالتفصيل، بل ربما ذكر لهم أدلة لا يعرفونها، ثم إذا ردَّ عليهم لم يحسن الرد عليهم كما أحسن في عرض أدلتهم، فصار كأنه داعية لهذه البدع مع أنه في مقام الرد عليها.

ثالثا: السؤال عن نوع هذا الدليل هل هو من المقبول عند الخصم أم لا؟

إذ أن مصادر التلقي تختلف من طائفة إلى أخرى، فما يصح أن يكون دليلا عند هذا ربما لا يصح أن يكون دليلا عند الآخر، والأصل أن المستدل يستدل بما يعده دليلا، فإذا استدل بما لا يصح أن يكون دليلا عنده فهنا يكون قد وقع في مغالطة وتحايل.

مثال:

احتجاج الشيعة: عندما يحتج الشيعي لإثبات الإمامة بمثل قول الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ

لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾[البقرة:١٢٤] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾[المائدة:٥٥] فإن السؤال يتوجه: هل يصح أن يستدل الشيعي بهذه الأدلة على إثبات الإمامة؟

الجواب: أن من المسلمات عند الشيعة أن الإمامة ليس مدركها السمع بل العقل، بل من المحال استعمال السمع في إثبات الإمامة كما نص على هذا ابن المطهر الحلي[١]، فعلى أصول الشيعة لا يصح الاستدلال بهذه الآيات على إثبات الإمامة فسقط استدلالهم بها.

مثال آخر:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة بحديث الافتراق على لزوم اتباع مذهب الإمامية، ولهم طريقة في تقرير هذا.

الجواب: كان من جواب أهل السنة لهم أن الحديث ليس من جنس الأحاديث التي تحتجون بها، فإن هذا إنما يرويه أهل السنة، وأنتم لا تقبلون بروايات أهل السنة[٢].

رابعا: السؤال عن ثبوت الدليل؟

فوجود الدليل بحد ذاته لا يكفي حتى يكون هذا الدليل صحيحا يمكن الاعتماد عليه، وهذا يتعلق بالأدلة النقلية، فهي التي توصف بالثبوت وعدمه، ومن المقرر عند علماء الجدل قاعدة: (إن كنت مدعيا فالدليل، وإن كنت ناقلا فالصحة) والمعنى: أنك إذا أتيت بدعوى فلا بد من أن تأتي بالدليل عليها، وإذا كنت تنقل عن غيرك سواء كان هذا النقل تعريفا أو تقسيما أو رواية فالمطلوب منك هو إثبات صحة هذا النقل.

---

(١) الألفين في إمامة أمير المؤمنين (ص:٣٨)

(٢) منهاج السنة (٣/ ٤٥٥-٤٥٦)

خامسا : السؤال عن وجه الدلالة؟ وهل الدليل مطابق للدعوى؟

فلا يكفي وجود الدليل وثبوته، بل لا بد من بيان وجه الدلالة، والتأكد من أن هذا الدليل مطابق للدعوى، فلا يكون الدليل دالا على ما هو أعم أو ما هو أخص من الدعوى، فضلا عن أن يكون دالا على أمر آخر خارج عن الدعوى.

مثال:

احتجاج الشيعة: يحتج الشيعة لإثبات حجية أقوال الأئمة بحديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض. وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[١]، وهم يستدلون بهذا الحديث على إثبات حجية قول الواحد من آل البيت وهو الإمام.

الجواب: أن الحديث يتكلم عن مجموع آل البيت وليس عن الواحد منهم، فالدعوى هنا غير مطابقة لدلالة الحديث بل هي أعم منه.

مثال آخر:

احتجاج الشيعة: يستدلون بحديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» على أن عليا رضي الله عنه هو أعلم الصحابة ولهذا هو المستحق للخلافة.

الجواب: أجاب جمال الدين الواسطي بأن هذا الحديث – على تسليم ثبوته[٢]– يدل على

---

(١) رواه الترمذي (٣٧٨٨).

(٢) هذا الحديث لا يصح، وقد حكم عليه العلماء بالوضع والبطلان، ينظر: الضعفاء للعقيلي (٣/ ١٤٩)، الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٤٩-٣٥٥) الفوائد المجموعة للشوكاني (ص٣٤٨-٣٤٩).

ثبوت العلم لعلي، لكنه لا يدل على أرجحيته على غيره، بل لا ينفي وجود من يساويه في العلم[1]، فالدعوى هنا (وهي أفضلية علي) أعم من دلالة الحديث.

سادسا: السؤال عن سلامة الدليل من المعارض:

والمقصود بالمعارِض: دليل أقوى يدل على خلاف ما دلَّ عليه الدليل الأول، والسلامة من المعارض شرط أساسي في صحة واستقامة الاستدلال، فإذا وجد المعارِض ضعف الاستدلال بهذا الدليل وربما يسقط تماما.

مثال:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة لفضل علي رضي الله عنه وإمامته بما نقله صاحب الفردوس في كتابه عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ أنه قال: «حب علي حسنة لا تضر معها سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة».

الجواب: يقول ابن تيمية في بيان بطلان هذا الحديث من جهة معارضته لما هو أقوى ثبوتا منه: «وهذا الحديث مما يشهد المسلم بأن النبي ﷺ لا يقوله، فإن حب الله ورسوله أعظم من حب علي، والسيئات تضر مع ذلك. وقد كان النبي ﷺ يضرب عبد الله بن حمار في الخمر، وقال: «إنه يحب الله ورسوله». وكل مؤمن فلا بد أن يحب الله ورسوله، والسيئات تضره. وقد أجمع المسلمون وعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الشرك يضر صاحبه ولا يغفره الله لصاحبه، ولو أحب علي بن أبي طالب فإن أباه أبا طالب كان يحبه وقد ضره الشرك حتى دخل النار... وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها». وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو سرق لقطعت يده وإن

(١) المناظرة بين السنة والرافضة (ص:١٢٨).

كان يحب عليا، ولو زنى أقيم عليه الحد ولو كان يحب عليا، ولو قتل لأقيد بالمقتول وإن كان يحب عليا. وحب النبي ﷺ أعظم من حب علي، ولو ترك رجل الصلاة والزكاة وفعل الكبائر لضره ذلك مع حب النبي ﷺ فكيف لا يضره ذلك مع حب علي؟»[(١)].

فبين أن هذا الحديث معارض لنصوص هي أقوى وأشهر، بل ومعارض لضروريات الإسلام وإجماع المسلمين.

مهارة كشف المغالطات:

هذه المهارة من المهارات الأساسية للمناظر، فإن الكثير من الأدلة التي يستدل بها الخصوم تشتمل على مغالطات استدلالية، بل الأصل في شبهات أهل البدع أن تحتوي على مغالطات، سواء من جهة ثبوت الدليل، أو من جهة الاستدلال به، فإن الدليل الصحيح لا يمكن أن يكون دالا على خطأ إلا بمغالطة.

وهناك الكثير من المغالطات التي يذكرها العلماء في هذا الشأن، ومن أهم هذه المغالطات[(٢)]:

١. المصادرة على المطلوب:

معناها: التسليم بالمسألة المطلوب البرهنة عليها من أجل البرهنة عليها، وذلك بأن تفترض صحة القضية التي تريد البرهنة عليها، وتضعها بشكل صريح أو ضمني في إحدى مقدمات الاستدلال، فتجعل النتيجة مقدمة والدعوى دليلا[(٣)].

---

(١) منهاج السنة (٥/ ٧٣-٧٤).

(٢) هذه المغالطات مأخوذة من كتاب (المغالطات المنطقية) لعادل مصطفى، وهو من أحسن ما كتب في هذا الجانب.

(٣) المغالطات المنطقية عادل مصطفى (ص:٢٥)

مثال: السرقة فعل غير مشروع، لأنها لو لم تكن كذلك لما حرمها الشرع، (لو سألنا: لماذا حرمها الشرع؟ لأنها فعل غير مشروع، فهو تكرار للقول).

مثال:

احتجاج الشيعة: يقول الشيعة: علي معصوم لأن الناس مجمعون على أن الإمام لا بد أن يكون معصوما، وبالاتفاق أن أبا بكر وعمر وعثمان ليسوا معصومين فيكون المعصوم هو علي، ومعنى هذا أن الإجماع دليل على عصمة علي.

الجواب: الإجماع عندهم لا يصح إلا إذا كان المعصوم ضمن المجمعين، فحقيقة قولهم: الإمام معصوم لأنه قال: إنه معصوم، فجعلوا النتيجة (الإمام معصوم) مقدمة، وجعلوا الدعوى: (ادعاء الإمام العصمة) دليلا، وهذه مصادرة على المطلوب، وحقيقة قولكم هي: فلان معصوم لأنه قال: إنني معصوم، والشيء لا يصح أن يكون دليلا على نفسه[1].

مثال آخر:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة لذم أبي بكر وعمر بقولهم: إن الله تعالى سلَّطنا عليهم في اللعن والسب، وما ذاك إلا لشيء، أي أن هناك سوءا عملاه تسبب في تسليط الله تعالى لنا عليهم[2].

الجواب: هذا استدلال متهافت، فإنه يقال لهم: لماذا تطعنون في أبي بكر وعمر؟ وجوابهم: لأنهم عملوا سوءا، فيقال هم: وما أدراكم أنهم عملوا سوءا؟ فيقولون: لأننا نسبهم!! فجعلوا دعواهم هي الدليل، ودليلهم هو الدعوى، وهذه مصادرة على المطلوب.

---

(١) وهذا من النوع من المصادرة على المطلوب يسمى بالاستدلال الدائري، وسبب رفض هذا الاستدلال: أنه لا يقدم لنا دليلا مستقلا عن الدعوى ذاتها. عادل مصطفى (ص:٣١)

(٢) ينظر: المناظرة بين السنة والرافضة (ص:١٩٧).

٢. مغالطة التعميم المتسرع:

معناها: إصدار حكم على فئة كلية أو كبيرة من خلال بعض الأفراد من هذه الفئة[١].

مثال:

احتجاج الشيعة: يذكر ابن المطهر أن جميع من عدا الإمامية والإسماعيلية ذهبوا إلى أن الأنبياء والأئمة غير معصومين، فجوزوا بعثة من يجوز عليه الكذب والسهو والخطأ والسرقة، يريد بذلك أهل السنة.

الجواب: فنَّد ابن تيمية هذا التعميم الظالم، وقال: «ما ذكرته عن الجمهور من نفي العصمة عن الأنبياء وتجويز الكذب والسرقة والأمر بالخطأ عليهم فهذا كذب على الجمهور؛ فإنهم متفقون على أن الأنبياء معصومون في تبليغ الرسالة، ولا يجوز أن يستقر في شيء من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين، وكل ما يبلغونه عن الله ﷻ من الأمر والنهي يجب طاعته فيه باتفاق المسلمين، وما أخبروا به وجب تصديقهم فيه بإجماع المسلمين، وما أمروهم به ونهوهم عنه وجبت طاعتهم فيه عند جميع فرق الأمة، إلا عند طائفة من الخوارج يقولون: إن النبي ﷺ معصوم فيما يبلغه عن الله لا فيما يأمر هو به وينهى عنه، وهؤلاء ضلال باتفاق أهل السنة والجماعة، **وقد ذكرنا غير مرة أنه إذا كان في بعض المسلمين من قال قولا خطأ لم يكن ذلك قدحا في المسلمين**»[٢].

مثال آخر:

احتجاج الشيعة: أورد ابن المطهر العديد من المسائل الفقهية التي شنَّع بها على أهل السنة

---

(١) المغالطات المنطقية لعادل مصطفى (ص:٥١).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٣٧٢).

لغرابتها، كإباحة البنت المخلوقة من الزنا، وإباحة النبيذ مع مشاركته الخمر في الإسكار والوضوء به، والصلاة في جلد الكلب، وعلى العذرة اليابسة، وإباحة أكل الكلب، وإباحة الملاهي كالشطرنج والغناء[1].

الجواب: أجاب ابن تيمية عن هذه المسائل بجواب عام فقال: «في هذه المسائل ما هو كذب على جميع أهل السنة، وأما سائرها فليس في هذه المسائل مسألة إلا وجمهور أهل السنة على خلافها، وإن كان قد قالها بعضهم»[2]، ثم فنَّد ابن تيمية هذه المسائل مسألة مسألة.

ثم علَّق بتعليق مهم فقال: «وبالجملة فهذه المسائل التي أنكرها كلها من مذهب أبي حنيفة، ليس فيها لغيره إلا مسألة المخلوقة من ماء الزنا للشافعي»[3].

ثم أخذ يبين أن الشيعة في الأصل يفضلون مذهب أبي حنيفة على بقية المذاهب، فكيف ينتقدون هذه المسائل التي قال بها أفضل المذاهب عندهم، لكن حقيقة الأمر هي أن هذه المغالطة أراد بها الشيعة تعميم الشناعة على سائر مذاهب أهل السنة.

٣. مغالطة تجاهل المطلوب (الحيد عن المسألة):

معناها: أن يتجاهل المرء الشيء الذي يتوجب أن يبرهن عليه، ويبرهن على شيء آخر[4].

مثال:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة لأحقية علي بالخلافة بكونه لم يشرك بالله تعالى أبدا، بل لا زال مسلما منذ طفولته.

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٤١٥-٤١٨).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٤١٨).

(٣) منهاج السنة (٣/ ٤٣٣).

(٤) المغالطات المنطقية لعادل مصطفى (ص:٥٩).

الجواب: هذا الاستدلال فيه مغالطة، لأن المطلوب إثباته هو أنه مستحق للخلافة بعد النبي ﷺ، أما كونه لم يشرك فهذا ليس له علاقة بالموضوع وليس له تأثير في الحكم.

وقريب من هذه المغالطة مغالطة أخرى تسمى: **مغالطة الرنجة الحمراء**:

وهي حيلة كان يستخدمها المجرمون الفارون لتضليل كلاب الحراسة التي تتعقبهم، وذلك بسحب سمكة رنجة حمراء عبر مسار المطاردة، فتجتذب رائحتها الشديدة الكلاب عن رائحة المجرمين.

وقد استعيرت للتعبير عن كل محاولة لتحويل الانتباه عن المسألة الرئيسية في الجدال، وذلك بإدخال تفصيلات غير هامة، أو بإلقاء موضوع مثير للانفعال دون أن يكون له صلة بالموضوع الأساسي إلا بشكل سطحي، فيجر الخصم إلى خارج نطاق الجدال.

مثال: يبدأ السني يتحدث عن فضائل عثمان رضي الله عنه ونفقاته العظيمة في سبيل الله تعالى محتجا بها على الشيعي في إثبات فضله ومكانته، فيجيب الشيعي قائلا: لكنه أفسد هذا كله بمحاباته لقرابته وتوليته للفسقة وظلمه للرعية، فينفعل السني ويذهب ليرد على هذه الدعاوى والافتراءات، ويخرج بذلك عن النقطة الأساسية وهي: هل ثبتت أدلة تدل على فضل عثمان رضي الله عنه .

٤. مغالطة التفكير التشبيهي:

معناها: افتراض أن الأشياء المتشابهة من وجه من الوجوه لا بد أن تكون متشابهة في وجوه أخرى، فهما إذن متماثلان[١].

مثال:

---

(١) المغالطات المنطقية (ص:١٥٤).

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة لأجل إثبات أحقية علي بالخلافة بقضية النسب فيقولون: إذا مات الواحد فمن أحق بميراثه؟ الأجنبي أو ابن عمه؟ فربما أجابهم العامي من أهل السنة: ابن عمه.

الجواب: الجواب الصحيح هنا أن يقال: إن الحكم ليس بالميراث، إذ الميراث يقسم على مجموع الورثة، والحكم يختص به واحد منهم، فثبت الفرق بينهما[1].

مثال آخر:

احتجاج الشيعة: احتج ابن المطهر لإثبات صحة مذهب الإمامية بوجوه، فكان من أوجه صحة مذهبهم عنده أن قال: «الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم ولأئمتهم قاطعون بذلك، وبحصول ضدها لغيرهم .. وأهل السنة لا يجيزون ولا يجزمون بذلك لا لهم ولا لغيرهم، فيكون اتباع أولئك أولى، لأنا لو فرضنا مثلا خروج شخصين من بغداد يريدان الكوفة فوجدا طريقين سلك كل منهما طريقا، فخرج ثالث يطلب الكوفة، فسأل أحدهما: إلى أين تذهب؟ فقال: إلى الكوفة. فقال له: هل طريقك توصلك إليها وهل طريقك آمن أم مخوف؟ وهل طريق صاحبك تؤديه إلى الكوفة؟ وهل هو آمن أم مخوف؟ فقال: لا أعلم شيئا من ذلك، ثم سأل صاحبه عن ذلك فقال: أعلم، أن طريقي يوصلني إلى الكوفة، وأنه آمن، وأعلم أن طريق صاحبي لا يؤديه إلى الكوفة، وأنه ليس بآمن، فإن الثالث إن تابع الأول عده العقلاء سفيها، وإن تابع الثاني نسب إلى الأخذ بالحزم».

الجواب: تناول ابن تيمية هذا التشبيه، وأخذ يبين أن هذا التشبيه ليس بحجة من أوجه عديدة، ومن هذه الأوجه:

---

(١) المناظرة بين السنة والرافضة (ص:١٢٣).

- أن هناك العديد من الطوائف تدعي نفس الدعوى كالباطنية وغلاة الصوفية، ويجزمون بصحة النجاة لهم ولأئمتهم وشيوخهم، فهل يكون هذا دليلا على صحة مذاهبهم؟

- أن الشيعة يقولون إن أتباع الأئمة لا يستحقون الجنة حتى يقومون بأداء الواجبات وترك المحرمات، بينما يقول الباطنية بأنه لا حاجة إلى هذا، بل يكفي عندهم مجرد تصديق الإمام، فهم أقرب إلى المثل الذي ضربه ابن المطهر، فهل قال بأن مذهبهم أحق؟

- أن أهل السنة يجزمون بأن من اتبع النبي ﷺ لا شك أنه سيكون من الناجين، لكن يتوقفون في الشخص المعين، وهذا راجع إلى عدم العلم بحقيقة الشخص المعين، وهذا مما لا يخالف فيه الشيعة، فرجع الأمر إلى أن كلا الفريقين يجزم بأن الأتباع الصادقين سيدخلون الجنة، إلا أن الشيعة يجعلون التبعية للأئمة، وأهل السنة يجعلون التبعية لرسول الله ﷺ، فهم أحظى بالنصوص[1].

٥. مغالطة رجل القش:

معناها: أن يعمد الخصم إلى مهاجمة فكرة أخرى غير قوية بدلا من الفكرة الأساسية القوية للخصم، وذلك باستغلال تشابه الألفاظ، أو تقارب الأفكار.

وسبب تسميتها بهذا: أنهم كانوا يصنعون دمية على شكل رجل مصنوعة من القش، وذلك لكي تمثل الخصم في التدريب على استخدام السيف، لأن منازلة الدمية أسهل من منازلة الرجل الحقيقي.

ويمكن تطبيقها بمهاجمة فكرة أخرى، أو بمهاجمة نفس الفكرة لكن من جانب ضعيف فيها.

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٤٨٥-٥٠٦)

مثال:

احتجاج الشيعة: من الأمور التي يشنع بها الشيعة على عثمان رضي الله عنه أنه لم يشهد يوم بدر، ويجعلون من هذا أمرا عظيما.

الجواب: هذه القضية ليست مما يعاب على عثمان رضي الله عنه من الأساس، فإن الخروج إلى بدر لم يكن واجبا على جميع المسلمين، ولم يستنفر النبي ﷺ جميع المسلمين، وقد غاب العديد من الصحابة عن حضور يوم بدر.

عدا عن أنه كان معذورا بمرض زوجته ابنة النبي ﷺ، وقد أمره النبي بالبقاء لتمريضها.

مثال آخر[1]:

احتجاج الشيعة: يتهم الشيعةُ أهل السنة ببغض آل البيت ومعاداتهم، ويستدلون لذلك بأن أهل السنة يذهبون إلى كفر أبوي النبي ﷺ، وكذلك كفر أبي طالب عم النبي ﷺ.

الجواب: هذا الاستدلال فيه مغالطة كبيرة، فإن هاتين المسألتين ليس لهما علاقة بالموقف من آل البيت، وأولهم النبي ﷺ، فأهل السنة يعظمون النبي ﷺ مع قولهم بكفر والديه، وكذلك يوالون عليا مع قولهم بكفر والده، وهم ما ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه إلا بنصوص عن النبي ﷺ وهو رأس آل البيت.

٦. مغالطة التركيب والتقسيم[2]:

معناها: الانتقال غير المشروع من خصائص الكل إلى خصائص أجزائه ومكوناته، أو العكس.

---

(١) ينظر: المناظرة بين السنة والرافضة (ص:٢١٥، ٢١٨).

(٢) المغالطات المنطقية لعادل مصطفى (ص:٢٠٧).

فالأشياء تنقسم إلى أجزاء وكل، والمعاني تنقسم إلى كليات وجزئيات، وكل من الأجزاء والجزئيات لها خصائص تختلف عن خصائص الكل والكلي، ومن المغالطات الكبيرة إعطاء خصائص أحدهما للآخر.

فمثلا: لو قال شخص: جميع أجزاء هذه الآلة خفيفة الوزن، إذن فهذه الآلة خفيفة الوزن، فإن هذا يكون خطأ كبيرا، لأنه أعطى خصائص الأجزاء للكل.

مثال:

احتجاج الشيعة: يقول ابن المطهر في تقرير إنكار الإجماع: «وأيضا كل واحد من الأمة يجوز عليه الخطأ، فأي عاصم لهم عن الكذب عند الإجماع؟»

الجواب: أجابه ابن تيمية بقوله: «من المعلوم أن الإجماع إذا حصل حصل له من الصفات ما ليس للآحاد، لم يجز أن يجعل حكم الواحد الاجتماع، فإن كل واحد من المخبرين يجوز عليه الغلط والكذب، فإذا انتهى المخبرون إلى حد التواتر امتنع عليهم الكذب والغلط.

وكل واحد من اللقم والجرع والأقداح لا يشبع ولا يروي ولا يسكر؛ فإذا اجتمع من ذلك عدد كثير أشبع وأروى وأسكر، وكل واحد من الناس لا يقدر على قتال العدو فإذا اجتمع طائفة كثيرة قدروا على القتال»[١].

٧. مغالطة مناشدة الشفقة واستدرار العطف[٢]:

معناها: استعمال الأسلوب الخطابي والعاطفي للتأثير على المتلقي ولفت انتباهه عن الحجة، بل ربما تجعل هذه العاطفة والشفقة دليلا يحتج به.

---

(١) منهاج السنة (٨/ ٣٥٧).

(٢) المغالطات المنطقية لعادل مصطفى (ص:٩٣).

وهذه يستخدمها الشيعة كثيرا عند الحديث عن مظلومية آل البيت ومظلومية الشيعة.

مثال:

احتجاج الشيعة: كان ابن المطهر يريد الطعن في إمارة يزيد ونسبة أهل السنة إلى تعظيمه ومحبته فقال: «وتمادى بعضهم في التعصب حتى اعتقد إمامة يزيد بن معاوية مع ما صدر عنه من الأفعال القبيحة من قتل الإمام الحسين ونهب أمواله وسبي نسائه ودورانهم في البلاد على الجمال بغير قتب، ومولانا زين العابدين مغلول اليدين، ولم يقنعوا بقتله حتى رضوا أضلاعه وصدره بالخيول، وحملوا رءوسهم على القنا، مع أن مشايخهم رووا أن يوم قتل الحسين مطرت السماء دما، وقد ذكر ذلك الرافعي في (شرح الوجيز) وذكر ابن سعد في (الطبقات) أن الحمرة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم تر قبل ذلك. وقال أيضا: ما رفع حجر في الدنيا إلا وتحته دم عبيط، ولقد مطرت السماء مطرا بقي أثره في الثياب مدة حتى تقطعت».

الجواب: هذا الكلام يحتوي على شحنة كبيرة من العاطفة ومحاولة استدرار الشفقة، والجواب عنه يحتاج إلى تفصيل وتفنيد، وهذا الذي فعله ابن تيمية في مناقشته لهذا الكلام، فقسم كلامه إلى أقسام:

أولا: بيان أن موقف أهل السنة من يزيد ومن سائر الملوك والأمراء هو موقف معتدل، ليس فيه غلو ولا جفاء، وأن يزيد هو ملك من الملوك الذين لهم حسنات وسيئات، مع كثرة سيئاته التي لا يقره عليها أهل السنة، ومنها ما جرى للحسين في زمنه.

ثانيا: بيان موقف أهل السنة من قتل الحسين رضي الله عنه، وأنهم يرون أنه قتل مظلوما شهيدا.

ثالثا: تفنيد الأخبار التي أوردها ابن المطهر وبيان ما يثبت منها وما لا يثبت، وما يمكن

تصديقه وقبوله وما لا يمكن[١].

وهذا يعطينا منهجية التعامل مع مثل هذا النوع من المغالطات، وأنه ينبغي تفصيل وتفنيد الكلام، وعدم الانجرار وراء التأثير العاطفي، خاصة وأن مقصود هذه المغالطة هو تشتيت المناظر وتحريك الجانب العاطفي لديه ولدى المستمعين ليغطي على جانب الاستدلال المنطقي العقلي.

مهارات النقد (مهارات الرد على الخصم):

وهذا هو العنصر الأهم في جانب الجدال، إذ لا فائدة من تفنيد الشبهات وتفكيكها ومعرفة ما فيها من أخطاء إذا لم يعقبها رد.

ومهارات الرد متعددة، ومن أبرز هذه المهارات:

مهارة قلب الدليل:

قلب الدليل هو أحد قوادح الأدلة، وله أسماء عند العلماء منها: (قلب الدليل) (المشاركة في الدليل).

تعريفه: بيان المعترض (القالب) أن دليل المستدل الذي ذكره يدل عليه لا له[٢].

ومعنى هذا: أن يأتي شيعي – مثلا– ويستدل عليك بدليل من القرآن أو السنة، فتقول له: هذا الدليل هو حجة عليك وليس حجة لك، فتقلب عليه استدلاله بهذا الدليل ليكون دليلا عليه.

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٥١٧-٥٦٠).

(٢) (قلب الأدلة للقاضي ١/ ١١١)

وهذا فن عظيم وأسلوب من أقوى الأساليب في الرد على المخالفين عموما وعلى الشيعة خصوصا، وقد استخدم علماء السنة هذه المهارة كثيرا في مناظراتهم لأهل البدع، ومن أبرز من استخدم هذه المهارة: الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في رده على المريسي وابن الثلجي وفي كتابه (الرد على الجهمية) وكان يقول لبشر المريسي: «فإنك لا تحتج بشيء إلا وهو راجع عليك، وآخذ بحلقك»[(١)].

وكذلك من أبرز – إن لم يكن أبرز– من استخدم هذه المهارة شيخ الإسلام ابن تيمية في ردوده على أهل البدع، ومنهم الشيعة في كتابه (منهاج السنة)

لكن لأجل تطبيق هذه المهارة بشكل صحيح ينبغي مراعاة التالي:

١ – صحة الدليل الذي يستدل به الخصم، سواء من حيث الثبوت إن كان دليلا نقليا، أو من حيث المقدمات إن كان دليلا عقليا، لأن الدليل إذا كان غير صحيح فقد لا يمكن قلب هذا الدليل، ولا يمكن تطبيق هذه المهارة، وإنما سيكون الاحتياج إلى مهارة أخرى، وقد أشار ابن تيمية رحمه الله إلى اشتراط صحة الدليل لتطبيق مهارة قلب الدليل، فقد نقل عنه ابن القيم قوله: «أنا ألتزم أنه لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله»[(٢)]. وقال في شأن الأدلة العقلية: «كل ما احتجوا به من دليل صحيح فإنه لا يدل على مطلوبهم، بل إنما يدل على مذهب السلف المتبعين للرسل، فتبين أن الأدلة العقلية الصحيحة من جميع الطوائف إنما تدل على تصديق الرسول وتحقيق ما أخبر به لا على خلاف قوله»[(٣)].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٤٥٩).

(٢) (حادي الأرواح ص٢٠٢)

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٢).

وأصل مهارة القلب مبني على فكرة أن الحق لا يتناقض، فلا يمكن للدليل الصحيح أن يدل على معنى فاسد، ولهذا فإننا نجزم بأن هذا الدليل لا يدل على مراد الخصم بل على عكسه، كما أشار إلى هذا ابن تيمية رحمه الله في عدد من المواضع[١]. ومن هنا فإن تطبيق مهارة القلب مع الأدلة الصحيحة من حيث الثبوت ممكن دائما، وأما الأدلة غير الثابتة فإنه قد يتسنى تطبيق هذه المهارة معها وقد لا يتسنى)

٢- اتحاد المسألة، بمعنى: أن يكون الكلام حول نفس المسألة، فإذا انتقل الكلام إلى مسألة أخرى فإن الأمر يخرج إلى الإلزام أو التناقض، فمثلا:

عندما يقول المعتزلة: إن العبد خالق لفعله تنزيها لله تعالى، لأن إثبات خلق الله تعالى للفعل معناه نسبة الظلم إليه، فيقول أهل السنة: أنتم بهذا نقضتم عقيدة وحدانية الله تعالى، لأن الدليل الذي استدللتم به على وحدانية الله تعالى هو دليل التمانع وقلتم فيه: يستحيل وجود أكثر من خالق لأن وجودهم يقتضي حصول التمانع بينهم وهذا يؤدي إلى فساد الكون، بينما بنسبتكم خلق الفعل إلى العبد أثبتم أكثر من خالق. وهذا استدلال صحيح لكنه من باب الإلزام بالتناقض وليس من باب قلب الدليل، وإنما قلب الدليل هنا أن يقال: أنتم نفيتم خلق أفعال العباد عن الله تعالى تنزيها له عن الظلم وهو نقص، وبنفيكم لقدرته على خلق أفعال العباد أثبتم له العجز وهو نقص كذلك، فوقعتم فيما فررتم فيه، وكان دليلكم حجة عليكم.

٣- أن يكون القلب لنفس الدليل دون زيادة، مثلا: عندما استدل المعطلة بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:١١]، رد عليهم أهل السنة فقالوا: لكن تمام الآية يرد عليكم ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[الشورى:١١] فأثبت الله تعالى السمع والبصر لنفسه مما ينقض

(١) ينظر مثلا: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٩) (١٨/ ٢٤٠).

مذهب التعطيل، وهذا استدلال صحيح لكنه ليس بقلب، وإنما القلب في هذا المثال أن يقال لهم: وأنتم إذا نفيتم عنه الصفات تكونون قد مثلتموه بالمعدومات، فوقعتم في التمثيل الذي نهى الله تعالى عنه، بل مثلتموه بالأدنى (فالمعدوم أدنى من الموجود).

أمثلة:

- استدلال الرافضة بقوله تعالى: (لَا تَحْـزَنْ) على ذم أبي بكر:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة بقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ﴾[التوبة:٤٠] على ذم أبي بكر، فيقولون: إن أبا بكر قد خاف وجزع، وهذا يدل على عدم إيمانه.

الجواب: هذه الآية تدل على نقيض قول الرافضة من أوجه كثيرة أفاض العلماء في بيانها، وخصوصا كلمة (لَا تَحْزَن) فإنها دليل على الرافضة وليست دليلا لهم، فحزن أبي بكر لم يكن حزنا على نفسه بل كان حزنا على النبي ﷺ وعلى الدين، وإلا فقد كان بإمكانه أن يهرب ويترك النبي ﷺ بمفرده وينجو بنفسه، يقول جعفر الصادق: «الحزن غير الجزع والفزع، فكان حزن أبي بكر أن يقتل النبي ﷺ ولا يدان بدين الله، فكان حزن على دين الله، وعلى نبي الله ﷺ، ولم يكن حزنه على نفسه، كيف وقد ألسعته أكثر من مائة خريش فما قال: حس ولا ناف»[1]، فكانت هذه الآية دليلا على فضل أبي بكر خلافا لما تدعي الرافضة.

- حديث: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة بحديث: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» وهو حديث غير معروف الأصل، وهم يستدلون به على وجوب أصل الإمامة

---

(١) مناظرة جعفر الصادق مع الرافضي في التفضيل بين أبي بكر وعمر، تحقيق: علي الشبل (ص:٩٩-١٠٢).

عندهم ووجوب الإيمان بالإمام.

الجواب: مما أجاب به ابن تيمية عليهم أن قال: «هذا الحديث الذي ذكره حجة على الرافضة؛ لأنهم لا يعرفون إمام زمانهم، فإنهم يدَّعون أنه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل سرداب سامرا سنة ستين، ومائتين، أو نحوها... ولم ير له عين، ولا أثر، ولا سمع له حس، ولا خبر، فليس فيهم أحد يعرفه لا بعينه، ولا صفته لكن يقولون: إن هذا الشخص الذي لم يره أحد، ولم يسمع له خبر هو إمام زمانهم، ومعلوم أن هذا ليس هو معرفة بالإمام، ونظير هذا: أن يكون لرجل قريب من بني عمه في الدنيا، ولا يعرف شيئا من أحواله، فهذا لا يعرف ابن عمه، وكذلك المال الملتقط إذا عرف أن له مالكا، ولم يعرف عينه لم يكن عارفا لصاحب اللقطة، بل هذا أعرف؛ لأن هذا يمكن ترتيب بعض أحكام الملك والنسب عليه، وأما المنتظر، فلا يعرف له حال ينتفع به في الإمامة، فإن معرفة الإمام الذي يخرج الإنسان من الجاهلية هي المعرفة التي يحصل بها طاعة وجماعة»[1].

فتحصل من هذا أن الشيعة لا يعرفون إمامهم، فيكون هذا الحديث حجة عليهم، وهكذا قلب ابن تيمية هذا الدليل على الشيعة.

- عصمة الأئمة لطف:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة بعقيدة اللطف على وجوب نصب الإمام المعصوم، فيقولون: إن الإمام وجب نصبه لأنه لطف ومصلحة للعباد.

الجواب: أجابهم ابن تيمية بقلب الدليل عليهم، وذلك أن الإمام الذي يدعي الشيعة أن اللطف حاصل به هو إمام مقهور ممنوع لا يستطيع أن يقوم بمهام الإمامة، والأولى منه في

---

(١) منهاج السنة (١/ ١١٣-١١٤).

هذا هو الإمام المتمكن القادر على القيام بمهام الإمامة وينتفع الناس بولايته، فيكون اللطف دليلا على صحة ولاية أبي بكر وعمر وعثمان وسائر الخلفاء[١].

- حديث الافتراق:

احتجاج الشيعة: يحتج الشيعة بحديث الافتراق «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة» على أنهم هم الفرقة الناجية، لأنهم باينوا جميع المذاهب، مع أدلة أخرى لهم على أنهم هم المقصودون بهذا الحديث.

الجواب: قلب عليهم ابن تيمية استدلالهم بهذا الحديث، وذلك أن الحديث روي تفسيره فيه من وجهين: أحدهما: أنه ﷺ سئل عن الفرقة الناجية، فقال: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»، وفي الرواية الأخرى قال: «هم الجماعة»، وكل من التفسيرين يناقض قول الإمامية، ويقتضي أنهم خارجون عن الفرقة الناجية، فإنهم خارجون عن جماعة المسلمين: يكفرون أو يفسقون أئمة الجماعة كأبي بكر وعمر وعثمان، وكذلك يكفرون أو يفسقون علماء الجماعة وعبادهم، كمالك والثوري والأوزاعي والليث بن سعد وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وأمثال هؤلاء، وهم أبعد الناس عن معرفة سير الصحابة والاقتداء بهم، لا في حياة النبي ﷺ ولا بعده، فإذا كان وصف الفرقة الناجية أتباع الصحابة على عهد رسول الله ﷺ، وذلك شعار السنة والجماعة، كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة[٢].

مهارة الإلزام:

معنى الإلزام: إلزام الخصم الجمع بين شيئين والتسوية بينهما في الحكم إثباتا أو نفيا[٣].

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية (١/ ٥٥٣).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٤٥٦-٤٥٨).

(٣) البحر المحيط (٧/ ٤١٤) إرشاد الفحول (ص:٩٥٧).

ومعنى هذه المهارة أن ينظر المناظر في أقوال خصمه وما يتفرع عليها مما ينكره الخصم، مع أن مقتضى دليله أو العلة التي أوردها هو إثبات هذا الفرع، فيلزمه بإثباته أو التراجع عن قوله.

تنبيه: يتنبه هنا إلى أن الفرع الذي يراد إلزام الخصم به ينبغي أن يكون مما ينفيه وينكره، وليس مما يثبته، فلو قال الشيعي مثلا: إن أبوي النبي ﷺ مؤمنين لأنه لا يمكن أن يكون نبي من نسل كافر، فلا يقال له: يلزمك أن يكون والد إبراهيم عليه السلام مؤمنا، لأن الشيعي يلتزم بهذا، ويذهب إلى أن والد إبراهيم عليه السلام كان مؤمنا، وفي هذه الحالة سيكون هذا الإلزام حجة لصالح الخصم إذ أنه سيظهر اطراد الخصم في أقواله، والاطراد من أقوى علامات صحة القول.

ومن هنا فإن قوة الإلزام تكون بقدر إنكار الخصم لهذا اللازم ومناقضته لمذهبه.

تنبيه آخر: لا يلزم أن يكون اللازم باطلا في نفسه، بل يكفي أن يكون مناقضا لمذهب الخصم، فمثلا: المثال الذي سيأتي من أنه إذا كان تشبيه علي بنبي يقتضي فضله، فتشبيه أبي بكر وعمر كل واحد منهما بنبيين يقتضي أفضليتهما، فهذا اللازم صحيح وحق، ولكن الشيعي لا يقول به ويناقض مذهبه، فيصح إلزامه به.

أمثلة:

- لو كانت الإمامة أشرف مسائل الدين للزم بيانها عن الله تعالى ورسوله ﷺ:

احتجاج الشيعة: يقرر الشيعة أن الإمامة من أصول الدين بل هي أعظم أصول الدين وأشرفها.

الجواب: يتوجه إليهم السؤال التالي: إذا كانت الإمامة أشرف مسائل الدين للزم بيانها عن الله تعالى ورسوله ﷺ، وذلك من خلال نصوص واضحة صريحة في القرآن والسنة، إلا

أن هذا لم يوجد، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم، فإذا لم توجد الأدلة الواضحة على قضية الإمامة إذن فالإمامة ليست من أصول الدين، بل ليست من الدين أساسا.

وبطبيعة الحال فإن الشيعة سيحاولون الجواب عن هذا الإلزام بتكلف إيراد بعض الأدلة من القرآن والسنة وتفسيرها بما يتوافق مع عقيدتهم في الإمامة، ولكن ليس في الحقيقة دليل صحيح صريح يجيب عن هذا الإلزام.

- لو كان التشبيه بنبي يدل على الفضل والإمامة للزم أن من يشبه نبيين أن يكون أولى بذلك:

احتجاج الشيعة: يحتج الشيعة لفضل علي رضي الله عنه بأن النبي صلى الله عليه شبهه بهارون، وهذا يدل على أفضليته على بقية الصحابة وإمامته.

الجواب: بما أن منشأ التفضيل هو من جهة تشبيهه بنبي من أنبياء الله تعالى فإذن يلزم أن من شبَّهه النبي ﷺ بنبيين يكون أفضل من علي، يقول ابن تيمية في هذا: «وتشبيهه - أي: علي - بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر وعمر: هذا بإبراهيم وعيسى، وهذا بنوح وموسى، فإن هؤلاء الأربعة أفضل من هارون، وكل من أبي بكر وعمر شبه باثنين لا بواحد»[1].

يشير ابن تيمية إلى حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: لما كان يوم بدر قال رسول الله ﷺ: «ما تقولون في هؤلاء الأسرى؟ فقال أبو بكر: يا رسول الله، قومك وأهلك، استبقهم، واستأن بهم، لعل الله أن يتوب عليهم، وقال عمر: يا رسول الله، أخرجوك وكذبوك، قربهم فاضرب أعناقهم، وقال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله، انظر واديا كثير الحطب، فأدخلهم فيه، ثم أضرم عليهم نارا، فقال العباس: قطعت رحمك، فدخل رسول الله ﷺ، ولم يرد

(١) منهاج السنة (٥/ ٤٣).

عليهم شيئا، فقال ناس: يأخذ بقول أبي بكر، وقال ناس: يأخذ بقول عمر، وقال ناس: يأخذ بقول عبد الله بن رواحة، فخرج عليهم رسول الله ﷺ، فقال: إن الله ليلين قلوب رجال فيه، حتى تكون ألين من اللبن، وإن الله ليشد قلوب رجال فيه، حتى تكون أشد من الحجارة، وإن مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم عليه السلام، قال: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي ۖ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾[إبراهيم:٣٦]، ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾[المائدة:١١٨]، وإن مثلك يا عمر كمثل نوح قال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾﴾[نوح:٢٦]، وإن مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾[يونس:٨٨]»[١].

- لزوم إبطال الدين بسبب فضيلة محبة علي:

احتجاج الشيعة: يحتج الشيعة لفضل علي رضي الله عنه بحديث نقله صاحب الفردوس في كتابه عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ أنه قال: «حب علي حسنة لا تضر معها سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة»، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث وهو مكذوب.

الجواب: ومن أوجه بطلانه أنه يلزم منه إبطال الدين كله، يقول جمال الدين الواسطي: «هذا إن صحَّ نَسَخَ القرآن وجميع ما جاء به النبي ﷺ وتجويز ترك المفروضات وتعطيل الحدود وإتيان المنهيات من الزنا والخمر وأكل الحرام وقطع الرحم وكافة المعاصي مع وجود محبته، وهل اعتقاد مثل ذلك إلا كفر محض!!»[٢].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٦٣٢) وغيره.

(٢) المناظرة بين السنة والرافضة (ص:١٥٠).

مهارة إبراز التناقض:

معنى التناقض: التناقض معناه: أن صدق إحدى القضيتين ينقض احتمال صدق الأخرى ويجعلها كاذبة حتما، وأن كذب إحداهما ينقض احتمال كذب الأخرى، ويجعلها صادقة حتما، فهما لا يصدقان معا ولا يكذبان معا بحال من الأحوال[1].

والتناقض في الأقوال والعقائد مما يدل على ضعفها وفسادها، فإن الحق لا يتناقض، وإنما يقع التناقض بين الحق والباطل، أو بين باطل وباطل آخر، ومصداق هذا قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[النساء:٨٢]، يقول ابن تيمية: «فإن التناقض أول مقدمات الفساد»[2].

والمقصود بمهارة التناقض أن تكون لدى المناظر القدرة على إظهار وإبراز وقوع خصمه في التناقض، من خلال أقواله وعقائده.

أمثلة:

- تناقض الإمامة مع عقيدة اللطف:

احتجاج الشيعة: لدى الشيعة عقيدتان: إحداهما: القول بالإمامة، والثانية: القول باللطف[3]، بمعنى أن الله تعالى يجب عليه أن يفعل ما يكون العبد معه أقرب إلى الصلاح، وهذا هو المقصود باللطف، وهم يعتقدون أن اللطف والمصلحة تحصل بوجود الأئمة.

الجواب: يحاول الشيعة أن يربطوا بين هاتين العقيدتين مع وجود التناقض الظاهر بينهما،

---

(١) ضوابط المعرفة (ص:١٥٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٨٩).

(٣) يقول ابن تيمية: «وهذا أخذوه من المعتزلة ليس هو من أصول شيوخهم القدماء». منهاج السنة (١/ ١٠١).

فاللطف الذي تتحقق معه مصلحة العباد يكون بوجود الإمام الظاهر المتمكن الذي يستطيع أن يقوم بمهامه في تحقيق مصالح العباد والرعية الدينية والدنيوية، وبالنظر إلى أئمتهم جميعا يتضح أنه لم يتحقق شيء من هذا على يد أحد منهم، بل على العكس تحقق الكثير من هذا اللطف على يد من ينكرون إمامته من الخلفاء الراشدين ومن بعدهم، بل أكثر من هذا نجد أن الشيعة يصرحون بأن ما نال أتباعهم من الظلم والاضطهاد إنما هو بسبب إيمانهم بإمامة آل البيت، فأين اللطف الحاصل بعقيدة الإمامة؟[١].

فالمحصل أن هاتين العقيدتين يصعب الجمع بينهما بل هما متناقضتان غاية التناقض، وكل واحدة منهما تنفي الأخرى.

- تناقض عقيدة الغيبة مع عقيدة اللطف:

احتجاج الشيعة: يعتقد الشيعة وجود إمام لا يصل إليه أحد، ولا يعرفه أحد، وهو غائب منذ أكثر من ألف سنة، وهم يرون أن وجود هذا الإمام هو لطف من الله تعالى وفيه مصلحة للعباد.

الجواب: أي مصلحة تتحقق من وجود هذا الإمام، وما هي فائدة إمامته؟ وإذا كان فعل اللطف واجبا على الله تعالى فما هو اللطف الحاصل بهذا الإمام؟ فإما أن نقول بالإمامة حتى ولو لم يكن هناك مصلحة للعباد فنلغي عقيدة اللطف، أو نقول بوجوب اللطف وعلى هذا نلغي فكرة وجود إمام لا يصل إليه أحد، أما أن نثبت كلا العقيدتين فهذا تناقض.

ثم أيضا هذا فيه تكليف ما لا يطاق، إذ كيف يأمر الله تعالى بطاعة من لا يعرف، ولا يعرف بماذا يأمر ولا عن ماذا ينهى، ولا طريق إلى معرفة هذا، مع أن الشيعة من أشد الناس

---

(١) ينظر: منهاج السنة (٣/ ٣٧٩).

إنكارا لتكليف ما لايطاق!! فكيف يمكن الجمع بين الأمرين؟[١]

- **تناقض وجوب الإمامة مع اشتغال الإمام بالعبادة:**

احتجاج الشيعة: يرى الشيعة أن الإمام المعصوم له وظائف ومهام متعلقة بالإمامة، وهي وظائف كثيرة بطبيعة الحال، ومع ذلك يذكرون أمورا عجيبة في عبادة الإمام، ومن ذلك ما ذكره ابن المطهر الحلي من عبادة علي رضي الله عنه، وأنه «كان أعبد الناس: يصوم النهار، ويقوم الليل، ومنه تعلم الناس صلاة الليل، ونوافل النهار، وأكثر العبادات والأدعية المأثورة عنه تستوعب الوقت، وكان يصلي في ليله ونهاره ألف ركعة».

الجواب: يتناقض الشيعة هنا حينما يذكرون هذا، إذ كيف يجمع الإمام بين هذه المهام وبين العبادة؟ يعلق ابن تيمية على هذا ويقول: «إن النبي ﷺ كان مجموع صلاته في اليوم والليلة أربعين ركعة: فرضا ونفلا، والزمان لا يتسع لألف ركعة لمن ولي أمر المسلمين مع سياسة الناس وأهله، إلا أن تكون صلاته نقرا كنقر الغراب، وهي صلاة المنافقين التي نزه الله عنها عليا»[٢].

مهارة المعارضة:

معنى مهارة المعارضة:

المعارضة هي إحدى وظائف السائل (أي: المعترض) عند علماء الجدل، والمقصود بالمعارضة هنا: ادعاء ما يساوي نقيض ما ادعاه المعلل واستدل عليه، وهي التي تسمى عند علماء الجدل بـ: المعارضة بالمثل[٣]، ومعنى هذا التعريف: أن المدعي إذا استدل بدليل فإن

---

(١) ينظر منهاج السنة (١/ ١٠٢).

(٢) ينظر منهاج السنة (٧/ ٤٩٤- ٤٩٨).

(٣) رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة لمحمد محيي الدين عبدالحميد (ص:٧٢٢).

المعترض عليه يأتي له بدليل يشابه دليله لكنه يقرر خلاف ما قرره المدعي، كأن يقول المدعي: علي أولى بالخلافة لأن النبي ﷺ استخلفه على المدينة، فيأتي المعترض فيقول له: وعبدالله بن أم مكتوم أولى بالخلافة لأن النبي ﷺ استخلفه كذلك على المدينة، وهذا خلاف ونقيض دعوى المدعي تماما لكن بدليل يشبه دليل المدعي من حيث التركيب، وكأن المعترض يقول للمدعي: إذا كنت تقول: إن المنطق يقتضي صحة دعواي فأقول لك: إن المنطق كذلك يقتضي نقيض دعواك.

وهذا أسلوب مهم جدا في المناظرة، وقد طبقه الأئمة في مناظراتهم للطوائف، ومن أبرز من استخدمه ابن تيمية رحمه الله، حيث استخدمه مع جميع الطوائف تقريبا، حتى النصارى، ويقول مبينا أهمية استخدام هذه الطريقة معهم: «إذا أردت أن تعرف جهل النصراني وأنه لا حجة له، فقدر المناظرة بينه وبين اليهودي، فإن النصراني لا يمكنه أن يجيب عن شبهة اليهودي إلا بما يجيب به المسلم، فإن لم يدخل في دين الإسلام وإلا كان منقطعا مع اليهودي، فإنه إذا أمر بالإيمان بمحمد ﷺ، فإن قدح في نبوته بشيء من الأشياء، لم يمكنه أن يقول شيئا إلا قال له اليهودي في المسيح ما هو أعظم من ذلك، فإن البينات لمحمد أعظم من البينات للمسيح، وبعد أمر محمد عن الشبهة أعظم من بعد المسيح عن الشبهة، فإن جاز القدح فيما دليله أعظم وشبهته أبعد عن الحق، فالقدح فيما دونه أولى، وإن كان القدح في المسيح باطلا، فالقدح في محمد أولى بالبطلان، فإنه إذا بطلت الشبهة القوية، فالضعيفة أولى بالبطلان، وإذا ثبتت الحجة التي غيرها أقوى منها فالقوية أولى بالثبات»[١].

وقد استخدم هذا الأسلوب أيضا في ردوده على الرافضة بشكل واضح ومن أمثلته ما سيأتي.

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٥٦).

أمثلة:

- معارضة قولهم بقول الخوارج مثل: تكفيرهم لأبي بكر وعمر معارض بتكفير الخوارج لعلي رضي الله عنه:

احتجاج الشيعة: يعتقد الشيعة كفر أبي بكر رضي الله عنه، ومن أسباب تكفيرهم له دعواهم أنه كان ظالما طالبا للدنيا.

الجواب: يعارض ابن تيمية دعواهم بدعوى الخوارج في علي رضي الله عنه من نفس المنطلق الذي ينطلق منه الشيعة في تكفير أبي بكر، ويقول: «الرافضي لا يمكنه أن يثبت إيمان علي وعدالته وأنه من أهل الجنة - فضلا عن إمامته - إن لم يثبت ذلك لأبي بكر وعمر وعثمان، وإلا فمتى أراد إثبات ذلك لعلي وحده لم تساعده الأدلة ... فإذا قالت له الخوارج الذين يكفرون عليا أو النواصب الذين يفسقونه: إنه كان ظالما طالبا للدنيا، وإنه طلب الخلافة لنفسه وقاتل عليها بالسيف، وقتل على ذلك ألوفا من المسلمين حتى عجز عن انفراده بالأمر، وتفرق عليه أصحابه وظهروا عليه فقاتلوه، فهذا الكلام إن كان فاسدا ففساد كلام الرافضي في أبي بكر وعمر أعظم، وإن كان ما قاله في أبي بكر وعمر متوجها مقبولا فهذا أولى بالتوجه والقبول»[(١)].

ويقول أيضا: «وإذا قالوا ما تقوله أهل الفرية من أن أبا بكر وعمر كانا منافقين في الباطن عدوين للنبي ﷺ أفسدا دينه بحسب الإمكان، أمكن الخارجي أن يقول ذلك في علي، ويوجه ذلك بأن يقول: كان يحسد ابن عمه، وأنه كان يريد فساد دينه فلم يتمكن من ذلك في حياته وحياة الخلفاء الثلاثة حتى سعى في قتل الخليفة الثالث وأوقد الفتنة حتى تمكن من قتل أصحاب محمد وأمته بغضا له وعداوة، وأنه كان مباطنا للمنافقين الذين ادعوا فيه

(١) منهاج السنة (٢/ ٥٨-٥٩).

الإلهية والنبوة، وكان يظهر خلاف ما يبطن، لأن دينه التقية، فلما أحرقهم بالنار أظهر إنكار ذلك، وإلا فكان في الباطن معهم، ولهذا كانت الباطنية من أتباعه وعندهم سره، وهم ينقلون عنه الباطن الذي ينتحلونه»[1].

- معارضة الشخص بالشخص مثل: معارضة عمر بن سعد ويزيد بن معاوية بالمختار الثقفي:

احتجاج الشيعة: من طرق الاحتجاج عند الشيعة: عقد المقارنات بين الأشخاص، وتشبيه من يريدون الطعن فيه بأشخاص سيئين وجعله مثله لأدنى وجه مشابهة، ومن أمثلة هذا:

تشبيه أبي بكر رضي الله عنه بعمر بن سعد لما خيره عبيد الله بن زياد بين الخروج في السرية التي أرسلها إلى الحسين، وبين عزله عن الري، فاختار الملك وآثر حرب الحسين وقتله طمعا في الدنيا.

الجواب: عارض ابن تيمية هذا الاستدلال من وجهين:

أولا: أن سعد بن أبي وقاص (والد عمر بن سعد) لم يكن حريصا على الملك، فهل يذم لأن ابنه كان حريصا على الملك؟ ألم يفعل الرافضة عكس هذا مع محمد بن أبي بكر، فهم لا يجعلونه بمنزلة أبيه أبي بكر بل يفضلونه ويعظمونه لكونه آذى عثمان وكان من خواص أصحاب علي، يقول ابن تيمية: «فلو أن النواصب فعلوا بعمر بن سعد مثل ذلك: فمدحوه على قتل الحسين لكونه كان من شيعة عثمان، ومن المنتصرين له، وسبوا أباه سعدا لكونه تخلف عن القتال مع معاوية والانتصار لعثمان هل كانت النواصب لو فعلت ذلك إلا من

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٦٣).

جنس الرافضة؟»[١].

ثانيا: أنه لو جاء شخص وشبَّه عليا والحسين بمن يطلب الحكم ظلما وفسادا بحجة أن عليا والحسين كذلك طلبوا الحكم، أفلا يكون تشبيهه ظلما لعلي والحسين؟ قال ابن تيمية: «فالمشبه لأبي بكر وعمر بعمر بن سعد أولى بالكذب والظلم»[٢].

- معارضة قتل الحسين بقتل عثمان رضي الله عنهما :

احتجاج الشيعة: يعظم الشيعة أمر مقتل الحسين رضي الله عنه ، ويرونه حدثا جللا ترتب عليه من الفساد والظلم الشيء العظيم، بينما يؤيدون قتل عثمان رضي الله عنه .

الجواب: إذا كان قتل الحسين قد ترتب عليه فساد وظلم عظيم فإن الفساد والظلم الحاصل بقتل عثمان أعظم وأكبر، يقول ابن تيمية في بيان هذا: «الفساد الذي حصل في الأمة بقتل عثمان أعظم من الفساد الذي حصل في الأمة بقتل الحسين، وعثمان من السابقين الأولين وهو خليفة مظلوم طلب منه أن ينعزل بغير حق فلم ينعزل، ولم يدفع عن نفسه حتى قتل، والحسين رضي الله عنه لم يكن متوليا وإنما كان طالبا للولاية حتى رأى أنها متعذرة، وطلب منه أن يستأسر نفسه، ليحمل إلى يزيد مأسورا فلم يجب إلى ذلك، وقاتل حتى قتل شهيدا مظلوما، فظلم عثمان كان أعظم، وصبره وحلمه كان أكمل، وكلاهما مظلوم شهيد»[٣].

- المصاهرة:

احتجاج الشيعة: يستدل الشيعة لفضل علي رضي الله عنه وكونه أحق بالخلافة بكونه صهر النبي ﷺ.

(١) منهاج السنة (٢/ ٦٦).

(٢) منهاج السنة (٢/ ٦٨).

(٣) منهاج السنة (٢/ ٦٧).

الجواب: يقول جمال الدين الواسطي: «لا حجة بها على الإمامة، لأن عتبة بن أبي لهب عم النبي ﷺ تزوج ابنته وهو كافر، وأبو العاص بن الربيع تزوج ابنته زينب وهو كافر، ولما أسلم أقره النبي ﷺ على نكاحه، وعثمان تزوج ابنتي النبي ﷺ»[1]، فلو كانت المصاهرة حجة لفضل علي فما هو القول في هؤلاء الأصهار جميعا؟ بل عثمان رضي الله عنه كان زوجا لاثنتين من بنات النبي صلى الله وعليه وسلم وليس لواحدة كشأن علي رضي الله عنه .

(١) المناظرة بين السنة والرافضة (ص:١٣٦).

المصادر والمراجع

- الإبانة الكبرى لابن بطة، المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري، تحقيق مجموعة من الباحثين، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٤-٢٠٠٥م.
- آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، المؤلف: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، تحقيق: سعود العريفي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- الآداب الشرعية والمنح المرعية، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي، الناشر: عالم الكتب.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- استخراج الجدال من القرآن الكريم، المؤلف: عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب الجزري العبادي ابن الحنبلي، الناشر: مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ.
- أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة. تأليف: حمد بن إبراهيم العثمان، دار ابن حزم، الطبعة الثانية: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، المؤلف: عياض بن موسى بن اليحصبي السبتي، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة

الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- الجدل على طريقة الفقهاء، المؤلف: أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية- بور سعيد.
- حجة الله البالغة، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي»، المحقق: السيد سابق، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، المؤلف: إسماعيل بن محمد الأصبهاني أبو القاسم الملقب بقوام السنة، المحقق: محمد بن ربيع المدخلي، الناشر: دار الراية – السعودية – الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الوليد الفريان، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.
- سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.
- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن

منصور اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة الثامنة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

- شرح الكوكب المنير، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد الفتوحي ابن النجار الحنبلي، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، المحقق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- صحيح الجامع الصغير وزياداته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.
- صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- صناعة التفكير العقدي، تحرير: سلطان عبدالرحمن العميري، الناشر: مركز تكوين، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، المؤلف: عبد الرحمن حبنكة الميداني، الناشر: دار القلم- دمشق، الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- علم الجذل في علم الجدل، المؤلف: نجم الدين الطوفي الحنبلي، تحقيق: فولفهارت هاينريشس، الناشر: دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي، الناشر: دار الجيل – بيروت، تحقيق: د. محمد جميل غازي، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

- قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، المؤلف: تميم بن عبدالعزيز القاضي، الناشر: مكتبة الرشد، ١٤٣٣هـ.
- كتاب الالفين في إمامة أمير المؤمنين على بن أبى طالب، المؤلف: جمال الدين الحسن بن يوسف المطهر، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- مختصر منهاج السنة، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، اختصره: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع، صنعاء - الجمهورية اليمنية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
- المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.
- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية.
- المغالطات المنطقية، المؤلف: عادل مصطفى، الناشر: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧م.

- مناظرة أهل البدع، رؤية شرعية معاصرة. المؤلف: حسن علي البار، مجلة البيان، العدد ١٩١.
- المناظرة بين السنة والرافضة، المؤلف: يوسف الواسطي الشافعي الطفيلي جمال الدين أبو المحاسن، تحقيق: خالد الجناحي، الناشر: مكتبة الرضوان، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- مناظرة جعفر الصادق مع الرافضي في التفضيل بين أبي بكر وعلي، تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل، الناشر: مكتبة الرشد.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- المنهاج في ترتيب الحِجاج، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

الفهرس



منهج
المرحلة
الثانية

الأساسيات
المعرفية

أصول وقواعد
مذهب الشيعة
الاثني عشرية



محتويات الوحدة:

- تعريف الشيعة لغة واصطلاحا.
- نشأة التشيع.
- علاقة التشيع بالمذاهب والديانات القديمة.
- أسماء الشيعة الاثني عشرية.
- فرق الشيعة.
- أهم كتب الإمامية.

تعريف الشيعة لغة:

مادة (شيع) تدل على المعاضدة والمناصرة[١].

يقال: شيعت الرجل على الأمر تشييعاً إذا أعنته عليه، وشايعت الرجل على الأمر مشايعة وشياعاً إذا مالأته عليه، والشيعة: أنصار الرجل وأتباعه وكل قوم اجتمعوا على أمرهم شيعة. والجماعة شِيَع وأشياع[٢].

ومادة شيع وردت في كتاب الله العظيم في اثني عشر موضعاً، وقد ذكر ابن الجوزي أن الشيع في القرآن على أربعة أوجه:

أحدها: الفرق، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا ﴾[الأنعام:١٥٩].

الثاني: الأهل والنسب، ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[القصص:١٥].

الثالث: أهل الملة، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾[مريم:٦٩].

الرابع: الأهواء المختلفة، قال تعالى: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا ﴾[الأنعام:٦٥].

ويشير ابن القيم إلى أن لفظ الشيعة والأشياع غالبا ما يستعمل في الذم، ويقول: ولعله لم يرد في القرآن إلا كذلك، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾[مريم:٦٩]، وكقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا ﴾[الأنعام:١٥٩]، وقوله: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ ﴾[سبأ:٥٤]. ويعلل ابن القيم لذلك بقوله: «وذلك والله أعلم لما في لفظ الشيعة من الشياع، والإشاعة التي هي ضد الائتلاف والاجتماع، ولهذا لا

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٢٣٥).

(٢) جمهرة اللغة لابن دريد (٣/ ٦٣)، تهذيب اللغة للأزهري (٣/ ٦١).

يطلق لفظ الشيع إلا على فرق الضلال لتفرقهم واختلافهم»[١] وهذا محمول على الغالب، ويخرج عنه مثل قول الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾ ﴾[الصافات:٨٣].

تعريف الشيعة اصطلاحا:

هناك عدة تعريفات للشيعة عموما، ومن هذه التعريفات:

- يعرف القمي (ت ٣٠١هـ) الشيعة بقوله: «هم شيعة علي بن أبي طالب» وفي موضع آخر يقول: «الشيعة هم فرقة علي بن أبي طالب المسمون شيعة علي في زمان النبي ﷺ وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته».

ويوافقه على هذا التعريف النوبختي (القرن الرابع الهجري)[٢]، وهذا تعريف لا يتطرق إلى أي أصل من أصول الشيعة.

- بينما يعرفهم المفيد (ت ٤١٣هـ) بأن لفظ الشيعة يطلق على «أتباع أمير المؤمنين صلوات الله عليه، على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول صلوات الله عليه وآله بلا فصل، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعا لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء»[٣].

- ويعرفهم الطوسي (ت ٤٦٠هـ) فيقول: «الاعتقاد بكون علي إماما للمسلمين بوصية

(١) بدائع الفوائد (١/ ١٥٥).

(٢) المقالات والفرق للقمي (ص:٣، ١٥)، فرق الشيعة للنوبختي (ص:٢، ١٧).

(٣) أوائل المقالات (ص:٣٥).

من الرسول ﷺ وبإرادة من الله»[١].

- يعرفهم ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) فيقول: «من وافق الشيعة في أن عليا رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيا»[٢].

ويختار هذا التعريف الرافضي عبدالله فياض ويعتبره من أدق التعاريف للشيعة، ويعلل اختياره هذا بقوله: «ومما حدانا إلى تفضيل تعريف ابن حزم هو أن الاعتراف بأفضلية الإمام علي رضي الله عنه على الناس بعد رسول الله، وأنه الإمام والخليفة بعده، وأن الإمامة في ذريته هو أس التشيع وجوهره»[٣].

- ويعرفهم الشهرستاني بتعريف أكثر تفصيل فيقول: «الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، إما جليا، وإما خفيا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولا وفعلا وعقدا إلا في حال التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك»[٤].

---

(١) تلخيص الشافي (٢/ ٥٦).

(٢) الفصل (٢/ ١٠٧).

(٣) تاريخ الإمامية (ص:٣٣).

(٤) الملل والنحل (٦/ ١٤٦).

وهذا التعريف أكثر وضوحا، ويتبين من خلاله الحد الفاصل بين الشيعة الإمامية وبين الشيعة الزيدية.

وأما تعريف الشيعة الاثني عشرية بخصوصهم فيقول المفيد: «فأما السمة للمذهب بالإمامة ووصف الفريق من الشيعة بالإمامية فهو علم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي عليهم السلام، وساقها إلى الرضا علي بن موسى عليهم السلام»[(١)].

ويقول محمد جواد مغنية: «الاثنا عشرية نعت يطلق على الشيعة الإمامية القائلة باثني عشر إماما تعينهم بأسمائهم»[(٢)].

نشأة التشيع:

لا شك أن التشيع شأنه شأن سائر المذاهب والأفكار لم ينشأ مرة واحدة، وإنما مر بمراحل مختلفة وأطوار متعددة، ويختلف رأي الشيعة عن آراء غيرهم في بدايات نشأة هذا الفكر ومراحله.

وللشيعة فيما بينهم آراء في أصل نشأة مذهب التشيع، فيغالي بعضهم ويذهب إلى أن التشيع قديم ولد قبل رسالة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه ما من نبي إلا وقد عرض عليه الإيمان بولاية علي، ومن ذلك ما جاء في الكافي عن أبي الحسن قال: «ولاية علي مكتوبة في جميع صحف

---

(١) أوائل المقالات (ص:٣٨).

(٢) الشيعة في الميزان (ص:٤٢٧).

الأنبياء، ولن يبعث الله رسولا إلا بنبوة محمد صلى الله عليه وآله، ووصية علي عليه السلام»[١].

ويزعم الروافض في القديم والحديث أن الرسول ﷺ هو الذي وضع بذرة التشيع، وأن الشيعة ظهرت في عصره، وأن هناك بعض الصحابة الذين يتشيعون لعلي، ويوالونه في زمنه ﷺ، وممن صرح بهذا القمي والنوبختي وغيرهم[٢].

وهذه كلها من مبالغات الشيعة لأجل تزيين مذهبهم وإضفاء صبغة الشرعية عليه.

بينما يذهب غير الشيعة إلى تأريخ ظهور مذهب الشيعة بفترة متأخرة بعد وفاة النبي ﷺ، والذي يظهر أن بدايات ظهور التشيع بدأ بمقتل عثمان رضي الله عنه كما نص على هذا ابن حزم وغيره[٣]، وقد ارتبطت هذه البداية بظهور شخصية عبدالله بن سبأ اليهودي الذي اتفقت مصادر السنة والشيعة على وجوده وارتباطه بمذهب التشيع[٤]، وهو الذي ابتدأ الكلام في أبرز القضايا التي صارت فيما بعد أصول مذهب الإمامية، مثل قضية: الوصية، والقول بإمامة علي، والبراءة من مخالفيه، والطعن في أبي بكر وعمر، والرجعة، كما ينص على هذا القمي والنوبختي والكشي[٥].

ولم يكن استعمال لقب (الشيعة) في عهد علي رضي الله عنه إلا بمعنى الموالاة والنصرة، ولا يعني الإيمان بعقيدة من عقائد الشيعة اليوم، ولكن ما تلا ذلك من أحداث كمعركة صفين،

---

(١) الكافي (١/ ٤٣٧).

(٢) المقالات والفرق (ص:١٥)، فرق الشيعة (ص:١٧).

(٣) الفصل (٢/ ٨).

(٤) ينظر كتاب: (عبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة) للدكتور سليمان العودة.

(٥) ينظر: المقالات والفرق (ص:٢٠-٢١)، فرق الشيعة للنوبختي (ص:٢٢-٢٣)، رجال الكشي (ص:١٠٦-١٠٨، ٣٠٥).

وحادثة التحكيم التي أعقبتها، ومقتل علي، ومقتل الحسين، كل ذلك ساهم في تطور هذه الفكرة وتحولها إلى عقيدة جماعة، وتسللت أفكار خطيرة من نافذة التشيع لعلي وآل بيته، وصار التشيع وسيلة لكل من أراد هدم الإسلام من ملحد ومنافق، وكلما مرت الأيام كلما كانت تتسع هذه البدعة ويتعاظم انحرافها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم[١].

علاقة التشيع بالمذاهب والديانات القديمة:

مما لا شك فيه أن مذهب التشيع قد تأثر بالمذاهب والديانات القديمة، وأخذ عنها العديد من الأفكار، وأبرز هذه الديانات التي تأثر بها التشيع:

- اليهودية: ويبرز تأثر الشيعة بها من خلال شخصية عبدالله بن سبأ كما تقدمت الإشارة إلى هذا، وأيضا هناك تشابه كبير في عدد من القضايا بين التشيع وبين اليهودية كما أشار إلى هذا ابن حزم وابن تيمية وغيرهم[٢].

- الفارسية: ويظهر هذا التأثر في بعض الأفكار كقضية التوارث والنظر إلى الملك نظرة التقديس، ومن جهة أخرى يظهر هذا التأثر في التعظيم الواضح للعنصر الفارسي في الفكر الشيعي من لغة ومناسبات وشخصيات[٣].

---

(١) أصول مذهب الشيعة (١/ ٨٠).

(٢) ينظر: الفصل (٥/ ٣٧)، منهاج السنة (١/ ٦)، وينظر في هذا الأمر بالتفصيل كتاب: (بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود) لعبدالله الجميلي.

(٣) يمكن أن يراجع في هذا الشأن كتاب: (التشيع العربي والتشيع الفارسي، دور الفرس التاريخي في انحراف التشيع) لنبيل الحيدري، وهو شيعي عراقي.

- الديانات الوثنية القديمة: مثل الديانات الهندية كالهندوكية والبوذية، وديانات بلاد الرافدين، والديانات اليونانية القديمة، وقد جمع بعض الباحثين عددا من القضايا التي تأثر فيها التشيع بهذه الديانات[(١)].

أسماء الشيعة الاثني عشرية:

١- الشيعة:

لقب الشيعة في الأصل يطلق على فرق الشيعة كلها، ولكن هذا المصطلح اليوم إذا أطلق لا ينصرف إلا إلى طائفة الاثني عشرية. وممن قال بهذا الرأي: شتروتمان، والطبرسي، وكاشف الغطا، وغيرهم[(٢)].

٢- الإمامية:

هذا اللقب عند أكثر المؤلفين في الفرق لا يختص بالاثني عشرية، بل كان لقب الإمامية عندهم أعم من ذلك وأشمل، فالشهرستاني يقول: «الإمامية هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه نصا ظاهرا، وتعيينا صادقا من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين»[(٣)]، ولكن فيما بعد تخصص هذا اللقب عند جمع من المؤلفين وغيرهم بالاثني عشرية، ولعل من أول من ذهب إلى ذلك من الشيعة شيخهم المفيد حيث يقول: «الإمامية علم على من دان بوجوب

---

(١) ينظر: (أثر العناصر الأجنبية في فكر بعض الشيعة الاثني عشرية) لعبداللطيف بن عبدالرحمن الحسن، وأيضا: (أثر الديانات الوثنية في عقائد الرافضة) لبسمة بنت أحمد.

(٢) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية (١٤/ ٦٨)، مستدرك الوسائل (٣/ ٣١١)، أصل الشيعة وأصولها (ص:٩٢).

(٣) الملل والنحل (١/ ١٦٢).

الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي، والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي، وساقها إلى الرضا علي بن موسى عليه السلام»[١]

٣- الاثنا عشرية:

هذا المصطلح لا نجده في كتب الفرق والمقالات المتقدمة، فلم يذكره القمي (ت ٢٩٩هـ أو ٣٠١هـ) في (المقالات والفرق)، ولا النوبختي (ت ٣١٠هـ) في (فرق الشيعة)، ولا الأشعري (ت٣٣٠هـ) في (مقالات الإسلاميين)، ولعل أول من ذكره الشيعي المسعودي (ت٣٤٩هـ)[٢]، أما من غير الشيعة فلعله عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ) حيث ذكر أنهم سموا بالاثني عشرية لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٣].

٤- الرافضة:

ذهب جمع من العلماء إلى إطلاق اسم الرافضة على الاثني عشرية كالأشعري في المقالات، وابن حزم في الفصل[٤]، وذلك لرفضهم خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقيل: سموا رافضة لأنهم رفضوا زيد بن علي ومذهبه في الشيخين، وهذا راجع إلى القول الأول، وهناك أقوال أخرى في سبب تسميتهم بالرافضة.

ولا يتحرج الرافضة من إطلاق هذا الوصف عليهم، بل على العكس عندهم روايات تمدح هذه التسمية كما أورد بعض ذلك المجلسي في بحار الأنوار، ومنها: عن أبي بصير قال:

---

(١) أوائل المقالات (ص: ٤٤).

(٢) التنبيه والإشراف (ص: ١٩٨).

(٣) الفرق بين الفرق (ص:٦٤).

(٤) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٨٨)، الفصل (٤/ ١٥٧-١٥٨).

قلت لأبي جعفر عليه السلام: «جعلت فداك، اسم سمينا به استحلت به الولاة دماءنا وأموالنا وعذابنا، قال: وما هو؟ قلت: الرافضة، فقال جعفر: إن سبعين رجلا من عسكر موسى عليه السلام فلم يكن في قوم موسى أشد اجتهادا وأشد حبا لهارون منهم، فسماهم قوم موسى الرافضة، فأوحى الله إلى موسى أن أثبت لهم هذا الاسم في التوراة فإني نحلتهم، وذلك اسم قد نحلكموه الله»(١).

٥- الجعفرية:

وذلك نسبة إلى جعفر الصادق إمامهم السادس - كما يزعمون - وهو من باب التسمية للعام باسم الخاص.

وقد جاء في الكافي ما يدل على أن الناس كانوا يطلقون على من يدعي التشيع لجعفر الصادق «جعفري خبيث»، وأن بعض الشيعة اشتكى من ذلك لجعفر فأجابه: «ما أقل والله من يتبع جعفرا منكم، إنما أصحابي من اشتد ورعه، وعمل لخالقه، ورجا ثوابه، فهؤلاء أصحابي»(٢)، فهذا يدل على أن اسم الجعفرية كان شائعا في زمن جعفر.

وقد أطلق اسم «الجعفرية» على طائفة من الشيعة انقرضت كانت تقول بأن الإمام بعد الحسن العسكري أخوه جعفر(٣).

٦- القطعية:

وهو من ألقاب الاثني عشرية عند طائفة من أصحاب الفرق، كالأشعري والشهرستاني

---

(١) بحار الأنوار (٩٦/ ٦٨-٩٧).

(٢) الكافي (٢/ ٧٧).

(٣) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:٢١).

والإسفراييني وغيرهم[١]، وهم يسمون بالقطعية؛ لأنهم قطعوا على موت موسى بن جعفر الصادق، وهذا ما تذهب إليه الاثنا عشرية، يقول المسعودي: «وفي سنة ستين ومائتين قبض أبو محمد الحسن بن علي، وهو أبو المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر عند القطعية من الإمامية»[٢]، ومنهم من يعتبر القطعية فرقة من فرق الإمامية وليس من ألقاب الاثني عشرية.

فرق الشيعة:

افترقت الشيعة منذ بداية نشأتها إلى فرق كيرة جدا، فبعد وفاة كل إمام من الأئمة عند الشيعة تظهر فرق جديدة، وكل طائفة تذهب في تعيين الإمام مذهبا خاصا بها، وتنفرد ببعض العقائد والآراء عن الطوائف الأخرى، وتدعي أنها هي الطائفة المحقة، حتى ذكر المقريزي أن فرق الشيعة بلغت ثلاثمائة فرقة[٣].

وكثير ممن تكلم في الفرق مثل الأشعري والرازي وابن المرتضى وكذلك ابن تيمية[٤] قسموا الشيعة إلى ثلاثة أقسام: الغالية، والإمامية، والمفضلة (الزيدية).

أقسام الشيعة:

- الغالية:

هم الذين يجعلون لعلي رضي الله عنه شيئا من الألوهية، أو يصفونه بالنبوة، وهم فرق كثيرة،

---

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٩٠-٩١)، الملل والنحل (١/ ١٦٩)، التبصير في الدين (ص:٣٣).

(٢) مروج الذهب (٤/ ١٩٩).

(٣) الخطط (٢/ ٣١٥).

(٤) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٦٦، ٨٨، ١٤٠)، اعتقادات فرق المسلمين للرازي (ص:٧٧)، المنية والأمل لابن المرتضى (ص:٢٠).

ومن أشهرها: السبئية، والمغيرية، والبيانية، والخطابية، والغرابية، والنصيرية، وغيرها.

- **الإمامية:**

هم الذين رفضوا خلافة الشيخين، وذهبوا إلى عصمة الأئمة، وهم كذلك فرق عديدة، وأشهرها على الإطلاق: الاثنا عشرية، وهذه هي التي تعرف عند الإطلاق من لفظ الإمامية، ومن أشهر ألقابهم كذلك: الرافضة.

- **المفضلة:**

الذين يفضلون عليا على أبي بكر وعمر، ولكن يعتقدون إمامتهما وعدالتهما ويتولونهما، وهم فرق أشهرها على الإطلاق: الزيدية، وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وسموا بالزيدية نسبة إليه، وقد افترقوا عن الإمامية حينما سئل زيد عن أبي بكر وعمر فترضى عنهما فرفضه قوم فسموا رافضة، وسمي من لم يرفضه من الشيعة زيدية لاتباعهم له، وذلك في آخر خلافة هشام بن عبد الملك سنة إحدى وعشرين أو اثنتين وعشرين.

والزيدية يوافقون المعتزلة في العقائد، وهم فرق: منهم من لم يحمل من الانتساب إلى زيد إلا الاسم وهم روافض في الحقيقة، يقولون: إن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غير علي، وهؤلاء الجارودية أتباع أبي الجارود، ومنهم من يقترب من أهل السنة كثيرا وهم أصحاب الحسن بن صالح بن حي الفقيه القائلون بأن الإمامة في ولد علي رضي الله عنه [1].

لمحة عامة عن فرق الشيعة الإمامية وانقساماتهم:

الملاحظ أن معظم انقسامات فرق الشيعة هي بسبب قضية الإمامة، ومن أمثلة الفرق

---

(١) ينظر في الكلام عن هذه الفرق: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:٦-٢٥)، أصول مذهب الشيعة (١/ ٩٠-٩٨).

التي نشأت بسبب الخلاف في تعيين الإمام[١]:

- **الحسنية**: يقولون: إن الحسن المجتبى هو الإمام بعد أبيه علي المرتضى، والإمام من بعده الحسن المثنى بوصية له، ثم ابنه عبد الله، ثم ابنه محمد الملقب بالنفس الزكية ثم أخوه إبراهيم بن عبد الله.

- **النفسية**: وهي طائفة من الحسنية يقولون: إن النفس الزكية لم يقتل بل غاب واختفى وسيظهر بعد.

- **الباقرية**: يقولون: إن الإمام محمد الباقر لم يمت وهو المنتظر.

- **الحاصرية**: يقولون: إن الإمام بعد محمد الباقر ابنه زكريا، وهو مختف في جبل الحاصر لا يخرج حتى يؤذن له.

- **الناووسية**: أصحاب عبد الله بن ناووس البصري، يقولون: إن الإمام جعفر الصادق حي غائب وهو المهدي المنتظر.

- **المباركية**: من الإسماعيلية أصحاب المبارك، يعتقدون أن الإمام بن جعفر ابنه الأكبر إسماعيل ثم ابنه محمد وهو خاتم الأئمة والمهدي المنتظر.

- **المهدوية**: زعموا أن الإمامة بعد إسماعيل لابنه محمد الوصي، ثم لابنه أحمد الوفي، ثم لابنه محمد التقي، ثم لابنه عبيد الله الرضي، ثم لابنه أبي القاسم عبد الله، ثم لابنه محمد الذي لقب نفسه بالمهدي، وقد صار واليا بالمغرب، واستولى على بلاد إفريقية، وملك بنوه مصر وما حولها، ثم لابنه أحمد القائم بأمر الله، ثم لابنه إسماعيل المنصور بقوة الله، ثم لابنه معد

---

(١) ينظر في بيان هذه الفرق وغيرها: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:١٥-٢١).

المعز لدين الله ثم لابنه المنصور نزار العزيز بالله، ثم لابنه أبي علي الحاكم بأمر الله ثم لأبي الحسن الظاهر بدين الله ثم لمعد المستنصر بالله، وذلك بنص الآباء بترتيب الولادة، وهذا الترتيب إلى هنا مجمع عليه عندهم، ثم اختلفوا بعد ذلك.

- **الأفطحية**: ويقال لها العمارية أيضا لأنهم كانوا أصحاب عبد الله بن عمار وهم قائلون بإمامة عبد الله الأفطح ابن جعفر الصادق شقيق إسماعيل معتقدين موته ورجعته إذ لم يترك ولدا حتى ترسل سلسلة الإمامة في نسله.

- **المطورية**: وهم قائلون بإمامة موسى معتقدون أنه حي وأنه المهدي الموعود.

- **الموسوية**: يقطعون بإمامة موسى، ويترددون في موته وحياته ولذا لا يرسلون سلسلة الإمامة بعده في أولاده.

- **الرجعية**: وهم قائلون بإمامة موسى أيضا لكنهم يقولون بموته ورجعته.

وهذه الفرق الثلاث يقال لها: الواقفية أيضا لوقفهم الإمامة على موسى الكاظم وعدم إرسالها في أولاده.

- **الأحمدية**: يقولون بإمامة أحمد بن موسى الكاظم بعد وفاة أبيه.

انقسام الشيعة الاثني عشرية إلى أخبارية وشيخية وأصولية:

على مر تاريخ الشيعة الاثني عشرية حصل هناك العديد من الاختلافات والانشقاقات والصراعات داخل المذهب، ومن أشهر وأبرز هذه الصراعات والانشقاقات داخل المذهب الاثني عشري: انقسام أتباع المذهب – وخاصة المتأخرين منهم– إلى مدرستين: الأخبارية والأصولية.

الأخبارية:

لقبوا بذلك نسبة للأخبار، أي: المرويات المنقولة عن أئمة آل البيت، وهناك أقوال في سبب تسميتهم بالأخبارية، ومن هذه الأقوال:

١- سموا بذلك لاهتمامهم بجمع أخبار أئمة آل البيت.

٢- لأنهم يقبلون جميع الأحاديث والأخبار المنقولة دون دراسة أسانيدها.

٣- لانحصار استدلالهم بالأخبار دون غيرها من الأدلة.

ويطلق عليهم كذلك: المحدثين أو أصحاب الحديث، لنفس الأسباب السابقة[(١)].

وأهم ما عرفت به هذه المدرسة:

١- التعويل تماما على الأخبار المنقولة عن الأئمة المعصومين.

٢- القول بصحة كل ما في الكتب الأربعة.

٣- المنع من العمل بالاجتهاد، وهم يعتبرون أن علم أصول الفقه هو من (علوم العامة كما يقولون، أي أنه من علوم أهل السنة، وأن تطبيق قواعد علم أصول الفقه والعمل بمقتضاه هو من مشابهة أهل السنة التي تعتبر شيئا مرفوضا عندهم.

نشأة الأخبارية:

أما من حيث النشأة فإن هناك نزاعا شديدا بين الأخبارية والأصولية في هذا الأمر، حيث يحاول الأصوليون إثبات أن مذهب الأخبارية هو مذهب متأخر النشأة، وأن بداياته كانت على يد الاسترابادي، ولهم في هذا عدد من التأويلات والتفسيرات لظهور هذا المذهب لا

(١) ينظر: الصراع بين الأخباريين والأصوليين (ص:١٢-١٣).

تخلو من مبالغة ومخالفة للحقيقة.

وفي المقابل يصارع الأخبارية لإثبات أن مذهبهم هو الأصل في التشيع، وأن مذهب الأصوليين هو المذهب الشاذ المبتدع، ويبالغ بعض الأخبارية حتى يصل إلى ادعاء أن رئيس الأخباريين هو النبي ﷺ والأئمة من بعده، وهذه مبالغة وغلو ظاهر.

والذي يمكن الجزم به أن هذا الخلاف بين الشيعة وانقسامهم إلى أخبارية وأصولية قديم، وقد أشار إليه عدد من المتقدمين، مثل الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، وكذلك الرازي (ت ٦٠٦هـ) حيث يقول: «وأما الإمامية: فالأخباريون منهم مع أن كثرة الشيعة في قديم الزمان ما كانت إلا منهم فهم لا يعولون في أصول الدين فضلا عن فروعه إلا على الأخبار التي يروونها عن أئمتهم، وأما الأصوليون فأبو جعفر الطوسي وافقنا على ذلك»[(١)].

بل حتى من الشيعة من يذكر هذا الانقسام في ذلك الوقت المبكر، مثل ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ)[(٢)].

ولهذا يصعب الجزم بتحديد زمن معين لنشأة أحد المذهبين أو أي منها كان الأسبق، إلا أن هذا الخلاف برز واشتد بظهور رئيس الأخباريين المتأخرين الاسترابادي (ت ١٠٣٣هـ).

أبرز رموز الأخبارية:

١ – **ابن بابويه القمي**: أبو الحسن، علي بن الحسين بن موسى بن بابويه الصدوق القمّي وعرف بالصدوق الأول، وهو والد الشيخ الصدوق صاحب من لا يحضره الفقيه و عيون أخبار الرضا. (القرن الثالث الهجري ـ ٣٢٩ هـ)، عاصر الإمام الحسن العسكري، والتقى

(١) المحصول (٤/ ٣٨٤).

(٢) نهاية الوصول (ص:١٤٧).

بالسفير الثالث للإمام المهدي، الحسين بن روح في العراق.

٢- **الشيخ الصدوق**: أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (حدود ٣٠٦ هـ - ٣٨١ هـ)، من كبار الفقهاء والمحدثين عند الشيعة في القرن الرابع الهجري، وهو صاحب كتاب (من لا يحضره الفقيه) أحد الكتب الأربعة عند الشيعة، وله من الكتب: (التوحيد)، (علل الشرائع)، (عيون أخبار الرضا)، (الاعتقادات)، وغيرها، ومن تلاميذه الشريف المرتضى، والشيخ المفيد.

٣- **الكليني**: محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت ٣٢٩ هـ)، من كبار فقهاء ومحدثي الشيعة، وهو صاحب كتاب (الكافي) الذي هو أهم المصادر الحديثية الأربعة عند الشيعة، وهو أوّل من لقّب بـ(ثقة الإسلام)، ومن تلاميذه: ابن قولويه، وابن أبي رافع الصيمري.

وهؤلاء الثلاثة مع أنهم اشتهروا بكونهم أخباريين، إلا أن هذا الوصف قد وقع النزاع فيه: هل هم أخباريون بالمعنى المتأخر الذي ظهر بعد الاسترابادي، أم أن هذا وصف كان يطلق على المشتغلين بالحديث دون اعتبار للآراء التي هي محل الخلاف بين الأصوليين والأخباريين.

٤- **الاسترابادي**: محمد أمين بن محمد شريف الأسترآبادي (ت ١٠٢٣ هـ)، مشهور بكونه رأس المدرسة الأخباريَّة في القرن الحادي عشر الهجري، وأوَّل من شنَّ الطعون على الأصوليين، ودخل في صراع كبير معهم، ومن أشهر كتبه على الإطلاق: (الفوائد المدنية).

٥- **الفيض الكاشاني**: محمد محسن بن مرتضى بن محمود المشهور بلقب الفيض الكاشاني (١٠٠٧هـ - ١٠٩١ هـ)، وهو من مشايخ الدولة الصفوية، ومن مشايخه: المازندراني شارح الكافي، وماجد الصادقي وغيرهم، ومن تلامذته: المجلسي صاحب بحار الأنوار، والفيض

الكاشاني وغيرهم، وله الكثير من المؤلفات ومن أبرزها: تفسير الصافي.

٦- **الحر العاملي**: محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين المعروف بالشيخ الحر العاملي (١٠٣٣ ـ١١٠٤هـ)، محدث وفقيه إمامي عاش في القرن الحادي عشر الهجري، صاحب مؤلفات مهمة وأهمّها كتاب (تفصيل وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة) المعروف بكتاب (وسائل الشيعة)، ويعرف المؤلّف بصاحب الوسائل، وله العديد من المؤلفات غيره.

٧- **محمد باقر المجلسي**: محمد باقر بن محمد تقي المجلسي المعروف بالعلامة المجلسي أو المجلسي الثاني، (١٠٣٧ ـ ١١١١ هـ) من محدثي الشيعة وفقهائهم المعروفين، له مصنفات كثيرة أشهرها: موسوعة (بحار الأنوار) والتي تعدّ أكبر دائرة معارف حديثية شيعية، وكذلك له (مرآة العقول) وهو شرح على الكافي، كما كان له منزلة ونفوذ في البلاط الصفوي، وله العديد من التلاميذ وأبرزهم: نعمة الله الجزائري، ومحمد بن علي الأردبيلي، وغيرهم.

٨- **نعمة الله الجزائري**: نعمة الله بن محمد بن عبد الله الموسوي الجزائري (١٠٥٠- ١١١٢ هـ)، من فقهاء الدولة الصفوية وتولى فيها القضاء، وهو من تلاميذ محمد باقر المجلسي والفيض الكاشاني، وله عدد من الكتب وأشهرها: (الأنوار النعمانية في معرفة النشأة الإنسانية)، وقد عرف عنه القول بتحريف القرآن والتصريح بذلك.

٩- **يوسف البحراني**: يوسف بن أحمد بن إبراهيم البحراني الدرازي (١١٠٧ ــ ١١٨٦ هـ)، فقيه ومحدث شيعي، اشتهر بصاحب الحدائق نسبة لكتابه (الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة)، وله كذلك (لؤلؤة البحرين) وكتب أخرى، ويُعدّ من أبرز العلماء المدافعين عن النحلة الأخبارية الفقهية والحديثية، وسلك في الأخير مسلكا وسطا بين الطائفتين: الأخبارية والأصولية، ومن تلاميذه: مهدي النراقي، ومهدي الخراساني، وعلي الطبطبائي،

وغيرهم.

١٠ - **النوري الطبرسي**: حسين بن محمد تقي بن علي محمد النوري الطبرسي (١٢٥٤ـ١٣٢٠ هـ) المعروف بالمحدث النوري من أبرز محدثي الشيعة في القرن الرابع عشر، اشتهر بكتابه (مستدرك الوسائل)، واشتهر أكثر بكتاب (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب) الذي ذهب فيه إلى تحريف القرآن وساق الكثير من الروايات الشيعية عن الأئمة في هذا الشأن.

الشيخية[١]:

من أبرز التيارات التي نشأت عن المدرسة الأخبارية[٢] في القرنين الأخيرين فرقة عرفت بـ(الشيخية)، وتنسب إلى الشيخ أحمد زين الدين الإحسائي (١١٦٦هـ- ١٢٤١هـ)، ويلقبه أتباعه بـ (الشيخ الأوحد)، وتسمّى بالكشفية أيضاً لما يصرّح به زعيمها من الكشف والإلهام، أو لأنّ الله سبحانه قد كشف غطاء الجهل وعدم البصيرة في الدين عن بصائرهم، كمّا تسمّى بالركنية أيضاً لقولها بالركن الرابع، والشيعي الكامل.

وبعد موت الإحسائي خلفه تلميذه كاظم الرشتي (١٢٠٥هـ - ١٢٥٩هـ) وكان مقرباً

---

(١) حول الشيخية ينظر: الشيخية نشأتها وتطورها، لمحمد حسن آل الطالقاني، وهو أوسع بحث حولهم، وينظر أيضا المواقع التالية:

- مجلة الراصد:

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=5269&search=%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9

- مركز الأبحاث العقائدية:

https://www.aqaed.com/book/569/saqd4-20.html

(٢) بعض الشيخية ينكر هذا، ويعتبرون أنهم مدرسة شيعية كسائر المدارس الأخرى، وليسوا منبثقين من الأخبارية.

من شيخه الإحسائي جداً، وبعد وفاة الرشتي انقسم أتباع الشيخية إلى ثلاث فرق:

الأولى: اتبعت الميرزا محمد حسن جوهر التبريزي الذي كان يسكن كربلاء، وعرفت بـ(شيخية تبريز).

الثانية: اتبعت كريم خان القاجاري الذي كان يسكن كرمان في إيران، وعرفت بـ(شيخية كرمان).

الثالثة: لم تمل إلى أحد هذين الشخصين، بل ذهبوا يتجولون في البلدان بحثاً عن الإمام الغائب الذي ظنوه على وشك الصدور بناء على ما قرره الإحسائي والرشتي، حتى أن الإحسائي حدّد عاماً لظهوره ثبت بطلانه فيما بعد. وكان على رأس هذه الفرقة حسين البشروئي الذي عثر على شاب اسمه علي محمد الشيرازي واتبعه على أنه المهدي المنتظر والإمام الغائب، ومنه ظهرت فرقة (البابية) ومن بعدها (البهائية).

عقائدهم:

الشيخية هم أخبارية من حيث الجملة، إلا أن عندهم غلوا زائدا، ومن ذلك:

١ - الاعتقاد بأن الأئمة والمعصومين الأربعة عشر هم علة تكوين العالم وسبب وجوده، وهم الذين يخلقون ويرزقون ويحيون ويميتون، وأن الله تعالى قد تكرم عن مباشرة هذه الأمور بنفسه وأوكلها إلى المعصومين حيث جعلهم أسباباً ووسائط لأفعاله، فهم -كما يعتقد الشيخية- مظاهر لأفعال الله.

٢- الاعتقاد بأن المعاد روحاني ولا علاقة للجسد الدنيوي فيه.

٣- الاعتقاد بالكشف كما يؤمن به الصوفية، حيث يدعي الإحسائي أن الإنسان إذا صفت نفسه وتخلص من أكدار الدنيا يستطيع أن يتصل بأحد الأئمة من أهل البيت عن طريق الكشف والأحلام، فيوحي له الإمام بالعلم الغزير، وتكشف له الحجب، وادّعى

الإحسائي أنه حصل على العلم بهذه الطريقة الكشفية.

٤- يدعون أن هناك ما يمكن تسميته بالنيابة الخاصة، وأن الفقيه هو النائب عن المعصوم الخاص، ويكون عالما بكل ما يحتاج إليه الناس، ويكون هو الواسطة بين الإمام والرعية، ويجب دعوة الخلق إليه، ولا يحق لغيره أن يتصدى للأمور العامة إلا بإذنه، ولأجل ذلك سموه بالناطق والنائب والقطب والركن الرابع، وغير ذلك من التسميات، وهو إنسان كامل تام، وهذا يتضمن إنكار الحاجة إلى وجود الإمام المعصوم كما صرح بعضهم.

أماكن تواجد الشيخية:

١-شيخية كرمان: يتواجدون في كرمان بإيران، ولهم مركز كبير واسع في العراق مقره البصرة.

٢-شيخية تبريز: ومنهم آل الأسكوئي الذي يطلق على الواحد منهم أيضاً لقب (الإحقاقي) نسبة إلى كتاب (إحقاق الحق) الذي ألفه أحد علمائهم، ومقرهم الآن في مدينة كربلاء وفي دولة الكويت وفي البحرين والمنطقة الشرقية في السعودية.

وزعيم الشيخية التبريزية الآن عبد الله عبد الرسول الإحقاقي وموطنه الكويت وزعيم الشيخية الكرمانية الآن عبد الرضا خان الإبراهيمي، وموطنه كرمان.

الأصوليون:

سموا بذلك نسبة لعلم أصول الفقه، حيث اشتهر أتباع هذه المدرسة بالاعتناء بعلم أصول الفقه، وقد عرفت هذه المدرسة بالقول بمشروعية الاجتهاد، والأخذ بعلم أصول الفقه، وترى أن أدلة الأحكام ليست دليلا واحدا - كما يقول الأخبارية- بل هي أربعة أدلة: الكتاب والسنة والإجماع والعقل، ولا يقبلون الأخبار إلا بعد دراسة أسانيدها، ولهذا فإنهم لا يقولون بصحة جميع ما في الكتب الأربعة من الأخبار خلافا للأخبارية.

أبرز أعلام الأصوليين:

١ – **المفيد**: محمَّد بن محمَّد بن النعمان بن عبد السَّلام العكبري، المعروف بابن المعلم، والمفيد، كنيته أبو عبد اللهّ، (٣٣٦ – ٤١٣ هـ)، يعتبر أحد أبرز علماء الإمامية، صاحب كتاب (الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد) الذي يعتبر أحد كتب التاريخية لدى الشيعة، تتلمذ على يده الكثير من علماء الشيعة مثل: الشريف الرضي، والشريف المرتضى، وشيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ومن كتبه: (المقنعة)، (المسائل الطوسية)، (الأمالي)، وغيرها.

٢ – **الشريف المرتضى**: أبو القاسم السيد علي بن حسين بن موسى المعروف بالشريف المرتضى (٣٥٥-٤٣٦هـ) الملقب بذي المجدين علم الهدي، من أهل القرن الرابع الهجري، ومن مشايخه: المفيد وابن نباتة، ومن أشهر تلاميذه: أبو جعفر الطوسي، وله العديد من المؤلفات، ومنها: (رسائل الشريف المرتضى)، و(أمالي المرتضى) وغيرها.

٣– **الطوسي**: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (٣٨٥ -٤٦٠هـ) المعروف بشيخ الطائفة والشيخ الطوسي، من كبار المتكلمين والمحدثين والمفسرين والفقهاء الشيعة، ومؤلف كتابين من الكتب الأربعة وهما: (تهذيب الأحكام)، و(الاستبصار)، ومن مؤلفاته أيضا: (رجال الطوسي)، (الغيبة)، (الأمالي) وغيرها.

٤ – **الحلي**: جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر الحلي (٦٤٨ ـ ٧٢٦ هـ)، المعروف بالعلامة الحلّي الفقيه والمتكلم الشيعي في القرن الثامن للهجرة. من أشهر مؤلفاته: (كشف المراد)، و(نهج الحق وكشف الصدق)، و(باب الحادي عشر)، و(خلاصة الأقوال) وغيرها، وكان أول من لقب بـ(آية الله)، وينسب إليه أنه كان السبب في تشيع السلطان محمد خدا بنده المغولي.

٥ – **البهبهاني**: محمد باقر بن محمد أكمل الأصفهاني (١١١٨ـ١٢٠٦هـ) المشهور باسم

الوحيد البهبهاني، وقد تزعّم في عصره المدرسة الأصولية، وله من المؤلفات: (الرد على شبهات الأخباريين)، (الحاشية على تهذيب الأحكام)، (شرح الفوائد الرجالية) وغيرها.

٦- **جعفر كاشف الغطاء**: جعفر بن خضر بن يحيى الجناحي الحلي النجفي المعروف بكاشف الغطاء (١١٥٦ ـ ١٢٢٧ هـ)، رأس آل كاشف الغطاء، والشهير بجعفر الكبير وشيخ المشايخ، ولقّب بكاشف الغطاء بعد تأليفه لكتابه الفقهي المشهور (كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء)، ومن مؤلفاته المشهورةكذلك: (الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الأخباريين) وكان ردا على الأخباريين حيث دخل في صراع معهم، وهو من تلاميذ الوحيد البهبهاني.

٧- **البروجردي**: حسين الطباطبائي البروجردي (١٢٩٢ - ١٣٨٠ هـ) من مراجع الشيعة في القرن الرابع عشر. تسنّم السيد البروجردي موقع الزعامة للحوزة العلمية في قم والمرجعية الدينية العليا للشيعة في العالم لما يقارب ١٧ سنة، وله العديد من التلاميذ المشهورين، ومن أبرزهم: الخميني، محمد رضا الكلبيكاني، مكارم الشيرازي، جعفر السبحاني، وعلي السيستاني، وله العديد من المؤلفات ومنها: (جامع أحاديث الشيعة)، (حاشية على وسائل الشيعة) وكذلك ترتيب أسانيد عدد من الكتب.

٨- **الخوئي**: أبو القاسم بن علي أكبر الخوئي (١٣١٧ - ١٤١٣ هـ) من أبرز فقهاء الشيعة ومراجع التقليد في القرن الرابع عشر الهجري، تتلمذ على يد الميرزا النائيني وآغا ضياء العراقي، والشيخ الكمباني، وتخرج على يديه الكثير من أعلام الشيعة المعاصرين مثل: محمد باقر الصدر، جواد التبريزي، علي السيستاني، وحيد الخراساني، موسى الصدر، عبد الأعلى السبزواري، محمد حسين فضل الله، محمد جواد مغنية، وغيرهم، وله العديد من المؤلفات ومن أشهرها: (معجم رجال الحديث).

٩- **الخميني**: روح الله بن مصطفى الموسوي الخُمَيْني (١٣٢٠ - ١٤٠٩ هـ) الذي اشتُهِر

بلقب الإمام الخميني، يُعَدُّ واحداً من كبار مراجع التقليد في القرن الرابع عشر والخامس عشر، وتولى قيادة الجمهورية الإيرانية بعد إسقاط الحكم البهلوي عن طريق ما يعرف بـ(الثورة الإسلامية)، وتولى منصب المرشد العام إلى وفاته تطبيقا لمبدأ ولاية الفقيه الذي اشتهر به الخميني، وله العديد من المؤلفات وأشهرها: (الحكومة الإسلامية)، وهو من أكثر الشخصيات المثيرة للجدل، ويغلو فيه الكثير من الشيعة المعاصرين إلى حد التقديس.

١٠- **السيستاني**: علي الحسيني السيستاني ولد عام ١٣٤٩هـ-١٩٣٠م، وهو المرجع الديني الأكبر للشيعة الاثني عشرية في العالم اليوم، خلفَ أبا القاسم الخوئي في زعامة الحوزة العلمية في النجف، ويعد أحد أكبر الشخصيات النافذة في العراق نظراً لامتداد مرجعيته الدينية فكان له دور كبير في كثير من التحولات السياسية بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣، وأطلقت عليه الصحافة الأوربية لقب «دالاي لاما الشيعة» لمكانته.

تنبيه: معظم أعلام الشيعة المتأخرين هم من الأصوليين، وذلك بعد انتصار المذهب الأصولي على المذهب الأخباري عقب انقضاء الدولة الصفوية، وصار هو الممثل الأبرز لشيعة العالم بعد قيام الجمهورية الإيرانية بقيادة الخميني.

الصراع الأخباري الأصولي:

هناك صراع كبير بين مدرسة الأصوليين ومدرسة الأخباريين، وهذا الصراع القديم الحديث بين المدرستين أخذ صورا عديدة، منها:

المؤلفات والردود المتبادلة:

ومن أمثلة هذه السجالات التي دارت بين الأخبارية والأصولية أن ألف الاسترابادي كتابه المشهور (الفوائد المدنية)، وتضمن هجوما ونقدا للأصوليين، ورد عليه الكثير من الأصوليين ومنهم: نور الدين العاملي، ألف كتابا بعنوان: (الفوائد المكية في مداحض حجج الخيالات المدنية ونقض أدلة الأخبارية)، وكذلك دلدار اللكهنوي، ألف كتابا بعنوان:

(أساس الأصول)، فألف ميرزا محمد عبدالنبي الأخباري كتابا أسماه: (معاول العقول لقلع أساس الأصول)، دافع فيه عن الفوائد المدنية، وألف أيضا في الرد على كاشف الغطا، فألف كاشف الغطا كتابا سماه: (كاشف الغطاء عن معائب الميرزا محمد عدو العلماء)، وألف أيضا: (الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة جهال الأخباريين)، وهكذا كانت حركة الردود العلمية والتأليفات نشطة بين الفريقين.

الطعن والاتهامات والقطيعة والتكفير المتبادل بينهم:

لم يتوقف الأمر عند الكتابات والتأليف، بل وصل الأمر بين الفريقين إلى الطعن والتجريح، ومن أمثلة هذا:

طعن الأخباريين في الأصوليين:

١- محمد بن مرتضى الأخباري ينسب جماعة من الأصوليين إلى الكفر في رسالته (سفينة النجاة).

٢- يقرر الاسترابادي أن الدين وقع تخريبه مرتين: مرة يوم توفي النبي ﷺ، ومرة يوم قررت القواعد الأصولية التي أشاعها الأصوليون[1].

٣- أفتى يوسف البحراني بأن كتب الأصوليين الفقهية تعتبر من كتب الضلال التي يحرم بيعها وحفظها واقتناؤها إلا لمن أراد الرد عليها[2].

طعن الأصوليين في الأخباريين:

١- كان البهبهاني يفتي بعدم جواز الصلاة خلف يوسف البحراني (مع أنه من

(١) الفوائد المدنية (ص:٣٦٨).

(٢) الحدائق الناضرة (١٨/ ١٤٥)

المتوسطين)، وكان يكفر الأخباريين ويفتي باستخدام العنف معهم.

٢- صدرت فتاوى للأصوليين بمنع أخذ العلم من الأخباريين[١].

٣- تم منع طباعة وتداول كتب للأخباريين مثل الفوائد المدنية وسفينة النجاة في حوزتي النجف وقم.

٤- اعتبار أن منهج الأخباريين منهج مبتدع ومن مناهج الخوارج، وهذه مقولات متداولة بين المعاصرين من أمثال: مرتضى مطهري، جعفر السبحاني، محمد باقر الصدر، وغيرهم.

الفروق بين الأخبارية والأصولية:

لا شك أن الصراع الذي كان ولا زال بينهما لا يمكن أن ينشأ عن فراغ، ولا بد أن هناك فروقا بينهما، وقد وقع الخلاف في هذه الفروق من جهتين[٢]:

١- طبيعة هذه الفروق: فقد وقع الخلاف في الفروق بين المدرستين: هل هي فروق حقيقية أم أن الأمر لا يعدو أن يكون خلافا صوريا وشكليا بينهما.

٢- عدد هذه الفروق: فالبعض بالغ في عدها حتى أوصلها إلى أكثر من ثمانين فرقا، والبعض حصرها في مسائل لا تتجاوز عدد أصابع اليد.

أبرز النقاط التي وقع فيها الخلاف بين المدرستين هي كالتالي[٣]:

١- الاحتجاج بظاهر القرآن دون الرجوع إلى أقوال الأئمة:

---

(١) أصول الفقه المقارن بين المحدثين والأصوليين لمحسن آل عصفور (ص:٥٢٤).

(٢) ينظر: الصراع بين الأخباريين والأصوليين (ص:٤٧-٥٢).

(٣) سيتم ذكرها هنا باختصار شديد لأنها ستأتي في مواضعها من المقرر.

اختلف قول الأخباريين والأصوليين في هذه المسألة: فذهب جمهور الأخباريين إلى أنه لا يجوز الاحتجاج بظاهر القرآن دون الرجوع للأئمة، وفي المقابل ذهب جمهور الأصوليين منهم إلى جواز الاستدلال بظواهر القرآن دون الرجوع إلى نصوص الأئمة، إلا أنهم يتفقون أن الروايات إذا خالفت ظاهر القرآن فالأخذ يكون بالرواية وليس بظاهر القرآن، فمحل الخلاف الحقيقي بينهم: جواز الاستدلال بظاهر الكتاب حيث لا يوجد ما يمنع من ذلك من رواية أو خبر.

٢- تقسيم السنة:

فذهب الأصوليون إلى أن السنة تنقسم إلى أربعة أقسام: الصحيح والحسن والموثق والضعيف، وهذا التقسيم لم يكن معروفا عند الشيعة من قبل، وإنما أخذوه عن أهل السنة، وهذا كان أحد أهم الأسباب التي جعلت الأخباريين يرفضون هذا التقسيم، حيث اعتبروه من علوم العامة - يعنون أهل السنة-، وأنه يلزم منه تخطئة السابقين من الشيعة والأئمة.

٣- الموقف مما جاء في الكتب الأربعة (الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار):

ذهب الأخباريون إلى أن جميع ما ورد في الكتب الأربعة صحيح قطعا ويعمل به، وخالف الأصوليون فذهبوا إلى أن أخبار الكتب الأربعة منها المقبول ومنا الضعيف المردود، ووضعوا قواعد للتصحيح والتضعيف كما هو موجود عند أهل السنة، إلا أنهم عند التطبيق يتجاهلون هذه القواعد ويخالفونها كثيرا، فيكادون يتفقون عند التطبيق العملي.

٤- حجية الإجماع:

ذهب الأخباريون إلى أن الإجماع ليس بحجة، بينما ذهب جمهور الأصوليين إلى أن الإجماع حجة، إلا أن الإجماع المقصود هنا هو الإجماع بالمفهوم الشيعي، والذي يعتمد على

وجود الإمام بين المجمعين لاعتبار إجماعهم، فهو في الحقيقة اعتبار لقول الإمام وليس لقول المجمعين.

ومن الملاحظ أنه مع خلاف الأخباريين في الإجماع إلا أنهم ينقلون الإجماع في عدد من القضايا على سبيل الاستشهاد والتأييد.

٥- حجية العقل:

مفهوم العقل يكتنفه نوع من الغموض عند الشيعة، فليس من الواضح تماما ما هو العقل عندهم، وما هي حدوده، وما الذي يدخل في تعريفه وما الذي لا يدخل، وهذه الإشكالية موجودة عند الأصوليين والأخباريين على حد سواء[(١)].

ومن هنا فإن الخلاف بين المدرستين في هذه القضية يظل غير واضح المعالم من بعض الجهات، إلا أن المشهور أن لهما قولين مختلفين:

الأول: أن العقل حجة، وهذا قول عامة الأصوليين، وهذا الذي استقر عليه قول جمهور الشيعة المتأخرين.

الثاني: أن العقل ليس بحجة مستقلة، وهذا قول عامة الأخباريين، ويعتبرون أن العقل هو مجرد وسيلة لإدراك الحكم الشرعي.

٦- الموقف من الاجتهاد:

بناء على ما سبق من قضايا فإنه قد وقع الخلاف الشديد بين الأخباريين والأصوليين في مشروعية الاجتهاد من عدمه.

---

(١) ينظر دليل العقل عند الشيعة الإمامية لرشدي عليان (ص:١٠٥ وما بعد)

فمذهب الأخباريين: هو المنع من الاجتهاد باعتبار أن جميع أحكام الدين قد جاء بيانها عن الأئمة، ففي كل زمان هناك إمام فلا حاجة إلى الاجتهاد مع وجوده، يقول الاسترابادي: «الصواب عندي مذهب قدمائنا الأخباريين وطريقتهم، أما مذهبهم فهو أن كل ما تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة عليه دلالة قطعية من قبله تعالى، وأنه لا سبيل لنا فيما لا نعلمه من الأحكام الشرعية النظرية أصلية كانت أو فرعية إلا السماع من الصادقين، وأنه لا يجوز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر كتاب الله، ولا من ظواهر السنن النبوية ما لم يعلم أحوالهما من جهة أهل الذكر»[(١)].

بينما خالف الأصوليون في هذا وذهبوا إلى مشروعية الاجتهاد، وقرروا قواعد علم أصول الفقه، وعملوا بها وطبقوها على نصوص الأئمة، خاصة بعد أن طال زمن الغيبة، وصار من المهم التعامل مع القضايا والإشكالات المتجددة في الواقع.

وبعد استعراض أوجه الخلاف فإنه من المهم التنبيه على أن هذا الخلاف بين المدرستين ليس خلافا في الأصول، بل هم متفقون على أصول المذهب المتمثلة في الإمامة والعصمة وتقديس آل البيت، وما يتبع ذلك من عقائد كالرجعة والظهور وتكفير الصحابة وتكفير أهل السنة عموما، وهذا الذي حدا بالكثيرين إلى اعتبار أن الخلاف بين المدرستين لا يعدو أن يكون خلافا صوريا لا أكثر، إلا أن طبيعة الشيعة المتشنجة والعنيفة تسببت في تضخيم هذا الخلاف إلى حد التكفير.

---

(١) الفوائد المدنية (ص:١٠٥).

أهم كتب الإمامية:

- العقيدة:

- كتب الصدوق (ت ٣٨١هـ) وأهمها: (التوحيد)، (الخصال)، (الاعتقادات).

- كتب المفيد (ت ٤١٣هـ)، وأهمها: (أوائل المقالات في المذاهب والمختارات)، (المسألة الكافيّة في إبطال توبة الخاطية)، (الإعتقاد بصواب الانتقاد) وهو كتاب نقدي لكتاب عقائد الشيخ الصدوق.

- كتب ابن المطهر الحلي (ت ٧٢٦هـ) ومن أبرزها: (منهاج الكرامة في إثبات الإمامة)، (الألفين الفارق بين الصدق والمين)، (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد)،

- كتب نور الله التستري (ت ١٠١٩هـ)، وأهمها: (إحقاق الحق وإزهاق الباطل) كتبه ردّاً على كتاب إبطال نهج الباطل لفضل الله بن روزبهان أحد علماء السنة، (الصوارم المهرقة) كتبه ردّاً على كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي.

- (أصل الشيعة وأصولها) لمحمد حسين كاشف الغطاء (ت ١٢٩٤هـ).

- (المراجعات)، لعبد الحسين شرف الدين العاملي (ت ١٣٧٧هـ).

- (عقائد الإمامية) لمحمد رضا المظفر (ت ١٣٨١هـ).

- (العقائد الإسلامية) لمحمد حسين الطباطبائي (ت ١٤٠٢هـ).

- الحديث:

أهمها الكتب الثمانية وسيأتي الكلام عنها في مبحث السنة، وهناك غيرها أيضا مثل:

- (كتاب سليم بن قيس) لسليم بن قيس الهلالي (٧٦هـ).

- كتب الصدوق (ت ٣٨١هـ) ومن أهمها: (الخصال)، (عيون أخبار الرضا)، (أمالي الصدوق).

- (نهج البلاغة) للشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ).

- الفقه :

تعتبر أكثر الكتب الثمانية مصادر أساسية للفقه الإمامي، وهناك أيضا كتب أخرى مثل:

- (المبسوط في فقه الإمامية)، للطوسي (ت ٤٦٠ هـ).

- (شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام)، و(المختصر النافع في فقه الإمامية) لجعفر بن حسن الحلي، المعروف بالمحقق الحلي أو المحقق الأول (٦٧٦ هـ).

- (الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية) لزين الدين بن علي العاملي المشهور بالشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ)، وهو من أهم الكتب الدراسية في معاهد العلم الشيعية في مرحلة المقدمات.

- (كتاب المكاسب) أو (كتاب المتاجر) لمرتضى-الأنصاري (ت ١٢٨١هـ) وهو من الكتب المعتمدة للتدريس في الحوزات.

- (تحرير الوسيلة) للخميني، ويعتبر عند الشيعة من أهم الرسائل الفتوائية في العبادات والمعاملات.

- أصول الفقه :

- (التذكرة بأصول الفقه) للمفيد (ت ٤١٣ هـ).

- (الذريعة إلى علم أصول الشريعة)، للسيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ).

- (عدة الأصول) في الأصولين: أصول الدين وأصول الفقه، للطوسي (ت ٤٦٠ هـ).

- (الوصول إلى معرفة الأصول)، و(المعارج)، للمحقق الحلي (ت ٦٧٦ هـ).

- (تهذيب الوصول إلى علم الأصول)، و(مبادئ الوصول إلى علم الأصول)، و(نهاية الأصول) كلها للعلامة الحلي (المتوفى سنة ٧٢٦ هـ).

- (معالم الدين وملاذ المجتهدين)، لحسن بن زين الدين العاملي، (ت ١٠١١ هـ).

- (فرائد الأصول) لمرتضى الأنصاري (ت ١٢٨١هـ).

- (كفاية الأصول)، للآخوند ملا محمد كاظم الخراساني (ت ١٣٢٩ هـ).

- (أصول الفقه) لمحمد رضا المظفر (ت ١٣٨٣هـ)

- (دروس في علم الأصول) لمحمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ).

- علم الرجال:

- رجال النجاشي هو كتاب (فهرس أسماء مصنفي الشيعة) المعروف باسم (رجال النجاشي) لمؤلفه أحمد بن علي النجاشي (٣٧٢ ـ ٤٥٠هـ).

- (رجال الطوسي) للطوسي (ت ٤٦٠هـ).

- (معالم العلماء)، لمحمد بن علي بن شهر آشوب السَرَوي المازندراني (ت ٥٨٨ هـ).

- (البداية في علم الدراية) لزين الدين العاملي الملقب بالشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ).

- (منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال) لمحمد الاستراباذي (ت ١٠٢٣هـ).

- (الوجيزة في علم الدراية) للبهاء العاملي (ت ١٠٣٠هـ).

- (إتقان المقال في أحوال الرجال) لمحمد طه نجف (ت ١٣٢٣هـ).

- (تنقيح المقال في علم الرجال) لعبد اللهّ المامقاني (ت ١٣٥١هـ).

- (معجم رجال الحديث) لأبي القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ).

- التفسير:

- (تفسير القمي) لعلي بن إبراهيم القمي (ت ٣٠٧هـ)
- (تفسير العياشي) لمحمد بن مسعود العياشي (ت ٣٢٠هـ)
- (التبيان في تفسير القرآن) للطوسي (ت ٤٦٠هـ).
- (مجمع البيان في تفسير القرآن) للفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ).
- (الصافي في تفسير كلام الله الوافي) الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)
- (البرهان في تفسير القرآن) هاشم البحراني (ت ١١٠٩هـ).
- (تفسير شبر) لعبد الله شبر (ت ١٢٤٢هـ).
- (تفسير الميزان) للطباطبائي (ت ١٤٠٢هـ)
- (التفسير الكاشف) لمحمد جواد مغنية (ت ١٤٠٠هـ).
- (البيان في تفسير القرآن) لأبي القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ).



محتويات الوحدة:

- مفهوم عقيدة الإمامة.
- نشأة فكرة الإمامة.
- منزلة الإمامة.
- حكم منكر الإمامة.
- نصب الإمام واجب على الله تعالى.
- النص على الإمام.
- معجزات الأئمة.
- عصمة الأئمة.
- عدد الأئمة.

في كل عقيدة هناك قضية محورية تتفرع عنها جميع العقائد والأفكار والتصورات، وبقدر صحة هذه القضية يمكن إثبات صحة العقائد المتفرعة عنها، وإذا ثبت كذب هذه القضية فإن جميع العقائد الأخرى تسقط بسقوطها، فعلى سبيل المثال: قضية توحيد الله تعالى تعتبر هي القضية المحورية في العقيدة الإسلامية، وعنها تتفرع جميع العقائد الأخرى كالإيمان بالرسل والكتب والملائكة والقدر والنظرة إلى الكون والإنسان والحياة الدنيوية والأخروية.

وفي العقيدة النصرانية تعتبر قضية الخطيئة الأولى هي القضية المحورية وعنها تتفرع جميع عقائد النصارى.

وإذا جئنا إلى العقيدة الشيعية فإن قضية الإمامة تعتبر أهم قضية في عقيدة الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وهي محور العقيدة الشيعية، وجميع عقائدهم متفرعة عن هذه القضية، فعقيدتهم في الله تعالى، وعقيدتهم في الأنبياء والكتب والملائكة مرتبطة بقضية الإمامة، بل نظرتهم إلى الكون والوجود والحياة الدنيا والآخرة كلها قائمة على عقيدة الإمامة كما سيأتي بيان هذا.

مفهوم عقيدة الإمامة:

يعتقد الشيعة أن بعد النبي ﷺ هناك أئمة جعلهم الله تعالى قائمين مقام النبي في وظائفه وأعماله، ويمكن تلخيص عقيدة الشيعة في الإمامة في النقاط التالية[١]:

١ - أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، وسيأتي بيان حكم منكر الإمامة عندهم.

(١) سيأتي الكلام عن جميع هذه النقاط بتفصيل أكثر.

٢- الإمام كالنبي في عصمته وصفاته وعلمه، فهو أكمل الناس وأعلمهم، وهو معصوم من كل خطأ.

٣- علم الإمام ليس بالتعلم كسائر الناس، وإنما يتلقى المعارف والأحكام الإلهية من طريق النبي أو الإمام قبله، وعنده قوة إلهام يدرك بها كل شيء دون أن يقع له الخطأ.

٤- لا بد من وجود إمام في كل عصر يخلف النبي في وظائفه، وتكون له الولاية على الناس، فيقيم العدل بينهم ويمنع الظلم.

٥- الأئمة هم أولوا الأمر الذين أمر الله تعالى بطاعتهم، وهم الشهداء على الناس، وأمرهم هو أمر الله تعالى، ونهيهم نهيه، والراد عليهم راد على الله تعالى.

٦- الإمامة كالنبوة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى، ويعتقدون أن جميع الأئمة منصوص عليهم.

٧- الإمام له معجزات تثبت صحة إمامته كالأنبياء الذين لهم معجزات تثبت صحة نبوتهم.

٨- الإمام قد جعل الله تعالى له الولايتين: التشريعية والتكوينية، فهو مفوض في التحليل والتحريم، ومفوض في تدبير أمر الكون.

فمفهوم الإمامة عندهم كمفهوم النبوة، فكما يصطفي الله سبحانه من خلقه أنبياء، يختار سبحانه أئمة، وينص عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقيم بهم الحجة، ويؤيدهم بالمعجزات، وينزل عليهم الكتاب، ويوحي إليهم، ولا يقولون أو يفعلون إلا بأمر الله ووحيه، أي: إن الإمامة هي النبوة، والإمام هو النبي، والتغيير في الاسم فقط، ولذلك قال المجلسي: «إن استنباط الفرق بين النبي والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال»، ثم قال: «ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا يصل عقولنا فرق بين النبوة

والإمامة»[١].

ويعرفها الحلي فيقول: «الإمامة رياسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخصٍ من الأشخاص نيابةً عن النبي ﷺ»[٢]، وهذا صريح في أن الإمامة كالنبوة، وأن الإمام هو نائب النبي ﷺ والقائم مقامه.

نشأة فكرة الإمامة:

لعل أول من تحدث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة هو ابن سبأ، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبي، ومحصورة بالوصي، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره، وهذا ما نص عليه الشيعة، يقول القمي: «وحكى جماعة من أهل العلم أن عبدالله بن سبأ كان يهوديا فأسلم ووالي عليا، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله ﷺ في علي بمثل ذلك، وهو أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي بن أبي طالب، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وأكفرهم، فمن ها هنا قال من خالف الشيعة أن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية» وقال مثل هذا الطوسي في رجال الكشي[٣].

منزلة الإمامة:

تقدم ذكر أن الإمامة أعظم عند الشيعة من النبوة، وهي على هذا من أعظم أصول

(١) بحار الأنوار (٢٦/ ٨٢).

(٢) الامامة في اهمّ الكتب الكلاميّة للميلاني (ص:٤٤).

(٣) الفرق والمقالات للقمي (ص:٢٠) رجال الكشي (ص:١٠٨-١٠٩)

الإسلام عندهم، وهذا صريح نصوصهم ورواياتهم، فعن أبي جعفر قال: «بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية -»[١].

وجاءت زيادة في نص الرواية: «قلت (الراوي): وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل»، وأيضا يروون أنه «عرج بالنبي ﷺ السماء مائة وعشرين مرة، ما من مرة إلا وقد أوصى الله ﷻ فيها إلى النبي بالولاية لعلي والأئمة من بعده أكثر مما أوصاه بالفرائض»[٢].

وقد نص علماؤهم على هذا في عقائدهم:

يقول محمد رضا المظفر: «نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين، لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها»[٣].

ويقول جعفر السبحاني: «الشيعة على بكرة أبيهم اتفقوا على كونها أصلا من أصول الدين»[٤].

ويقول الخميني: «الإمامة إحدى أصول الدين الإسلامي»[٥].

ويقول هادي الطهراني: «إن أعظم ما بعث الله تعالى نبيه من الدين إنما هو أمر الإمامة»[٦].

---

(١) الكافي (٢/ ١٨).

(٢) بحار الأنوار (٢٣/ ٦٩).

(٣) عقائد الإمامية (ص:١٠٢).

(٤) الملل والنحل (ص:٢٥٧).

(٥) كشف الأسرار (ص:١٤٩).

(٦) ودايع النبوة (ص:١١٥).

حكم منكر الإمامة:

إذا كانت الإمامة من أصول الدين فلا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، فمن لم يذهب مذهبهم في الإمامة فهم يجمعون على أنه كافر، يقول الصدوق: «اعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبى طالب والأئمة من بعده أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء. واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة نبينا محمد ﷺ»[1].

ويقول المفيد: «اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة، فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار»[2].

بل إن الحلي يرى أن إنكار الإمامة شر من إنكار النبوة، حيث قال: «الإمامة لطف عام، والنبوة لطف خاص لإمكان خلو الزمان من نبي حي بخلاف الإمام، وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص»[3].

وبعضهم يصف منكر الإمامة بأنه: غير مؤمن، واختلفوا في تفسير غير المؤمن هذا: فمن قائل بكفره، إلى قائل بالفسق، وأكثرهم اعتدالا أو أقلهم غلواً يذهب إلى أنه ليس مؤمناً بالمعنى الخاص وإنما هو مسلم بالمعنى العام، ما لم يكن مبغضاً للأئمة وشيعتهم فضلاً عن حربهم فهو يعد كافراً عند جميع الجعفرية.

---

(١) الاعتقادات (ص:١٠٣).

(٢) نقله المجلسي في بحار الأنوار (٢٣/ ٣٩٠).

(٣) الألفين (١/ ٣)

نصب الإمام واجب على الله تعالى:

يقول الشيعة: إن نصب الإمام واجب على الله تعالى، يقول الحلي: «قالت الإمامية: إن نصبه – أي: الإمام– واجب على الله تعالى»[(١)] تعالى الله عما يقولون علواً كبيرا.

وذلك أن الإمامة نيابة عن النبي ﷺ وخلافة عنه في كل ما لأجله بعث، فهي من توابع النبوة وفروعها، فكل دليل قام على وجوب بعث النبي وإرسال الرسول فهو دال على وجوب نصب الإمام النائب عنه والقائم مقامه في وظائفه، فنصب الإمام واجب على الله كبعث النبي[(٢)].

يقول المظفر: «الإمامة استمرار للنبوة، والدليل الذي يوجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضا نصب الإمام بعد الرسول»، ويقول: «لا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالى»[(٣)].

النص على الإمام:

ولأن الإمامة كالنبوة فإن تعيين الإمام ليس من وظيفة البشر، وإنما هو اختيار إلهي لا بد فيه من النص، وهذا من أصول الشيعة كما قال العاملي في أصول الأئمة: «أنه لا يجوز للرعية اختيار إمام، بل لابد فيه من النص»[(٤)]، وفي بعض عناوين الأبواب في الكافي: «باب أن

---

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (ص:٤٩٠).

(٢) ينظر: الامامة في اهمّ الكتب الكلاميّة للميلاني (ص:٤٦).

(٣) عقائد الإمامية (ص:٥٥).

(٤) الحر العاملي: الفصول المهمة في أصول الأئمة ص١٤٢

الإمامة عهد من الله ﷻ معهود من واحد إلى واحد»، و«باب ما نص الله ﷻ ورسوله على الأئمة واحدا فواحدا»[١]، وقد ضمنها مجموعة من أخبارهم التي يعدونها من الأدلة التي لا يرقى إليها الشك، ويقرر محمد حسين آل كاشف الغطا: «أن الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيد بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه، فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه إماما للناس من بعده»[٢].

وقل من مؤلفي الشيعة من لم يتكلم عن هذه القضية ويستدل لها لأنها أصل دينهم، إلا أنهم يواجهون إشكالية كبيرة جدا في الاستدلال لهذا النص وتحديده، ولهذا يسلكون مسالك فاسدة لإثبات النص، فتارة يدَّعون وجود كتب إلهية تنزل من السماء بالنص على علي والأئمة، وتارة يدَّعون وجود نصوص صريحة في القرآن في النص على الاثني عشر، ولكن هذه النصوص اختفت من القرآن بفعل الصحابة، وهذا ما دفعهم إلى القول بتحريف القرآن، وتارة يدَّعون وجود نصوص صريحة من الرسول ﷺ ولكن الأمة أجمعت على كتمانها، وتارة يتأولون بعض آيات القرآن بتأويلات باطنية.

وأقوى ما يوجد عندهم من الأدلة هي روايات الأئمة، ولكن يشكل على هذه الروايات أنها أخبار آحاد، ولهذا قفزوا إلى القول بعصمة الأئمة ليقرروا حجية خبر الواحد من الأئمة، وأضافوا إلى هذا القول بوجود المعجزات للأئمة، ويجعلونها دليلا على صحة إمامتهم تماما كما هي دليل على صحة نبوة الأنبياء، ومن هنا صارت قضية الإمامة ترتكز على هذه القضايا الثلاث: النص، العصمة، والمعجزة، يقول شيخهم المفيد: «إن الإمامة توجب لصاحبها عند

(١) أصول الكافي: ١/ ٢٢٧، ٢٨٦

(٢) أصل الشيعة وأصولها: ص٥٨.

الاثني عشرية: العصمة، والنص، والمعجزة»[١].

ثم تأتي إشكالية أخرى وهي عدم إمكانية استمرار النص على عين من يتولى إمامة المسلمين إلى أن تقوم الساعة، ولهذا اضطروا إلى القول بحياة الإمام الثاني عشر قرونا مديدة مخالفين بذلك للمنقول والمعقول، وقد قال أحد أئمتهم وهو علي الرضا: «لو كان الله يمد في أجل أحد من بني آدم لحاجة الخلق إليه لمد الله في أجل رسول الله ﷺ»[٢].

معجزات الأئمة:

من أوجه الغلو في الأئمة ورفعهم إلى درجة الأنبياء وأعلى عند الشيعة أنهم جعلوا علامة الإمام عندهم صدور المعجزة منه، لأنهم يقولون: إن الإمامة استمرار للنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزة، فكذلك يختار للإمامة[٣].

وهم يرون أنها معجزات لإثبات الإمامة وإقامة الحجة على الخلق، لأن الأئمة هم الحجة البالغة على الخلق، كما بوب الكليني: «إن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام» وأورد في هذا أربعة أحاديث[٤].

ولذلك قال البحراني في كتابه الذي صنفه في معجزات الأئمة: «إن الله أظهر على أيديهم المعاجز والدلائل لأنهم حجته على عباده»[٥].

---

(١) العيون والمحاسن (٢/ ١٢٧).

(٢) رجال الكشي (ص٤٥٨).

(٣) عقائد الإمامية (ص:٩٤)، أصل الشيعة وأصولها (ص:٥٨).

(٤) الكافي (١/ ١٧٧).

(٥) ينابيع المعاجز (ص:٢).

فهم يجعلون الأئمة كالأنبياء والرسل الذين يقيم الله بهم الحجة على خلقه، ويحتاجون للمعجزات لإثبات رسالتهم كما يحتاج الأنبياء، فهي ليست من قبيل الكرامات بل هي كمعجزات الأنبياء أو أعظم، وقد بوب صاحب البحار لهذا المعنى بابا بعنوان «إنهم يقدرون على إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وجميع معجزات الأنبياء»[١]، وأورد فيه جملة من أحاديثهم، وقد عرَّف القزويني المعجزة التي تحصل للأئمة بأنها «ما كان خارقا للعادة أو صارفا للقدرة عند التحدي مع عدم المعارضة، والمطابقة للدعوى»[٢]، وهذا هو نفس تعريف معجزات الأنبياء.

وقد صنفوا المصنفات في معجزات الأئمة كما يكتب أهل السنة في معجزات رسول الله ﷺ، مثل كتاب (عيون المعجزات) لحسين بن عبد الوهاب، ومثل كتاب (مدينة المعاجز) لهاشم البحراني، ولعله أوسع ما كتب عندهم، يذكر عند كل إمام ما ينسبون له من معجزات؛ وأخبارهم في ذلك تخرج بالأئمة من طور البشر إلى مقام الخالق جل علاه.

عصمة الأئمة:

العصمة في كلام العرب: تعني المنع، وعصمة الله عبده: أن يمنعه مما يوبقه، واعتصم فلان بالله إذا امتنع به.

أما معنى العصمة عند الشيعة فيقول ابن بابويه (ت ٣٨١هـ) في تقريره: «اعتقادنا في الأئمة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنبا صغيرا ولا كبيرا، ولا

---

(١) بحار الأنوار: (٢٧/ ٢٩-٣١).

(٢) قلائد الخرائد (ص:٧٢).

يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر، واعتقادنا فيهم أنهم معصومون موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم وأواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل»[١].

ويقول المجلسي: «اعلم أن الإمامية اتفقوا على عصمة الأئمة عليهم السلام من الذنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلا لا عمدا ولا نسيانا ولا الخطأ في التأويل ولا الإسهاء من الله سبحانه»[٢].

ويقول محمد رضا المظفر: «ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوما من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سن الطفولة إلى الموت، عمدا وسهوا، كما يجب أن يكون معصوما من السهو والخطأ والنسيان»[٣].

فهم يسبغون العصمة على الأئمة من كافة الأوجه المتصورة: العصمة من المعصية كلها صغيرة أو كبيرة، والعصمة من الخطأ، والعصمة من السهو والنسيان، وهذه الصورة للعصمة لم تتحقق حتى لأنبياء الله ورسله.

عدد الأئمة:

من القضايا التي وقع فيها خلاف شديد بين فرق الإمامية: تحديد الإمام وعدد الأئمة، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من هذا الاختلاف وما أدى إليه من انقسام بين فرق الإمامية،

---

(١) الاعتقادات (ص:١٠٨-١٠٩).

(٢) بحار الأنوار (٢٥/ ٢١١).

(٣) عقائد الإمامية (ص:١٠٤).

وقد وجد هذا الاضطراب في روايات الشيعة الاثني عشرية، مما يدل على أن تلك الروايات موضوعة قبل وفاة الحسن العسكري، وأنه قبل ذلك لم تعرف عقيدة الإيمان بالاثني عشر الذين تنتسب إليهم الاثنا عشرية، ولا شك أن تلك الروايات نقد واضح للاتجاه الاثني عشري، فقد جاء في روايات الكافي أن «عليا يسر بالولاية إلى من شاء» وقال شارح الكافي: «إلى من شاء من الأئمة المعصومين»[١].

ولا تحدد هذه الرواية العدد، ولا تعين الشخص، فكأن الأمر غير مستقر في تلك الفترة التي وضع فيها الخبر، بينما تجد روايات عندهم تجعل الأئمة سبعة وتقول: «سابعنا قائمنا»[٢]، وهذا ما استقر عليه الأمر عند الإسماعيلية.

ولكن لما زاد عدد الأئمة أكثر عند الاثني عشرية صار هذا النص الآنف الذكر مبعث شك في عقيدة الإمامة لدى أتباع هذه الطائفة وحاول مؤسسو المذهب التخلص منه، ونفي شك الأتباع بالرواية التالية: «عن داود الرقي قال: قلت لأبي الحسن الرضا رضي الله عنه: جعلت فداك إنه والله ما يلج في صدري من أمرك شيء إلا حديثا سمعته من ذريح يرويه عن أبي جعفر رضي الله عنه. قال لي: وما هو؟ قال: سمعته يقول: سابعنا قائمنا إن شاء الله. قال: صدقت وصدق ذريح وصدق أبو جعفر رضي الله عنه، فازددت والله شكا، ثم قال: يا داود بن أبي خالد، أما والله لولا أن موسى قال للعالم: ستجدني إن شاء الله صابرا ما سأله عن شيء، وكذلك أبو جعفر عليه السلام لولا أن قال: إن شاء الله لكان كما قال، قال: فقطعت عليه»[٣]، فكأنهم يجعلون هذا من باب البداء وتغير المشيئة.

(١) شرح جامع (٩/ ١٢٣).

(٢) رجال الكشي (ص:٣٧٣)

(٣) رجال الكشي (ص:٣٧٣-٣٧٤)

وروى الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: قال رسول الله ﷺ: «إني واثني عشر إماما من ولدي وأنت يا علي زر الأرض – يعني: أوتادها وجبالها – بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»[١].

فهذا النص أفاد أن أئمتهم – بدون علي – اثنا عشر ومع علي يصبحون ثلاثة عشر، وهذا ينسف عقيدة الاثني عشرية، ولهذا يظهر أن شيخهم الطوسي في الغيبة تصرف في النص وغير فيه فأورده بهذا اللفظ: «إني وأحد عشر من ولدي»[٢].

كذلك جاء عن أبي جعفر عن جابر قال: «دخلت على فاطمة وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي»[٣].

فاعتبروا أئمتهم الاثني عشر كلهم من أولاد فاطمة، فإذن علي ليس من أئمتهم لأنه زوج فاطمة لا ولدها، أو يكون مجموع أئمتهم ثلاثة عشر.

ومما يدل أيضا على أنهم لم يعتبروا عليا من أئمتهم قوله: «ثلاثة منهم علي»، فإن المسمى بعلي من الأئمة عند الاثني عشرية أربعة: أمير المؤمنين علي، وعلي بن الحسين، وعلي الرضا، وعلي الهادي.

وهذا يؤكد على أن عقيدة تعيين الأئمة باثني عشر إماما هي عقيدة متأخرة استقر عليها أمر الاثني عشرية بعد ذلك، وهذا دليل واضح على عدم أصالة هذه العقيدة وعدم صحتها

---

(١) أصول الكافي (١/ ٥٣٤).

(٢) الغيبة (ص:٩٢).

(٣) أصول الكافي (١/ ٥٣٢).

من الأساس.

ويؤكد هذا أنه كان هناك اضطراب في تحديد أسماء الأئمة، وقد سئل الخوئي: الحديث المعروف المروي عن هشام بن سالم والذي يروي به ما جرى عليه وعلى بعض أصحابه، بل وعموم الشيعة بعد وفاة الامام الصادق عليه السلام وكيف أنه كان مع ثلة من أصحاب الصادق ثم كانوا يبحثون عن الخلف من بعده عليه السلام فدخلوا على عبد اللهّ بن جعفر وقد اجتمع عليه الناس ثم انكشف لهم بطلان دعوى إمامته، فخرجوا منه ضلالا لا يعرفون من الامام إلى آخر الرواية. كيف نجمع بين هذه الرواية التي تدل على جهل كبار الأصحاب بالإمام بعد الصادق عليه السلام وبين الروايات التي تحدد أسماء الأئمة عليهم السلام جميعا منذ زمن رسول اللهّ صلّى اللهّ عليه وآله؟ وهل يمكن إجماع الأصحاب على جهل هذه الروايات حتى يتحيروا بمعرفة الإمام بعد الإمام؟

فأجاب الخوئي: «الروايات المتواترة الواصلة إلينا من طريق العامة والخاصة قد حددت الأئمة عليهم السلام باثني عشر من ناحية العدد ولم تحددهم بأسمائهم عليهم السلام واحدا بعد واحد حتى لا يمكن فرض الشك في الإمام اللاحق بعد رحلة الامام السابق، بل قد تقتضي المصلحة في ذلك الزمان اختفاءه والتستر عليه لدى الناس بل لدى أصحابهم عليهم السلام إلا أصحاب السر لهم، وقد اتفقت هذه القضية في غير هذا المورد، والله العالم»[١].

(١) صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات (٢/ ٤٥٢-٤٥٣).

وقد استقر أمر الشيعة الاثني عشرية على أن الأئمة هم كالتالي:

م	اسم الإمام	كنيته	لقبه	ميلاده ووفاته
١	علي بن أبي طالب	أبو الحسن	المرتضى	٢٣ ق هـ – ٤٠ هـ
٢	الحسن بن علي	أبو محمد	الزكي	٢- ٥٠هـ
٣	الحسين بن علي	أبو عبدالله	الشهيد	٣-٦١هـ
٤	علي بن الحسين	أبو محمد	زين العابدين	٣٨-٩٥هـ
٥	محمد بن علي	أبو جعفر	الباقر	٥٧-١١٤هـ
٦	جعفر بن محمد	أبو عبدالله	الصادق	٨٣-١٤٨هـ
٧	موسى بن جعفر	أبو إبراهيم	الكاظم	١٢٨-١٨٣هـ
٨	علي بن موسى	أبو الحسن	الرضا	١٤٨-٢٠٣هـ
٩	محمد بن علي	أبو جعفر	الجواد	١٩٥-٢٢٠هـ
١٠	علي بن محمد	أبو الحسن	الهادي	٢١٢-٢٥٤هـ
١١	الحسن بن علي	أبو محمد	العسكري	٢٣٢-٢٦٠هـ
١٢	محمد بن الحسن	أبو القاسم	المهدي	٢٥٦-٠٠٠!!



محتويات الوحدة:

- موقف الشيعة من القرآن.
- موقفهم من حجية السنة النبوية.
- موقفهم من حجية الإجماع.
- موقفهم من حجية العقل.

موقف الشيعة من القرآن:

القرآن هو أصل الدين وأساس الإسلام وأول مصادره وأوثقها، وبقاء الإسلام مرتبط ببقاء القرآن، ولهذا له في نفوس المسلمين أعلى وأقدس مكانة، فهو كلام الله تعالى الذي لا يدانيه ولا يقاربه شيء من كلام البشر.

ومع هذه المنزلة العظيمة للقرآن إلا أن أصل الإمامة عند الشيعة جعلهم يقولون في كتاب الله تعالى أقوالا قبيحة، سواء في ثبوته أو في دلالته وتفسيره.

ومن أبرز القضايا التي اشتهر بها الشيعة في موقفهم من القرآن:

القول بوقوع التحريف في القرآن الكريم:

يعتقد المسلمون أن القرآن محفوظ بحفظ الله تعالى له من أي تحريف بزيادة أو نقصان، ولو بحرف واحد، وهي من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، والتي يحكم على المخالف فيها بالكفر والخروج من الملة، وقد اشتهر عن الرافضة القول بأن القرآن الموجود بين أيدينا قد دخله التحريف، إلا أن أقوال أئمة الرافضة تضاربت ما بين مثبت ومنكر، وكذلك أقوال أهل السنة اختلفت ما بين مثبت صحة نسبة هذا القول للرافضة وما بين مشكك في ذلك.

أولا: أقوال أهل السنة:

من أول من أشار إلى أن الرافضة يقولون بتحريف القرآن: الإمام ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ونسبه إلى بعض معاصريه، ويذكر الأشعري (ت ٣٣٠هـ) للرافضة في هذا قولين: القول بالتحريف وإنكار القول بالتحريف، ويشير الملطي (ت ٣٧٧هـ) إلى أن أول من قال بهذا هو هشام بن الحكم، كما ينسب البغدادي (ت ٤٢٩هـ) القول بالتحريف إلى بعض الرافضة، بينما نجد أن ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) ينسب هذا القول إلى جميع الرافضة باستثناء ثلاثة منهم فقط، وممن نسب هذا القول إلى الرافضة جميعا: القاضي أبو يعلى (ت ٤٥٨هـ)،

ومحمد بن عبدالوهاب (ت ١٢٠٦هـ)، وعبدالعزيز الدهلوي (ت ١٢٣٩هـ)، وأبو الثناء الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، وحفيده أبو المعالي (ت ١٣٤٢هـ)، ومحمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)، ومحب الدين الخطيب (ت ١٣٨٩هـ)، وإحسان إلهي ظهير (ت ١٤٠٧هـ)، ومحمد مال الله.

ومن أهل السنة من شكك في نسبة هذا القول لجميع الرافضة، فيرى الدكتور علي السالوس أن القول بالتحريف هو قول الأخباريين من الشيعة وليس قول الأصوليين منهم، بينما يذهب الشيخ رحمة الله الهندي ورشدي العليان إلى أن القول بتحريف القرآن ليس من مذهب الرافضة، وإنما هو قول بعض من شذ منهم.

ثانيا: أقوال أئمة الرافضة:

اختلف قول أئمة الرافضة في هذه المسألة اختلافا كبيرا جدا:

فقد نقل عدد من علماء الشيعة الإجماع على القول بوقوع التحريف زيادة ونقصانا، وممن صرح بهذا شيخهم المفيد (ت ٤١٣هـ)، ومن بعده شيوخ الدولة الصفوية، مثل: المجلسي، والكاشاني، والبحراني، ونعمة الله الجزائري، والمازندراني، ونسبوها إلى مذهب الإمامية، حتى ألف النوري الطبرسي كتابه المشهور: (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب)[١]، والذي جعله يؤلف هذا الكتاب هو شيوع القول بإنكار تحريف القرآن لدى الشيعة، فأراد أن يرد على أصحاب مذهبه المنكرين للتحريف.

ومن أوائل الكتب الشيعية التي ظهر فيها القول بتحريف القرآن: كتاب سليم بن قيس

(١) يصرح النوري الطبرسي بأن الصدوق والشريف المرتضى والطوسي والطبرسي لا يعرف خامس لهؤلاء الأربعة من المتقدمين قد أنكر وقوع التحريف في القرآن!! ينظر: أصول مذهب الشيعة (١/ ٢٧٦).

(ت ٩٠هـ)، ثم جاء بعد ذلك من زاد في ذكر الروايات وأكثر من الحديث عن وجود التحريف، ومن هؤلاء: القمي شيخ الكليني، وقد ملأ تفسيره بهذه الروايات، ثم من بعده الكليني (ت ٣٢٨هـ)، وكذلك العياشي في تفسيره،

ومنهم من ينفي القول بالزيادة قطعا، ويذكر وقوع الخلاف بينهم في النقصان، مثل: الطوسي (ت ٤٥٠هـ)[١]، والطبرسي (ت ٥٤٨هـ)[٢].

ومنهم من يصرح بوقوع الخلاف في المسألتين (الزيادة والنقصان)، مع أن الذي عليه (أكثر) الشيعة أو (المشهور) عندهم هو عدم وقوع التحريف، وممن سلك هذه الطريقة: الخوئي[٣].

ومنهم من يصرح بنفي القول بالتحريف مطلقا، ويؤكد أنه لم يقل بهذا القول أحد من الشيعة، وممن صرح بهذا شيخهم ابن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، وكذلك الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، ومحسن الأمين، وعبد الحسين شرف الدين، ومحمد حسين آل كاشف الغطاء، ومحمد جواد مغنية[٤].

إلا أن هناك العديد من الأسئلة التي ترد على موقف المنكرين للتحريف، ومن أبرز هذه الأسئلة:

- ألا يمكن أن يكون هذا الإنكار نوعا من التقية؟ فالطوسي يصرح أن المسائل التي

---

(١) التبيان في تفسير القرآن (١/ ٣).

(٢) مجمع البيان (١/ ١٥).

(٣) البيان في تفسير القرآن (ص:٢٠١).

(٤) ينظر في نقل أقوال المنكرين للقول بالتحريف مطلقا: تدبر القرآن للكوراني (ص:٤١-٤٦).

يخالف فيها الشيعة إجماع أهل السنة تجوز التقية فيها[١].

- ما هو حكم القائل بتحريف القرآن؟ فإذا كانوا بالفعل لا يعتقدون بوقوع التحريف فلماذا لا يصرحون بكفر من يرى التحريف كما فعل أهل السنة؟ بينما نجد أن موقف هؤلاء هو تعظيم القائلين بالتحريف من أمثال الكليني والمجلسي والكاشاني، بل حتى النوري الطبرسي صاحب كتاب (فصل الخطاب) هو محل تعظيم لدى جميع الشيعة، وكتب هؤلاء تمثل أهم المصادر الحديثية لدى الشيعة.

من الأدلة التي تدل على قولهم بتحريف القرآن:

تصريح العديد من أئمتهم بهذا القول، ونسبتهم هذا القول للشيعة كما تقدم.

وأيضا الروايات الكثيرة التي تتحدث عن بعض الآيات التي وقع التحريف فيها، مثل:

عن أبي عبدالله: «إن القرآن الذي جاء به جبريل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية»[٢]، وآيات القرآن المعروفة لا تتجاوز ستة آلا فآية إلا قليلا.

عن أبي عبد الله أنه قرأ عنده قوله سبحانه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[آل عمران:١١٠] قال أبو عبد الله: «خير أمة يقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام؟ فقال القارئ: جعلت فداك كيف نزلت؟ قال: نزلت (كُنتُمْ خَيْرَ أَئِمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)، ألا ترى مدح الله لهم ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[آل عمران:١١٠]»[٣].

وعن الرضا في قول الله عز وجل: «﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾[الشورى:١٣] (يزيدون) بولاية علي

---

(١) الاستبصار (٤/ ١٥٥).

(٢) الكافي (٢/ ١٣٤).

(٣) تفسير القمي (١/ ١١٠).

﴿مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ﴾[الشورى:١٣] (يزيدون) يا محمد من ولاية علي، هكذا في الكتاب مخطوطة»[١].

وهناك الكثير من الروايات من جنس ما سبق، وهي أكثر من ألفي رواية كما نص بعضهم، وصرح غير واحد منهم على أن هذه الروايات قد بلغت مبلغ التواتر، يقول المفيد: «إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان»[٢]، ويقول عدنان البحراني: «وقد تجاوزت حد التواتر، ولا في نقلها كثير فائدة بعد شيوع القول بالتحريف والتغيير بين الفريقين»[٣].

ومن هنا يمكن الجزم بأن القول بتحريف القرآن هو قول الكثير من أئمة الرافضة، وهو مذهب لبعض طوائفهم.

كما يمكن الجزم بأنهم لا يعطون هذه القضية أهمية كبيرة، ويجدون أن الخلاف فيها لا يصل إلى حد التكفير بل حتى لا يصل إلى حد التضليل، ولا ينقص من مكانة الشخص عندهم أن يكون قائلا بتحريف القرآن، بل على العكس قد يكون محل تعظيم كبير، وعلى هذا فإن تحرير مسألة: هل هم مجمعون على القول بتحريف القرآن أم لا؟ يصبح غير ذي قيمة كبيرة، خاصة مع استخدامهم للتقية التي تلقي بظلال الشك على أقوال المنكرين للتحريف وتجعلها محل تردد في تصديقها[٤].

---

(١) الكافي (١/ ٤١٨).

(٢) أوائل المقالات (ص: ٩١).

(٣) مشارق الشموس الدرية في أحقية مذهب الأخبارية (ص:١٢٦).

(٤) هذه خلاصة بحث واسع للدكتور القفاري في كتابه: (أصول مذهب الشيعة) (١/ ٢٠٠-٣٠٣)، مع إضافات أخرى.

أقوالهم في حجية القرآن الكريم:

من صريح ما يجده القارئ للقرآن النص على أن القرآن نزل لأجل هداية الناس وبيان الحق لهم كما قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[النحل:٨٩]، ومقتضى هذا أن يكون القرآن مفهوم المعنى، ويكون مشتملا على أدلة الحق وبراهينه، ويمكن الاستدلال به، وهذا ما يعتقده المسلمون في كتاب الله.

إلا أن الشيعة بمقتضى عقيدة الإمامة لهم رأي آخر في حجية القرآن وكونه مفهوم المعنى، ومن هذا:

قولهم: إن الأئمة اختصوا من دون الناس بمعرفة القرآن الكريم:

يبالغ الشيعة في تعظيم شأن الأئمة وعلمهم إلى درجة القول بأن فهم القرآن ليس موجودا عند أحد إلا عند الأئمة، وقد استفاض ذكر هذه المقالة في كتب الاثني عشرية في روايات عديدة، فيروون عن أبي عبد الله قال: «إن الناس يكفيهم القرآن لو وجدوا له مفسرا، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله فسره لرجل واحد، وفسر للأمة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب»(١).

ويروون أيضا أن أبا جعفر قال: «يا قتادة، أنت فقيه أهل البصرة؟ فقال: هكذا يزعمون، فقال أبو جعفر رضي الله عنه: بلغني أنك تفسر القرآن؟ فقال له قتادة: نعم - إلى أن قال:- ويحك يا قتادة إنما يعرف القرآن من خوطب به»(٢).

وفي كتاب (الكافي) مجموعة من الأبواب تتضمن طائفة من أخبارهم في هذا الموضوع مثل:

---

(١) أصول الكافي (١/ ٢٥).

(٢) بحار الأنوار (٢٤/ ٢٣٧-٢٣٨).

باب «أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه»، باب «أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة»، باب «أن من وصفه الله تعالى في كتابه بالعلم هم الأئمة»، باب «أن الراسخين في العلم هم الأئمة»، باب «أن الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم»[1].

وفي تفسير (الصافي) يخصص إحدى مقدمات تفسيره لهذه القضية وهي: «المقدمة الثانية في نبذ مما جاء في أن علم القرآن كله إنما هو عند أهل البيت عليهم السلام»[2].

قولهم: إن القرآن ليس حجة إلا بقيّم، والإمام هو القرآن الناطق:

بناء على قولهم بأن فهم القرآن محصور بالأئمة فإنهم ذهبوا إلى أنه لا يجوز لغيرهم أن يفسره أو يستنبط منه، لأن الإمام عندهم هو قيّم القرآن، وهو القرآن الناطق بينما يعتبرون كتاب الله تعالى هو القرآن الصامت، ولهم في هذا العديد من الروايات، فمن هذه الروايات:

عن علي قال: «هذا كتاب الله الصامت، وأنا كتاب الله الناطق»[3].

وعن علي كذلك: «ذلك القرآن فاستنطقوه فلن ينطق لكم، ولكن أخبركم عنه، ألا إن فيه علم ما مضى، وعلم ما يأتي إلى يوم القيامة وحكم ما بينكم، وبيان ما أصبحتم فيه مختلفين، فلو سألتموني عنه لعلمتكم»[4].

وقد نص على هذا عدد من علمائهم كالبحراني، والطبرسي، والفيض الكاشاني وغيرهم[5]، وبالغ الاسترابادي حتى اعتبر أن غالب القرآن جاء على سبيل التعمية فلا يجوز

---

(١) أصول الكافي (١/ ١٩٢، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣).

(٢) تفسير الصافي (١/ ١٩).

(٣) وسائل الشيعة (٢٧/ ٣٤)

(٤) أصول الكافي (١/ ٦١).

(٥) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة للبحراني (١/ ٦٤-٦٥)، تفسير مجمع البيان للطوسي (١/ ١٣)، تفسير الصافي للكاشاني (١/ ١٩-٢٣)..

الاحتجاج بظاهره إلا بما ورد تفسيره عن الأئمة[1].

والمشهور أن هذا القول هو قول الأخبارية من الشيعة، بخلاف الأصوليين منهم الذين يجيزون الاستدلال بظواهر القرآن دون الرجوع إلى نصوص الأئمة، يقول مرتضى مطهري (وهو من الأصوليين): «فالأخباريون لا يجوزون تفسير القرآن وفهمه إلا بعد مراجعة الأخبار والأحاديث، وربما تعجبتم إذا علمتم أن بعض التفاسير التي كتبت من قبل هؤلاء إذا رأوا حديثا في ذيل آية ذكروها، وإن لم يجدوا حديثا امتنعوا حتى من ذكر الآية، وكأن تلك الآية ليست من القرآن»[2].

إلا أن الأصوليين يقفون عند الروايات التي تمنع من تفسير غير آل البيت للقرآن، ويحاولون توجيهها تارة بأن المقصود بها الآيات المشكلة، وتارة بأن المقصود بها المنع من الأخذ بظاهر الكتاب دون الرجوع إلى الروايات، وهذا محل اتفاق بينهم[3].

فمحل الخلاف الحقيقي بينهم: جواز الاستدلال بظاهر الكتاب حيث لا يوجد ما يمنع من ذلك من رواية أو خبر، أما إذا وجدت رواية عن الإمام المعصوم فإن القرآن يفسر بهذه الرواية اتفاقا بينهم، لأن الأمة هم أعلم الناس بالقرآن، وهذا ما يأتي في النقطة التالية:

قولهم: إن قول الإمام ينسخ القرآن ويخصص عامه ويقيد مطلقه:

بناء على اعتقاد الشيعة بأن الإمام هو قيم القرآن، وهو القرآن الناطق، وأنه بوفاة الرسول ﷺ لم يكتمل التشريع، بل إن بقية الشريعة أودعها الرسول لعلي، وأخرج علي منها ما يحتاجه عصره، ثم أودع ما بقي لمن بعده، وهكذا إلى أن بقيت عند إمامهم الغائب، وذلك

---

(١) الفوائد المدنية (ص:١٠٤).

(٢) التعرف على القرآن (١/ ٣٧).

(٣) مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد (ص:٢٧٧-٢٧٨).

كما يقول كاشف الغطا: «أن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، ولكنه سلام الله عليه أودعها عند أوصيائه: كل وصي يعهد بها إلى الآخر، لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحكمة: من عام مخصص، أو مطلق، أو مقيد، أو مجمل مبين إلى أمثال ذلك، فقد يذكر النبي عاما ويذكر مخصصه بعد برهة من حياته، ولا قد يذكره أصلا، بل يودعه عند وصية إلى وقته»[(١)].

بناء على ذلك فإن مسألة تخصيص عام القرآن، أو تقييد مطلقة، أو نسخه هي مسألة لم تنته بوفاة الرسول ﷺ؛ لأن النص النبوي، والتشريع الإلهي استمر ولم ينقطع بوفاة الرسول، بل استمر عندهم إلى بداية القرن الرابع الهجري وذلك بوقوع الغيبة الكبرى، والتي انتهت بها صلتهم بالإمام، وانقطع تلقي الوحي الإلهي عنه؛ لأنهم يعتقدون «أن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله ﷻ، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى»، وقالوا: «يجوز لمن سمع حديثا عن أبي عبد الله أن يرويه عن أبيه أو أحد أجداده؛ بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى»[(٢)]، فكان للإمام - في اعتقادهم - تخصيص القرآن أو تقييده أو نسخه، وهو تخصيص أو تقييد أو نسخ للقرآن بالقرآن، لأن قول الإمام كقول الله.

ومسألة النسخ والتخصيص والتقييد ليست إلا جزءا من وظيفة الأئمة الكبرى وهي (التفويض في أمر الدين)، فالأئمة قد فوضوا في أمر هذا الدين، كما فوض رسول الله ﷺ، فلهم حق التشريع.

وقد بوب الكليني في الكافي: (باب التفويض إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمة في أمر الدين)، وأورد عددا من الروايات، ومنها: عن أبي عبد الله قال: «لا والله ما فوض الله إلى

(١) أصول الشيعة (ص:٧٧).

(٢) المازندراني/ شرح جامع (علي الكافي) (٢/ ٢٧٢).

أحد من خلقه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة، قال ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾[النساء:١٠٥]. وهي جارية في الأوصياء»[١].

يقول علي النمازي: «التفويض في أمر الدين إلى رسول الله وإلى الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم قطعي من الآيات الشريفة المفسرة من كلام الرسول والعترة الطاهرة والروايات المتواترة»[٢].

تأويل القرآن الكريم:

قولهم: إن للقرآن باطنا وظاهرا:

يسلك الشيعة في تأويل القرآن وتفسيره مسلكا باطنيا، فيرون أن هناك ظاهرا وباطنا للقرآن، وقد عقد المجلسي بابا لهذا بعنوان: (باب أن للقرآن ظهرا وبطنا)، وذكر في هذا الباب (٨٤) رواية، وهذه الروايات هي جزء مما أورده في كتابه في هذا الموضوع، فقد قال في صدر هذا الباب إنه: «قد مضى كثير من تلك الأخبار في أبواب كتاب الإمامة ونورد هنا مختصرا من بعضها»، ثم ساق الروايات الأربع والثمانين[٣].

وفي تفسير البرهان عقد بابا مماثلا لما في البحار بعنوان: (باب في أن القرآن له ظهر وبطن)[٤]، وفي مقدمة تفسير البرهان أفاض القول في هذه المسألة، فقد ذكر خمسة فصول حشر فيها روايات أئمته في هذا الباب انتخبها من مجموعة كبيرة من كتبهم المعتمدة، وقد قرر كثير من كتب التفسير عندهم في مقدماتها هذه المسألة كأصل من أصولهم كتفسير

---

(١) أصول الكافي (١/ ٢٦٥).

(٢) مستدرك سفينة البحار (٨/ ٣٢٣).

(٣) بحار الأنوار (٩٢/ ٧٨-١٠٦).

(٤) البرهان (١/ ١٩).

القمي، والعياشي، والصافي، وغيرها[١].

ومن نصوصهم في هذه المسألة: عن جابر الجعفي قال: «سألت أبا جعفر عن شيء من تفسير القرآن فأجابني، ثم سألت ثانية فأجابني بجواب آخر، فقلت: جعلت فداك، كنت أجبت في هذه المسألة بجواب غير هذا قبل اليوم؟ فقال لي: يا جابر: إن للقرآن بطنا، وللبطن بطنا وظهرا، وللظهر ظهرا، يا جابر، وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن، إن الآية لتكون أولها في شيء وآخرها في شيء وهو كلام متصل يتصرف على وجوه»[٢].

ومن المهم هنا التنبه إلى أن الشيعة في تفسيرهم للقرآن تارة يطبقون قواعد التفسير المعروفة ويفسرون القرآن وفقا للظاهر، وتارة يسلكون مسلك التأويل الباطني، والجميع معتبر عندهم، وربما يقرأ الواحد في بعض تفاسيرهم فلا يرى فيها تأويلا باطنيا فيظن بأنهم لا يرون هذا المسلك، وهذا يشبه ما وقع لذريح المحاربي مع أبي عبدالله – كما يروون ذلك– فعن ذريح المحاربي قال: «قلت لأبي عبد الله: إن الله أمرني في كتابه بأمر فأحب أن أعمله، قال: وما ذاك؟ قلت: قول الله ﷻ: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾[الحج:٢٩] قال: ﴿لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ لقاء الإمام، ﴿وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ﴾ تلك المناسك، قال عبد الله بن سنان: فأتيت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: جعلت فداك، قول الله ﷻ: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ قال: أخذ الشارب وقص الأظفار وما أشبه ذلك. قال: قلت: جعلت فداك، إن ذريحا المحاربي حدثني عنك بأنك قلت له: ﴿لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾لقاء الإمام ﴿وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ﴾ تلك المناسك، فقال: صدق ذريح وصدقت، إن للقرآن ظاهرا وباطنا ومن

---

(١) ينظر: مرآة الأنوار (ص: ٤-١٩)، تفسير القمي (١/ ١٤، ١٦)، تفسير العياشي (١/ ١١)، تفسير الصافي (١/ ٢٩).

(٢) بحار الأنوار (٩٢/ ٩٥).

يحتمل ما يحتمل ذريح»[١].

قولهم: إن معظم القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم:

من مظاهر التأويل الباطني الموجود عند الشيعة دعواهم أن القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم، مع أن المصحف الموجود بين أيدينا ليس فيه ذكر شيء من هذا، لكنهم يتأولون الكثير من الآيات على هذا المعنى من خلال التأويل الباطني، يقول الفيض الكاشاني: «وردت أخبار جمة عن أهل البيت في تأويل كثير من آيات القرآن وبأوليائهم وبأعدائهم، حتى إن جماعة من أصحابنا صنفوا كتبا في تأويل القرآن على هذا النحو جمعوا فيها ما ورد عنهم في تأويل القرآن آية آية، إما بهم أو بشيعتهم، أو بعدوهم، على ترتيب القرآن، وقد رأيت منها كتابا كاد يقرب من عشرين ألف بيت، وقد روي في الكافي، وفي تفسير العياشي، وعلي بن إبراهيم القمي، والتفسير المسموع من أبي محمد الزكي أخبارا كثيرة من هذا القبيل»[٢].

وفي كتاب (بحار الأنوار) أبواب كثيرة هي بمثابة قواعد وأصول في تفسير القرآن عندهم، وقد جمع في هذه الأبواب روايات كثيرة كلها تذهب هذا المذهب في كتاب الله سبحانه، ومن خلال عناوين بعض هذه الأبواب يظهر المسلك الباطني في التأويل، ومن هذه العناوين:

باب «تأويل المؤمنين والإيمان والمسلمين والإسلام بهم وبولايتهم عليهم والسلام، والكفار والمشركين، والكفر والشرك، والجبت والطاغوت واللات والعزى، والأصنام بأعدائهم ومخالفيهم» وقد ذكر تحت هذا الباب مائة حديث لهم.

---

(١) الكافي (٤/ ٥٤٩).

(٢) تفسير الصافي (١/ ٢٤-٢٥).

باب «أنهم عليهم السلام الأبرار والمتقون، والسابقون والمقربون، وشيعتهم أصحاب اليمين، وأعداؤهم الفجار والأشرار وأصحاب الشمال» وذكر فيه (٢٥) رواية لهم.

باب «أنهم عليهم السلام وولايتهم العدل والمعروف والإحسان والقسط والميزان، وترك ولايتهم وأعدائهم الكفر والفسوق والعصيان والفحشاء والمنكر والبغي» وأورد فيه (١٤) حديثا من أحاديثهم.

وباب «أنهم عليهم السلام الصافون والمسبحون وصاحب المقام المعلوم وحملة عرش الرحمن، وأنهم السفرة الكرام البررة»، وفيه (١١) رواية. وغيرها العديد من الأبواب.

ولفظ «الشرك» و«الكفر» و«الردة» و«الضلال» ونحوها من الألفاظ يؤلونها بما يتعلق بالإمامة، قال صاحب مرآة الأنوار: «إن الأخبار -أخبار الشيعة- متضافرة في تأويل الشرك بالله، والشرك بعبادته بالشرك في الولاية والإمامة»[(١)].

وكذلك يؤولون الكفر بذلك، فقد جاء في الكافي عن أبي عبد الله في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾[آل عمران:٩٠] قال: «نزلت في فلان وفلان وفلان، آمنوا بالنبي صلى الله عليه وآله في أول الأمر، وكفروا حيث عرضت عليهم الولاية، ثم آمنوا بالبيعة لأمير المؤمنين عليه السلام ثم كفروا حيث مضى رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يقروا بالبيعة، ثم ازدادوا كفرا بأخذهم من بايعه بالبيعة لهم، فهؤلاء لم يبق فيهم من الإيمان شيء»[(٢)].

ولفظ (الردة) عندهم يعني: الردة عن بيعة أحد الاثني عشر، فعن أبي عبد الله في قول الله

---

(١) مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار (ص:٢٠٢).

(٢) الكافي (١/ ٤٢٠).

تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى..﴾[محمد:٢٥] قال: «فلان وفلان وفلان ارتدوا من الإيمان في ترك ولاية أمير المؤمنين»[١].

موقفهم من حجية السنة النبوية:

يتفق الشيعة مع أهل السنة في إثبات السنة والاحتجاج بها، إلا أن هناك بونا كبيرا بين أهل السنة وبين الشيعة في مفهوم السنة، فالسنة عند أهل السنة: أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته[٢].

أما السنة عند الشيعة فهي: «كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير»[٣].

والمعصوم هنا يشمل النبي ﷺ، ويشمل كذلك الأئمة الاثني عشر.

فالسنة عند الشيعة لا تختص بالمنقول عن النبي ﷺ، بل أقوال أئمتهم تعتبر عندهم من السنة.

ويصرح أئمة الرافضة بأن السنة حجة كما أن الكتاب حجة، ونصوصهم في هذا كثيرة، لكن ينبغي التنبه إلى أنهم يتحدثون عن (السنة) وليس عن (السنة النبوية) فمصطلح السنة عندهم كما تقدم يشمل قول المعصوم، ومن خلال هذا يفهم موقفهم من السنة.

إلا أن هذا الموقف وإن كان ظاهره القبول والاحتجاج بالسنة النبوية إلا أنهم في الحقيقة

---

(١) الكافي (١/ ٤٢٠).

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي (١/ ١٢٧)، وهذا تعريف الأصوليين باعتبار أنهم يبحثون في قضية حجية السنة النبوية.

(٣) الأصول العامة للفقه المقارن لمحمد تقي الحكيم (ص:١٢٢)، حول السنة المطهرة للشيرازي (ص:٧).

يتملصون من العمل بالأحاديث النبوية وقبولها من خلال عدة حيل، ومنها:

- اشتراط أن تكون الأحاديث مروية من طريق أهل البيت، ولا يقبلون الأحاديث المروية عن طريق الصحابة، يقول محمد حسين آل كاشف الغطا: «إن الشيعة لا يعتبرون من السنة (أعني الأحاديث النبوية) إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت، أما ما يرويه مثل أبي هريرة، وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة»[(١)].

ومعلوم أن معظم الأحاديث المروية عن النبي ﷺ جاءت من طرق هؤلاء الصحابة الذين لا تعتبر رواياتهم عند الشيعة، فأسقطوا بذلك معظم السنة النبوية بطريقة خبيثة.

- أهل البيت عندهم هم الأئمة المعصومون، ولم يكن منهم في زمن النبي ﷺ غير علي رضي الله عنه والحسن والحسين رضي الله عنهما وكانا صغيرين، ومعنى ذلك أنه لا يقبل من الأحاديث النبوية إلا ما كان من طريق علي رضي الله عنه، ولا شك أن عليا لا يمكنه الإحاطة بجميع أقوال النبي، ولن ينقل منها إلا الأقل، وهذا إسقاط لمعظم أحاديث النبي ﷺ.

- اشترط الشيعة كذلك في بقية الطبقات من بعد الصحابة أن يكون الراوي إماميا، وعلى هذا فالروايات المنقولة عبر أئمة السنة من التابعين وأتباعهم غير مقبولة عندهم لأن هؤلاء ليسوا بإمامية، بل هم أولى بعدم القبول كما يقول الشيرازي: «وإذا كان هذا حال الصحابة الذين أسلموا على يد الرسول ﷺ وسمعوا حديثه وخدموه، فكيف يكون حال التابعين الذي رباهم أمثال معاوية»[(٢)].

---

(١) أصل الشيعة وأصولها (ص:٧٩).

(٢) حول السنة المطهرة (ص:٣٨).

ومما يتنبه إليه أيضا في موقف الشيعة من السنة أنهم يفرقون بين السنة النبوية والسنة الإمامية من جهة أخرى، يقول ابن أبي جمهور الأحسائي: «السنة النبوية نعمل بأقواله عليه السلام وأفعاله وتقريراته على كل حال، لأنه عليه السلام لا تجوز عليه التقية. أما الإمامية فنعمل منها كما نعمل في النبوية، لكن لا في كل حال، بل في حال عدم احتمال التقية، لأنهم عليهم السلام كانوا يعملون بها، واحتمالها في أقوالهم قليل، وأكثر منه وجودها في أفعالهم، وفي التقريرات كثير جدا»(١).

وهذا يسقط الثقة بالأخبار المنقولة عن الأئمة، ويضعف الاحتجاج بها، ويفتح باب التأويل والعبث فيها، وهذا هو الحاصل عند الشيعة.

أقسام الخبر:

تقدمت الإشارة إلى أن هناك خلافا بين الأخباريين والأصوليين حول قضية تقسيم السنة والأخبار، فمذهب الأخباريين هو رفض تقسيم السنة، واعتبار أن كل ما ورد في كتبهم الحديثية صحيح مقبول، بينما ذهب الأصوليون إلى تقسيم الأخبار إلى: صحيح، حسن، موثق، ضعيف.

فالصحيح عندهم هو: ما اتصل سنده إلى الإمام بنقل عدل إمامي عن مثله في جميع الطبقات.

والحسن: ما اتصل سنده إلى الإمام بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتبه أو في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح.

والموثق: ما اتصل سنده بنقل غير إمامي نص الإمامية على توثيقه في كل الطبقات أو في

---

(١) كاشفة الحال في أحوال الاستدلال (ص:١٠٦).

بعضها مع إيمان الباقين وعدالتهم أو مدحهم.

والضعيف: هو ما لم تجتمع في شروط أحد الثلاثة السابقة[١].

والصحيح منها حجة بلا خلاف بين القائلين بحجية خبر الواحد، بشرط ألا يكون شاذا أو معارضا بغيره من الأخبار المعتبرة. وأما الموثق والحسن فالمشهور حجيتهما، وذهب جماعة منهم إلى عدم حجيتهما، وأما الضعيف فليس بحجة[٢].

وهذا التقسيم لم يكن معروفا عند المتقدمين منهم، ومن أول من أظهر هذا التقسيم ابن طاووس (ت ٦٦٤هـ) وقيل: الحلي (ت ٧٢٦هـ)[٣]، ولعل هذا من آثار النقد الذي وجهه شيخ الإسلام ابن تيمية لهم وخاصة الحلي الذي رد عليه بكتابه: (منهاج السنة)، وكان مما انتقده عليهم بقوة: ضعف الروايات التي يستدلون بها، وعدم درايتهم بعلم الحديث وقواعده.

أحوال الرجال:

عرف علم الإسناد والكلام عن الرجال عند أهل السنة من القرن الأول الهجري، بخلاف الشيعة الذين لم يكونوا يعرفون هذا العلم وليس لهم كتاب حوله حتى ألف الكشي في المائة الرابعة كتابا لهم في ذلك، جاء في غاية الاختصار، وليس فيه ما يغني في هذا الباب، وقد أورد فيه أخبارا متعارضة في الجرح والتعديل.

والذي يظهر من صنيعهم أنهم لا ينظرون إلا إلى موافقة الراوي لعقيدتهم في التشيع،

---

(١) مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية (ص:٤٤٤-٤٤٦).

(٢) السنة النبوية وعلومها بين أهل السنة والشيعة الإمامية لعدنان زرزور (ص:١٦٤).

(٣) ينظر: منتقى الجمان للعاملي (١/ ٣-٤)، وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥١).

بغض النظر عن الأمور الأخرى، كما ذكر هذا الحر العاملي في كلامه عن شروط وثاقة الراوي، فذكر أولها: «أن يكون الراوي منا، أي لا يكون من العامة – يعني أهل السنة- ويدخل فيه من كان شيعيا وإن كان غير إمامي»[١].

وقد استقرأ صاحب التحفة الاثني عشرية أحوال رجالهم في الكتب الأربعة من خلال ما تقوله عنهم كتب الشيعة نفسها[٢]، وكذلك فعل غيره وصدرت في هذا العديد من الدراسات، وتبين من خلال ذلك أن رجال كتبهم في الغالب ما بين كافر لا يؤمن بالله ولا بالأنبياء ولا بالبعث والمعاد، ومنهم من كان من النصارى ويعلن بذلك جهارا ويتزيا بزيهم، ولم يدع صحبتهم، ومنهم من أعلن جعفر الصادق كذبهم ونص على ذلك باعتراف كتب الشيعة وقال: «يروون عنا الأكاذيب ويفترون علينا أهل البيت»، إلى غير ذلك من أحوال رجالهم، وأنواع ضلالهم. وقد ذكرت هذه المصنفات جملة من أسماء هؤلاء الرجال الذين ذهبوا لهذه المذاهب الملحدة.

ولقد لخص الطوسي أحوال رجالهم باعتراف مهم أجراه الله سبحانه على لسانه، يقول الطوسي: «إن كثيرا من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة – ومع هذا يقول: إن كتبهم معتمدة –»[٣].

بل قرر جملة من علماء الرجال عندهم كابن الغضائري، وابن المطهر الحلي بأن القدح في دين الرجل لا يؤثر في صحة حديثه[٤].

---

(١) أصول علم الرجال (ص:١٦٣-١٦٤) نقلا عن العاملي.

(٢) مختصر التحفة (ص: ٦٩).

(٣) الفهرست: (ص: ٢٤-٢٥).

(٤) رجال الحلي (ص: ١٣٧).

وقد كان هناك عدد من رجالهم ورواة مذهبهم هم من الغلاة كما نص على ذلك شيوخ المذهب القدامى، فلم يكونوا يأخذون برواياتهم، ولكن هذا القدح في هؤلاء الرجال تجاوزه الشيعة المتأخرون بحجة غريبة، وهي أن المذهب يتطور ويتغير، فأصبح ما يعتبر عند القدامى غلوا هو اليوم من ضرورات المذهب الشيعي، فصارت مقاييسهم في نقد مذهب الرجل تتغير من عصر لعصر تبعا لتغير المذهب وتطوره. قال المقاني: «إن القدماء - يعني من الشيعة - كانوا يعدون ما نعده اليوم من ضروريات مذهب الشيعة غلوا وارتفاعا، وكانوا يرمون بذلك أوثق الرجال كما لا يخفى على من أحاط خبرا بكلماتهم»[1].

وهناك إشكالية أخرى في رجالهم: وهي غلبة الجهالة فيهم، وفي هذا يقول محمد الصدر وهو يتحدث عن نقاط الضعف في التاريخ الإمامي: «علماء الشيعة الإمامية الذين ألفوا في الرجال اقتصروا في كتبهم على الترجمة لرواة الأحاديث الفقهية التشريعية وأولوها العناية الخاصة بصفتها محل الحاجة العملية في حياة الناس، لكن هذه الكتب أهملت إهمالا تاما ذكر الرجال الذين وجدت لهم روايات في حقول أخرى من المعارف الإسلامية كالعقائد والتاريخ والملاحم مما قد يربوا على رواة الكتب الفقهية، فإذا وفق من حسن الحظ أن روى الراوي في التاريخ والفقه معا وجدنا له ذكرا في كتبهم، أما إذا لم يرو شيئا في الفقه فإنه يكون مجهولا»[2].

نماذج من رجالاتهم الذين هم عمدة المذهب عندهم وما قيل فيهم من كتبهم ورواياتهم:

يعتمد الشيعة على روايات عدد من الرجال المطعون فيهم باعتراف الشيعة أنفسهم، ومع

---

(١) تنقيح المقال (٣/ ٢٣).

(٢) مقدمة (تاريخ الغيبة الصغرى) (ص:٤٤-٤٥).

ذلك فإنهم يقبلون مروياتهم ولا يردونها، ومن أبرز الأمثلة على هذا ثلاثة رجال:

١- زرارة بن أعين (ت١٥٠هـ): هو أحد كبار رواة الشيعة الإمامية الإثني عشرية، روى عن الإمامين محمد بن علي الباقر وجعفر بن محمد الصّادق، وثقه الطوسي، والنجاشي، وغيرهما[١]، واعتبروه أحد الرجال الستة من أصحاب أبي جعفر، وأبي عبد الله الذين أجمعت العصابة على تصديقهم، وله روايات كثيرة في كتب الشيعة.

إلا أنه مع هذا التوثيق جاءت روايات تحكي طعن الأئمة ومن ذلك:

قال أبو عبد الله: «ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع عليه لعنة الله»[٢].

وقال: «زرارة شر من اليهود والنصارى، ومن قال: إن مع الله ثالث ثلاثة»[٣].

ونقل الكشي أن أبا عبد الله لعنه ثلاثا، وقال: «إن الله نكس قلب زرارة» وذكر روايات أخرى في ذمه[٤].

وفي المقابل كان زرارة على موقف عداء مع جعفر الصادق، وجاءت عدة مقولات عنه، ومن ذلك:

كان زرارة يقول: «وأما جعفر فإن في قلبي عليه لفتة» وعلل لذلك راوي الخبر عن زرارة بقوله: «لأن أبا عبد الله أخرج مخازيه»[٥].

---

(١) رجال الطوسي (ص: ٢٠١، ٣٥٠)، رجال النجاشي (ص: ١٣٢).

(٢) رجال الكشي (ص: ١٤٩).

(٣) رجال الكشي (ص: ١٦٠).

(٤) رجال الكشي (ص: ١٤٩-١٥٠، ١٦٠).

(٥) رجال الكشي (ص: ١٤٤-١٤٥).

وقد بلغ تطاول زرارة على أبي عبد الله أن كذبه في قوله، وأساء في القول له، حتى أنه قال: «سألت أبا عبد الله عن التشهد - إلى أن قال - فلما خرجت ضرطت في لحيته وقلت لا يفلح أبدا»[١].

وكان يتعمد الكذب، وينسبه إلى الصادق، فعن محمد بن أبي عمير، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: كيف تركت زرارة؟ قلت: تركته لا يصلي العصر حتى تغيب الشمس فقال: فأنت رسولي إليه فقل له: فليصل في مواقيت أصحابي فإني قد حرقت. قال: فأبلغته ذلك فقال - يعني زرارة-: «أنا والله أعلم أنك لم تكذب عليه، ولكن أمرني بشيء فأكره أن أدعه»[٢].

فهو يزعم أن جعفر الصادق هو الذي أمره إلا يصلي العصر حتى تغيب الشمس!! وجعفر بريء من هذا الافتراء.

فكيف يكون مثل هذا الراوي ثقة عندهم وهو يطعن في الإمام والإمام يطعن فيه؟

٢- المفضل بن عمر (القرن الثاني الهجري): وهو من الرواة المشهورين وله العديد من الروايات في كتب الشيعة خاصة الكتب الأربعة.

وثقه المفيد والطوسي وابن شهر آشوب واعتبروه من خواص الإمام الصادق، ومن الثقات الصالحين، وأثنوا عليه كثيرا[٣].

بينما حكم عليه آخرون بأنه كان من الخطابية وهم فرقة من الغلاة، وطعن فيه النجاشي

(١) رجال الكشي (ص: ١٥٨، ١٥٩).

(٢) معجم رجال الحديث للخوئي (٧/ ٢٢٢).

(٣) الإرشاد للمفيد (٢/ ٢١٤)، الغيبة للطوسي (ص:٣٤٦)، مناقب آل أبي طالب لابن شهر (٣/ ٤٣٦).

والكشي وغيرهما[1].

وجاءت بعض الروايات تطعن فيه، فعن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول للمفضل بن عمر الجعفي: «يا كافر يا مشرك مالك ولابني، يعني إسماعيل بن جعفر».

وعن إسماعيل بن جابر قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ائت المفضل وقل له: يا كافر يا مشرك ما تريد إلى ابني. تريد أن تقتله؟»[2].

فكيف يكون هذا الراوي من خواص الصادق ومن الثقات؟!

٣- أبو بصير ليث بن البختري المرادي (القرن الثاني الهجري): صحب محمد بن علي الباقر وابنه جعفر الصادق من أئمة الشيعة الإمامية، واشتهر بكونه أحد أكبر رواة الشيعة الإمامية، وهو أحد أفراد أصحاب الإجماع.

وثقه الغضائري، وقال الحلي: «ثقة عظيم الشأن»، ونقل الكشي إجماع العصابة على تصديقه[3].

ومع هذا المدح والتوثيق إلا أن هناك روايات تحكي طعنه وقدحه في بعض الأئمة، ومن ذلك:

عن ابن أبي يعفور قال: «خرجت إلى السواد أطلب دراهم للحج ونحن جماعة، وفينا أبو بصير المرادي، قال: قلت له: يا أبا بصير اتق الله وحج بمالك فإنك ذو مال كثير! فقال:

---

(١) رجال النجاشي (ص:٢٩٥)، رجال الكشي (ص:٢٧٢-٢٧٨)، معجم رجال الحديث للخوئي (١٨/ ٢٩٣).

(٢) رجال الكشي (ص:٢٧٢، ٢٧٤).

(٣) رجال الغضائري (ص:١١١)، رجال ابن داود (ص:٢١٤)، رجال الكشي (ص:٥٠٧).

اسكت فلو أن الدنيا وقعت لصاحبك – يعني أبا جعفر – لاشتمل عليه بكسائه».

وكان دائم السخرية من جعفر الصادق، فمرة يصفه بالجشع والطمع وحب الدنيا، فعن حماد الناب قال: «جلس أبوبصير على باب أبي عبد الله عليه السلام ليطلب الإذن، فلم يؤذن له. فقال: لو كان معنا طبق لأذن! قال: فجاء كلب فشغر في وجه أبي بصير. قال: أف أف ما هذا؟ قال جليسه: هذا كلب شغر في وجهك».

ومرة أخرى يصفه بقلة العلم والجهل في المسائل الشرعية، فعن شعيب العقرقوفي عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة تزوجت ولها زوج فظهر عليها؟ قال: «ترجم المرأة، ويضرب الرجل مائة سوط لأنه لم يسأل. قال شعيب: فدخلت على أبي الحسن عليه السلام فقلت له: امرأة تزوجت ولها زوج؟ قال: ترجم المرأة ولا شيء على الرجل. فلقيت أبا بصير، فقلت له: إني سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة التي تزوجت ولها زوج، قال: ترجم المرأة ولا شيء على الرجل، قال: فمسح صدره، وقال: ما أظن صاحبنا تناهى حكمه بعد».

وكان يدخل على الأئمة المعصومين وهو جُنُب، فعن بكير قال: «لقيت أبا بصير المرادي، قلت: أين تريد؟ قال: أريد مولاك. قلت: أنا أتبعك. فمضى معي، فدخلنا عليه وأحدَّ النظر إليه. فقال: هكذا تدخل بيوت الأنبياء!!! وأنت جُنب؟ قال: أعوذ بالله من غضب الله وغضبك. فقال: أستغفر الله ولا أعود»[1].

فكيف يعد هذا الرجل من الثقات الأجلاء وهو يحمل هذه الكراهية للأئمة؟!

أصول الأخبار الأربعمائة:

يدعي الإمامية أنه كانت لديهم أصول (أربعمائة) من عهد علي رضي الله عنه إلى عهد أبي محمد

(١) تنظر هذه الروايات كلها في رجال الكشي (ص:١٥٢-١٥٤).

العسكري، تم تدوينها بدقة قبل تدوين الكليني والصدوق، بل إن أصحاب الكتب الأربعة إنما عولوا في تدوينهم على هذه الأصول، ثم إن هذه الأصول أهملت نظرا لاحتواء الكتب الأربعة وغيرها من المصادر التي دونت لاحقا على هذه الأصول الأربعمائة، فلم يتبق منها إلا القليل، يقول الشيعي محمد حسين الجلالي: «لم أقف حسب تتبعي للأصول التي ذكرها الشيخ الطوسي على أكثر من ثلاثة أصول موجودة اليوم، ومن الكتب التي وصفت بأنها أصول على أكثر من سبعة وعشرين كتابا»[1]، ويذكر الجلالي أنه حاول أن يقف على أسماء هذه الأصول، ولكنه بعد التتبع لم يقف إلا على أكثر من نيف وسبعين أصلا ذكرها الطوسي والنجاشي اللذان قاما بفهرست مؤلفات الشيعة[2].

ومن الملاحظ أن معظم هذه الأصول مروية عن الصادق، يقول الجلالي: «نجد جمعا من أعلام المتقدمين نصوا على أن الأصول ألفت في عصر الإمام الصادق، وأن الأحاديث الواردة فيها كانت سماعا لمؤلفيها من الإمام»، ثم نقل عن الطبرسي أنه قال: «روى عن الإمام الصادق من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف، وصنف من جواباته أربع مائة كتاب تسمى: الأصول، رواها أصحابه وأصحاب ابنه موسى الكاظم»[3]، وعلى هذا فمعظم الأحاديث النبوية، بل معظم أحاديث الأئمة غير موجودة ضمن الأصول الأربعمائة!!.

الكتب الثمانية عند الشيعة:

الكتب الرئيسة التي تعتبر مصادر الأخبار عند الاثني عشرية هي ثمانية يسمونها: «الجوامع الثمانية» وهي:

---

(١) دراسة حول الأصول الأربعمائة (ص:٤٩).

(٢) دراسة حول الأصول الأربعمائة (ص:٢٦).

(٣) دراسة حول الأصول الأربعمائة (ص:١٢).

- (الكافي) لمحمد بن يعقوب الكليني، وهو أول هذه المصادر وأصحها عندهم، يقول عبد الحسين المظفر في مقدمته لأصول الكافي: «وقد اتفق أهل الإمامة وجمهور الشيعة على تفضيل هذا الكتاب، والأخذ به والثقة بخبره، والاكتفاء بأحكامه. وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجته وعلو قدره، على أنه القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلى اليوم، وعندهم أجل وأفضل من جميع أصول الأحاديث»[١].

والكافي يقع في ثمانية أجزاء تضم الأصول والفروع: فالأصول هي التي تتصل بالعقائد، وتقع في الجزأين الأول والثاني. والفروع في الفقه تقع في خمسة أجزاء، أما الجزء الأخير وهو الروضة، فشأنه أنه لما أكمل الكليني كتابه هذا، وأتم رد مواده إلى فصولها، بقيت زيادات كثيرة من خطب أهل البيت، ورسائل الأئمة وآداب الصالحين وطرائف الحكم وألوان العلم، فألف هذا المجموع الأنف، وسماه (الروضة)[٢].

وعدد أحاديثه أكثر من ١٦ ألف حديث، يقول هاشم معروف: «توزعت أحاديث الكافي التي بلغت ١٦١٩٩ حديثاً على النحو التالي:

- الصحيح منها ٥٠٧٢ حديثاً.
- والحسن ١٤٤ حديثاً.
- الموثق ١١٢٨ حديثاً.
- القوي ٣٠٢ حديثاً.
- والضعيف ٩٤٨٥ حديثاً»[٣].

---

(١) (ص:٢٠).

(٢) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع للسالوس (ص:٧٢٢).

(٣) دراسات في الكافي (ص: ١٢٩ – ١٣٠)، وينتبه هنا إلى أن مجموع ما أورده هو ١٦١٣١، بينما أحاديث الكافي -كما قال- عددها ١٦١٩٩، فيتبقى ٦٨ حديثا لم يذكر من أي صنف هي!

وهذا من الغريب حقا، فأصح كتاب عندهم أكثر أحاديثه ضعيفة، وهم يحاولون التهوين من أمر هذا العدد الكبير بتقرير أن هذه الأحاديث الضعيفة ليست متروكة بل يعمل بها لأسباب وشواهد مختلفة، مما لا يؤثر في مكانة الكافي عندهم!

- (من لا يحضره الفقيه)، لمحمد بن بابويه القمي المشهور عندهم بالصدوق (ت ٣٨١هـ)، وقد جمع فيه قرابة ٥٩٩٨ حديثاً (على خلاف في العدد الدقيق لأحاديث الكتاب)، اقتصر فيها على الروايات الخاصة بالأحكام الفقهية دون الأصول، ولم يعتنِ الصدوق بإيراد الأسانيد بل بنى كتابه على الاختصار فيها، وصرح بذلك في أول كتابه فقال: «صنفت هذا الكتاب بحذف الأسانيد؛ لئلا تكثر طرقه وإن كثرت فوائده»[١]، ثم أورد أسانيده جملة في آخر الكتاب.

- (تهذيب الأحكام)، و(الاستبصار)، كلاهما لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المعروف بشيخ الطائفة (ت ٣٦٠هـ).

أما (تهذيب الأحكام) فهو ثاني كتب الفروع الشيعية بعد (من لا يحضره الفقيه)، وقد صنف الشيخ الطوسي الكتاب المذكور شرحاً وبياناً لكتاب المقنعة للشيخ المفيد واقتصر على الجانب الفقهي منه كما صرح هو في مقدمته[٢]، وقد رتبه على أبواب الفقه من الطهارة إلى الديات، وعد أبوابه ٣٩٣ بابا، وأما أحاديثه فعددها ١٣٥٩٠ حديثا.

وأما (الاستبصار فيما اختلف من الأخبار) فقد اختصره من التهذيب، واقتصر فيه على ما اختلف من الأخبار، أي الأحاديث المتعارضة كما صرح هو بنفسه في مقدمة كتابه[٣]، وقد

---

(١) من لا يحضره الفقيه (١/ ٢).

(٢) (١/ ٢).

(٣) (ص:٥).

أحصى المؤلف أحاديثه أنها ٥٥١١ حديثا.

ثـم ألـف شـيوخهم في القـرن الحـادي عشرـ ومـا بعـده مجموعـة مـن المـدونات ارتضىـ المعاصرون منها أربعة سموها بالمجاميع الأربعة المتأخرة وهي:

- (الوافي) لمحمد بن مرتضى المعروف بملا محسن الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)، وهـو عبارة عن تلخيص للكتب الأربعة، حيث يرى الكاشـاني أن كـل واحـد مـن الكتـب الأربعـة فيه قصور عن بيان العديد من القضايا المهمـة، ولـن يـتم الأمـر إلا بمجموعهـا، وهـذا الـذي فعله في كتابه الوافي، حيث جمع ما يحتاج إليه من المهمات، ولهذا سمى كتابـه: (الـوافي) لوفائـه بالمهمات وكشف المبهمات، على حد تعبيره[1].

- (بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار) لشيخهم محمـد بـاقر المجلسيـ (ت ١١١١هـ)، ويعتبر أكبر موسوعة حديثية شيعية، اعتمد فيه المؤلف عـلى ٣٨٧ مصـدرا شـيعيا ذكرها بأسمائها في مقدمة كتابه[2]، إلا أن الأمر لا يخلو مـن مبالغـة، ومعظـم روايـات البحـار هي من الضعيف، وقـد أجـرى آصـف محسـني – وهـو عـالم شـيعي أفغـاني مشـهور– دراسـة نقدية على بحار الأنوار، وقدَّم عينة مكونة من ٥٧٦٤ روايـة، لم يصـح مـن هـذه الروايـات – عنده– إلا ٢٨٣ رواية، أي أقل من ٥٪ من مجموع هذه الروايات[3].

- (وسـائل الشـيعة إلى تحصـيل مسـائل الشرـيعة) لمحمـد بـن الحسـن الحـر العـاملي (ت ١١٠٤هـ)، اشتمل على ٣٦ ألف رواية في خمسين بابا، وهو متعلق بالأحكام الفقهية.

(١) الوافي (١/ ٧).

(٢) بحار الأنوار (١/ ٦ وما بعد).

(٣) ينظر: نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي لحيدر حب الله(ص:٥٧٧-٥٨٩).

- (مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل) لحسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ)، قام النوري في هذا الكتاب بتجميع ما ينيف على ٢٣٠٠٠ رواية لم تذكر في وسائل الشيعة.

ملاحظات حول هذه المدونات:

١- يظهر من خلال معرفة هذه المصنفات أن هناك تضخيما كبيرا لدورها، وكأنها محاولة لمحاكاة ما هو موجود عند أهل السنة من مصادر وأصول، والاستكثار من ذكر الأصول وبعضها في الحقيقة ليس بأصل، فالاستبصار ليس إلا اختصارا لتهذيب الأحكام، فكيف يكون أصلا رابعا.

وكتاب (الوافي) عبارة عن جمع لأحاديث الكتب الأربعة المتقدمة (الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه) فكيف يعد أصلا خامسا، ومستقلا، وهو تكرار لأحاديث الكتب الأربعة؟!

٢- موضوع هذه المدونات يغلب عليه الجانب الفقهي، فالتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، ووسائل الشيعة، ومستدرك الوسائل كلها في الفقه، وكذلك الكافي، فإن المجلدين الأول والثاني في الأصول وسائر المجلدات الباقية في الفقه وهو مما يسمى (فروع الكافي)، أما بالنسبة للقسم الباقي من هذه المدونات وهي أصول الكافي، وبحار الأنوار فهي تتعلق بمسائل: التوحيد، والعدل، والإمامة، وأكثر ما فيها يدور حول عقائدهم وآرائهم في الإمامة والأئمة الاثني عشر والنص عليهم، وصفاتهم، وأحوالهم، وزيارة قبوهم، والحديث عن أعدائهم، وعلى رأسهم صحابة رسول الله ﷺ.

٣- القارئ لكتب الحديث عندهم لا يجد إلا القليل منها هو المسند إلى النبي ﷺ، وأكثر ما يروونه هو عن أئمتهم.

٤- كتبهم الأربعة الأولى لم تخل من دس وزيادة، ومن أمثلة ذلك:

اختلفوا هل كتاب الروضة - وهو أحد كتب الكافي التي تضم مجموعة من الأبواب، وكل باب يتضمن عددا كبيرا من الأحاديث - هل هو من تأليف الكليني فقط أم مزيد فيما بعد على كتابه الكافي.

بل أكثر من ذلك: حسين بن حيدر الكركي العاملي (ت ١٠٧٦هـ) قال: إن كتاب الكافي خمسون كتابا بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة[١]، بينما الطوسي (ت٣٦٠هـ) يقول: «كتاب الكافي مشتمل على ثلاثين كتابا، أخبرنا بجميع رواياته الشيخ»[٢].

فهل زيد على الكافي للكليني فيما بين القرن الخامس، والحادي عشر عشرون كتابا، مع أن كل كتاب يضم عشرات الأبواب، وكل باب يشمل مجموعة من الأحاديث؟!

٥- أيضا مدوناتهم الأربعة الإضافية حولها شكوك كبيرة في وثوقية رواياتها، فهذه المدونات كلها متأخرة ألفت في القرن الحادي عشر وما بعده، وآخرها ألفه النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ)، والعجيب في هذه الكتب أنها اشتملت على روايات لم توجد في كتب الحديث السابقة، فالطبرسي – مثلا- في مستدرك الوسائل يضيف ٢٣ ألف رواية لم يذكرها العاملي في (الوسائل) وهو قد جمع فيه ٣٦ ألف رواية، فمن أين تأتي كل هذه الأعداد الضخمة من الروايات؟

مدى صحة الروايات في أصول الشيعة:

الملاحظ أن أئمة الإسلام الذين لهم عناية بأمر الروافض كالأشعري وابن حزم، وابن تيمية، لم يرد عنهم ذكر لأسماء هذه المدونات وبالأخص أهم كتاب لهم وهو الكافي، رغم أن صاحبه قد توفي سنة ٣٢٩هـ، وهذا يوحي بأن هذه المدونات كان يتم تداولها سرا، وقد جاء

---

(١) روضات الجنات (٦/ ١٨٨-١٧٦).

(٢) الفهرست (ص:١٦١).

في أصول الكافي ما يفيد أن كتب الحديث عندهم كانت موضع التداول السري بينهم، ولهذا لم تكن متصلة السند بسبب ظروف التقية كما يدعون.

ولعل أولى الإشارات لمصادر الشيعة الأربعة الأولى جاءت في كتاب (النواقض في الرد على الروافض) لمخدوم الشيرازي في القرن العاشر، حيث ذكر بأنه من هفوات الروافض إنكارهم كتب الأحاديث الصحاح التي تلقتها الأمة بالقبول، وإيمانهم بمقابل ذلك بأربعة كتب جمع فيها كثير من الأكاذيب مع بعض الأحاديث وأقوال الأئمة، ولكن لا يعني هذا ظهور أمر هذه المدونات؛ لأن الشيرازي هذا عاش في وسط الرافضة، واضطر أن يتلقى تعليمه بينهم، فعرف من أمورهم - كما يقول - ما يخفى على الكثير.

- أما مدى صحة ما في هذه المدونات في نظر الشيعة أنفسهم، فهم في هذا فريقان كما تقدم:

فذهب الأخباريون إلى أن جميع ما ورد في الكتب الأربعة صحيح قطعا ويعمل به، والأسانيد التي ذكرت في هذه الكتب إنما ذكرت لأجل التبرك لا غير[١].

وخالف الأصوليون فذهبوا إلى أن أخبار الكتب الأربعة منها المقبول ومنا الضعيف المردود[٢]، ووضعوا قواعد للتصحيح والتضعيف كما هو موجود عند أهل السنة.

لكن الملاحظ أن الأصوليين لم يلتزموا بهذه القواعد بل كثيرا ما يتجاهلونها، حتى أن بعض الأخباريين يستدل بصنيعهم العملي على تأصيلهم النظري، فعلى سبيل المثال يقول الكاشاني: «بل المتأخرون ربما يسلكون طريقة القدماء فيصفون بعض الأحاديث التي في سندها من يعتقدون أنه فطحي أو ناووسي بالصحة، نظرا إلى اندراجه في من أجمعوا على

---

(١) الفوائد المدنية (ص:١١٩).

(٢) معجم رجال الحديث للخوئي (١/ ٩١).

تصحيح ما يصح عنهم، بل يصفون مراسيل هؤلاء ومقاطيعهم ومرافيعهم ومسانيدهم إلى الضعفاء والمجاهيل بالصحة لذلك، وعلى هذا جرى العلامة والشهيد في مواضع من كتبهما، مع أنهما الأصل في الاصطلاح الجديد»[١].

ويتحدث العاملي عن أسباب رفضهم لقضية تقسيم الحديث وإعمال قواعد الحديث فيقول في كلام مهم: «أنه يستلزم ضعف أكثر الأحاديث التي قد علم نقلها من الأصول المجمع عليها، لأجل ضعف بعض رواتها المجمع عليها، لأجل ضعف بعض رواتها، أو جهالتهم أو عدم توثيقهم، فيكون تدوينها عبثا، بل محرما، وشهادتهم بصحتها زورا وكذبا. بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق لأن الصحيح – عندهم –: (ما رواه العدل، الإمامي، الضابط، في جميع الطبقات). ولم ينصوا على عدالة أحد من الرواة، إلا نادرا، وإنما نصوا على التوثيق، وهو لا يستلزم العدالة قطعا بل بينهما عموم من وجه، كما صرح به الشهيد الثاني وغيره.

ودعوى بعض المتأخرين: أن (الثقة) بمعنى (العدل، الضابط) ممنوعة، وهو مطالب بدليلها، وكيف؟ وهم مصرحون بخلافها حيث يوثقون من يعتقدون فسقه، وكفره وفساد مذهبه؟! وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشترطوا – في الراوي – العدالة فيلزم من ذلك ضعف جميع أحاديثنا لعدم العلم بعدالة أحد منهم إلا نادرا»[٢].

وهذا الكلام معناه أن علم الحديث عند الشيعة مبني على أساس هش جدا، ولو أراد الأصوليون تطبيق القواعد بدقة – كما يفعل علماء أهل السنة– فمعنى ذلك أنهم سيهدمون المذهب بكله.

---

(١) الوافي (١/ ٢٤).

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٩–٢٦٠).

ويبقى هنا إشكال كبير آخر يواجه قضية وجود أحاديث ضعيفة في الكتب الأربعة، وخلاصة هذا الإشكال أن الشيعة يدعون أن هذه الكتب مأخوذة من الأصول الأربعمائة، وقد كتبت في زمن الأئمة بل وعرضت عليهم، كذلك (الكافي) كتب في عصر الغيبة الصغرى، وعرض على الإمام المهدي -كما يدعي الشيعة- فقال: هو كاف لشيعتنا، وصاحب (من لا يحضره الفقيه) أدرك من الغيبة الصغرى نيفا وعشرين عاما، فلم لم يعترض الأئمة على ما فيها من أحاديث غير صحيحة؟ وليس لهم عن هذا جواب واضح، ومفزعهم في هذه المواقف إلى دعوى التقية، يقول النجفي جوابا على ذلك: «وأنه لا يجب على الأئمة المبادرة إليهم بالإنكار ولا تمييز الخطأ من الصواب لمنع التقية المتفرعة على يوم السقيفة»[١].

موقفهم من حجية الإجماع:

الإجماع أحد الأدلة المعتبرة عند أهل السنة، ومفهومه عندهم أنه: اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور[٢].

أما بالنسبة للشيعة فقد تقدمت الإشارة إلى أن من نقاط الخلاف بين الطائفتين الخلاف حول حجية الإجماع:

فذهب الأخباريون – ووافقهم بعض الأصوليين- إلى أن الإجماع ليس بحجة إلا مع القطع بدخول المعصوم ضمن المجمعين، فلذلك لا حجية للإجماعات المنقولة في كتب الفقهاء لعدم القطع بدخول المعصوم ضمن المجمعين، وأما الإجماع الذي هو إجماع الفقهاء

---

(١) كشف الغطاء (ص: ٤٠).

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني (١/ ١٩٣).

والمجتهدين فليس بحجة قطعا، وقد صرح بهذا أكثر علماء الأخباريين[١].

وأكثر ما استندوا عليه أنه لا يوجد دليل عندهم على حجية الإجماع، وإنما هذا من مخترعات (العامة) أي أهل السنة.

وذهب جمهور الأصوليين إلى حجية الإجماع[٢]، وعرفوا الإجماع بأنه: اتفاق أمة محمد ﷺ على وجه يشمل قول المعصوم[٣].

وقيل: الاتفاق الكاشف عن رأي المعصوم أو قوله أو فعله أو تقريره، الكاشف عن رأيه أيضا[٤].

وحقيقة الإجماع عندهم أنه وسيلة كاشفة عن قول المعصوم، ولهذا هو ليس بحجة بنفسه، يقول ابن المطهر الحلي: «الإجماع إنما هو حجة عندنا لاشتماله على قول المعصوم، فكل جماعة كثرت أو قلت كان قول الإمام في جملة أقوالها، فإجماعها حجة لأجله لا لأجل الإجماع»[٥].

وإذا تأملت أقوالهم في الإجماع لا تكاد تلمس فرقا بين مفهوم السنة والإجماع عندهم إلا باللفظ فقط؛ لأن السنة قول المعصوم، والإجماع المعتبر عندهم هو الكاشف عن قول

---

(١) ينظر: الفوائد المدنية للاسترابادي (ص:٢٦٦) الحدائق الناضرة للبحراني (١/ ٧١) وسائل الشيعة للعاملي (٣٠/ ٢١٤) نور البراهين للجزائري (١/ ٤٠).

(٢) ينظر: أوائل المقالات للمفيد (ص:١٢١)، السرائر للحلي (٢/ ٥٣٠)، مبادئ الأصول لابن المطهر (ص:١٩)، تحريرات في الأصول للخميني (٦/ ٣٦٧).

(٣) مبادئ الأصول للحلي (ص:١٩٠).

(٤) اللمعة البيضاء للتبريزي (ص:٣٢٧).

(٥) تهذيب الوصول إلى علم الأصول (ص: ٢١١).

المعصوم، ولا عبرة بأقوال فقهائهم ولو بلغوا الآلاف[1].

فمعنى هذا أن الإجماع لغو لا فائدة في القول فيه أصلا، وإنما نهاية أمرهم أنهم سموا السنة باسم الإجماع، وهذا ما يصرحون به، يقول محمد رضا المظفر: «إن الإجماع لا قيمة علمية له عند الإمامية ما لم يكشف عن قول المعصوم، فإذا كشف على نحو القطع عن قوله فالحجة في الحقيقة هو المنكشف لا الكاشف، فيدخل حينئذ في السنة، ولا يكون دليلا مستقلا في مقابلها»[2].

ولأجل أن الإجماع إنما هو كاشف عن قول الإمام فقد لجأوا إلى طرق من أجل التأكد من أن قول المعصوم ضمن أقوال المجمعين، ومن أغرب هذه الطرائق أنه لو وقع الخلاف بين طائفتين إحداهما معلومة والأخرى مجهولة فإنهم يأخذون بقول الطائفة المجهولة، يقول صاحب معالم الدين: «إذا اختلفت الإمامية على قولين، فإن كانت إحدى الطائفتين معلومة النسب ولم يكن الإمام أحدهم كان الحق مع الطائفة الأخرى، وإن لم تكن معلومة النسب»[3]، ويعللون هذا بأن الحق لا يخرج عن الطائفتين ولا بد أن يكون الإمام مع إحداهما، ولا يمكن أن يكون مع الطائفة المعلومة، فبقي أنه مع الطائفة المجهولة فيكون قولها هو الحق!!

وتأتي مشكلة أخرى: وهي أنه في زمن غيبة الإمام لم يعد هناك إمكانية للكشف عن قوله، فصار الإجماع لغوا لا فائدة منه، يقول يوسف البحراني: «تحقق هذا الإجماع في زمن الغيبة متعذر لتعذر ظهوره عليه السلام، وعسر ضبط العلماء على وجه يتحقق دخول قوله في جملة

(١) معالم الدين (ص: ٤٠٥).

(٢) أصول الفقه (٣/ ٩٢).

(٣) معالم الدين (ص:٤٠٦).

أقوالهم»[١].

وإذا كان الأمر هكذا فلماذا قالوا بحجية الإجماع؟ وهذا الاعتراض أثير على الشيعة في عصور متقدمة، وقد أجاب البعض بأن هذا محاكاة لأهل السنة، فقد نقل بعض شيوخ الشيعة عن الشريف المرتضى أنه قال: «إننا لسنا بادئين بالحكم بحجية الإجماع حتى يرد كونه لغوا، وإنما بدأ بذلك المخالفون، وعرضوه علينا، فلم نجد بدا من موافقتهم عليه، فوافقناهم في أصل الحكم لكونه حقا في نفسه، وإن خالفناهم في علته ودليله»[٢]، أي: إنهم قالوا بالإجماع لمجرد التقليد والمحاكاة لأهل السنة.

ثم إنهم وهم يقولون بأن الإجماع وهو ما يكشف عن قول المعصوم لا يطبقون هذا، بل يتتبعون اتفاق أصحابهم لا قول معصومهم، ولهذا قال صاحب معالم الدين حينما ذكر ما قاله أحد كبار شيوخهم من أن العمدة هو كلام المعصوم لا اتفاق الفقهاء بدونه، فقال: «والعجب من غفلة الأصحاب عن هذا الأصل وتساهلهم في دعوى الإجماع عند احتجاجهم به للمسائل الفقهية، حتى جعلوه عبارة عن مجرد اتفاق الجماعة من الأصحاب فعدلوا به عن معناه الذي جرى عليه الاصطلاح من غير قرينة جلية، ولا دليل على الحجية معتدا - كذا - به»[٣].

موقفهم من حجية العقل:

قبل الحديث عن حجية العقل لا بد من التنبيه على أنه قد وقع الخلاف بين الشيعة في

(١) الحدائق الناضرة (١/ ٧١).

(٢) قوامع الفضول (ص: ٣٠٥).

(٣) معالم الدين: (ص:٤٠٥-٤٠٦).

مفهوم العقل الذي يتحدثون عنه هنا في باب الأدلة، ولهم في هذا قولان:

الأول: وهو لعامة الأخباريين حيث فسروا العقل بأنه ملكة وحالة في النفس تدعو إلى اختيار الخيرات، واجتناب الشرور ومضارها[(١)].

الثاني: وهو لعامة الأصوليين، حيث يجعلون تلازما بين حكم العقل وحكم الشرع، فالعقل عندهم هو: ما يكون به التفكير والاستدلال وتركيب التصورات والتصديقات[(٢)].

إلا أن مفهوم العقل يظل يكتنفه نوع من الغموض عند الشيعة، فليس من الواضح تماما ما هو العقل عندهم، وما هي حدوده، وما الذي يدخل في تعريفه وما الذي لا يدخل، وهذه الإشكالية موجودة عند الأصوليين والأخباريين على حد سواء[(٣)].

وأما بالنسبة لحجية العقل فقد اختلف الأصوليون والأخباريون في هذه القضية على قولين:

الأول: أن العقل حجة، وهذا قول عامة الأصوليين، حتى صرح بعضهم بأنه المصدر الوحيد في أصول الدين[(٤)]، ويجعلون أدلة الأحكام أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والعقل[(٥)].

وهذا الذي استقر عليه قول جمهور الشيعة المتأخرين[(٦)].

---

(١) نور البراهين للجزائري (٢/ ٣٣٠)

(٢) مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية (ص:٧٥٤).

(٣) ينظر دليل العقل عند الشيعة الإمامية لرشدي عليان (ص:١٠٥ وما بعد)

(٤) الأصول العامة للفقه المقارن لمحمد تقي الحكيم (ص:٢٩٩)، جامع السعادات لمهدي النراقي (١/ ١١٧).

(٥) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار (ص:١٨٣).

(٦) دليل العقل عند الشيعة للعليان (ص:١١٤).

ومن أول من صرح بالدليل العقلي: محمد بن إدريس الحلي (ت ٥٩٨هـ) في كتابه السرائر.

الثاني: أن العقل ليس بحجة مستقلة، وهذا قول عامة الأخباريين، ويعتبرون أن العقل هو مجرد وسيلة لإدراك الحكم الشرعي[١].

ويسمون هذا العقل بالعقل الفطري، ويجعلونه دليلا وحاكما على الأدلة لا على الأحكام[٢].

وربما استدلوا على بعض القضايا العقدية بالعقل، مثل الاستدلال على وجود المهدي المنتظر كما فعل المجلسي[٣].

(١) التذكرة بأصول الفقه (ص:٢٨).

(٢) دليل العقل عند الشيعة للعليان (ص:١٠٩).

(٣) بحار الأنوار (٥١/ ٢١٥)



محتويات الوحدة:

- انحرافهم في توحيد الله تعالى.
- انحراف عقيدتهم في الملائكة.
- انحرافهم في الإيمان بالكتب.
- انحرافهم في الإيمان بالرسل.
- انحرافهم في الإيمان باليوم الآخر.
- انحرافهم في الإيمان بالقدر.

انحرافهم في توحيد الله تعالى:

انحرافهم في توحيد الربوبية:

إضفاء صفة الربوبية على بعض الأئمة:

يبالغ الشيعة في تعظيم أئمتهم والغلو فيهم حتى يضفون عليهم بعض أوصاف الربوبية، ويروون في هذا الروايات المستشنعة، فيروون عن علي أنه قال: «أنا رب الأرض الذي يسكن الأرض به»[1].

وعن أبي عبد الله قال في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾[الزمر:٦٩]: «رب الأرض يعني إمام الأرض»[2].

وفي قوله سبحانه: ﴿قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨٧﴾﴾ [الكهف:٨٧] قالوا: «يرد إلى أمير المؤمنين فيعذبه عذابا نكرا»[3].

وفي قوله سبحانه: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴿١١٠﴾﴾[الكهف:١١٠] جاء في تفسير العياشي: «يعني التسليم لعلي رضي الله عنه ولا يشرك معه في الخلافة من ليس له ذلك ولا هو من أهله»[4].

القول بالولاية التشريعية:

يقول الطباطبائي: «الولاية التشريعية عبارة عن القيام بالتشريع والدعوة، وتربية الأمة والحكم والقضاء في أمورها واختلافاتها»[5]، ويعتقد الشيعة أن الله تعالى قد أعطى الأئمة

---

(١) مرآة الأنوار (ص:٥٩).

(٢) تفسير القمي (٢/ ٢٥٣).

(٣) مرآة الأنوار (ص:٥٩).

(٤) تفسير العياشي (٢/ ٣٥٣).

(٥) الميزان (٦/ ١٦).

التفويض والولاية التشريعية، ليقرروا من الأحكام ما يريدون، فيحلوا ويحرموا من عند أنفسهم، وجاءت رواياتهم صريحة بهذا وقد جمع الكليني الروايات المتعلقة بموضوع التفويض في الجزء الأول من أصول الكافي، وصنّفها في باب واحد، وينقل في هذا الباب عشرة أحاديث في هذا المجال، ومن هذه الروايات: عن الباقر والصادق قالا: «إنّ اللهَّ تَبارَكَ وَتَعالى فَوَّضَ إلى نَبيِّهِ أَمرَ خَلْقِهِ لِيَنظُرَ كَيفَ طاعَتُهم، ثمَّ تَلى هذِهِ الآية: وما آتاكُمُ الرَّسولُ فَخُذُوهُ وَما نهاكُمْ عنه فانتهوا»[1].

وعن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «إن الله عز وجل أدَّب نبيه على محبته فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ٤﴾[القلم:٤] ثم فوّض إليه، فقال عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾[الحشر:٧]، وقال عز وجل: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[النساء:٨٠] وإن نبي الله فوّض إلى علي وائتمنه، فسلمتم وجحد الناس، فوالله، لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا، وأن تصمتوا إذا صمتنا، ونحن في ما بينكم وبين الله عز وجل، ما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا»[2].

وعن أبي عبدالله أن موسى بن أشيم سأله عن آية من كتاب الله، فخبره بها، فلم يبرح حتى دخل رجل فسأله عن تلك الآية بعينها، فأخبره بخلاف ما أخبره، قال ابن أشيم: فدخلني من ذلك ما شاء الله، حتى كاد قلبي يشرح بالسكاكين، وقلت: تركت أبا قتادة بالشام لا يخطئ في الحرف الواحد، الواو وشبهها، وجئت إلى من يخطىء هذا الخطأ كله، فبينا أنا كذلك، إذ دخل عليه رجل آخر، فسأله عن تلك الآية بعينها، فأخبره بخلاف ما أخبرني والذي سأله بعدي، فتجلى عني وعلمت أن ذلك تعمد منه، فحدثت بشيء في نفسي، فالتفت إليّ أبو عبد الله فقال: «يا بن أشيم لا تفعل كذا وكذا، فحدَّثني عن الأمر

(١) الكافي (١/ ٢٦٧).

(٢) الكافي (١/ ٢٦٥).

الذي حدثت به نفسي، ثم قال: يا ابن أشيم، إن الله فوض إلى سليمان بن داود عليه السلام، فقال: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ٣٩﴾[ص:٣٩] وفوض إلى نبيه، فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾[الحشر:٧] فما فوض إلى نبيه، فقد فوض إلينا. يا ابن أشيم، من يرد الله أن يهديه، يشرح صدره للإيمان، ومن يرد أن يضله، يجعل صدره ضيقاً حرجاً، أتدري ما الحرج؟ قلت: لا. فقال بيده: وضم أصابعه كالشيء المصمت، الذي لا يخرج منه شيء، ولا يدخل فيه شيء»[(١)].

القول بالولاية التكوينية:

كما يعتقد الشيعة أن الأئمة هم وسائط بين الله تعالى وبين خلقه في العبادة كذلك يعتقدون أن الأئمة واسطة في الخلق والتكوين، يقول الخوئي: «لا شبهة في ولايتهم عليهم السلام على المخلوقات بأجمعها، كما يظهر من الأخبار، لكونهم واسطة في الإيجاد وبهم الوجود، وهم السبب في الخلق، إذ لولاهم لما خلق الناس كلهم، وإنما خلقوا لأجلهم، وبهم وجودهم، وهم الواسطة في الإفاضة، بل لهم الولاية التكوينية لما دون الخالق، فهذه الولاية نحو ولاية الله تعالى على الخلق»[(٢)].

ويقول الخميني: «إن للإمام مقاما محمودا ودرجة سامية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون»[(٣)].

ويقول محمد صادق الروحاني: «الولاية التكوينية – أي: ولاء التصرف التكويني – والمراد بها: كون زمام أمر العالم بأيديهم، ولهم السلطنة التامة على جميع الأمور بالتصرف فيها

---

(١) الكافي (١/ ٢٦٥).

(٢) مصباح الفقاهة (٣/ ٢٧٩).

(٣) الحكومة الإسلامية (ص:٥٢).

كيف ما شاءوا اعداما وايجادا، وكون عالم الطبيعة منقادا لهم لا بنحو الاستقلال بل في طول قدرة الله تعالى وسلطنته واختياره»[١].

وقد ألف هاشم البحراني موسوعة ضخمة جدا أسماها: (مدينة معاجز الأئمة الاثني عشر ودلائل الحجج على البشر)، وقد اشتهرت باسم (مدينة المعاجز)، وقد ضمَّنها لكل إمام من الأئمة عشرات الروايات والقصص في التصرفات التكوينية المزعومة[٢].

ومن رواياتهم حول هذه القضية: عن أبي عبدالله قال: «إن الدنيا تمثل للإمام في فلقة الجوز، فما تعرض لشيء منها، وإنه ليتناول من أطرافها كما يتناول أحدكم من فوق مائدته ما يشاء، فلا يعزب عنه منها شيء»[٣].

ويروون عن بعض أصحابهم أنهم كانوا عند أبي عبدالله فقال: «لنا خزائن الأرض ومفاتيحها، ولو شئت أن أقول بإحدى رجليَّ أخرجي ما فيك من الذهب لأخرجت، فقام بإحدى رجليه فخطها في الأرض خطا، فانفجرت الأرض، ثم قام بيده فأخرج سبيكة ذهب قدر شبر فتناولها، فقال: انظروا فيها حسا حسنا، لا تشكوا، ثم قال: انظروا في الأرض، فإذا سبائك في الأرض كثير، بعضها على بعض يتلألأ»[٤].

وغير ذلك الكثير من الروايات لديهم، وهذا من الغلو العظيم الذي يصل إلى حد الشرك بالله تعالى في ربوبيته.

ويجسد البهاء العاملي هذا الغلو فيقول في مدح المهدي المنتظر:

---

(١) منهاج الفقاهة (٤/ ٢٦٨).

(٢) ينظر: الولاية التكوينية لضياء الخباز القطيفي (ص:٢٩٨).

(٣) بصائر الدرجات (٢/ الباب٤).

(٤) بصائر الدرجات (٨/ الباب٢ الحديث ١).

صاحب العصر الإمام المنتظر	من بما يأباه لا يجري القدر
حجة الله على كل البشر	خير أهل الأرض في كل الخصال
من إليه الكون قد ألقى القياد	مجريا أحكامه فيما أراد
إن تزل عن طوعه السبع الشداد	خر منها كل عالي السمك عال
ذو اقتدار إن يشأ قلب الطباع	صيَّر الإظلام طبعا للشداد
وارتدى الإمكان بُرد الامتناع	قدرة موهوبة من ذي الجلال[1].

انحرافهم في توحيد الألوهية:

يعتبر المذهب الإمامي الرافضي- أحد أبرز مذاهب القبورية، وفيه من الغلو في البشر- وتقديسهم إلى حد التأليه، وعبادة القبور والأضرحة ما لا يكاد يوجد في مذهب آخر من المذاهب المشهورة، ولهذا فإن انحرافهم في التوحيد بشكل عام انحراف شديد جدا.

ومنشأ هذا الانحراف هو من قضية الإمامة، فغلوهم في أئمتهم أدى بهم إلى هذه الانحرافات الخطيرة، حتى جعلوا التوحيد هو الإمامة! ومن مظاهر هذا:

تأويل آيات التوحيد بالإمامة:

يفسر الرافضة نصوص القرآن التي تأمر بعبادة الله وحده بأن المقصود بها إمامة علي والأئمة، والنصوص التي تنهى عن الشرك جعلوا المقصود بها الشرك في ولاية الأئمة.

ففي قوله سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر:٦٥]،

(١) الولاية التكوينية بين القرآن والبرهان لضياء القطيفي (ص:٣٤).

جاء في مصادرهم تفسيرها بما يلي: «يعني إن أشركت في الولاية غيره»[(١)]، وفي لفظ آخر: «لئن أمرت بولاية أحد مع ولاية علي من بعدك ليحبطن عملك»، وقد ساق صاحب البرهان في تفسير القرآن أربع روايات لهم في تفسير الآية السابقة بالمعنى المذكور[(٢)].

وجاء أيضا في سبب نزولها عندهم: «إن الله ﷻ حيث أوحى إلى نبيه ﷺ أن يقيم عليا للناس علما اندس إليه معاذ بن جبل فقال: أشرك في ولايته الأول والثاني -يعنون: أبا بكر وعمر- حتى يسكن الناس إلى قولك ويصدقوك، فلما أنزل الله ﷻ: ﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾[المائدة:٦٧]، شكا رسول الله ﷺ إلى جبرائيل فقال: إن الناس يكذبوني ولا يقبلون مني، فأنزل الله ﷻ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾[الزمر:٦٥]»[(٣)].

وبمثل هذه الطريقة يفسرون قوله سبحانه: ﴿أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾﴾ [النمل:٦١]، قال أبو عبد الله: «أي: إمام هدى مع إمام ضلال في قرن واحد»[(٤)].

ورواياتهم في تأويل نصوص التوحيد والنهي عن الشرك بهذا المعنى المنحرف عندهم لا تكاد تخلو منها آية من آيات القرآن المتعلقة بالتوحيد، والنهي عن الشرك، وجعلوا هذا التأويل قاعدة مطردة في القرآن فقالوا: «كل ما ورد ظاهره في الذين أشركوا مع الله سبحانه ربا غيره من الأصنام التي صنعوها بأيديهم ثم عظموها وأحبوها والتزموا عبادتها وجعلوهم شركاء ربهم، وقالوا: هؤلاء شفعاؤنا عند الله بغير أمر من الله بل بآرائهم وأهوائهم، فبطنه وارد في الذين نصبوا أئمة بأيديهم وعظموهم وأحبوهم والتزموا طاعتهم

---

(١) الكافي (١/ ٤٢٧).

(٢) البرهان (٤/ ٨٣).

(٣) البرهان (٤/ ٨٣).

(٤) بحار الأنوار (٢٣/ ٣٩١).

وجعلوهم شركاء إمامهم الذي عينه الله له»[١]، ووضعهم هذا قاعدة يعني أن أخبارهم تواطأت وتضافرت على هذا المعنى، وهذا ما صرحوا به فقالوا: «إن الأخبار متضافرة في تأويل الشرك بالله والشرك بعبادته بالشرك في الولاية والإمامة؛ أي: يشرك مع الإمام من ليس من أهل الإمامة، وأن يتخذ مع ولاية آل محمد رضي الله عنهم -أي: الأئمة الاثنا عشر- ولاية غيرهم»[٢].

الولاية أصل قبول الأعمال عندهم:

يعتقد أهل السنة أن التوحيد هو أصل قبول الأعمال، والشرك بالله سبحانه هو سبب بطلانها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾[النساء:٤٨]، ولكن الشيعة جعلوا مناط ذلك كله ولاية الاثني عشر، وقالوا في رواياتهم: «فإن من أقر بولايتنا ثم مات عليها قبلت منه صلاته، وصومه، وزكاته، وحجه، وإن لم يقر بولايتنا بين يدي الله جل جلاله لم يقبل الله عز وجل شيئا من أعماله»[٣].

وزعموا أن جبرائيل نزل على النبي ﷺ فقال: يا محمد، السلام يقرئك السلام ويقول: «خلقت السماوات السبع وما فيهن، والأرضين السبع وما عليهن، وما خلقت موضعا أعظم من الركن والمقام، ولو أن عبدا دعاني هناك منذ خلقت السماوات والأرضين ثم لقيني جاحدا لولاية علي لأكببته في سقر»[٤].

بل إنهم جعلوا التوحيد لا يقبل إلا بالولاية، ففي أخبارهم «قال رسول الله ﷺ: من

---

(١) مرآة الأنوار (ص:١٠٠).

(٢) مرآة الأنوار (ص:٢٠٢).

(٣) أمالي الصدوق (ص:١٥٤، ١٥٥).

(٤) بحار الأنوار (٢٧/ ١٦٧).

قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، فقال رجلان من أصحابه: فنحن نقول: لا إله إلا الله، فقال رسول الله ﷺ: إنما تقبل شهادة أن لا إله إلا الله من هذا وشيعته، ووضع رسول الله ﷺ يده على رأس علي وقال لهما: من علامة ذلك ألا تجلسا مجلسه ولا تكذبا قوله»[١].

ورواياتهم في هذه المسألة كثيرة جاء على أكثرها صاحب البحار، فقد ذكر مثلا عشرين رواية في «باب أنهم عليهم السلام أهل الأعراف، لا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه»، وإحدى وسبعين رواية في «باب أنه لا تقبل الأعمال إلا بالولاية»[٢].

اعتقادهم أن الأئمة هم الواسطة بين الله والخلق:

يعتقد المسلمون أن الرسل هم الواسطة بين الله والناس في تبليغ أمر الله وشرعه، وليسوا وسائط في العبادة، ويخالفهم في هذا الشيعة الاثني عشرية فيقولون: إن الأئمة الاثني عشر هم الواسطة بين الله وخلقه في كل شيء، قال المجلسي عن أئمته: «فإنهم حجب الرب، والوسائط بينه وبين الخلق»، وعقد لذلك بابا بعنوان: «باب أن الناس لا يهتدون إلا بهم، وأنهم الوسائل بين الخلق وبين الله، وأنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم»[٣].

وهذه الوساطة بين الله تعلى وبين خلقه تتجلى في مظاهر منها:

قولهم: لا هداية للناس إلا بالأئمة:

جاءت العديد من الروايات الشيعية التي تصرح بأن الناس لا يمكن أن يهتدوا إلا عن طريق الأئمة، ومن هذه الروايات: قال أبو عبد الله: «بلية الناس عظيمة؛ إن دعوناهم لم

(١) بحار الأنوار (٢٧/ ٢٠١).

(٢) بحار الأنوار (٢٤/ ٢٤٧-٢٥٦) (٢٧/ ١٦٦-٢٠٢).

(٣) بحار الأنوار (٢٣/ ٩٧).

يجيبونا، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا»[1].

ويروون أن أبا جعفر قال: «بنا عُبِد الله، وبنا عرف الله، وبنا وحد الله»[2].

قولهم: لا يقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة:

من مظاهر اعتقاد الشيعة أن أئمتهم وسائط بين الله تعالى وبين خلقه اعتقادهم أن الدعاء لا يقبل إلا بأسماء الأئمة، فقالوا: لا يفلح من دعا الله بغير الأئمة، ومن فعل ذلك فقد هلك، وأوردوا الروايات في هذا الشأن، ومن هذه الروايات: قولهم: «من دعا الله بنا أفلح، ومن دعا بغيرنا هلك واستهلك»[3].

وبلغت جرأتهم في هذا الباب أن قالوا: «إن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم صلوات الله عليهم أجمعين»[4]، وقد استشهد على ذلك المجلسي بإحدى عشرة رواية من رواياتهم، كما عرض لروايات كثيرة مماثلة في أبواب أحوال الأنبياء، وبالأخص في أحوال آدم وموسى وإبراهيم، وكذا في أبواب معجزات النبي[5].

ويروون عن الرضا عليه السلام قال: «لما أشرف نوح عليه السلام على الغرق دعا الله بحقنا فدفع الله عنه الغرق، ولما رمي إبراهيم في النار دعا الله بحقنا فجعل الله النار عليه بردا وسلاما، وإن موسى عليه السلام لما ضرب طريقا في البحر دعا الله بحقنا فجعله يبسا، وإن عيسى عليه السلام لما أراد

---

(١) بحار الأنوار (٢٣/ ٩٩).

(٢) بحار الأنوار (٢٣/ ١٠٣).

(٣) بحار الأنوار (٢٣/ ١٠٣).

(٤) هذا عنوان أحد أبواب بحار الأنوار (٢٦/ ٣١٩).

(٥) بحار الأنوار (٢٦/ ٣٣٤).

اليهود قتله دعا الله بحقنا فنجي من القتل فرفعه الله»[1].

جواز الاستغاثة بالأئمة عند الشيعة الإمامية:

من أبرز آثار القول بأن الأئمة وسائط بين الله تعالى وبين خلقه: تجويز الاستغاثة بهم في الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله، والله تعالى يقول: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾[النمل:٦٢] ويقول:﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾[الأنفال:٩].

ولكن الشيعة الإمامية تجوز أن يستغاث بالأئمة؛ بل إنها جعلت لكل إمام وظيفة عند طلب الغوث، فقد جاء في بحار الأنوار: «أما علي بن الحسين فللنجاة من السلاطين ونفث الشياطين، وأما محمد بن علي وجعفر بن محمد فللآخرة وما تبتغيه من طاعة الله ﷻ، وأما موسى بن جعفر فالتمس به العافية من الله ﷻ، وأما علي بن موسى فاطلب به السلامة في البراري والبحار، وأما محمد بن علي فاستنزل به الرزق من الله تعالى، وأما علي بن محمد فللنوافل وبر الإخوان وما تبتغيه من طاعة الله ﷻ، وأما الحسن بن علي فللآخرة، وأما صاحب الزمان فإذا بلغ منك السيف الذبح فاستعن به فإنه يعينك»[2].

وفي الرقاع التي يكتبها الشيعة الإمامية ويضعونها عند قبور أئمتهم دعاء باسم الأئمة واستغاثة بهم، فمن ذلك: «بسم الله الرحمن الرحيم، كتبت إليك يا مولاي صلوات الله عليك مستغيثاً فأغثني يا مولاي صلوات الله عليك عند اللهف، وقدم المسألة لله ﷻ في أمري قبل حلول التلف وشماتة الأعداء، فبك بسطت النعمة علي، واسأل الله جل جلاله لي

---

(١) بحار الأنوار (٢٦/ ٣٢٥).

(٢) بحار الأنوار (٩٤/ ٣٣).

نصراً عزيزاً»[١].

الغلو في قبور الأئمة:

وهذا من مظاهر الوثنية التي شاعت في مذهب الرافضة في مخالفة صريحة لعقيدة التوحيد التي جاء بها النبي ﷺ، وهذا الغلو في قبور الأئمة يتجلى في عدة مظاهر، ومنها:

الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله الحرام:

يعتبر الشيعة الإمامية التقرب إلى مشهد الإمام أعظم من الطواف ببيت الله الحرام، ففي الكافي: «إن زيارة الحسين تعدل عشرين حجة، وأفضل من عشرين عمرة وحجة»[٢].

ولما قال أحد الشيعة الإمامية لإمامه: «إني حججت تسع عشرة حجة، وتسع عشرة عمرة» أجابه الإمام بأسلوب يشبه السخرية قائلاً: «حج حجة أخرى، واعتمر عمرة أخرى، تكتب لك زيارة قبر الحسين عليه السلام»[٣].

الصلاة عند القبر:

وقد وضعوا أحاديث في فضائل الصلاة عند قبور الأئمة، ففي بحار الأنوار: «من زار الرضا أو واحد من الأئمة فصلى عنده فإنه يكتب له بكل ركعة تركعها عنده كثواب من حج ألف حجة، واعتمر ألف عمرة، وأعتق ألف رقبة وكأنما وقف في سبيل الله ألف ألف مرة مع نبي مرسل، وله بكل خطوة مائة حجة، ومائة عمرة، وعتق مائة رقبة في سبيل الله، وكتب له مائة حسنة، وحط عنه مائة سيئة»[٤].

---

(١) بحار الأنوار (٩٤/ ٢٩-٣٠).

(٢) الكافي (١/ ٣٢٤).

(٣) وسائل الشيعة: (١٠/ ٣٤٨).

(٤) بحار الأنوار (١٠٠/ ١٣٧-١٣٨).

الانكباب على القبر:

وهذا مظهر من مظاهر التعظيم والتذلل والانكسار عند قبور الأئمة، يقول الطوسي في وصفه لأعمال زيارة يوم الجمعة: «ثم تنكب على القبر وتقول: مولاي» .. الخ[1]. وفي بحار الأنوار قال: «فإذا أتيت فقف خارج القبة، وأوم بطرفك نحو القبر وقل: يا مولاي، ثم قال: ثم انكب على القبر وقل: يا مولاي أتيتك خائفاً فآمني، وأتيتك مستجيراً فأجرني»[2].

اتخاذ قبور الأئمة قبلة:

سئل الإمام المهدي الغائب المنتظر عند الشيعة عن الصلاة عند القبور فقال: «أما الصلاة فإنها خلفه ويجعل القبر أمامه، ولا يجوز أن يصلي بين يديه ولا عن يمينه ولا عن يساره، لأن الإمام صل الله عليه لا يتقدم عليه ولا يساوى»[3].

وهذا غيض من فيض مما ملئت به كتبهم من الانحرافات والشرك بالله تعالى في توحيد الألوهية.

انحرافهم في توحيد الأسماء والصفات:

تعطيل الصفات:

من المعروف عن مذهب الشيعة أنه كان في بداياته على طريقة التجسيم، وشاع فيهم القول بتشبيه الله تعالى بخلقه، وعُرف عدد من رجال الشيعة بهذا القول من أمثال هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، ويونس بن عبد الرحمن القمي وأبي جعفر الأحول، وقد

---

(١) مصباح المجتهد للطوسي (ص: ١٩٥).

(٢) بحار الأنوار (١٠١/ ٢٥٧).

(٣) الاحتجاج للطبرسي (٢/ ٣١٢).

أشار إلى هذا من كتب في المقالات من أمثال الرازي والأشعري وغيرهما[١]، وجاء في روايات الشيعة ما يؤكد هذا، ومن ذلك: حينما جاء بعض الشيعة إلى إمامهم أبي الحسن علي بن محمد وقال له: إني أقول بقول هشام، فقال: «ما لكم ولقول هشام؟ إنه ليس منا من زعم أن الله جسم، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة»[٢].

وعن إبراهيم بن محمد الخراز ومحمد بن الحسين قالا: «دخلنا على أبي الحسن الرضا عليه السلام فحكينا له ما روي أن محمدا رأى ربه في هيئة الشاب الموفق في سن أبناء ثلاثين سنة، رجلاه في خضره وقلنا: إن هشام بن سالم وصاحب الطاق والميثمي يقولون: إنه أجوف إلى السرة والباقي صمد، فخر ساجدا ثم قال: سبحانك ما عرفوك ولا وحدوك فمن أجل ذلك وصفوك، سبحانك لو عرفوك لوصفوك بما وصفت به نفسك»[٣].

ثم تغير المذهب في أواخر المائة الثالثة؛ حيث تأثر بمذهب المعتزلة في تعطيل البارئ سبحانه من صفاته الثابتة له في الكتاب والسنة، وكثر الاتجاه إلى التعطيل عندهم في المائة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأتباعه كالموسوي الملقب بالشريف المرتضى، وأبي جعفر الطوسي، واعتمدوا في ذلك على كتب المعتزلة.

وكثير مما كتبوه في ذلك منقول عن المعتزلة نقل المسطرة، وكذلك ما يذكرونه في تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك هو منقول من تفاسير المعتزلة[٤]، وصرح علامتهم ابن المطهر بأن مذهبهم في الأسماء والصفات كمذهب المعتزلة[٥].

---

(١) ينظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص:٩٧)، مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ١٠٦-١٠٩).

(٢) بحار الأنوار (٣/ ٢٩١).

(٣) الكافي (١/ ١٠١).

(٤) ينظر: منهاج السنة (١/ ٢٢٩، ٣٥٦).

(٥) نهج المسترشدين (ص:٣٢).

وربما الفرق الوحيد بينهم وبين المعتزلة هو أن الشيعة أسندوا روايات إلى الأئمة تصرح بنفي الصفات وتقول بالتعطيل، فوصفت مجموعة من رواياتهم رب العالمين بالصفات السلبية التي ضمنوها نفي الصفات الثابتة له سبحانه، فقد روى ابن بابويه أكثر من سبعين رواية تقول إنه تعالى: «لا يوصف بزمان ولا مكان، ولا كيفية، ولا حركة، ولا انتقال، ولا بشيء من صفات الأجسام، وليس حسا ولا جسمانيا ولا صورة»[(١)].

ومن أمثلة موافقتهم للمعتزلة في قضية الصفات:

١ - قولهم: بأن القرآن مخلوق:

صرح أئمة الرافضة بأن القرآن مخلوق، يقول محسن الأمين: «قالت الشيعة والمعتزلة: القرآن مخلوق»[(٢)].

وقد عقد المجلسي في البحار في كتاب القرآن بابا بعنوان: «باب أن القرآن مخلوق» أورد فيه إحدى عشرة رواية[(٣)].

والملاحظ على الروايات التي ينقلونها عن الأئمة أنه ليس فيها التصريح بأن القرآن مخلوق، بل هي إما أن تصرح بأنه غير مخلوق، أو تكتفي بالقول بأن القرآن كلام الله دون تفصيل في كونه مخلوقا أو غير مخلوق، أو يكون الجواب فيه نوع من عدم الوضوح، ومن هذه الروايات:

سُئل الإمام العسكري: القرآن مخلوق أم غير مخلوق؟ فقال للسائل: «يا أبا هاشم، الله

---

(١) ينظر: التوحيد لابن بابويه (ص:٣١) وما بعدها.

(٢) أعيان الشيعة (١/ ٤٦١).

(٣) بحار الأنوار (٩٢/ ١١٧-١٢١).

خلق كل شيء وما سواه مخلوق»[١].

وسُئل الإمام الرضا: «ما تقول في القرآن؟ فقال: كلام الله لا تتجاوزوه ولا تطلبوا الهدى في غيره فتضلوا»[٢].

وسُئل الإمام الصادق: «جُعلت فداك اختلف الناس في القرآن، فزعم قوم أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وقال آخرون: كلام الله مخلوق. فكتب: القرآن كلام الله مُحدث غير مخلوق، وغير أزلي، مع الله تعالى ذكره»[٣].

وقال أيضاً: «قد جاء في الكتاب أن القرآن كلام الله ووحي الله وقول الله وكتاب الله، ولم يجئ فيه أنه مخلوق، وإنما امتنعنا من إطلاق المخلوق عليه؛ لأن المخلوق في اللغة قد يكون مكذوباً، ويقال: كلام مخلوق أي: مكذوب، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَـٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾[العنكبوت:١٧] أي: كذباً، وقال ﷻ حكاية عن منكري التوحيد: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَـٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْـَٔاخِرَةِ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَـٰقٌ ۝٧﴾[ص:٧] أي: افتعال وكذب، ومن قال: إنه غير مخلوق بمعنى: أنه غير مكذوب فقد صدق وقال الحق والصواب، ومن زعم أنه غير مخلوق بمعنى: أنه غير محدث وغير منزل وغير محفوظ فقد أخطأ وقال غير الحق والصواب»[٤].

والشيعة يتأولون هذه الروايات بأن المقصود بقولهم: «غير مخلوق» أي: غير مختلق أي: مكذوب، وفي كتاب تفسير الصراط المستقيم للبروجردي نقل عن ابن بابويه سببين في امتناعهم من قول (مخلوق) فقال: «ولعل المنع من إطلاق الخلق على القرآن إما للتقية مماشاة

---

(١) مناقب آل أبي طالب (٢/ ٥٢٥).

(٢) مالي الصدوق (ص:٣٢٦).

(٣) التوحيد (ص:١٥٦).

(٤) بحار الأنوار (٨٩/ ١٩٩).

مع العامة، أو لكونه موهما لمعنى آخر أطلق الكفار عليه بهذا المعنى في قولهم: إن هذا إلا اختلاق»[١].

٢ - نفي رؤية الله تعالى:

ذهبت الشيعة الإمامية بحكم مجاراتهم للمعتزلة إلى نفي الرؤية، وجاءت روايات عديدة ذكرها ابن بابويه في كتابه التوحيد وجمع أكثرها صاحب البحار تنفي ما جاءت به النصوص من رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، ومن هذه الروايات عن أبي عبد الله جعفر الصادق أنه سئل «عن الله تبارك وتعالى هل يرى في المعاد؟ فقال: سبحان الله وتعالى عن ذلك علوا كبيرا، إن الأبصار لا تدرك إلا ما له لون وكيفية، والله خالق الألوان والكيفية»[٢].

وكفروا من يقول برؤية الله تعالى كما قال جعفر النجفي: «ولو نسب إلى الله بعض الصفات كالرؤية حكم بارتداده»[٣]. وجعل الحر العاملي نفي الرؤية من أصول الأئمة، وعقد لذلك بابا بعنوان «باب أن الله سبحانه لا تراه عين ولا يدركه بصر في الدنيا ولا في الآخرة»[٤].

٣- نفي نزول الله تعالى:

جريا على طريقة المعتزلة أنكر الشيعة صفة نزول الله تعالى، وجاءت عند الاثني عشرية روايات نسبوها لأهل البيت تنكر ذلك، ومن هذه الروايات: «عن يعقوب بن جعفر الجعفري، عن أبي إبراهيم موسى عليه السلام قال: ذكر عنده قوم زعموا أن الله تبارك وتعالى ينزل

---

(١) تفسير الصراط المستقيم (١/ ٣٠٤).

(٢) بحار الأنوار (٤/ ٣١)

(٣) كشف الغطاء (ص:٤١٧)

(٤) الفصول المهمة في أصول الأئمة (ص:١٢).

إلى السماء الدنيا، فقال: إن الله لا ينزل ولا يحتاج إلى أن ينزل، إنما منظره في القرب والبعد سواء، لم يبعد منه قريب، ولم يقرب منه بعيد، ولم يحتج إلى شيء بل يحتاج إليه، وهو ذو الطول لا إله إلا هو العزيز الحكيم، أما قول الواصفين: إنه ينزل تبارك وتعالى عن ذلك فإنما يقول ذلك من ينسبه إلى نقص أو زيادة، وكل متحرك محتاج إلى من يحركه أو يتحرك به فمن ظن بالله الظنون فقد هلك وأهلك، فاحذروا في صفاته من أن تقفوا له على حد من نقص أو زيادة، أو تحريك أو تحرك، أو زوال أو استنزال، أو نهوض أو قعود فإن الله ﷻ عن صفة الواصفين و نعت الناعتين وتوهم المتوهمين»[١].

والعجيب أنهم يثبتون نزول الرب تبارك وتعالى لزيارة الحسين، ولهم في هذا العديد من الروايات، ومنها: عن صفوان الجمال قال: قال لي أبو عبدالله: «هل لك في قبر الحسين؟ قلت: وتزوره جعلت فداك؟ قال: وكيف لا أزوره والله يزوره كل ليلة جمعة، يهبط مع الملائكة إليه والانبياء والأوصياء ومحمد أفضل الأنبياء، قلت: جعلت فداك فنزوره في كل جمعة ندرك زيارة الرب، قال: نعم يا صفوان، الزم ذلك يكتب لك زيارة قبر الحسين»[٢].

انحراف عقيدتهم في الملائكة:

يتفق الشيعة مع المسلمين في إثبات وجود الملائكة والإيمان بهم، لكن يوجد في عقائد الشيعة ورواياتهم عدد من الأوصاف الشنيعة والقبيحة التي يصفون بها الملائكة، والتي تتنافى مع عقيدة الإيمان بالملائكة وتعظيمهم، ومن هذه الأوصاف:

---

(١) بحار الأنوار (٣/ ٣١١، ٣١٤).

(٢) كامل الزيارات (ص:١٨٣).

خلق الملائكة من نور الأئمة :

خلافا لما عليه عقيدة المسلمين من أن الملائكة مخلوقون من نور فإن الشيعة يروون في أخبارهم: «خلق الله من نور وجه علي بن أبي طالب سبعين ألف ملك يستغفرون له ولمحبيه إلى يوم القيامة»[(١)].

خدمة الأئمة :

يبالغ الشيعة في تعظيم أئمتهم حتى يجعلون الملائكة (خدما) لأئمتهم، ولهم في هذا عدة روايات:

فيروون عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الملائكة لخدامنا وخدام محبينا»[(٢)].

وجاء في آخر حديث طويل يروونه عن النبي ﷺ كذلك أن جبرائيل دعا أن يكون خادما للأئمة، قالوا: «فجبريل خادمنا»[(٣)].

قال شيخ الإسلام وهو يرد على ابن المطهر نقله لمثل هذا اللقب للملائكة قال: «فتسمية جبريل رسول الله إلى محمد ﷺ خادما، عبارة من لا يعرف قدر الملائكة وقدر إرسال الله لهم إلى الأنبياء»[(٤)].

ويروون عن أبي عبد الله قال: «إن الملائكة لتنزل علينا في رحالنا وتتقلب في فرشنا، وتحضر موائدنا، وتأتينا من كل نبات في زمانه رطب ويابس، وتقلب علينا أجنحتها، وتقلب أجنحتها على صبياننا، وتمنع الدواب أن تصل إلينا، وتأتينا في وقت كل صلاة لتصليها معنا،

---

(١) بحار الأنوار (٢٣/ ٣٢٠).

(٢) بحار الأنوار (٢٦/ ٣٣٥).

(٣) بحار الأنوار (٢٦/ ٣٤٤-٣٤٥).

(٤) منهاج السنة (٢/ ١٥٨).

وما من يوم يأتي علينا ولا ليل إلا وأخبار أهل الأرض عندنا، وما يحدث فيها، وما من ملك يموت في الأرض ويقوم غيره إلا وتأتينا بخبره وكيف كانت سيرته في الدنيا»[١].

ويقولون بأن وسائد وقلائد أبناء الأئمة يأخذونها من أجنحة الملائكة، بل إن الملائكة تتولى رعاية أطفالهم، حتى قال أبو عبد الله: «هم ألطف بصبياننا منا بهم»[٢].

البكاء على قبر الحسين:

زعموا أن من الملائكة من لا وظيفة لهم إلا البكاء على قبر الحسين، والتردد لزيارته، فيروون عن أبي جعفر أو أبي عبدالله أنه قال: «وكل الله بقبر الحسين أربعة آلاف ملك شعث غبر يبكونه إلى يوم القيامة»[٣].

التكليف بمسألة الولاية:

والملائكة في أخبار الشيعة مكلفون بالإقرار بالولاية، ومن يخالف فإن العقوبة تنزل به، ويروون عن أبي عبدالله أنه قال: «إن الله عرض ولاية أمير المؤمنين فقبلها الملائكة، وأباها ملك يقال له: فطرس، فكسر الله جناحه» إلى أن قال: «فمضى فطرس إلى مهد الحسين بن علي ورسول الله ﷺ يدعو له قال: قال رسول الله ﷺ: فنظرت إلى ريشه وإنه ليطلع ويجري منه الدم ويطول حتى لحق بجناحه الآخر، وعرج مع جبرئيل إلى السماء وصار إلى موضعه»[٤]، فهذا الملك عوقب لرفضه الولاية، ولم يتعاف إلا بالتمرغ بمهد الحسين رضي الله عنه.

وعن أبي محمد العسكري عن النبي ﷺ قال: «لم تشرف الملائكة إلا بقبولها ولاية

---

(١) بحار الأنوار (٢٦/ ٣٥٦).

(٢) بحار الأنوار (٢٦/ ٣٥٤).

(٣) بحار الأنوار (٤٥/ ٢٢٣).

(٤) بحار الأنوار (٢٦/ ٣٤٠-٣٤١).

علي»[١].

انحرافهم في الإيمان بالكتب:

يتفق الشيعة من حيث الجملة مع المسلمين في الإيمان بالكتب، لكن بطبيعة الحال لهم شذوذات وآراء غريبة، ومن هذه الغرائب والانحرافات:

دعواهم أن جميع الكتب السماوية موجودة لدى الأئمة:

تدعي الشيعة بأن عند الأئمة الاثني عشر كل كتاب نزل من السماء وأنهم يقرؤونها على اختلاف لغاتها، وعقد صاحب الكافي بابا لهذا الموضوع بعنوان: «باب أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عز وجل وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها»[٢]، وضمَّنه طائفة من رواياتهم، ومثله فعل صاحب البحر فذكر بابا بعنوان: «باب في أن عندهم صلوات الله عليهم كتب الأنبياء عليهم السلام يقرؤونها على اختلاف لغاتها»، وذكر في هذا الباب (٢٧) حديثا من أحاديثهم[٣].

ومن الروايات التي أوردوها: عن أبي عبدالله قال: «كل كتاب نزل فهو عند أهل العلم ونحن هم»، وعنه أيضا قال: «إن عندنا صحف إبراهيم وألواح موسى»[٤].

دعواهم تنزل كتب إلهية على الأئمة:

وقع عند الشيعة خلل في عقيدة الإيمان بالكتب، حيث اعتقدوا أن هناك كتبا أنزلها الله تعالى غير الكتب المذكورة في القرآن والسنة، وأبرز هذه الكتب التي يؤمنون بوجودها:

---

(١) بحار الأنوار (٢٦/ ٣٣٨).

(٢) الكافي (١/ ٢٢٧).

(٣) بحار الأنوار (١٠٨/ ٣٦٦).

(٤) الكافي (١/ ٢٢٥).

مصحف فاطمة:

تدعي الشيعة نزول مصحف على فاطمة بعد وفاة رسول الله ﷺ، وقد اختلفت رواياتهم في وصف طبيعة هذا المصحف، فتقول إحدى روايات الكافي عن مصحف فاطمة: «إن الله تعالى لما قبض نبيه ﷺ دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله ﷻ، فأرسل الله إليها ملكا يسلي غمها ويحدثها فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه فقال: إذا أحسست بذلك، وسمعت الصوت قولي لي، فأعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين رضي الله عنه يكتب كل ما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفا، أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون»[1].

وهذه الرواية تدل على أنه وصلها عن طريق ملك، بينما رواية أخرى عندهم تقول: «وخلفت فاطمة عليها السلام ما هو قرآن، ولكنه كلام من كلام الله أنزله عليها إملاء رسول الله وخط علي»[2].

وهذه الرواية يكاد آخرها يناقض أولها، إذ كيف ينزل على فاطمة ثم يكون من إملاء رسول الله وخط علي؟!

وكان الأئمة - كما يزعم الشيعة - يتخذون من مصحف فاطمة وسيلة لمعرفة علم الغيب، واستطلاع ما يكون.

يقول أبو عبد الله: «تظهر الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة، وذلك أني نظرت في مصحف فاطمة عليها السلام»[3].

---

(١) الكافي (١/ ٢٤٠).

(٢) بصائر الدرجات (ص:٤٢).

(٣) الكافي (١/ ٢٤٠).

وإذا كانت هذه الرواية تجعل موضوع مصحف فاطمة هو علم ما يكون فإن رواية أخرى عن أبي عبد الله تجعله بيانا للأحكام، فيقول عن مصحف فاطمة: «ما أزعم أن فيه قرآنا، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش»[(١)].

وفي كتاب «دلائل الإمامة» وهو من كتبهم المعتمدة عندهم، ترد رواية تصف هذا المصحف المزعوم بأن فيه «خبر ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وفيه خبر سماء سماء، وعدد ما السماوات من الملائكة وغير ذلك، وعدد كل من خلق الله مرسلا وغير مرسل، وأسماؤهم، وأسماء من أرسل إليهم، وأسماء من كذب ومن أجاب، وأسماء جميع من خلق الله من المؤمنين والكافرين، وصفة كل من كذب، وصفة القرون الأولى وقصصهم، ومن ولي من الطواغيت ومدة ملكهم وعددهم، وأسماء الأئمة وصفتهم وما يملك كل واحد واحد... فيه أسماء جميع ما خلق الله وآجالهم، وصفة أهل الجنة وعدد من يدخلها، وعدد من يدخل النار، وأسماء هؤلاء وهؤلاء، وفيه علم القرآن كما أنزل، وعلم التوراة كما أنزلت، وعلم الإنجيل كما أنزل، وعلم الزبور، وعدد كل شجرة ومدرة في جميع البلاد» وهذه المواضيع كلها في «ورقتين من أوله» يقول الراوي: «إن إمامهم قال: وما وصفت لك بعد ما في الورقة الثالثة ولا تكلمت بحرف منه»[(٢)].

انحرافهم في الإيمان بالرسل:

يقر الشيعة بعقيدة الإيمان بالرسل من حيث الجملة، إلا أن إيمانهم بالرسل أضعف من إيمانهم بالإمامة، ولهذا فإنهم يقدسون أئمتهم ويفضلونهم على الأنبياء، ويفضلون الإمامة

---

(١) الكافي (١/ ٢٤٠).

(٢) دلائل النبوة لمحمد بن جرير بن رستم الطبري (ص:٢٧-٢٨).

على النبوة، وهذا ما يجعل إيمانهم بالرسل إيمانا شكليا أكثر من كونه إيمانا حقيقيا.

تفضيل الأئمة على الأنبياء:

وهذه من القضايا التي تتابعت عليها أقوال الشيعة، وصرحوا بها دون أدنى حياء، حتى قرر صاحب الوسائل أن تفضيل الأئمة الاثني عشر على الأنبياء من أصول مذهب الشيعة التي نسبها للأئمة، وقال بأن الروايات عندهم في ذلك أكثر من أن تحصى، وعقد بابا بعنوان: «باب أن النبي والأئمة الاثني عشر عليهم السلام أفضل من سائر المخلوقات من الأنبياء والأوصياء السابقين والملائكة وغيرهم»[1]، وفي بحار الأنوار للمجلسي عقد بابا بعنوان «باب تفضيلهم عليهم السلام على الأنبياء وعلى جميع الخلق وأخذ ميثاقهم عنهم وعن الملائكة وعن سائر الخلق، وأن أولي العزم إنما صاروا أولي العزم بحبهم صلوات الله عليهم»[2]، واستشهد لهذا الأصل بثمانية وثمانين حديثا من أحاديثهم المنسوبة للاثني عشر، وقال: «والأخبار - يعني أخبارهم - في ذلك أكثر من أن تحصى وإنما أوردنا في هذا الباب قليلا منها وهي متفرقة في الأبواب لاسيما باب صفات الأنبياء وأصنافهم عليهم السلام، وباب أنهم عليهم السلام كلمة الله، وباب بدو أنوارهم، وباب أنهم أعلم من الأنبياء، وأبواب فضائل أمير المؤمنين وفاطمة صلوات الله عليهما»[3].

وينصون بصراحة على أن مقام الإمامة أعلى من مقام النبوة، قال نعمة الله الجزائري: «الإمامة العامة التي هي فوق درجة النبوة والرسالة»[4].

(١) انظر: الفصول المهمة في أصول الأئمة ص١٥١

(٢) انظر: بحار الأنوار: ٢٦/ ٢٦٧.

(٣) بحار الأنوار (٢٦/ ٢٩٧-٢٩٨).

(٤) زهر الربيع (ص:١٢).

وقال هادي الطهراني - أحد مراجعهم المعاصرين -: «الإمامة أجل من النبوة، فإنها مرتبة ثالثة شرف الله تعالى بها إبراهيم بعد النبوة والخلة»[(١)].

وليس الأئمة أفضل عند الشيعة من الأنبياء فحسب؛ بل ما استحق الأنبياء ما هم فيه من فضل - بزعمهم - إلا بسبب الولاية. ويروون عن أبي عبدالله أنه قال: «ما استوجب آدم أن يخلقه الله بيده وينفخ فيه من روحه إلا بولاية علي عليه السلام، وما كلم الله موسى تكليما إلا بولاية علي عليه السلام، ولا أقام الله عيسى بن مريم آية للعالمين إلا بالخضوع لعلي عليه السلام»[(٢)].

وقد جاء في الكافي والبحار وغيرهما نصوص كثيرة تقول بأن لعلي والأئمة من الفضل ووجوب الطاعة كرسول الله، ثم تبالغ فتقرر أن الأئمة أفضل من رسول الله، بل تذهب إلى القول بأن عليا والأئمة انفردوا بخصائص لا يشاركهم فيها أحد من الخلق، ومن أمثلة ذلك ما جاء في أخبارهم أن رسول الله ﷺ قال: «أعطيت ثلاثا وعلي مشاركي فيها، وأعطي علي ثلاثا ولم أشاركه فيها، فقيل يا رسول الله: وما هي الثلاث التي شاركك فيها علي عليه السلام؟ قال: لي لواء الحمد وعلي حامله، والكوثر لي وعلي ساقيه، ولي الجنة والنار وعلي قسيمها، وأما الثلاث التي أعطيها علي ولم أشاركه فيها فإنه أعطي ابن عم مثلي ولم أعط مثله، وأعطي زوجته فاطمة ولم أعط مثلها، وأعطي ولديه الحسن والحسين ولم أعط مثلهما»[(٣)].

نسبة ما لا يليق إلى الأنبياء:

لأن الشيعة الإمامية يعظمون منزلة الإمامة أكثر من منزلة النبوة، ويرون الأئمة أفضل من الأنبياء، فلهذا لم يعد للأنبياء في نفوسهم ذلك التعظيم المطلوب، فصاروا لا يتورعون

---

(١) ودايع النبوة (ص:١١٤).

(٢) بحار الأنوار (٢٦/ ٢٩٤).

(٣) بحار الأنوار (٣٩/ ٩٠).

عن نسبة القبائح والشنائع إلى الأنبياء عليهم السلام، ولهم في هذا العديد من الروايات ومنها: عن أبي عبد الله في حديث طويل، قال: «فلما أسكن الله عز وجل آدم وزوجته الجنة قال لهما: ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ - يعني شجرة الحنطة - فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٣٥﴾ [البقرة:٣٥].. فنظرا إلى منزلة محمد، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، والأئمة عليهم السلام بعدهم، فوجداها أشرف منازل أهل الجنة، فقالا: ربنا لمن هذه المنزلة؟! فقال الله جل جلاله: ارفعا رؤوسكما إلى ساق العرش، فرفعا رؤوسهما، فوجدا أسماء: محمد، وعلي، وفاطمة، والأئمة عليهم السلام مكتوبة على ساق العرش بنور من نور الله الجبار جل جلاله، فقالا: يا ربنا، ما أكرم أهل هذه المنزلة عليك، وما أحبهم إليك، وما أشرفهم لديك!! فقال الله جل جلاله: لولاهم ما خلقتكما، هؤلاء خزنة علمي، وأمنائي على سري، إياكما أن تنظرا إليهم بعين الحسد، وتمنيا منزلتهم عندي، ومحلهم من كرامتي، فتدخلان بذلك في نهيي وعصياني، فتكونا من الظالمين.. إلى قوله: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٖۚ﴾[الأعراف:٢٢] وحملهما على تمني منزلتهم، فنظرا إليهم بعين الحسد، فخذلا حتى أكلا من شجرة الحنطة»[١].

وعن الرضا عن آبائه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن موسى سأل ربه فقال: يا رب اجعلني من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، فأوحى الله عز وجل إليه: يا موسى إنك لا تصل إلى ذلك»[٢].

وعن أبي عبدالله قال: «إن نبياً أراد أن يراجع الله في عذاب قومه، فقال الله له: لترجعن عما تصنع أن تراجعني في أمر قد قضيته أو لأَرُدّنَّ وجهك على دُبرك»[٣].

وعن علي بن الحسين قال: «يا أيتها الحوت، فأطلع الحوتُ رأسَه من البحر مثل الجبل

(١) نور الثقلين (٢/ ١٢).

(٢) عيون أخبار الرضا (١/ ٣٥).

(٣) مستدرك الوسائل (١٢/ ١٩١).

العظيم وهو يقول: لبيك لبيك ياوليَّ الله، فقال: مَن أنت؟ قال: أنا حوت يونس يا سيدي، قال: أنبئنا بالخبر، قال: يا سيدي إن الله لم يبعث نبيا إلا وقد عرض عليه ولايتكم أهل البيت فمن قبِلها من الأنبياء سَلَمَ وتَخَلَّص، ومن تَوقَّف عنها وتَمَنَّع في حملها لقي ما لقي آدم من المعصية، وما لقي نوح من الغرق، وما لقي إبراهيم من النار، وما لقي يوسف من الجب، وما لقي أيوب من البلاء، وما لقي داود من الخطيئة، إلى أن بعث يونس فأوحى إليه: أن يا يونس تَولَّ أمير المؤمنين علياً والأئمة الراشدين من صلبه، قال: كيف أتولى من لم أره ولم أعرفه؟ وذهب مغتاظا، فأوحى الله إليَّ: أن التقمي يونس ولا توهني له عظماً، فمكث في بطني أَربعين صباحاً يطوف معي البحار في ظلمات ثلاث، ينادي: لا إله إلا أنت سبحانك إنّي كنت من الظالمين، قد قبلت ولاية أمير المؤمنين والأئمة الراشدين»[1].

وهذه الروايات وغيرها تدل على مكانة الأنبياء في نفوسهم، وأنهم لا يعتبرون لهم قدرا ولا يحملون لهم احتراما، وإنما كل تعظيمهم واحترامهم لأئمتهم فحسب.

انحرافهم في الإيمان باليوم الآخر:

يعتقد الشيعة كسائر المسلمين بوجود اليوم الآخر ووقوع البعث والنشور والحساب في ذلك اليوم العظيم، ولكن لهم عقائد شاذة في هذا اليوم تفردوا بها عن بقية المسلمين، ومن هذه الشذوذات والغرائب:

سؤال القبر يكون عن آل البيت:

في روايات الشيعة أن أول ما يسأل عنه في القبر: حب الأئمة الاثني عشر، ويروون عن

---

(١) بحار الأنوار (٦١/ ٥٢).

النبي ﷺ أنه قال: «أول ما يسأل عنه العبد حبنا أهل البيت»[١] فيسأله ملكان عن «من يعتقده من الأئمة واحدا بعد واحد، فإن لم يجب عن واحد منهم يضربانه بعمود من نار يمتلئ قبره نارا إلى يوم القيامة، وأما إذا كان في حياته معتقدا بهم (يعني الاثني عشر) فإنه يستطيع الرد على أسئلتهم (يعني أسئلة الملائكة) ويكون في رغد إلى يوم الحشر»[٢].

الحشر:

يعتقد الشيعة بوجود حشر بعد الموت قبل حشر يوم القيامة، يقول المجلسي في الاعتقادات: «يحشر الله تعالى في زمن القائم أو قبيله جماعة من المؤمنين لتقر أعينهم برؤية أئمتهم ودولتهم، وجماعة من الكافرين والمخالفين للانتقام عاجلا في الدنيا»[٣].

أما اعتقادهم في الحشر يوم القيامة، ففي أخبارهم أن حشر الناس يوم القيامة لا يشمل الجميع كما هو اعتقاد المسلمين، بل هناك فئة لا يشملها الحشر، ولا تتعرض لهول ذلك اليوم، ولا تقف ذلك الموقف العظيم، ولا تمر على الصراط بل ينتقلون من قبورهم إلى الجنة بلا وسائط، وهم أهل مدينة «قم»، وتقول أخبارهم: «إن أهل مدينة قم يحاسبون في حفرهم ويحشرون من حفرهم إلى الجنة»[٤].

الحساب:

من الشذوذات الخطيرة الموجودة في عقيدة الشيعة في اليوم الآخر: اعتقادهم أن الأئمة هم الذين يتولون حساب الخلق يوم القيامة، وقد عد الحر العاملي من أصول الأئمة الإيمان

---

(١) بحار الأنوار (٢٧/ ٧٩).

(٢) الاعتقادات للمجلسي (ص:٩٥).

(٣) الاعتقادات (ص:٩٨).

(٤) بحار الأنور (٦٠/ ٢١٨).

بأن حساب جميع الخلق يوم القيامة إلى الأئمة[1]،ويروون عن أبي عبد الله أنه قال: «إلينا الصراط وإلينا الميزان وإلينا حساب شيعتنا»[2].

أبواب الجنة ومن يدخلها:

يعتقد الشيعة أن عليا رضي الله عنه هو قسيم الجنة والنار، وقد عقد المجلسي بابا بعنوان «باب أنه عليه السلام قسيم الجنة والنار وجواز الصراط»[3]، وعقد البحراني بابا بنحو ذلك[4]، وساقا فيهما روايات عدة.

ومعنى أنه قسيم الجنة والنار أي أنه هو الذي يحدد من الذي يدخل الجنة ومن الذي يدخل النار، ويروون عن الرضا أنه قال: «سمعت أبي يحدث عن آبائه عن علي رضي الله عنه أنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا علي أنت قسيم الجنة والنار يوم القيامة، تقول للنار هذا لي وهذا لك»[5].

ويؤكد هذا المعنى الأخير بعض الروايات وفيها: «إذا كان يوم القيامة وضع منبر يراه الخلائق يصعده رجل يقوم ملك عن يمينه وملك عن شماله، ينادي الذي عن يمينه: يا معشر الخلائق، هذا علي بن أبي طالب صاحب الجنة يدخلها من يشاء، وينادي الذي عن يساره: يا معشر الخلائق، هذا علي بن أبي طالب صاحب النار يدخلها من يشاء»[6].

---

(١) الفصول المهمة في أصول الأئمة: ص١٧١

(٢) رجال الكشي: ص٣٣٧

(٣) بحار الأنوار (٣٩/ ١٩٣).

(٤) المعالم الزلفى (ص: ١٦٧).

(٥) عيون أخبار الرضا (ص:٢٣٩).

(٦) بحار الأنوار (٣٩/ ٢٠٠).

بل وصلوا إلى القول بأنه ديان الناس يوم القيامة، ويروون عن أبي عبد الله قال: «إن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لديان الناس يوم القيامة»[١].

انحرافهم في الإيمان بالقدر:

القول بخلق أفعال العباد:

كان قدماء الشيعة على إثبات القدر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، ثم بدأ الخلاف بينهم في هذه المسألة، ويذكر الأشعري أن الرافضة في أفعال العباد ثلاث فرق: فرقة يقولون بأن أعمال العباد مخلوقة لله، وأخرى تقابلها فتنفي أن تكون أعمال العباد مخلوقة لله، وثالثة تتوسط وتقول: لا جبر كما قال الجهمية، ولا تفويض كما قال المعتزلة؛ لأن الرواية عن الأئمة - كما زعموا - جاءت بذلك، ولم يتكلفوا أن يقولوا في أعمال العباد هل هي مخلوقة أو لا شيئا[٣].

وهذا كان في أواخر المائة الثالثة، وكثر بينهم في المائة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأتباعه[٤].

وبالرجوع إلى مصادر الشيعة نرى ابن بابويه القمي الملقب عندهم بالصدوق يقول: «اعتقادنا في أفعال العباد أنها مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين، ومعنى ذلك أنه لم يزل الله

---

(١) بحار الأنوار (٣٩/ ٢٠٠).

(٢) منهاج السنة: ٢/ ٢٩ .

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ١١٤، ١١٥).

(٤) منهاج السنة (١/ ٢٢٩).

عالما بمقاديرها»[(١)].

وهذا فيه إثبات علم الله ﷻ بأعمال العباد فقط لا إثبات عموم مشيئته سبحانه، وهو لا يقتضي أن الله خالق أفعال العباد، ومع ذلك فقد تعقبه شيخهم المفيد فقال: «الصحيح عن آل محمد ﷺ أن أفعال العباد غير مخلوقة لله، والذي ذكره أبو جعفر قد جاء به حديث غير معمول به، ولا مرضي الإسناد، والأخبار الصحيحة بخلافه، وليس يعرف في لغة العرب أن العلم بالشيء هو خلق له»[(٢)].

ثم إن المفيد يذهب إلى معنى أن العباد خالقون لأفعالهم، لكنه لا يستحسن هذا التعبير فيقول: «أقول: إن الخلق يفعلون، ويحدثون ويخترعون ويصنعون ويكتسبون، ولا أطلق القول عليهم بأنهم يخلقون ولا هم خالقون، ولا أتعدى ذكر ذلك فيما ذكره الله تعالى ولا أتجاوز به مواضعه من القرآن، وعلى هذا القول إجماع الإمامية والزيدية والبغداديين من المعتزلة وأكثر المرجئة وأصحاب الحديث، وخالف فيه البصريون من المعتزلة وأطلقوا على العباد أنهم خالقون فخرجوا بذلك عن إجماع المسلمين»[(٣)].

فهو هنا يتحرز من نسبة الخلق إلى العباد صراحة، ولكن هذا التحرز زال فيما بعد، وصار المقرر عندهم التصريح بأن العباد خالقون لأفعالهم، فقد عقد الحر العاملي (ت١١٠٤هـ) بابا بعنوان: «أن الله سبحانه خالق كل شيء إلا أفعال العباد» وقال: «أقول: مذهب الإمامية والمعتزلة أن أفعال العباد صادرة عنهم وهم خالقون لها»[(٤)].

---

(١) عقائد الصدوق (ص:٧٥).

(٢) تصحيح اعتقادات الإمامية (ص:٤٢).

(٣) أوائل المقالات (ص:٢٥).

(٤) الفصول المهمة في أصول الأئمة (ص:٨٠-٨١).

وكذلك قال الطبطبائي: «ذهبت الإمامية والمعتزلة إلى أن أفعال العباد وحركاتهم واقعة بقدرتهم واختيارهم فهم خالقون لها، وما في الآيات من أنه تعالى خالق كل شيء وأمثالها إما مخصص بما سوى أفعال العباد، أو مؤول بأن المعنى أنه خالق كل شيء إما بلا واسطة أو بواسطة مخلوقاته»[1].

وقال القزويني: «وأفعال العباد مخلوقة لهم»[2].

وهذا هو الذي استقر عليه مذهب الشيعة الإمامية متابعة للمعتزلة.

(١) مجالس الموحدين في بيان أصول الدين (ص:٢١).

(٢) قلائد الخرائد (ص:٦٠).

الوحدة الخامسة:

معتقدات الشيعة التي تفردوا بها

محتويات الوحدة:

- القول بالتقية.
- إباحة متعة النكاح.
- المهدي والغيبة.
- القول بالظهور والرجعة.
- نسبة البداء إلى الله تعالى.
- عقيدة الطينة.
- اعتقادهم في الصحابة.
- موقفهم من آل البيت.
- اعتقادهم في أمهات المؤمنين.
- اعتقادهم في المسلمين.

القول بالتقية:

التقية: إظهار خلاف ما في الباطن، وأكثر العرب ينطقون التقية: تقاة، ولهذا جاء في القرآن: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ﴾[آل عمران:٢٨] وإن كان نطقها تقية صوابا، كما قال الفراء، وقد قرئ: «تقية»[١].

والتقية رخصة في حالة الاضطرار، ولذلك استثناها الله سبحانه من مبدأ النهي عن موالاة الكفار فقال سبحانه: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨﴾ [آل عمران:٢٨].

وأما التقية عند الشيعة فيعرفها المفيد بقوله: «التقية كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررا في الدين أو الدنيا»[٢].

والتقية التي عند الشيعة ليست رخصة عند الضرورة مثل ما هي في الإسلام، بل هي عندهم واجب من الواجبات قال ابن بابويه: «اعتقادنا في التقية أنها واجبة، من تركها بمنزلة من ترك الصلاة»[٣].

ويروون عن الصادق أنه قال: «لو قلت إن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقا»[٤].

بل نسبوا إلى النبي ﷺ أنه قال: «تارك التقية كتارك الصلاة»[٥].

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ٣١٧)، النهاية لابن الأثير (١/ ١٩٣).

(٢) تصحيح اعتقادات الإمامية (ص:١٣٧).

(٣) الاعتقادات (ص:١١٤).

(٤) بحار الأنوار (٧٥/ ٤١٤،٤١٢).

(٥) بحار الأنوار: (٧٥/ ٤١٢).

وقد بالغوا جدا في أمر التقية حتى جعلوها هي الدين كله ولا دين لمن لا تقية له، ويروون عن جعفر بن محمد أنه قال: «إن تسعة أعشار الدين في التقية ولا دين لمن لا تقية له»(١).

والتقية في الإسلام لا تمثل نهجا عاما في سلوك المسلم، ولا سمة من سمات المجتمع الإسلامي، بل هي – غالبا – حالة فردية مؤقتة، مقرونة بالاضطرار، مرتبطة بالعجز عن الهجرة، وتزول بزوال حالة الإكراه.

ولكنها في المذهب الشيعي تعد طبيعة ذاتية في بنية المذهب، يقول أبو عبد الله: «إنكم على دين من كتمه أعزه الله، ومن أذاعه أذله الله»(٢).

والتقية عندهم حالة مستمرة، وسلوك جماعي دائم، قال ابن بابويه: «والتقية واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى وعن دين الإمامية وخالف الله ورسوله والأئمة»(٣).

ويؤكدون على أن تكون عشرة الشيعة مع أهل السنة التقية، وقد ترجم لذلك الحر العاملي فقال: «باب وجوب عشرة العامة (أهل السنة) بالتقية»(٤).

وليست مقرونة بالخوف أو خشية الضرر، بل هي جائزة حتى مع الأمن التام، يقول الخميني: «ثم انه لا يتوقف جواز هذه التقية بل وجوبها على الخوف على نفسه أو غيره، بل الظاهر أن المصالح النوعية صارت سببا لإيجاب التقية عن المخالفين، فتجب التقية وكتمان

---

(١) بحار الأنوار: ٧٥/ ٤٢٣

(٢) الكافي (١/ ٢٢٢).

(٣) الاعتقادات (ص:١١٤-١١٥).

(٤) وسائل الشيعة (١١/ ٤٧٠).

السر ولو كان مأمونا وغير خائف على نفسه وغيره»[١].

ولأن التقية لا تعني - بهذه الصورة - سوى الكذب والنفاق، وهو مما تكرهه الفطرة السليمة وتمجه النفوس السوية ولا تقبله العقول، حاولت روايات الشيعة أن تحببها للأتباع، فزعموا أنها عبادة لله، بل هي أحب العبادات إليه، فيروون عن أبي عبد الله قال: «والله ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخبء، فقلت: ما الخبء؟ قال: التقية»[٢].

أما سبب هذا الغلو في أمر التقية فيعود إلى عدة أمور منها:

أولا: أن الشيعة تعد إمامة الخلفاء الثلاثة باطلة، وهم ومن بايعهم في عداد الكفار، مع أن عليا بايعهم، وصلى خلفهم، وجاهد معهم، وزوجهم وتسرى من جهادهم، ولما ولي الخلافة سار على نهجهم ولم يغير شيئا مما فعله أبو بكر وعمر، كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها، وهذا يبطل مذهب الشيعة من أساسه، فحاولوا الخروج من هذا التناقض بالقول بالتقية.

ثانيا: أنهم قالوا بعصمة الأئمة وأنهم لا يسهون ولا يخطئون ولا ينسون، بينما الروايات المنسوبة للأئمة فيها اختلاف وتناقض كبير حتى لا يكاد يوجد خبر منها إلا وبإزائه ما يناقضه، كما اعترف بذلك الطوسي، وهذا ينقض مبدأ العصمة، فقالوا بالتقية لتبرير هذا التناقض والاختلاف والتستر على كذبهم.

ثالثا: تسهيل مهمة الكذابين على الأئمة ومحاولة التعتيم على حقيقة مذهب أهل البيت بحيث يوهمون الأتباع أن ما ينقله (واضعو مبدأ التقية) عن الأئمة هو مذهبهم، وأن ما اشتهر وذاع عنهم، وما يقولونه، ويفعلونه أمام المسلمين لا يمثل مذهبهم وإنما يفعلونه تقية.

---

(١) الرسائل (٢/ ٢٠١).

(٢) الكافي (٢/ ٢١٩).

رابعا: وضع مبدأ التقية لعزل الشيعة عن المسلمين.

إباحة متعة النكاح:

المتعة نوع من أنواع النكاح، كان مباحا في أول الإسلام ثم حرم، إلا أن الشيعة يرون أنه لا زال حلالا، بل إنه من ضروريات دينهم: يقول المجلسي: «ومما عد من ضروريات دين الإمامية: استحلال المتعة»[١].

وهو أن يعقد الرجل على امرأة وينكحها مدة مؤقتة ينتهي العقد بانتهائها وذلك مقابل شيء من المال.

صيغة المتعة عند الشيعة وما ينبغي فيها من الشروط:

يجب عند الشيعة أن يذكر في صيغة المتعة: الأجر، والمدة، وعدم الميراث، ووجوب العدة وهي خمسة وأربعون يوماً، وقيل: حيضة، وله أن يشترط عدم طلب الولد:

فعن زُرارة عن أبي عبد الله قال: لا تكون المتعة إلا بأمرين: «أجل مسمى وأجر مسمى»[٢].

وعن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة؟ قال: «مهر معلوم إلى أجل معلوم»[٣]، فالمتعة عند الشيعة مدة معلومة بأجر معلوم يبطل تلقائياً بعد انتهاء الفترة، وأما صيغة المتعة فيرويها أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «كيف

(١) العقائد (ص:٥٨).

(٢) فروع الكافي (٢/ ٤٣٧).

(٣) التهذيب (٢/ ١٨٩).

أقول لها إذا خلوت بها؟ قال: تقول: أتزوجك متعة على كتاب اللهّ وسنة نبيه، لا وارثَةَ ولا موروثةً كذا وكذا يوماً، وإن شئت كذا وكذا سنة، بكذا وكذا درهماً، وتسمي من الأجر ما تراضيتما عليه قليلاً كان أو كثيراً فإذا قالت: نعم، فقد رضيت وهي امرأتك، وأنت أولى الناس بها»[١].

ولهم في شروط المتعة أقوال قبيحة، ومن ذلك:

- عدم اشتراط العدد: فعند الشيعة يجوز التمتع بأكثر من أربع، وإن كان عنده أربع زوجات زواج دائم، وليس لذلك عدد معين:

فعن زرارة عن أبي عبد الله قال: «ذكرت له المتعة أهي من الأربع؟ فقال: تزوج منهن ألفاً فإنهن مستأجرات».

وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر في المتعة: «ليست من الأربع لأنها لا تطلق ولا ترث وإنما هي مستأجرة»[٢].

- جواز التمتع بالمرأة الواحدة مراراً كثيرة: فمهما أعاد التمتع بها فهو جائز، فعن أبان عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يتمتع من المرأة المرّات. قال: لا بأس يتمتع منها ما شاء»[٣].

وعن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال: «سألته عن رجل تزوج امرأة متعة، كم مرة يرددها ويعيد التزويج؟ قال: ما أحبّ»[٤].

---

(١) فروع الكافي (٢/ ٤٤)، التهذيب (٢/ ١٩٠).

(٢) فروع الكافي (٢/ ٤٣)، التهذيب (٢/ ١٨٨).

(٣) فروع الكافي (٢/ ٤٦).

(٤) وسائل الشيعة (١٤/ ٤٨٠).

- لا حاجة للسؤال عن المرأة هل هي متزوجة أم لا؟ حتى ولو شك في هذا: فعن يونس بن عبد الرحمن عن الرضا قال: قلت له: «المرأة تتزوج متعة فينقضي شرطها، وتتزوج رجَلاً آخر قبل أن تنقضي عدتها؟ قال: وما عليك، إنما إثم ذلك عليها»(١).

وعن فضل مولى محمد بن راشد عن أبي عبد الله قال: قلت: «إني تزوجت امرأة متعة، فوقع في نفسي أن لها زوجاً ففتشت عن ذلك فوجدت لها زوجاً؟ قال: ولِمَ فتشت؟»(٢).

فضل المتعة عندهم:

رغم أن الشيعة ينكرون على أهل السنة تشنيعهم عليهم القول بالمتعة، ويقولون بأن هذه مجرد مسألة فقهية يسع فيها الخلاف، إلا أننا نجد أن الشيعة يجعلون للمتعة فضائل تجعلها في مصاف القضايا العقدية الكلية، ويحكمون على تاركها بالعصيان واستحقاق اللعنة فعلى سبيل المثال: يروون عن جعفر الصادق أنه قال: «ليس منا من لم يؤمن بكرتنا، ولم يستحل متعتنا»(٣).

وعن جميل بن صالح قال: «إن بعض أصحابنا قال لأبي عبد الله عليه السلام: إنه يدخلني من المتعة شيء فقد حلفت أن لا أتزوج متعة أبداً. فقال أبو عبد الله: إنك إذا لم تطع الله فقد عصيته»(٤).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما من رجل تمتع ثم اغتسل إلا خلق الله من كل قطرة تقطر منه سبعين ملكاً يستغفرون له إلى يوم القيامة، ويلعنون متجنبها إلى أن تقوم الساعة»(٥).

---

(١) من لا يحضره الفقيه (٢/ ١٤٩).

(٢) التهذيب (٢/ ١٨٧).

(٣) من لا يحضره الفقيه (٢/ ١٤٨).

(٤) من لا يحضره الفقيه (٢/ ١٤٩).

(٥) وسائل الشيعة (١٤/ ٤٤٤).

وعنه أيضا قال: «إني لأحب للرجل أن لا يخرج من الدنيا حتى يتمتع ولو مرة»[1].

ويرتبون الأجور العظيمة والثواب الجزيل للمتعة، فعن أبي جعفر قال: «إن النبي صلى الله عليه وآله لما أُسري به إلى السماء، قال: لحقني جبرئيل عليه السلام فقال: يا محمد صلى الله عليه وآله: إن الله تبارك وتعالى يقول: أني قد غفرت للمتمتعين من أمتك من النساء»[2].

وعن صالح بن عقبة عن أبيه، عن أبي جعفر قال: «قلت: للمتمتع ثواب؟ قال: إن كان يريد بذلك وجه الله تعالى وخلافاً على من أنكرها لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له بها حسنة، ولم يمد يده إليها إلا كتب الله له حسنة، فإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما صبّ من الماء على شعره. قلت: بعدد الشعر؟! قال: بعدد الشعر»[3].

المهدي والغيبة:

المهدي هو الإمام الثاني عشر من أئمة الشيعة، واسمه: محمد المهدي بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي السجاد بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

وعقيدة الشيعة في المهدي تتلخص في أنه الإمام المعصوم الثاني عشر، وهو آخر الأئمة، وقد دخل سردابا سيظل فيه إلى أن يخرج في آخر الزمان، فيملأ الأرض عدلا، ويجمع الشيعة من حوله وينتصر لهم.

(١) وسائل الشيعة (١٤/ ٤٤٣).

(٢) من لا يحضره الفقيه (٢/ ١٤٩).

(٣) بحار الأنوار (١٠٠/ ٣٠٦).

وقضية المهدي على ما فيها من خيال، وما يصحبها من جانب أسطوري خرافي إلا أنها من القضايا المحورية في العقيدة الإمامية الاثني عشرية، وذلك لسببين:

الأول: أن بقاء هذه الخرافة معناه المحافظة على هذه العقيدة من الانهيار، إذ أن من عقيدة الإمامية أنه لا يمكن أن يخلو زمان من إمام يكون حجة الله تعالى على خلقه، ولو خلا من الإمام لهلكت الأرض، ويروون عن أبي جعفر قال: «لو بقيت الارض يوما بلا إمام منا لساخت بأهلها ولعذبهم الله بأشد عذابه، وذلك أن الله جعلنا حجة في أرضه وأمانا في الأرض لأهل الأرض، لن يزالوا في أمان أن تسيخ بهم الأرض ما دمنا بين أظهرهم، فإذا أراد الله أن يهلكهم ثم لا يمهلهم ولا ينظرهم ذهب بنا من بينهم ورفعنا إليه، ثم يفعل الله بهم ما يشاء»[1].

ويروون عن جعفر الصادق أنه قال: «لوكان الناس رجلين لكان أحدهما الامام، وقال: إن آخر من يموت الإمام لئلا يحتج أحدهم على الله عز وجل تركه بغير حجة لله عليه»[2].

وفي حالة أنه جاء زمان ليس فيه إمام فمعنى ذلك أن عقيدة الإمامية غير صحيحة مما يعرضها للانهيار، وهذه الورطة وقع فيها الإمامية عندما توفي محمد بن الحسن ولم يعقب ذرية، فلجأوا إلى حيلة (الغيبة الصغرى) على أمل أن يظهر من يخلصهم من هذه الورطة، فلما وجدوا أنه لا مخرج منها لجأوا إلى فكرة الغيبة الكبرى.

الثاني: أن مستقبل الشيعة مجهول تماما بدون هذه القضية، مما يؤدي بدوره إلى انفضاض الناس عن هذا المذهب، لكن بوجود هذه الأسطورة أصبح هناك أمل يتمسك الشيعة

(١) الكافي (١/ ١٦).
(٢) علل الشرائع (١/ ١٩٦).

بمذهبهم لأجله، ومستقبل جميل يصبرون على الأذى من أجل الوصول إليه.

إضافة إلى ما يتحقق لرؤوس المذهب من مكاسب مادية يجنونها من الأتباع باسم الخمس، وكلما زاد الأتباع كلما زادت المكاسب.

ومن هنا جاءت فكرة الغيبة والرجعة، وفي الأصل أن فكرة وجود الإمام الغائب المختفي موجودة لدى معظم فرق الشيعة، فكل فرقة تعتقد في إمامها أنه لم يمت، وأنه مختف وسيعود في المستقبل كإمام مهدي، لكن اشتهر بها الرافضة أكثر من غيرهم.

مبررات الغيبة للمهدي:

ولأن الشيعة قد أصلوا لضرورة وجود إمام في كل زمان فإنه كان من المهم أن يوجدوا أعذارا ليبرروا بها هذه الغيبة الطويلة للإمام، ومن أبرز هذه الأعذار:

١- الخوف عليه من السلطان، يقول الطوسي: «لا علة تمنع من ظهور المهدي إلاّ خوفه على نفسه من القتل، لأنه لو كان غير ذلك لما ساغ له الاستتار»[(١)].

٢- امتحان العباد واختبارهم، وتمحيصهم، ويروون عن النبي ﷺ أنّه قال: «أما والله ليغيبن إمامكم شيئاً من دهركم، ولتمحصن حتى يقال: مات أو هلك بأيّ واد سلك، ولتدمعن عليه عيون المؤمنين ولتكفأن كما تكفأ السنن في أمواج البحر، فلا ينجو إلاّ من أخذ الله ميثاقه، وكتب في قلبه الإيمان، وأيّده بروح منه»[(٢)].

٣- الغيبة من أسرار الله التي لم يطلع عليها أحد من الخلق: ويروون عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما مثل قائمنا أهل البيت كمثل الساعة لا يجليها لوقتها إلا هو: ثقلت في السماوات،

---

(١) الغيبة (ص:١٩٩).

(٢) بحار الأنوار (٥٣ / ٧، ٢٨١).

لا يأتيكم إلاّ بغتة»[١].

٤- حتى لا تكون في عنق الإمام بيعة لظالم: ويروون في ذلك عن الرضا أنه قال: «كأني بالشيعة عند فقدهم الثالث من ولدي كالنعم يطلبون المرعى فلا يجدونه فقال له: ولم ذاك يا ابن رسول الله ؟ فقال: لأن إمامهم يغيب عنهم لئلا يكون في عنقه لأحد بيعة إذا قام بالسيف»[٢].

وأعلن الإمام المنتظر ذلك بقوله: «إنه لم يكن لأحد من آبائي إلا وأوقعت في عنقه بيعة لطاغية زمانه، وإني أخرج حين أخرج، ولا بيعة لأحد من الطواغيت في عنقي»[٣].

تناقضهم في غيبة المهدي:

والشيعة بتعليلاتهم السابقة يقعون في تناقضات، ومن هذه التناقضات:

- أن الخوف من السلطان لم يكن مستمرا، فهناك فترات كان للشيعة دولة وقوة، مثل الدولة الفاطمية، ودولة بني بويه، وكذلك الدولة الصفوية، واليوم إيران، فلماذا لم يظهر المهدي؟

- الشيعة يرون أن الحق والهدى مع الإمام، ومن اللطف الواجب على الله تعالى –عندهم– أن يجعل للناس إماما يبين لهم الحق، ثم يقولون بأن الله تعالى أخفى هذا الإمام اختبارا للعباد، فهل يكون اختبار العباد بحرمانهم من الهدى؟

- إن كان بيعة الظالم نقصا وعيبا فهذا معناه أن جميع الأئمة قد وقعوا في هذا العيب والنقص مما ينافي العصمة التي يقررها الشيعة لهم، وإن كانت بيعة الظالم اضطرارا أمر لا

---

(١) مختصر التحفة الاثنى عشرية (ص:١٩٩).

(٢) كمال الدين وتمام النعمة للصدوق (١/ ٥٠٨).

(٣) منتخب الأثر (ص:٢٦٧)، مركز الأبحاث العقائدية https://www.aqaed.com/faq/1390/

حرج فيه فلماذا لا يخرج المهدي ويبايع؟ أليس هذا أهون وأخف من اختفائه الذي حرم الناس بسببه من الهدى؟

اضطراب روايات الشيعة في موضوع الغيبة:

من الأشياء التي تدل على عدم صحة عقيدة الغيبة عند الرافضة حصول الاضطراب الكبير في رواياتهم في هذا الأمر، فقد وقع الخلاف في:

١- وقت غيبة المهدي، فيروي الطوسي أن حكيمة قالت: «فلما كان بعد ثلاث (من مولده) اشتقت إلى ولي الله، فصرت إليهم فبدأت بالحجرة التي كانت سوسن فيها، فلم أر أثرا ولا سمعت ذكرا، فكرهت أن أسأل فدخلت على أبي محمد عليه السلام فاستحيت أن أبدأ بالسؤال، فبدأني فقال: هو يا عمة في كنف الله وحرزه وستره وغيبه حتى يأذن الله له»[(١)].

وفي رواية ثانية أن حكيمة فقدته بعد سبعة أيام[(٢)]، وفي رواية ثالثة: أنها رأته بعد أربعين يوما يمشي في الدار ثم فقدته بعد ذلك[(٣)]، وفي رواية أخرى أن حكيمة كانت تختلف إلى دار العسكري، تزوره كل أربعين يوما، وقبل وفاته بأيام قلائل - كان عمر المهدي آنذاك خمس سنوات على الأكثر - زارت دار العسكري كعادتها، تقول: «فرأيته رجلا فلم أعرفه، فقلت لابن أخي عليه السلام: من هذا الذي تأمرني أن أجلس بين يديه؟ فقال لي: هذا ابن نرجس، هذا خليفتي من بعدي وعن قليل تفقدوني فاسمعي له وأطيعي»[(٤)].

٢- مكان الغيبة، ففي بعض الروايات أنه كان موضع السرية والكتمان، ولما تناهى إلى

---

(١) الغيبة (ص:١٤٢).

(٢) الغيبة (ص:١٤٢).

(٣) الغيبة (ص:١٤٤).

(٤) إكمال الدين (ص:٤٠٥-٤٠٦).

شيعته خبر الغيبة حاولوا التعرف على مكانه إلا أن الباب الذي يدعي الصلة به رفض البوح بشيء من ذلك وأخرج «توقيعا» سريا ينسبه للمهدي يقول فيه: «إن عرفوا المكان دلوا عليه»[١]، فهذا النص يشير إلى أنه في مكان معين، وفي مخبأ سري لا يعرفه إلا الباب، وأن سبب كتمان مكان غيبته عن شيعته هو خوفه من إخبارهم للغير بمكانه.

ولكن دلت بعض روايات الكافي على البلد الذي يختفي فيه، حيث قالت: «لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولابد له في غيبته من عزلة، ونعم المنزل طيبة»[٢]، فهي تشير إلى أنه يختبئ بالمدينة المنورة، لأن طيبة من أسمائها، ولما قال أحدهم للحسن العسكري: «إن حدث بك حدث فأين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة»[٣].

بينما هناك روايات أخرى أنه مقيم بجبل يدعى رضوى، فعن عبد الأعلى مولى آل سام قال: خرجت مع أبي عبد الله عليه السلام فلما نزلنا الروحاء نظر إلى جبلها مطلا عليها، فقال لي: «ترى هذا الجبل؟ هذا جبل يدعى رضوى من جبال فارس، أحبنا فنقله الله إلينا، أما إن فيه كل شجرة مطعم، ونعم أمان للخائف مرتين، أما إن لصاحب هذا الأمر فيه غيبتين واحدة قصيرة والأخرى طويلة»[٤].

وتذكر روايات أخرى أنه يختفي في بعض وديان مكة، فعن أبي جعفر أنه قال: «يكون لصاحب هذا الأمر غيبة في بعض هذه الشعاب، ثم أومأ بيده إلى ناحية ذي طوى»[٥].

غير أن أحاديثهم في الأدعية والزيارة لمقامات الأئمة تلوح إلى أنه مقيم بسرداب سامراء،

---

(١) الكافي (١/ ٣٣٣).

(٢) الكافي (١/ ٣٤٠).

(٣) الكافي (١/ ٣٢٨).

(٤) الغيبة (ص:١٠٣).

(٥) بحار الأنوار (٥٢/ ٣٤١).

ولذلك جاء فيها «ثم ائت سرداب الغيبة وقف بين البابين، ماسكا جانب الباب بيدك، ثم تنحنح كالمستأذن، وسم وانزل، وعليك السكينة والوقار، وصل ركعتين في عرضة السرداب وقل: اللهم طال الانتظار وشمت بنا الفجار، وصعب علينا الانتصار، اللهم أرنا وجه وليك الميمون، في حياتنا وبعد المنون، اللهم إني أدين لك بالرجعة، بين يدي صاحب هذه البقعة، الغوث الغوث الغوث يا صاحب الزمان، قطعت في وصلتك الخلاف، وهجرت لزيارتك الأوطان، وأخفيت أمري على أهل البلدان لتكون شفيعا عند ربك وربي.. يا مولاي يا ابن الحسن بن علي جئتك زائرا لك»[١].

٣- مدة الغيبة: ففي البداية كانوا يمنون أتباعهم بقصر المدة، وسرعة العودة لغائبهم، حتى أكدوا في رواياتهم بأنها لا تعدو ست سنين في أقصى الأحوال، فقد جاء في الكافي عن علي بن أبي طالب أنه قال عن المهدي: «تكون له غيبة وحيرة يضل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون»، ولما سئل كم تكون الحيرة والغيبة، قال: «ستة أيام أو ستة أشهر، أو ست سنين»[٢]، ويبدو أن هذا النص قد وضع في الأيام الأولى لنشوء فكرة الغيبة، حتى لا يقع الشك في قضية الإمامة، ثم لما طالت المدة لجأ شيوخهم إلى مخرج البداء لتبرير هذا التأخر، حيث قال بعضهم: يحتمل أن يكون المراد أن الغيبة والحيرة في ذلك القدر من الزمان أمر محتوم ويجري فيهما البداء بعد ذلك[٣].

وقد جاء عندهم توقيت ظهور هذا الأمر في السبعين من الغيبة، ثم غيروه إلى مائة وأربعين، ثم أخر إلى غير أمد معين[٤].

---

(١) مصباح الزائر لعلي بن طاووس (ص:٢٢٩)، بحار الأنوار (١٠٢/ ١٠٢).

(٢) الكافي (١/ ٣٣٨).

(٣) شرح جامع (على الكافي) المازندراني (٦/ ٢٣٧).

(٤) الغيبة للطوسي (ص:٢٦٣).

القول بالظهور والرجعة:

الظهور:

الظهور: أي ظهور الأئمة بعد موتهم لبعض الناس ثم عودتهم لقبورهم، وهذه العقيدة غير رجعة الأئمة، وقد بوب لها المجلسي بعنوان «باب أنهم يظهرون بعد موتهم، ويظهر منهم الغرائب»[1]، فالأئمة عند الشيعة يظهرون بعد موتهم، ويراهم بعض الناس، وهذا الظهور غير مرتبط بوقت معين كالرجعة بل هو خاضع لإرادة الأئمة، ويزعمون أنه دخل بعض الشيعة على أبي عبد الله فقال له (أي أبو عبد الله): «تشتهي أن ترى أبا جعفر (بعد موته) ؟ قال: قلت: نعم، قال: قم فادخل البيت، فدخلت فإذا هو أبو جعفر»[2].

ويروون عن أبي عبد الله أنه قال: «أتى قوم من الشيعة الحسن بن علي عليه السلام بعد قتل أمير المؤمنين عليه السلام فسألوه فقال: تعرفون أمير المؤمنين إذا رأيتموه؟ قالوا: نعم، قال: فارفعوا الستر، فعرفوه فإذا هم بأمير المؤمنين عليه السلام لا ينكرونه»[3].

بل وتمتد عقيدتهم هذه لتدعي أيضا أن الأموات من الأولين يظهرون لهم، فيروون عن عباية الأسدي قال: «دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام وعنده رجل رث الهيئة، وأمير المؤمنين عليه السلام مقبل عليه يكلمه، فلما قام الرجل قلت: أي أمير المؤمنين، من هذا الذي أشغلك عنا؟ قال: هذا وصي موسى عليه السلام»[4].

ومما يزعمونه في هذا الشأن أن أبا بكر وعمر يظهران للأئمة في كل موسم حتى يرمونهما

---

(١) بحار الأنوار (٢٧/ ٣٠٣).

(٢) بحار الأنوار (٢٧/ ٣٠٣).

(٣) بحار الأنوار (٢٧/ ٣٠٣).

(٤) بحار الأنوار (٢٧/ ٣٠٥).

بالحجارة أثناء رمي الجمار[١]، ولهذا يزعمون أن محمدا الباقر قام برمي خمسة أحجار في غير موضع الجمار، ولما قيل له في ذلك قال: «إذا كان كل موسم أخرجا الفاسقين الغاصبين، ثم يفرق بينهما ههنا لا يراهما إلا إمام عدل، فرميت الأول اثنتين والآخر ثلاثة، لأن الآخر أخبث من الأول»[٢].

الرجعة:

معنى الرجعة عند الشيعة: رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة، وعودتهم إلى الحياة بعد الموت في صورهم التي كانوا عليها[٣].

وقد صرح العديد من علماء الرافضة بأن الإيمان بالرجعة عقيدة متفق عليها بينهم، قال ابن بابويه في الاعتقادات: «واعتقادنا في الرجعة أنها حق»[٤]، وقال المفيد: «واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات»[٥].

وقال الطبرسي والحر العاملي وغيرهما من شيوخ الشيعة: بأنها موضوع «إجماع الشيعة الإمامية، وأنها من ضروريات مذهبهم»[٦].

وقد ذهبت فرق شيعية كثيرة إلى القول برجوع أئمتهم إلى هذه الحياة، ومنهم من يقر بموتهم ثم رجعتهم، ومنهم من ينكر موتهم ويقول بأنهم غابوا وسيرجعون، وكان أول من

---

(١) بحار الأنوار: ٢٧/ ٣٠٥-٣٠٦

(٢) بحار الأنوار (٢٧/ ٣٠٥-٣٠٦).

(٣) أوائل المقالات (ص:٥١)

(٤) الاعتقادات: ص٩٠

(٥) أوائل المقالات: ص٥١

(٦) مجمع البيان للطبرسي (٥/ ٢٥٢) الإيقاظ من الهجعة للعاملي (ص:٦٠).

عرف أنه قال بالرجعة ابن سبأ.

المفهوم العام لمبدأ الرجعة:

أما المفهوم العام لمبدأ الرجعة عند الاثني عشرية فهو يشمل ثلاثة أصناف[(١)]:

الأول: الأئمة الاثني عشر، حيث يخرج المهدي من مخبئه، ويرجع من غيبته، وباقي الأئمة يحيون بعد موتهم ويرجعون لهذه الدنيا، ويحكمون بالتتابع ليأخذ كل واحد منهم حقه الذي لم يستطع أن يستوفيه في حياته.

الثاني: ولاة المسلمين الذين اغتصبوا الخلافة - في نظرهم - من أصحابها الشرعيين (الأئمة الاثني عشر) فيبعث خلفاء المسلمين وفي مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان من قبورهم ويرجعون لهذه الدنيا للاقتصاص منهم بأخذهم الخلافة من أهلها.

الثالث: عامة الناس، ويخص منهم: من محض الإيمان محضا، وهم الشيعة عموما، ومن محض الكفر محضا، وهم كل الناس ما عدا المستضعفين.

وزمن الرجعة العامة هو عند قيام المهدي ورجوعه من غيبته، ولكن بعض شيوخهم يقول: إن الرجعة العامة غير مرتبطة بأمر ظهور المهدي. ذلك أن الرجعة - كما يقول - «غير الظهور، لأن الإمام عليه السلام حي غائب وسيظهر إن شاء الله ولم يسلب الملك فيرجع إليه، فمبدأ الرجعة من رجوع الحسين إلى الدنيا»[(٢)].

ومما يتحقق في الرجعة بحسب اعتقاد الشيعة: حساب الناس على يد الحسين: يقول أبو عبد الله: «إن الذي يلي حساب الناس قبل يوم القيامة الحسين بن علي عليه السلام، فأما يوم القيامة

---

(١) ينظر: الشيعة والتصحيح للموسوي (ص:١٤١-١٤٢).

(٢) أوائل المقالات (ص:٩٥)، الإيقاظ من الهجعة (ص:٥٨).

فإنما هو بعث إلى الجنة وبعث إلى النار»[1].

ويروي الشيعة أن في الرجعة يتحول صفوة الخلق وهم أنبياء الله ورسله إلى جند لعلي، حيث قالوا: «لم يبعث الله نبيا ولا رسولا إلا رد جميعهم إلى الدنيا حتى يقاتلوا بين يدي علي بن أبي طالب أمير المؤمنين»[2].

كما يحلم الشيعة بأن حياتهم في الرجعة ستكون في نعيم لا يخطر على البال حتى يكون أكلهم وشربهم من الجنة، ولا يسألون الله حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا وتقضى لهم[3].

أعمال المهدي عند الرجعة:

وأما بالنسبة لأعمال المهدي عند رجعته فإن الشيعة يعتقدون أنه سيفعل التالي:

١- يأتي بقرآن جديد، ويروي الشيعة في هذا عن جعفر الصادق أنه قال: «لكأني أنظر إليه بين الركن والمقام يبايع الناس على كتاب جديد على العرب شديد»[4].

٢- الحكم بحكم آل داود، ويروون في هذا عن جعفر الصادق: «لا تذهب الدنيا حتى يخرج رجل مني يحكم بحكومة آل داود»[5].

٣- يهدم الكعبة والمسجد النبوي، ويروون في هذا عن جعفر الصادق أنه قال عن المهدي: «ينقضه – أي البيت الحرام- فلا يدع منه إلا القواعد التي هي أول بيت وضع

---

(١) بحار الأنوار (٥٣/ ٤٣).

(٢) بحار الأنوار (٥٣/ ٤١).

(٣) بحار الأنوار (٥٣/ ١١٦).

(٤) بحار الأنوار (٥٢/ ١٣٥).

(٥) بصائر الدرجات (ص:٢٩٥).

للناس ببكة في عهد آدم عليه السلام، والذي رفعه إبراهيم وإسماعيل منها»[١].

٤- يقتل ذراري قتلة الحسين، يروون عن جعفر الصادق أنه قال: «إذا خرج القائم قتل ذراري قتلة الحسين بفعال آبائها»[٢].

٥- يقتل العرب قتلا ذريعا، ويروون عن أبي جعفر أنه قال: «لو يعلم الناس ما يصنع القائم إذا خرج لأحب أكثرهم أن لا يروه، مما يقتل الناس، أما إنه لا يبدأ إلا بقريش، فلا يأخذ منها إلا السيف ولا يعطيها إلا السيف، حتى يقول كثير من الناس: ليس هذا من آل محمد، لو كان من آل محمد لرحم»[٣].

٦- يقيم الحد على أبي وعمر وعائشة رضي الله عنهم كما يزعمون، ويروون عن جعفر الصادق أنه قال عما يفعله المهدي في أبي بكر وعمر: «ثم يخرجهما غضين رطبين فيلعنهما ويتبرأ منهما ويصلبهما ثم ينزلهما ويحرقهما ثم يذريهما في الريح»[٤].

وعن أبي جعفر أنه قال: «أما لو قام قائمنا وردت إليه الحميراء حتى يجلدها الحد وحتى ينتقم لابنة محمد فاطمة منها»[٥].

وهذه الأفعال القبيحة التي يدعون أنه سيقوم بها لا يمكن أن تصدر عن مؤمن فضلا عمن سيملأ الأرض عدلا وهو من سلالة النبي صلى الله عليه وسلم، فهي لا تعبر عنه بقدر ما تعبر عن النفسية الانتقامية والحقد الكبير الذي يكنه الشيعة لأهل السنة.

---

(١) بحار الأنوار (٥٣/ ١١).

(٢) بحار الأنوار (٥٢/ ٣١٣)

(٣) بحار الأنوار (٥٢/ ٣٥٤).

(٤) بحار الأنوار (٥٢/ ٣٨٦).

(٥) بحار الأنوار (٥٢/ ٣١٤).

نسبة البداء إلى الله تعالى:

تعتبر قضية إثبات البداء لله تعالى من القضايا التي اشتهر بها الشيعة الإمامية، وهي من أصولهم، وقد بوب الكليني في الكافي: «باب البداء» وذكر فيه ستة عشر حديثا من الأحاديث المنسوبة للأئمة، وكذلك ابن بابويه (ت٣٨١هـ) عقد له بابا خاصا بعنوان «باب البداء»، واهتم المجلسي (ت١١١١هـ) بأمر البداء أيضا وبوب له بعنوان «باب النسخ والبداء»، وذكر (٧٠) حديثا من أحاديثهم عن الأئمة[١].

وقد بالغوا في تعظيم أمره، فيروون عن زرارة بن أعين عن أبي جفر أو عن أبي عبدالله قال: «ما عبد الله بشيء مثل البداء»، و«ما عظم الله عز وجل بمثل البداء»[٢]، وعن أبي عبدالله قال: «ولو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما افتروا من الكلام فيه»،[٣] وعن الرضا قال: «ما بعث الله نبيا قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر لله بالبداء»[٤].

والبداء في اللغة له معنيان:

الأول: الظهور بعد الخفاء. تقول: بدا سور المدينة أي: ظهر. والثاني: نشأة الرأي الجديد.

وكلا المعنيين ورد في القرآن، فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾[البقرة:٢٨٤]، ومن الثاني قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾[يوسف:٣٥]، والبداء بالمعنيين يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم

---

(١) الاعتقادات: ص٨٩، بحار الأنوار: ٤/ ٩٢-١٢٩.

(٢) الكافي (١/ ١٤٦).

(٣) الكافي (١/ ١٤٨).

(٤) الكافي (١/ ١٤٨).

وهذا محال على الله سبحانه، إلا أن المتأخرين من الشيعة تأولوا البداء على معنى الإظهار، فيقول محمد حسين آل كاشف الغطا: «البداء وإن كان في جوهر معناه هو ظهور الشيء بعد خفائه، ولكن ليس المراد به هنا ظهور الشيء لله جل شأنه وأي ذي حريجة ومسكة يقول بهذه المضلة، بل المراد ظهور الشيء من الله لمن يشاء من خلقه بعد إخفائه عنهم، وقولنا: (بدا لله) أي بدا حكم الله أو شأن الله»[(١)].

ويقول محمد جواد البلاغي: «فالبداء المنسوب إلى الله جل شأنه إنما هو بمعنى المثال الثاني، أي: ظهر لله من المشيئة ما هو مخفي على الناس»[(٢)].

وتوضيح هذا عندهم: أن الله تعالى – مثلا- قد يخبر ملائكيه أو رسله المقربين بحادثة ما، ويخفي عنهم أشياء إذا تحققت تغيرت النتيجة وفي علمه سبحانه أنها ستتحقق، كأن يخبرهم أن فلانا سيموت في الثلاثين من عمره، ويخفي عنهم أن هذا مشروط بعدم تصدقه وأنه سيتصدق وسينسأ له في أجله، فعندما يطول عمر الرجل يظهر هذا الذي أخفاه الله سبحانه، فيقال حينها: بدا لله أن يمد في أجله[(٣)].

إلا أن هذا التأويل لا يتوافق مع رواياتهم الواردة في هذا الشأن، والتي هي صريحة في أن البداء هو نشأة رأي جديد، وظهور شيء لم يكن موجودا من قبل، ومن هذه الروايات: عن أبي هاشم الجعفري قال: «كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعد مضي ابنه أبو جعفر وإني لأفكر في نفسي أريد أن أقول كأنهما أعني: أبا جعفر وأبا محمد في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر بن محمد عليهم السلام، وإن قصتهما كقصتهما، إذ كان أبو محمد المرجى بعد أبي

(١) الدين والإسلام (ص:١٧٣).

(٢) مسألة في البداء، ضمن (رسالتان في البداء) (ص:٢٠).

(٣) مع الاثني عشرية في الأصول والفروع (١/ ٣٠٦).

جعفر عليه السلام، فأقبل علي أبو الحسن قبل أن أنطق فقال: نعم يا أبا هاشم بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله وهو كما حدثتك نفسك وإن كره المبطلون»[١].

ثم إن التأويل للبداء بظهور الأمر للناس من الله لا يسوغ كل هذه المغالاة في البداء وجعله من أعظم الطاعات وأصول الاعتقادات، إذ أن هذه قضية بدهية لا تخفى على أدنى مسلم، فكل ما يجري لنا من قضاء وقدر إنما يبدو لنا بعد أن كان خافيا عنا.

علاوة على أن تأويل البداء بالمعنى الذي ذكروه يتضمن مشكلة أخرى وهي: نسبة الكذب إلى الله تعالى، وعدم الوثوق في أخبار الرب تبارك وتعالى، إذ أنه – تعالى عما يقولون – يعلم أن هذا الشيء لن يكون ومع ذلك يخبر أنه سيكون ثم يرجع ليقول: لن يكون.

سبب أخذهم بعقيدة البداء ومن أين أخذوها:

القول بالبداء عرف به اليهود من قبل، ويبدو أن ابن سبأ اليهودي قد حاول إشاعة هذه المقالة التي أخذها من دينه، ثم انتقلت هذه المقالة إلى فرقة «الكيسانية» أو «المختارية» أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي وهي أول فرقة اشتهرت بالقول «بالبداء» والاهتمام به، والتزامه عقيدة، والسبب في ذلك هو التغطية على الكذب الذي يمارسونه على الأتباع، ومن القصص المشهورة في هذا الشأن: أن مصعب بن الزبير أرسل جيشا قويا لقتال المختار وأتباعه فبعث المختار إلى قتالهم أحمد بن شميط مع ثلاثة آلاف من المقاتلة وقال لهم: أوحي إلي أن الظفر يكون لكم، فهُزم ابن شميط، فعادوا إليه فقالوا: أين الظفر الذي قد وعدتنا؟ فقال المختار: هكذا كان قد وعدني ثم بدا له، فإنه سبحانه وتعالى قد قال: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ

---

(١) الكافي (١/ ٣٢٧).

﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩﴾[الرعد:٣٩].

وهذا المعنى نفسه موجود في أخبار الاثني عشرية، فإنهم قد أشاعوا بين أتباعهم أن أئمتهم يعلمون ما كان وما يكون ولا يخفى عليهم الشيء، فإذا لم تقع أخبارهم قالوا: هذا من باب البداء، فعن أبي حمزة الثمالي قال: قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليه السلام: «يا أبا حمزة إن حدثناك بأمر أنه يجيء من هاهنا فجاء من هاهنا، فإن الله يصنع ما يشاء، وإن حدثناك اليوم بحديث وحدثناك غدا بخلافه فإن الله يمحو ما يشاء ويثبت»[(١)].

وكان شيوخ الشيعة يمنون أتباعهم بأن الأمر سيعود إليهم، والدولة ستكون لهم، حتى إنهم حددوا ذلك بسبعين سنة في رواية نسبوها لأبي جعفر، فلما مضت السبعون ولم يتحقق شيء من تلك الوعود اشتكى الأتباع من ذلك، فحاول مؤسسو المذهب الخروج من هذا المأزق بالقول بأنه قد بدا لله سبحانه ما اقتضى تغيير هذا الوعد[(٢)].

فلو سقطت عقيدة البداء لانتقض دين الاثني عشرية من أصله، لأن أخبارهم ووعودهم التي لم يتحقق منها شيء تنفي عنهم صفة الإمامة، وهذا سر مغالاة شيوخهم بأمر البداء، ودفاعهم عنه، وجعله من أعظم العبادات، وقد صرح بهذا المعنى أحد الشيعة وهو سليمان بن جرير الذي تنسب إليه فرقة السليمانية من الزيدية، فقال: «إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين، لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبدا وهما القول بالبداء وإجازة التقية»[(٣)].

---

(١) بحار الأنوار (٤/ ١١٩).

(٢) الغيبة للطوسي (ص:٢٦٣).

(٣) المقالات والفرق للقمي: ص٧٨.

عقيدة الطينة:

ملخص هذه العقيدة أن الشيعي خلق من طينة خاصة والسني خلق من طينة أخرى، وجرى المزج بين الطينتين بوجه معين، فما في الشيعي من معاص وجرائم هو من تأثره بطينة السني، وما في السني من صلاح وأمانة هو بسبب تأثره بطينة الشيعي، فإذا كان يوم القيامة فإن سيئات وموبقات الشيعة توضع على أهل السنة، وحسنات أهل السنة تعطى للشيعة.

وقد بوب الكليني لها بعنوان «باب طينة المؤمن والكافر»، وأورد سبعة أحاديث في أمر الطينة[١]، ثم ما زالت تكثر هذه الأخبار من بعد الكليني حتى أورد منها المجلسي سبعة وستين حديثا في باب عقده بعنوان «باب الطينة والميثاق»[٢].

ويمكن أن يستنبط سبب القول بهذه العقيدة من الأسئلة التي وجهت للأئمة، والشكاوى التي رفعت إليهم، فالشيعة يشكون من انغماس قومهم بالموبقات والكبائر، ومن سوء معاملة بعضهم لبعض، ومن الهم والقلق الذي يجدونه ولا يعرفون سببه.

روى ابن بابويه بسنده: «عن أبي إسحاق الليثي قال: قلت لأبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام: يا ابن رسول الله، أخبرني عن المؤمن المستبصر - يعني: الشيعي - إذا بلغ في المعرفة وكمل هل يزني؟ قال: اللهم لا، قلت: فيشرب الخمر؟ قال: لا، قلت: فيأتي بكبيرة من هذه الكبائر أو فاحشة من هذه الفواحش؟ قال: لا، قلت: يا ابن رسول الله، إني أجد من شيعتكم من يشرب الخمر، ويقطع الطريق، ويخيف السبيل، ويزني، ويلوط، ويأكل الربا، ويرتكب الفواحش ويتهاون بالصلاة والصيام، والزكاة، ويقطع الرحم، ويأتي الكبائر،

---

(١) الكافي (٢/ ٢-٦).

(٢) بحار الأنوار (٥/ ٢٢٥-٢٧٦).

فكيف هذا ولم ذاك؟ فقال: يا إبراهيم، هل يختلج في صدرك شيء غير هذا؟ قلت: نعم يا ابن رسول الله أخرى أعظم من ذلك، فقال: وما هو يا أبا إسحاق؟ قال: فقلت: يا ابن رسول الله، وأجد من أعدائكم ومناصبيكم من يكثر من الصلاة والصيام ويخرج الزكاة ويتابع بين الحج والعمرة، ويحرص على الجهاد، وعلى صلة الأرحام، ويقضي حقوق إخوانه، ويواسيهم من ماله، ويتجنب شرب الخمر والزنا، واللواط وسائر الفواحش، فما ذاك؟ ولم ذاك؟ فسره لي يا ابن رسول الله وبرهنه وبينه، فقد والله كثر فكري وأسهر ليلي، وضاق ذرعي، فقال أبو جعفر: يا إسحاق ليس تدرون من أين أوتيتم؟ قلت: لا والله، جعلت فداك إلا أن تخبرني، فقال: يا إسحاق، إن الله ﷻ لما كان متفردا بالوحدانية ابتدأ الأشياء لا من شيء، فأجرى الماء العذب على أرض طيبة طاهرة سبعة أيام مع لياليها، ثم نضب الماء عنها فقبض قبضة من صفاوة ذلك الطين وهي طينتنا أهل البيت، فلو أن طينة شيعتنا تركت كما تركت طينتنا لما زنى أحد منهم، وسرق، ولا لاط، ولا شرب المسكر ولا اكتسب شيئا مما ذكرت، ولكن الله ﷻ أجرى الماء المالح على أرض ملعونة سبعة أيام ولياليها ثم نضب الماء عنها، ثم قبض قبضته وهي طينة ملعونة من حمأ مسنون، وهي طينة خبال، وهي طينة أعدائنا، فلو أن الله ﷻ ترك طينتهم كما أخذها لم تروها في خلق الآدميين، ولم يقروا بالشهادتين، ولم يصوموا ولم يصلوا، ولم يزكوا، ولم يحجوا البيت، ولم تروا أحدا منهم بحسن خلق، ولكن الله تبارك وتعالى جمع الطينتين: طينتكم وطينتهم فخلطها وعركها عرك الأديم، ومزجها بالماءين فما رأيت من أخيك من شر لفظ، أو زنا، أو شيء مما ذكرت من شرب مسكر أو غيره، ليس من جوهريته وليس من إيمانه، إنما هو بمسحة الناصب اجترح هذه السيئات التي ذكرت، وما رأيت من الناصب من حسن وجه وحسن خلق، أو صوم، أو صلاة، أو حج بيت، أو صدقة، أو معروف فليس من جوهريته، إنما تلك الأفاعيل من مسحة الإيمان اكتسبها وهو اكتساب مسحة الإيمان، قلت: جعلت فداك فإذا كان يوم القيامة فمه؟ قال لي: يا إسحاق أيجمع الله الخير والشر في موضع واحد؟ إذا كان يوم القيامة نزع الله ﷻ مسحة الإيمان منهم

فردها إلى شيعتنا، ونزع مسحة الناصب بجميع ما اكتسبوا من السيئات فردها على أعدائنا، وعاد كل شيء إلى عنصره الأول، قلت: جعلت فداك تؤخذ حسناتهم فترد إلينا، وتؤخذ سيئاتنا فترد إليهم؟ قال: إي والله الذي لا إله إلا هو»[1].

نقد هذه العقيدة:

لقبح هذه المقالة وشدة مناقضتها للشرع والعقل كانت موضع إنكار من بعض عقلاء الشيعة المتقدمين كالمرتضى- وابن إدريس، لأنها في نظرهم وإن تسللت أخبارها في كتب الشيعة إلا أنها أخبار آحاد مخالفة للكتاب والسنة والإجماع فوجب ردها[2].

ومما تنقد به هذه العقيدة:

أولا: إن هذه الروايات ناقضت نفسها بنفسها، فالشيعي كما ترى في عرض الشكاوى والأسئلة هو أكثر إيغالا في المعاصي والموبقات، وأردأ خلقا ودينا، فكيف يكون من هذه حاله أفضل طينة، وأطهر خلقة؟

ثانيا: قد خلق الله سبحانه الناس جميعا على فطرة الإسلام، قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾[الروم:٣٠]، والتفريق بينهما يخالف نص القرآن.

ثالثا: ناقضت الشيعة في أخبار الطينة مذهبها في أفعال العباد؛ لأن مقتضى- هذه الأخبار أن يكون العبد مجبورا على فعله وليس له اختيار فيه؛ إذ أفعاله بمقتضى- الطينة، مع أن مذهبهم أن العبد يخلق فعله كمذهب المعتزلة كما تقدم.

---

(١) بحار الأنوار (٥/ ٢٢٨-٢٢٩).

(٢) الأنوار النعمانية (١/ ٢٩٣).

رابعا: تقرر هذه العقيدة أن موبقات الشيعة وأوزارها يتحملها أهل السنة، وحسنات المسلمين جميعا تعطى للشيعة، وهذا مخالف للعدل الرباني ولا يتفق مع العقل الصريح ولا الفطرة السليمة، فضلا عن نصوص الشرع وأصول الإسلام، قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[الأنعام:١٦٤]، وقال ﷻ: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ۝٢١﴾[الطور:٢١]، وقال ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝٣٨﴾[المدثر:٣٨]، وقال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾[الزلزلة:٧-٨]، وقوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾[غافر:١٧].

اعتقادهم في الصحابة:

ادّعاؤهم ردة الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ:

من أشهر ما عرفت به عقيدة الشيعة: طعنهم في صحابة رسول الله ﷺ وتكفيرهم لهم، ويدعون أن الصحابة بسبب جحدهم لأحقية علي بالخلافة قد ارتدوا إلا ثلاثة، وتزيد بعض رواياتهم ثلاثة أو أربعة آخرين رجعوا إلى إمامة علي، ليصبح المجموع سبعة، ولا يزيدون على ذلك.

ولقد سجل الشيعة ذلك في أول كتاب ظهر لهم وهو كتاب سليم بن قيس[(١)]، ثم تتابعت كتبهم في تقرير ذلك وإشاعته وعلى رأسها الكافي وغيره من مصادرهم، ولا يكاد يخلو كتاب من كتبهم من تكفير الصحابة وسبهم ولعنهم، بل إنهم جعلوا آيات الكفر والكافرين والشرك والمشركين في سائر الصحابة أجمعين، كما هو موجود في عدد من أبواب الكافي

---

(١) كتاب سليم بن قيس (ص:٧٤-٧٥).

وبحار الأنوار[١].

أمثلة على تكفيرهم للصحابة:

ومن أمثلة هذا: عن أبي جعفر أنه قال: «ارتد الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله إلا ثلاثة هم المقداد وسلمان وأبو ذر»[٢].

وعن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: «جعلت فداك فما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟، قال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك المهاجرون والأنصار ذهبوا ـ وأشار بيده ـ إلا ثلاثة، قال حمران: فقلت: جعلت فداك ما حال عمار؟، قال: رحم الله عماراً أبا اليقظان بايع وقتل شهيداً»[٣].

ومع تكفيرهم العام لصحابة النبي ﷺ إلا أنهم يخصون كبار الصحابة رضوان الله عليهم بمزيد من الطعن والتكفير، ولهم في ذلك أقوال ونصوص قبيحة، وقد عقد المجلسي بابا بعنوان «باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم»[٤]، وعقد البحراني عدة أبواب في هذا الموضوع منها باب: «اللذان تقدما على أمير المؤمنين عليهما مثل ذنوب أمة محمد إلى يوم القيامة»، وباب: «أن إبليس أرفع مكانا في النار من عمر، وأن إبليس شرف عليه في النار»[٥].

يقول المفيد: «واتفقت الإمامية وكثير من الزيدية على أن المتقدمين على أمير المؤمنين

(١) ينظر مثلا: الكافي (١/ ٤١٢-٤٣٦).

(٢) أصول الكافي رقم (٣٤١).

(٣) بحار الأنوار (٢٢/ ٣٤٥).

(٤) بحار الأنوار (٨/ ٢٠٨-٢٥٢).

(٥) المعالم الزلفى (ص: ٣٢٤، ٣٢٥).

عليه‌السلام ضلال فاسقون، وأنهم بتأخيرهم أمير المؤمنين عليه السلام عن مقام رسول الله صلوات الله عليه وآله عصاة ظالمون، وفي النار بظلمهم مخلدون»[١].

ولم يكتفوا بتكفير الشيخين؛ بل قرروا أن من أعظم الكفر الحكم بإسلامهما حتى روى صاحب الكافي: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: من ادعى إمامة من الله ليست له، ومن جحد إماما من الله، ومن زعم أن لهما في الإسلام نصيبا»[٢].

كذلك يطعنون في بقية فضلاء الصحابة وعظمائهم كعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وأبي عبيدة بن الجراح، وسالم مولى أبي حذيفة، فيروون عن الصادق: «لما أقام رسول الله ﷺ يوم غدير خم كان بحذائه سبعة نفر من المنافقين وهم: أبو بكر، وعمر، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة، وسالم مولى أبي حذيفة، والمغيرة بن شعبة. قال عمر: أما ترون عينه كأنما عين مجنون، يعني: النبي، الساعة يقوم ويقول: قال لي ربي، فلما قام قال: أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله، قال: اللهم فاشهد، ثم قال: ألا من كنت مولاه فعلي مولاه، وسلموا عليه بإمرة أمير المؤمنين فنزل جبرائيل وأعلم رسول الله بمقالة القوم فدعاهم وسألهم فأنكروا وحلفوا فأنزل الله: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ ﴾[التوبة:٧٤]»[٣].

ورواياتهم في هذا الشأن أكثر من أن تحصر، وهذه القضية هي من أساسيات المذهب عندهم كما يقول المجلسي: «ومما عد من ضروريات دين الإمامية: استحلال المتعة، وحج

---

(١) أوائل المقالات (ص ٤٢).

(٢) الكافي (١/ ٣٧٣، ٣٧٤).

(٣) تفسير القمي (١/ ٣٠١).

التمتع، والبراءة من أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية»[1].

بل أكثر من هذا نجد التصريح من علماء الشيعة بأن الصحابة كانوا كفارا في حياة النبي ﷺ، وكانوا يتآمرون على الإسلام في حياة المصطفى، يقول التستري: «فأسلم القليل شوقا إلى نور الأنوار، أو خوفا من دخول النار، واستسلم الكثير رغبة في جاه الرسول المختار.. فداموا مجبولين على توشح النفاق وترشح الشقاق»، يقول المرعشي في شرحه: «فيه إشارة إلى ما روي عن أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام في نهج البلاغة، أنه قال في خطبته لأصحابه في حرب الصفين: والذي خلق الخلق وبرء النسمة إنهم ما أسلموا قط، ولكن استسلموا وأسروا الكفر فلما وجدوا أعوانا عليه أظهروه»[2]، ويقول المامقاني: «إن من المعلوم بالضرورة بنص الآيات الكريمة وجود الفساق والمنافقين في الصحابة، بل كثرتهم فيهم، وعروض الفسق بل الارتداد لجمع منهم في حياته، ولآخرين بعد وفاته»[3].

ويقول المرتضى: «وقد اشتهرت مذاهب الطائفة أن رؤساء جاحدي النص لم يزالوا منذ سمعوه جاحدين له؛ لانطوائهم في حياة النبي ﷺ على النفاق»[4].

ومما ينبه إليه هنا أن ما كتبه شيوخ الشيعة في ظل الدولة الصفوية كان فيه التكفير لأفضل أصحاب محمد ﷺ صريحا ومكشوفا، أما ما كتبه أوائل الشيعة في عصر الكليني وما بعده فقد كان الكثير منه بلغة الرمز والإشارة، ولهم فيها مصطلحات خاصة، ومنها: تسمية الشيخين بالفصيل ورمع، وذلك لأنهم لا يجرؤون على التصريح بالاسم في إبان قوة دولة

---

(١) الاعتقادات (ص:٩٠-٩١).

(٢) شرح إحقاق الحق (١/ ٥-٦).

(٣) تنقيح المقال (١/ ٢١٣).

(٤) رسائل المرتضى (١/ ٣٣٤).

الإسلام، فمثلا: جاء في تفسير العياشي: «قلت (الراوي يقول لإمامهم): ومن أعداء الله أصلحك الله؟ قال: الأوثان الأربعة، قال: قلت: من هم؟ قال: أبو الفصيل، ورمع، ونعثل، ومعاوية، ومن دان دينهم، فمن عادى هؤلاء فقد عادى أعداء الله»، قال المجلسي في بيانه لهذه المصطلحات: «أبو الفصيل أبو بكر؛ لأن الفصيل والبكر متقاربان في المعنى، ورمع مقلوب عمر، ونعثل هو عثمان»[١].

النتائج التي تترتب على تكفيرهم للصحابة:

هذه العقيدة من أخطر العقائد التي يتبناها الشيعة، وذلك لأنه يترتب عليها نتائج وآثار خطيرة، ومن أبرز هذه النتائج التي تترتب على تكفير الصحابة:

- الطعن في الله سبحانه وتعالى، وذلك بنسبة الجهل لله سبحانه وتعالى وعدم حسن الاختيار، حيث لم يختر الصحابة المناسبين لحمل أعظم رسالة، ولازم هذا بطلان ألوهية الله، إذ الجهل وسوء الاختيار نقص لا يمكن أن يجتمع مع الألوهية.

- الطعن في القرآن وثبوته وصحته، لأن الطعن في الناقل طعن في المنقول.

- الطعن في رسول الله ﷺ، فإن المرء على دين خليله، فإذا كان صفوة أصحابه كفارا أو فساقا فماذا سيقال عنه ﷺ.

- الطعن في رسول الله ﷺ كذلك حيث لم ينجح في تربية أتباعه تربية صالحة كما يدعي الشيعة.

- الطعن في آل البيت رضى الله عنهم، حيث لم يقوموا بالدفاع عن الحق وتركوا الباطل يستشري ولجأوا إلى التقية كفعل الجبناء، وليس لهم عذر في قلة الأتباع فرسول الله ﷺ كان

---

(١) تفسير العياشي (٢/ ١١٦)، بحار الأنوار (٢٧/ ٥٨).

أقل أتباعاً وأنصاراً، بل كان من أتباعه زنادقة ومنافقين كما يقول الشيعة، ورغم ذلك قاتل وصابر وجاهد حتى فتح الله عليه، ولم يلجأ إلى التقية.

- الطعن في الأمة الإسلامية، فإذا كان من صحب النبي ﷺ وعاشوا الوحي والفتوحات وذاقوا الحياة مع النبي ﷺ بحلوها ومرها بهذه الأخلاقيات، فبالضرورة أن الأتباع لا بد أن يكونوا مثلهم أو أكفر منهم، خاصة وأن الأمة الإسلامية متفقة على تعظيمهم وتوقيرهم واحترامهم باستثناء الشيعة.

موقفهم من آل البيت:

المشهور من عقائد الشيعة الغلو في آل البيت وخصوصا الأئمة منهم، وقد تقدم ذكر الكثير من نماذج هذا الغلو، ويفتخر الشيعة بأنهم أتباع آل البيت حقا، وأنهم هم الذي حققوا الولاء الحقيقي لهم دون بقية المسلمين، لكن عند النظر إلى كتب الشيعة نجد أن فيها العديد من الروايات التي تدل على خيانتهم لآل البيت والأئمة، وتشعر بمدى المعاناة التي كان يعانيها الأئمة منهم، ومن هذه الروايات:

قال علي رضي الله عنه: «لو ميزت شيعتي لما وجدتهم إلا واصفة، ولو امتحنتهم لما وجدتهم إلا مرتدين، ولو تمحصتهم لما خلص من الألف واحد»[(١)].

وقال أيضا: «يا أشباه الرجال ولا رجال، حلوم الأطفال وعقول ربات الحجال، لوددت أني لم أركم ولم أعرفكم معرفة جرت والله ندماً وأعقبت صدماً، قاتلكم الله لقد ملأتم قلبي قيحاً، وشحنتم صدري غيظاً، وجرعتموني نغب التهام أنفاساً، وأفسدتم علي رأيي

(١) الكافي/ الروضة (٨/ ٣٣٨).

بالعصيان والخذلان، حتى لقد قالت قريش: إن ابن أبي طالب رجل شجاع ولكن لا علم له بالحرب، ولكن لا رأي لمن لا يطاع»[1].

وقال لهم موبخاً: «منيت بكم بثلاث، واثنتين: صم ذوو أسماع، وبكم ذوو كلام، وعمي ذوو أبصار، لا أحرار صدق عند اللقاء، ولا إخوان ثقة عند البلاء، قد انفرجتم عن ابن أبي طالب انفراج المرأة عن قبلها»[2].

وقال الحسن رضي الله عنه كان يقول: «أرى معاوية خيرًا لي من هؤلاء يزعمون أنهم لي شيعة ابتغوا قتلي وأخذوا مالي والله لأن آخذ من معاوية ما أحقن به دمي في أهلي وآمن به في أهلي خير من أن يقتلوني؛ فيضيع أهل بيتي وأهلي، والله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقي حتى يدفعوا بي إليه سلمًا، والله لأن أسالمه وأنا عزيز خير من أن يقتلني وأنا أسير»[3].

وأما الحسين رضي الله عنه فكان يدعو على الشيعة قبل أن يموت، وكان يقول: «اللهم إن متعتهم ففرقهم فرقًا واجعلهم طرائق قددًا ولا ترضي الولاة عنهم أبدًا، فإنهم دعونا لينصرونا ثم عدوا علينا فقتلونا»[4].

وقال زين العابدين لأهل الكوفة: «هل تعلمون أنكم كتبتم إلى أبي وخدعتموه وأعطيتموه من أنفسكم العهد والميثاق ثم قاتلتموه وخذلتموه، بأي عين تنظرون إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يقول لكم: قاتلتم عترتي وانتهكتم حرمتي فلستم من أمتي»،

(١) نهج البلاغة (ص:٧٠، ٧١).

(٢) نهج البلاغة (ص:١٤٢).

(٣) الاحتجاج للطبرسي (ص:١٤٨).

(٤) الإرشاد للمفيد (ص:٢٤١).

وقال أيضاً عنهم: «إن هؤلاء يبكون علينا فمن قتلنا غيرهم؟»[1].

وقال الباقر: «لو كان الناس كلهم لنا شيعة لكان ثلاثة أرباعهم بنا شكاكاً والربع الآخر أحمق»[2].

وقال الصادق: «أما والله لو أجد منكم ثلاثة مؤمنين يكتمون حديثي ما استحللت أن أكتمهم حديثاً»[3].

وقد تقدمت الإشارة إلى مواقف بعض أصحاب الأئمة من أئمتهم وكيف أنهم كانوا يسيئون إليهم، مثل زرارة بن أعين وأبي بصير المرادي.

تكفيرهم لآل البيت:

مع أن الشيعة يرفعون شعار الولاء لآل البيت وتعظيمهم إلا أن هذا التعظيم يكاد ينحصر في الأئمة الاثني عشر، بينما لم يسلم بقية آل البيت من طعن وقدح الشيعة، فالروايات التي تحكم بالردة على مجتمع الصحابة، ولا تستثني منهم جميعا إلا سبعة في أكثر تقديراتها، لا تذكر من ضمن هؤلاء السبعة أحدا من أهل بيت رسول الله باستثناء بعض روايات عندهم جاء فيها استثناء علي فقط، وهي رواية الفضيل بن يسار عن أبي جعفر قال: «صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: علي، والمقداد، وسلمان، وأبو ذر. فقلت: فعمار؟ فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة»[4].

فصار هذا الحكم بالردة في هذه النصوص شاملا للصحابة وأهل البيت النبوي من

---

(١) الاحتجاج (٢/ ٣٢، ٢٩).

(٢) رجال الكشي (ص:٧٩).

(٣) الكافي (١/ ٤٩٦).

(٤) تفسير العياشي (١/ ١٩٩).

زوجات رسول الله ﷺ وقرابته، بل إن الشيعة خصت بالطعن والتكفير جملة من أهل بيت رسول الله ﷺ كعم النبي العباس رضي الله عنه، حتى قالوا بأنه نزل فيه قوله سبحانه: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ﴿٧٢﴾ ﴾[الإسراء:٧٢][١].

وكذلك عبد الله بن عباس رضي الله عنه، فقد جاء في الكافي ما يتضمن تكفيره، وأنه جاهل سخيف العقل[٢]، وفي رجال الكشي: «اللهم العن ابني فلان واعم أبصارهما، كما عميت قلوبهما، واجعل عمى أبصارهم دليلا على عمى قلوبهما»، وعلق على هذا شيخهم حسن المصطفوي فقال: «هما عبد الله بن عباس وعبيد الله بن عباس»[٣].

وقد نص صاحب الكافي في رواياته على أن كل من لم يؤمن بالاثني عشر فهو كافر، وإن كان علويا فاطميا[٤]، وهذا يشمل في الحقيقة التكفير لجيل الصحابة ومن بعدهم بما فيهم الآل والأصحاب؛ لأنهم لم يعرفوا فكرة «الاثني عشر» التي لم توجد إلا بعد سنة (٢٦٠هـ).

اعتقادهم في أمهات المؤمنين:

مع أن الشيعة يتظاهرون بحب آل البيت وموالاتهم إلا أنهم يجاهرون بالعداوة لزوجات النبي ﷺ، وخصوصا عائشة وحفصة رضي الله عنهما، وقد عقد المجلسي بابا بعنوان «باب أحوال عائشة وحفصة» ذكر فيه (١٧) رواية، وأحال في بقية الروايات إلى أبواب أخرى[٥]،

---

(١) رجال الكشي (ص:٥٣).

(٢) الكافي (١/ ٢٤٧).

(٣) رجال الكشي (ص:٥٣).

(٤) الكافي (١/ ٣٧٢-٣٧٤).

(٥) بحار الأنوار (٢٢/ ٢٢٧-٢٤٧).

والدعاء عليهما مشهور فيما يعرف بدعاء صنمي قريش ومما ورد فيه: «اللهم العن صنمي قريش وجبتيها وطاغوتيها وإفكيها وابنتيهما اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك وعصيا رسولك»[(١)].

ويروون عن الصادق في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا﴾[النحل:٩٢]، قال: «التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا: عائشة هي نكثت إيمانها»[(٢)].

ويصرحون بتكفير عائشة رضي الله عنها دون أدنى حياء، فيقول شيخ الطائفة الطوسي: «عائشة كانت مصرة على حربها لعلي، ولم تتب وهذا يدل على كفرها وبقائها عليه»[(٣)].

وقال يوسف البحراني عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «إنما ارتدت بعد موته ﷺ كما ارتد ذلك الجم الغفير المجزوم بإيمانهم سابقا»[(٤)]، ويقول محمد بن حسين الشيرازي القمي: «مما يدل على إمامة أئمتنا الاثني عشر أن عائشة كافرة مستحقة للنار، وهو مستلزم لحقية مذهبنا وحقية أئمتنا الاثني عشر، وكل من قال بإمامة الاثني عشر قال باستحقاقها اللعن والعذاب»[(٥)].

وزادوا في الطعن حتى اتهموها في أخبارهم بالفاحشة وهي الصديقة بنت الصديق، فقد جاء في تفسير القمي في تفسير قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ

(١) مصباح الكفعمي (ص:٦٤٤-٦٤٨).

(٢) تفسير العياشي (٢/ ٢٦٩).

(٣) الاقتصاد فيما يتعلق في الاعتقاد (ص: ٣٦).

(٤) الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب؛ (ص:٢٣٦).

(٥) الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين (ص: ٦١٥).

لُوطٍۚ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا ﴾[التحريم:١٠] فقال: «والله ما عنى بقوله فخانتاهما إلا الفاحشة وليقيمن الحد على فلانة فيما أتت في طريق وكان فلان يحبها فلما أرادت ان تخرج إلى... قال لها فلان لا يحل لك ان تخرجي من غير محرم فزوجت نفسها من فلان»[١].

والشيعي محمد جميل حمود العاملي له رسالة في إثبات نسبة الفاحشة لها رضي الله عنها يقول فيها: «فتحصل مما تقدم: أن عائشة خائنة للرسول الأعظم ﷺ في عقيدته، وخائنة له في فراشه»[٢].

اعتقادهم في المسلمين:

اعتقادهم في خلفاء المسلمين:

يعتقد الشيعة أن كل حكومة لا يرأسها أحد الأئمة الاثني عشر باطلة، وصاحبها ظالم وطاغوت يعبد من دون الله، ومن يبايعه فإنما يعبد غير الله، وقد أثبت الكليني هذا المعنى في عدة أبواب مثل: «باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل»، وذكر فيه اثني عشر حديثا عن أئمتهم، و«باب فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله جل جلاله»، وفيه خمسة أحاديث[٣]، وبوب المجلسي «باب عقاب من ادعى الإمامة بغير حق أو رفع راية جور، أو أطاع إماما جائرا»[٤].

---

(١) تفسير القمي (٢/ ٣٧٧).

(٢) خيانة عائشة بين الاستحالة والواقع، (ص:١١٥).

(٣) الكافي (١/ ٣٧٢-٣٧٦).

(٤) بحار الأنوار (٢٥/ ١١٠ وما بعدها).

وكل خلفاء المسلمين ما عدا عليا والحسن طواغيت -حسب اعتقادهم- وإن كانوا يدعون إلى الحق، ويحسنون لأهل البيت، ويقيمون دين الله، ذلك أنهم يقولون: «كل راية ترفع قبل راية القائم رضي الله عنه صاحبها طاغوت» قال شارح الكافي: «وإن كان رافعها يدعو إلى الحق»، وحكم المجلسي على هذه الرواية بالصحة[1].

اعتقادهم في قضاة المسلمين:

كما أن الشيعة يعتقدون بطلان إمامة أي شخص غير الأئمة الاثني عشر- فكذلك يعتقدون أن قضاة المسلمين طواغيت لارتباطهم بالإمامة الباطلة بزعمهم، فقد جاء في الكافي عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتا، وإن كان حقا ثابتا له؛ لأنه أخذ بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به. قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾[النساء:٦٠][2]، وهذا الحكم يعم قضاة المسلمين على مدى القرون إلى هذا العصر؛ فها هو الخميني يعقب على حديثهم هذا فيقول مؤكدا معناه: «وهذا يعني أن من رجع إليهم فقد رجع إلى الطاغوت في حكمه»[3].

اعتقادهم في أئمة المذاهب الأربعة:

لا يرى الشيعة أن أئمة الإسلام من أهل السنة لهم أي قدر أو مكانة علمية، وبالأخص الأئمة الأربعة، حيث يطعنون فيهم وفي علمهم وديانتهم، ومن مطاعن الاثني عشرية

---

(١) شرح جامع للمازندراني (١٢/ ٣٧١)، بحار الأنوار (٤/ ٣٨٥).

(٢) الكافي (١/ ٦٧).

(٣) الحكومة الإسلامية (ص:٨٧).

الكثيرة وافتراءاتهم الجسيمة على أئمة السنة الأربعة: رميهم بالجهل وقلة الفقه في دين الله، وأنهم عالة في ذلك على أئمتهم من أهل البيت وغيرهم، ولذلك نماذج كثيرة في كُتُبِهِم ومصنفاتهم القديمة منها والحديثة.

يقول محمّد بن عمر الكشي عن الإمام أحمد رحمه الله: «جاهل شديد النصب، يستعمل الحياكة، لا يعدّ من الفقهاء»[1]، كما أورد المجلسي حكايات عدّة في تجهيل الأئمة لا سيما أبي حنيفة النعمان رحمة الله عليهم جميعا[2]، وعقد علي البياضي في الصراط باباً بعنوان: «باب في تخطئة كل واحد من الأربعة في كثير من أحكامه»[3].

ويقول حسين آل عصفور: «لما انتهت النوبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام من رب العالمين فهدم بعض قواعدهم المبتدعة في الدين، وبقي كثير لم يقدر على إزالته لكثرة المخالفين، حتى ظهرت الدولة الأموية، فأججوا نيران البدع الشنيعة، وأظهروا الباطل والأحوال الفظيعة، فزادوا على تلك القواعد وهلم جرا، فشادوا ما أسس أولئك، وزادوا في الطنبور نغمة أخرى فارتبك الأمر على الناس، ولا برحوا مشتملين على هذا اللباس، حتى انتهت الرياسة إلى أرجاس بني العباس، أهل القيان والمزامر والكاس، وأكثر الفقهاء من العامة في أيامهم، فرفعوا مكانهم، وأمروا الناس بالأخذ بفتياهم، كان أقرب الفقهاء إليهم أشدهم عداوة لآل الرسول، وأظهرهم لهم خلافاً في الفروع والأصول، كمالك وأبي حنيفة والشافعي وابن حنبل، ومن حذا حذوهم في تلك المذاهب السخيفة، وكان في زمانهم من الفقهاء من هو أعلم، ولكن اشتهر هؤلاء لأنهم لآل محمد أبغض وأظلم، ولما فيهم من التلبيس الذي حملهم عليه

(١) نقله عنه البياضي في الصراط المستقيم (٣/ ٢٢٣).

(٢) بحار الأنوار (٢/ ٢٨٦ -٢٩٥)، (١٠/ ٢١٢ – ٢١٥، ٢٣٠-٢٣٢).

(٣) الصراط المستقيم (٣/ ١٨١)

إبليس، أظهروا الزهد، والبعد عن الملوك، طلباً لدنيا لا تنال إلا بتركها ظاهراً، ومرآة لهم في السلوك، فمالت إليهم القلوب، ودانت لهم عقول من هم في الضلالة كالأنعام، روجت أسواقهم الكاسدة أقوام أي أقوام، فستروا ما أبدعوا في الدين بإصلاح مموه، وتأويل غير مبين»[١].

اعتقادهم في عموم المسلمين:

ينظر الشيعة إلى بقية المسلمين من أهل السنة نظرة ازدراء واحتقار وكراهية، ويتضح هذا من خلال العديد من الشواهد، فلعن الأمة الإسلامية وتكفيرها مما استفاض في كتب الشيعة، وأدعية الزيارة والمشاهد التي يلهج بها الشيعة ويرددونها لا تخلو من لعن لهذه الأمة، ففي زيارة علي يقولون: «لعن الله من خالفك، ولعن الله من افترى عليك وظلمك، ولعن الله من غصبك، ولعن الله من بلغه ذلك فرضي به، أنا إلى الله منهم بريء، لعن الله أمة خالفتك، وأمة جحدتك، وجحدت ولايتك، وأمة تظاهرت عليك، وأمة حادت عنك وخذلتك، الحمد لله الذي جعل النار مثواهم وبئس الورد المورد، وبئس ورد الواردين، اللهم العن الجوابيت والطواغيت والفراعنة، واللات والعزى، وكل ند يدعى دون الله، وكل مفتر، اللهم العنهم وأشياعهم وأتباعهم، وأولياءهم، وأعوانهم، ومحبيهم لعنا كثيرا»[٢].

ويصفون المسلمين بأقبح وأشنع الأوصاف إلى درجة التشكيك في أنسابهم وطهارتهم، فيروون عن أبي جعفر أنه قال: «والله إن الناس كلهم أولاد بغايا ما خلا شيعتنا»[٣]، وعن

(١) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية (ص::١٢).

(٢) من لا يحضره الفقيه (٢/ ٣٥٤).

(٣) بحار الأنوار (٢٤/ ٣١١).

إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد قال: «ما من مولود يولد إلا وإبليس من الأبالسة بحضرته، فإن علم الله أن المولود من شيعتنا حجبه من ذلك الشيطان، وإن لم يكن المولود من شيعتنا أثبت الشيطان إصبعه في دبر الغلام فكان مأبونا، وفي فرج الجارية فكانت فاجرة»[1]، وعقد المجلسي في البحار بابا لهذا الاعتقاد بعنوان: «باب أنه يدعى الناس بأسماء أمهاتهم إلا الشيعة» وذكر فيها ١٢ حديثا[2].

ويزعمون أن بقية المسلمين من غير الشيعة خلق منكوس وليسوا من البشر، بل هم قردة وكلاب وخنازير، ويروون عن أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: «أنا مولاك ومن شيعتك، ضعيف البصر، اضمن لي الجنة. قال: أولا أعطيك علامة الأئمة؟ قلت: وما عليك أن تجمعها لي؟ قال: وتحب ذلك؟ قلت: كيف لا أحب؟ فما زاد أن مسح على بصري فأبصرت جميع ما في السقيفة التي كان فيها جالسا، قال: يا أبا محمد هذا بصرك، فانظر ما ترى بعينك، قال: فوالله ما أبصرت إلا كلبا وخنزيرا وقدرا، قلت: ما هذا الخلق الممسوخ؟ قال: هذا الذي ترى، هذا السواد الأعظم، ولو كشف الغطاء للناس ما نظر الشيعة إلى من خالفهم إلا في هذه الصورة، ثم قال: يا محمد، إن أحببت تركتك على حالك هكذا وحسابك على الله، وإن أحببت ضمنت لك على الله الجنة ورددتك على حالك الأول، قلت: لا حاجة في إلى النظر إلى هذا الخلق المنكوس، ردني فما للجنة عوض، فمسح يده على عيني فرجعت كما كنت»[3].

ويرون أن بقية المسلمين من غير الشيعة كفار مشركون وهم أكفر وأخبث من اليهود

(١) تفسير العياشي (٢/ ٢١٨).

(٢) بحار الأنوار (٧/ ٢٣٧).

(٣) بحار الأنوار (٢٧/ ٣٠).

والنصارى، بحجة أنهم نواصب، فالناصبي عندهم ليس هو الذي يعادي آل البيت ويبغضهم فحسب، بل الناصبي عندهم كل من رأى صحة خلافة أبي بكر وعمر وأحبهما، وبناء على هذا الوصف تترتب جميع الأحكام التابعة من التكفير واستحلال الدماء والأموال والحكم عليهم بالخلود في النار[1].

(١) ينظر في تفصيل هذا كتاب: (الشيعة وأهل السنة) للشيخ محمد مال الله، وكذلك كتاب (الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب) ليوسف البحراني.



محتويات الوحدة:

- طرق ووسائل الشيعة لفرض عقيدتهم الفاسدة.
- تحريف العقيدة وزعزعة الثوابت الإسلامية.
- إشعال الفتن الداخلية بين أبناء الأمة والتآمر مع أعدائها خارجيًا.
- افتراءاتهم على أهل السنة.

طرق ووسائل الشيعة لفرض عقيدتهم الفاسدة:

لم يتردد الشيعة في سلوك كل سبيل ممكن لتغيير العقيدة الإسلامية وزعزعة ثوابتها في نفوس المسلمين، واستبدال عقيدتهم الفاسدة بالعقيدة السليمة الصحيحة، ولهم في هذا عدة طرق ووسائل، ومن هذه الوسائل:

١- دس الروايات الموضوعة التي تؤيد مذهبهم، وذلك من خلال بعض رواتهم الذين تظاهروا بالانشغال بالحديث، كأمثال جابر الجعفي الذي أكثر من وضع الحديث، وقد ذكر ابن القيم عن بعض العلماء أن الأحاديث التي وضعها الرافضة في فضائل علي قرابة ثلاثمائة ألف حديث، ولم يستبعد ابن القيم هذا الأمر(١).

٢- التستر بمذهب أهل السنة، حيث حاول بعض الرافضة التدثر بدثار أهل السنة والظهور بمظهرهم وطريقتهم لأجل تمرير باطلهم، ومن أمثلة هذا: تفسير (مجمع البيان) للطبرسي الذي ألفه على طريقة المداراة لأهل السنة، فلم يصرح فيه بعقائد الرافضة الباطلة، وإنما أخذ يدس سم عقيدته الفاسدة بين ثنايا تفسيره.

٣- تشويه التاريخ الإسلامي، وخاصة تاريخ الصحابة رضي الله عنهم، وليس هناك تشويه أكثر من اعتبارهم كفارا ومنافقين، والحكم عليهم جميعا بالردة بعد وفاة النبي ﷺ إلا نفرا يسيرا منهم. وللرافضة كتابات في التاريخ تعمدوا الإساءة فيها لتاريخ الأمة الإسلامية كما في روايات وأخبار الكلبي، وأبي مخنف، ونصر بن مزاحم المنقري، والتي توجد حتى عند الطبري في تاريخه، لكن الطبري يذكرها مسندة لهؤلاء فيعرف أهل العلم حالها، وأيضا كتابات المسعودي في مروج الذهب، واليعقوبي في تاريخه، وقد أشار الأستاذ محب الدين

---

(١) ينظر: المنار المنيف (ص:١١٦)، السيوف المشرقة للآلوسي (ص:٥٠).

الخطيب في حاشية العواصم إلى أن التدوين التاريخي إنما بدأ بعد الدولة الأموية، وكان للأصابع الباطنية والشعوبية المتلفعة برداء التشيع دور في طمس معالم الخير فيه وتسويد صفحاته الناصعة، ويظهر هذا الكيد لمن تدبر كتاب العواصم من القواصم لابن العربي مع الحاشية الممتازة التي وضعها عليه العلامة محب الدين الخطيب[(١)].

تحريف العقيدة وزعزعة الثوابت الإسلامية:

للشيعة دور كبير في تحريف العقيدة الإسلامية وإدخال الفساد على أهلها، ومن أبرز آثار الشيعة في هذا المجال:

- نشر الشرك:

تعتبر الشيعة من أوائل فرق القبورية ظهورا، بل هم أول من عمّر الأضرحة والمشاهد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأول من وضع هذه الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على القبور أهل البدع من الروافض ونحوهم الذين يعطلون المساجد ويعظمون المشاهد التي يشرك فيها ويكذب فيها ويبتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانا، فإن الكتاب والسنة إنما فيهما ذكر المساجد دون المشاهد»[(٢)].

ولا زالت هذه المظاهر موجودة إلى اليوم، وتأثر بها العديد من المسلمين في كل مكان، خاصة أهل التصوف الذين تلقفوا عنهم هذه البدع والضلالات، وصاروا يحاكونهم في العديد من أفكار الغلو في الصالحين والأئمة، ففي مقابل فكرة الإمامة وتقديس الأئمة عند

---

(١) ينظر: أصول مذهب الشيعة للقفاري (٣/ ١٢٠٨-١٢٠٩).

(٢) الرد على الأخنائي (ص:٣٢).

الرافضة ظهرت فكرة (القطبانية) عند الصوفية، حيث ينسبون إلى القطب أوصاف الربوبية التي لا تليق إلا بالله تعالى، تماما كما هو الحال عند الرافضة في غلوهم في أئمتهم، وقد أشار ابن خلدون إلى هذا الأمر وتكلم عن أن الصوفية أخذوا هذه الفكرة من الرافضة وتأثروا بها[١]، وذكر هذا أيضا العلامة عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف[٢].

- الصد عن الدين:

تشتمل عقائد الشيعة على قدر كبير جدا من الخرافات والأساطير والعقائد المخالفة لصرائح العقول، وفيها من الدعوة إلى الكراهية والحقد والعنف والتفسخ الأخلاقي ومساوئ الأفعال ما تستقبحه العقول السوية والفطر المستقيمة، ولهذا فإن الذي يتعرف على عقيدتهم على أنها هي الإسلام سيظن بالإسلام ظن السوء، ولن يجد فيه ما يدعوه إلى قبوله، بل على العكس من ذلك سيصده ذلك عن الدخول في الإسلام أشد الصد، بل حتى المسلمون أنفسهم متى ما صدَّقوا أن هذا هو الإسلام فإنه ربما يكون سببا لترك الإسلام والخروج منه.

ومما يؤكد هذا أن نسبة الإلحاد في إيران الشيعية ازدادت بعد قيام الثورة الشيعية بقيادة الخميني، وسجلت أرقاما عالية كما تحدثت عن هذا العديد من التقارير[٣].

كذلك أيضا نجد أن أعداء الإسلام وجدوا في التشيع بغيتهم للتشكيك في الإسلام، فصاروا يستدلون بمرويات الشيعة وآرائهم للطعن في صحة القرآن والسنة، بل وفي

---

(١) ينظر: مقدمة ابن خلدون (ص:٦٢١).

(٢) ينظر: نسيم حاجر في تأييد قولي عن مذهب المهاجر (ص:٨).

(٣) يمكن مشاهدة تقرير مرئي حول هذا الموضوع تحت هذا الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=-5fiUJRj8wY.

التشكيك في تاريخ الأمة الإسلامية بكامله.

- ظهور فرق الزندقة من رحم التشيع:

الرفض كان أحد أهم بوابات الكفر والزندقة والإلحاد، ومنه نشأت العديد من فرق الزندقة، وعلى رأسها الباطنية بسائر فرقها المختلفة كالقرامطة والبهرة والدروز والنصيرية، وكذلك الفرق التي نشأت في العصور المتأخرة كالشيخية والكشفية والبابية والبهائية، وهؤلاء يقولون بالكفر الصريح الذي لا يختلف حوله اثنان.

إشعال الفتن الداخلية بين أبناء الأمة والتآمر مع أعدائها خارجيًا:

إشعال الفتن الداخلية:

تاريخ الشيعة مليء بإثارة الفتن والمشاكل، وخاصة بعد أن اخترع البويهيون إقامة المآتم بذكرى مقتل الحسين وذلك في بغداد في القرن الرابع الهجري، فصاروا في كل عام يقيمون هذه المآتم ويستفزون بها أهل السنة، ويعلنون سب الصحابة رضي الله عنهم، وبسبب هذا جرت العديد من الفتن بين أهل السنة وبينهم كما هو معروف مشهور في كتب التاريخ[١].

يقول ابن تيمية: «أما الفتنة فإنما ظهرت في الإسلام من الشيعة، فإنهم أساس كل فتنة وشر، وهم قطب رحى الفتن فإن أول فتنة كانت في الإسلام قتل عثمان ... وأن أصل كل فتنة وبلية هم الشيعة ومن انضوى إليهم، وكثير من السيوف التي سلت في الإسلام إنما كانت من جهتهم، وعلم أن أصلهم ومادتهم منافقون، اختلقوا أكاذيب، وابتدعوا آراء

(١) ينظر - مثلا - حوادث سنة ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٧، في البداية والنهاية لابن كثير.

فاسدة، ليفسدوا بها دين الإسلام، ويستزلوا بها من ليس من أولي الأحلام، فسعوا في قتل عثمان، وهو أول الفتن ثم انزووا إلى علي، لا حبا فيه ولا في أهل البيت، لكن ليقيموا سوق الفتنة بين المسلمين، ثم هؤلاء الذين سعوا معه منهم من كفره بعد ذلك وقاتله، كما فعلت الخوارج، وسيفهم أول سيف سل على الجماعة، ومنهم من أظهر الطعن على الخلفاء الثلاثة، كما فعلت الرافضة، وبهم تسترت الزنادقة، كالغالية من النصيرية وغيرهم، ومن القرامطة الباطنية والإسماعيلية وغيرهم، فهم منشأ كل فتنة، والصحابة رضي الله عنهم منشأ كل علم وصلاح وهدى ورحمة في الإسلام... فلينظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه، وما يقرب من زمانه من الفتن والشرور والفساد في الإسلام، فإنه يجد معظم ذلك من قبل الرافضة، وتجدهم من أعظم الناس فتنا وشرا، وأنهم لا يقعدون عما يمكنهم من الفتن والشر وإيقاع الفساد بين الأمة»(١).

ومن أبرز الأمثلة المعاصرة لفتنهم الداخلية:

ومصداق جملة شيخ الإسلام بن تيمية الأخيرة ما نراه اليوم في واقعنا من تآمر الشيعة على المسلمين وسعيهم لإحداث الفتن الداخلية، والأمثلة على هذا كثيرة، ومن أبرزها: الخطة الخمسينية لتصدير الثورة الإيرانية، والتي من ضمن مراحلها التغلغل في أوساط الحكومات السنية، والتأثير على القرار فيها، ومن ثم زرع الخلاف بين الحكومات وبين العلماء وعامة الشعب عن طريق زعزعة الاستقرار وإضعاف الاقتصاد، ونشر الفساد، الأمر الذي سيؤدي إلى حالة من الشحن العاطفي والغضب على الحكومات، ثم تأتي مرحلة التحريض على الثورة لإسقاط هذه الحكومات، حتى ولو لم يتولى الشيعة الأمر من بعدهم، لكن يكفي أن تعم حالة الفوضى في البلاد الإسلامية، وهذا من خبث الشيعة وكراهيتهم

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٣٦٤-٣٧٢).

لأهل الإسلام[1].

علاوة على أنهم لا يدخرون جهدا في شق صف المسلمين في كل مكان، من خلال شق أي مؤسسة رسمية إسلامية لتصبح مؤسستين سنية وشيعية، وقد حدث هذا في لبنان والبحرين والكويت والعراق وهم يطالبون بذلك في فلسطين ومصر وغيرهما:

- ففي لبنان عام ١٩٦٧م نجح موسى الصدر باستصدار قانون من مجلس النواب اللبناني لتنظيم الطائفة الشيعية؛ الذي تم بموجبه إنشاء (المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى) برئاسة موسى الصدر، وأدى إنشاء المجلس إلى هدم الوحدة بين الشيعة والسنة لأول مرة في لبنان وصارت سنة متبعة شيعياً.

- وفي الكويت ومع بداية القرن ٢١ طالب الشيعة بإنشاء (هيئة للأوقاف الجعفرية الشيعية) تكون مستقلة عن وزارة الأوقاف وعن الأجهزة الحكومية، بل وطالبوا بأن تكون تحت إشراف مراجع وعلماء مذهبهم كونهم ينوبون عن الإمام الغائب! وتم لهم هذا.

- وفي البحرين برغم إنشاء الدولة لـ(المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) الذي وزعت عضويته مناصفة بين السنة والشيعة إلا أن الشيعة تجاهلوا ذلك وقامت ٨٠ شخصية شيعية بتأسيس (المجلس الإسلامي العلمائي) سنة ٢٠٠٤ بحجة أن التعامل مع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية كمؤسسة حكومية ينطوي على (شبهة فقهية!!).

- وفي العراق مباشرة بعد الاحتلال ٢٠٠٣ قام الشيعة بتقسيم وفصل دائرة الأوقاف إلى الوقف السني والوقف الشيعي رغم أنهم المسيطرون على زمام الأمور، بل وطالبو بتقسيم العراق إلى فدراليات شيعية وكردية وسنية.

---

(١) ينظر: الخطة الخمسينية وإسقاطاتها في مملكة البحرين (ص:١٩-٣٤).

- وفي مصر حاول بعض المتشيعة تأسيس (المجلس الأعلى لآل البيت في مصر) في أواخر عام ٢٠٠٤، ولم يتم الاعتراف به رسمياً، رغم محاولاتهم المتعددة.

- وفي فلسطين، قاموا سنة ٢٠٠٦ بالإعلان عن تأسيس (المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في فلسطين)، لكن لم يتم لهم الأمر[١].

التآمر مع أعداء المسلمين خارجيًا :

وهذا مما امتلأ به تاريخ الشيعة الرافضة قديما وحديثا، فمنذ نشأة هذا المذهب كان ولا زال خنجرا في ظهر الأمة، يتآمرون مع أعدائها ويحيكون المؤامرات على أبنائها، ولم يترددوا يوما في الوقوف في صف الأعداء ضد المسلمين، يقول ابن تيمية: «الرافضة يوالون أعداء الدين الذين يعرف كل أحد معاداتهم من اليهود، والنصارى والمشركين: مشركي الترك، ويعادون أولياء الله الذين هم خيار أهل الدين، وسادات المتقين، وهم الذين أقاموه وبلغوه ونصروه.

ولهذا كان الرافضة من أعظم الأسباب في دخول الترك الكفار إلى بلاد الإسلام.

وأما قصة الوزير ابن العلقمي وغيره، كالنصير الطوسي مع الكفار، وممالأتهم على المسلمين فقد عرفها الخاصة والعامة.

وكذلك من كان منهم بالشام: ظاهروا المشركين على المسلمين، وعاونوهم معاونة عرفها الناس.

وكذلك لما انكسر عسكر المسلمين، لما قدم غازان، ظاهروا الكفار النصارى، وغيرهم

---

(١) ينظر: مجلة الراصد، مقال بعنوان: شعارهم الوحدة الإسلامية وثمرتهم الفرقة والانقسام!!
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=8135

من أعداء المسلمين، وباعوهم أولاد المسلمين - بيع العبيد - وأموالهم، وحاربوا المسلمين محاربة ظاهرة، وحمل بعضهم راية الصليب.

وهم كانوا من أعظم الأسباب في استيلاء النصارى قديما على بيت المقدس حتى استنقذه المسلمون منهم»[1] وهذا كان حالهم قديما، ولا زال هذا الحال إلى يومنا هذا.

ومن أبرز الأمثلة المعاصرة لفتنهم الخارجية:

ومن أمثلة هذا التآمر الشيعي مع أعداء الإسلام ضد المسلمين:

١ - الدولة الصفوية التي قامت على دماء أهل السنة في إيران، وفرضت التشيع قسرا على المسلمين السنة، ثم بعد ذلك صارت العدو الأول للخلافة العثمانية، وتآمرت مرات كثيرة مع الصليبيين الانجليز والبرتغال وغيرهم ضد الدولة العثمانية[2].

٢ - أسهم الشيعة في القرن الحالي بشكل كبير في ضياع كثير من الدول الإسلامية كأفغانستان والعراق وسوريا، والأدهى من هذا أنهم يتفاخرون بهذا التآمر، فهذا محمد على أبطحي نائب الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية يقول في ختام أعمال مؤتمر الخليج وتحديات المستقبل الذي نظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بإمارة أبو ظبي عام ٢٠٠٤م، قال إن بلاده: «قدمت الكثير من العون للأمريكيين في حربيهم ضد أفغانستان والعراق»، ومؤكدا على أنه «لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة»!.

---

(١) منهاج السنة (٧/ ٤١٤).

(٢) ينظر في بيان شيء من هذا التآمر الصفوي على الدولة العثمانية: الدولة العثمانية - عوامل النهوض وأسباب السقوط، للصلابي (ص:١٧٧-١٨٤).

٣- تعاون الشيعة مع اليهود: يقول الأستاذ عبدالله الغريب: «تعاون الشيعة مع العدو الصهيوني في جنوب لبنان حقيقة ثابتة وليس أسطورة اخترعها خصوم الرافضة، فلقد تحدثت الصحف ووكالات الأنباء المحلية والعالمية عن هذا التعاون ولمسه المسلمون والنصارى في الجنوب لمس اليد واعترف به الطرفان الشيعي واليهودي»، ثم ذكر بعض التقارير الإخبارية التي تحدثت عن العلاقة بين أمل واليهود، وحجم التعاون بينهما، وكيف أن اليهود يصرحون بثقتهم في حركة أمل الشيعية، وأنها هي التي ستقوم بحماية الحدود الصهيونية وتمنع أي عمل مقاوم يستهدف اليهود في هذه المنطقة[(١)].

افتراءاتهم على أهل السنة:

يحاول الشيعة إثبات صحة مذهبهم والرد على أهل السنة بأي وسيلة، سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، فهم لا يجدون أي حرج في الكذب والافتراء على أهل السنة، إذ دينهم مبني على الكذب، وهذا الكذب والافتراء على أهل السنة له صور ومظاهر عديدة، ومن هذه الصور:

نسبة الكتب المكذوبة إلى أهل السنة:

من أساليب الشيعة في تمرير خبثهم: نسبة الكتب التي تحتوي على باطلهم إلى بعض أهل السنة، ومن أمثلة هذا:

١- كتاب: (سر العالمين وكشف ما في الدارين) نسبوه إلى الإمام أبي حامد الغزالي، وهو كتاب يتضمن الكثير من هذيان الشيعة، وذكروا في خطبته عن لسان الغزالي وصيته بكتمان

---

(١) وجاء دور المجوس (٢/ ١٦٠ - ١٦٢).

هذا السر وحفظ هذه الأمانة، وأن ما ذكر في هذا الكتاب فهو عقيدتي، وما ذكر في غيره فهو للمداهنة.

وقد ذكر د. عبد الرحمن بدوي أن بعض المستشرقين ذهبوا إلى القول بأن الكتاب منحول مثل جولد تسيهر، بويج، ومكدونلد، ويذهب عبد الرحمن بدوي إلى هذا الرأي ويقطع به ويحتج لذلك فيقول: «والأمر الذي يقطع بأن الكتاب ليس للغزالي هو ما ورد في ص٨٢ من قوله: «أنشدني المعري لنفسه وأنا شاب في صحبته» فإن المعري توفي سنة (٤٤٨هـ) بينما ولد الغزالي سنة (٤٥٠هـ)، فكيف ينشده لنفسه»[(١)].

٢- المختصر المنسوب إلى الإمام مالك، صنفه أحد الشيعة وذكر فيه أن مالك العبد يجوز له أن يلوط به لعموم قوله تعالى: ﴿أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ﴾[النساء:٣] وقد فات ذلك صاحب (الهداية) فنسب حل المتعة إلى الإمام مالك، مع أنه كذب وبهتان[(٢)].

٣- كتاب (المراجعات)، وهو كتاب أَلَّفه عبد الحسين شرف الدين الموسوي (ت ١٩٥٧م)، جمع فيه مراسلات حوارية بينه وبين شيخ الأزهر سليم البشري رحمه الله (ت ١٩١٦م) حول موضوع الإمامة، انتهت بتسليم البشري بصحة حجج الموسوي!!

وهذا الكتاب تظهر فيه علامات الكذب على الشيخ البشري بشكل واضح، وذلك:

١- الكتاب لم ينشر إلا بعد وفاة البشري بربع قرن.

٢- لم تنشر هذه المناظرة إلا من طرف واحد، والمذكرات المتبادلة بين المتناظرين لا يوجد

---

(١) مؤلفات الإمام الغزالي (ص:٢٧١-٢٧٢)، وينظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:٣٣)، أصول مذهب الشيعة (٣/ ١١٣١)

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:٣٤).

لها أي أثر في ملفات مشيخة الأزهر، ولم ينشر المؤلف أي صور من أجوبة البشري والتي بلغت (٥٦) رسالة ليثبت صحة المراسلات كما هي العادة في مثل هذا النوع من الكتابات.

٣- أسلوب الكتاب كله واحد، فلا فرق بين مراسلات البشري وبين مراسلات الموسوي، مما يدل على أن الكاتب لهذه المراسلات هو شخص واحد.

٤- الكتاب يظهر البشري بصورة الجاهل الذي لا يعرف الكثير عن مذهب الشيعة بل حتى عن مذهب أهل السنة ومصادرهم وأدلتهم، وكان يسلم بكل ما يطرحه الموسوي من تأويلات باطلة واستدلالات واهية لا يعجز عن ردها صغار طلاب العلم فضلا عن شيخ الأزهر والذي كان يمثل أكبر شخصية علمية في العالم الإسلامي.

٥- الأمر الأهم: إذا كان البشري قد سلَّم بكل ما قاله الموسوي كما يدَّعي فلماذا لم يعلن تشيعه، أو على الأقل يظهر شيء من التغير الملحوظ على حاله وتقريراته العلمية؟ وهذا ما لم يظهر عليه البتة بشهادة جميع من يعرفه وبشهادة أسرته[١].

نسبة أهل الاعتزال إلى أهل السنة:

وهذه من الأساليب التي يلجأ إليها الشيعة عند محاجة أهل السنة، فينسبون بعض المعتزلة والزيدية إلى أهل السنة، ثم يحتجون بأقوالهم على أهل السنة، ومن أمثلة هذا:

١- ابن أبي الحديد الشيعي المعتزلي: وهو عز الدين عبد الحميد بن أبي الحسين بن أبي الحديد المدائني الشيعي المعتزلي المعروف بابن أبي الحديد، صاحب الشرح الشهير لنهج البلاغة، وهو شيعيٌ عند قدماء الرافضة، إلا أن بعض الرافضة اليوم يزعمون أنه سنيٌ، كما

---

(١) ينظر: السياط اللاذعات في كشف كذب وتدليس صاحب المراجعات لعبدالله الغامدي، (ص:١١-١٤)، عقيدة الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية لعلي السالوس (ص:١٧٠-١٨١).

قال صاحب روضات الجنات عنه: «مواليا لأهل بيت العصمة والطهارة، وإن كان في زي أهل السنة والجماعة، منصفا غاية الإنصاف في المحاكمة بين الفريقين»[1]، ويحاول بعض الشيعة المعاصرين إثبات أنه لم يكن شيعيا وأنه كان من أهل السنة حتى يكون حجة على أهل السنة، بينما أهل السنة لا يرونه منهم، قال ابن كثير في ترجمته: «الكاتب الشاعر المطبق الشيعي الغالي، له شرح (نهج البلاغة) في عشرين مجلداً... وكان حظيا عند الوزير ابن العلقمي، لما بينهما من المناسبة والمقاربة والمشابهة في التشيع والأدب والفضيلة»[2].

٢- المسعودي: علي بن الحسين بن علي الهذلي البغدادي أبو الحسن المسعودي، كان شيعيا مثله مثل ابن أبي الحديد، لكن لأنه منصفٌ في بعض مروياته في كتاب مروج الذهب، فقد تبرأ منه بعض الروافض وعدوه سنيا لأنه يخالف طريقة الروافض.

قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة»: «والحكاية التي ذكرها -أي الرافضي- عن المسعودي منقطعة الإسناد وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله تعالى فكيف يوثق بحكاية منقطعة الإسناد في كتاب قد عرف بكثرة الكذب»[3]، ودلائل التشيع في كتابه مروج الذهب كثيرة، ولذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في لسان الميزان: «وكتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً»[4].

٣- الخوارزمي الحنفي المعتزلي الشيعي:

الموفق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي الحنفي، أخطب خوارزم معتزلي وشيخه

---

(١) روضات الجنات (٥/ ١٩).

(٢) البداية والنهاية (١٣/ ١٩٩).

(٣) منهاج السنة (٤/ ٨٤).

(٤) لسان الميزان (٥/ ٥٣١).

الزمخشري، متشيعٌ مثله مثل ابن أبي الحديد الشيعي المعتزلي، له كتاب (مناقب الإمام أمير المؤمنين)، والكتاب يُطبع في إيران والنجف، وله طبعة الكترونية في موقع شبكة الشيعة العالمية، يقول محب الدين الخطيب: «أخطب خوارزم أديب متشيع من تلاميذ الزمخشري»[١]، ويحاول بعض الشيعة المعاصرين إثبات أنه من أهل السنة حتى يحتجوا به عليهم.

٤- سبط ابن الجوزي: هو يوسف بن قزغلي بن عبدالله سبط (ابن بنت) أبي الفرج بن الجوزي العالم الحنبلي الكبير، ينعته الشيعة بالعالم الكبير والمجتهد الذي لا يشق له غبار، قال الذهبي: «رأيت له مصنفا يدل على تشيعه»[٢]، وقال ابن حجر: «ثم إنه يترفض وله مؤلف في ذلك نسأل الله العافية... قال الشيخ محيي الدين اليونيني: لما بلغ جدي موت سبط ابن الجوزي قال: لا رحمه الله كان رافضيا»[٣].

إدراج الأشعار المكذوبة على أهل السنة:

قال في مختصر التحفة: «ومن مكائدهم أنهم يزيدون بعض الأبيات في شعر أحد أئمة أهل السنة مما يؤذن بتشيعه، كما فعلوا في ديوان حافظ الشيرازي، وديوان مولانا الرومي، والشيخ شمس الدين التبريزي قدس سرهم، وقد ألحق بعض الشيعة المتقدمين بها نسب للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه من الأبيات الثلاثة السابقة التي أولها:

يَا راكبا قِفْ بالمحصّب من منى وَاهْتِفْ بساكنِ خَيْفِها والنَّاهِضِ

ثلاثة أبيات أخرى تشير بتشيعه وحاشاه من ذلك وهي هذه:

---

(١) من تعليقه على منهاج الاعتدال (ص:٣١٢)

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٩٧).

(٣) لسان الميزان (٨/ ٥٦٥).

قف ثم نادِ بأنني لمحمد ووصيه وبنيه لست بباغضِ

وأخبرهم أني من النفر الذي لِوَلاءِ أهل البيت ليس بناقض

وقل ابن إدريس بتقديم الذي قدمتموه على علي ما رضي

والفرق بين تلك الثلاثة وهذه مما لا يخفى على صغار المتعلمين، إذ هذه الثلاثة في غاية من الركاكة فلا يتصور صدورها عن مثل ذلك الإمام البليغ الذي له اليد الطولى في العربية، وقد نسبوا له أيضا أبياتا أخر غير التي ذكرناها سابقا مثل قولهم:

شفيعي نبي والبتول وحيدر وسبطاه والسجاد والباقر المجدي

وجعفر والثاوي ببغداد والرضا وفلذته والعسكريان والمهدي

ولا يخفى بطلان ما نسب إلى ذلك الإمام على من تصفح كتب التاريخ، لأن ولادة الإمام علي ابن محمد التقي كانت سنة أربع عشر ومائتين، وولادة الإمام حسن العسكري بعد ذلك بزمن طويل، ووفاة الإمام الشافعي سنة أربع ومائتين في عهد المأمون العباسي»[(١)].

اتهام بعض علماء السنة بالرفض:

من وسائل تمرير الشيعة باطلهم على أهل السنة أنهم يستغلون التشابه في الأسماء بين بعض علماء السنة وبعض الرافضة، فيوهمون السني أن هذا الكلام للعالم المعروف بالسنة وهو في الحقيقة كلام أحد علمائهم، ومن أمثلة هذا:

١- محمد بن جرير الطبري: هذا اسم لثلاثة رجال: أحدهم سني والآخران رافضيان. أما السني فهو الإمام أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي الطبري، المؤرخ المفسر الإمام صاحب التفسير المشهور (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، وله كتاب

(١) مختصر التحفة (ص:٣٤-٣٥).

(تهذيب الآثار)، وكتاب (تاريخ الرسل والملوك)، وكتاب (اختلاف الفقهاء).

أما الرافضيان فهما:

- محمد بن جرير بن رستم الطبري الكبير، وهو صاحب كتاب (المسترشد في الإمامة)، وقد اشترك مع الإمام ابن جرير في أمور، فكلاهما كان في بغداد، وفي عصر واحد، بل كانت وفاتهما في سنة واحدة، وهي سنة (٣١٠هـ)، وهذا التشابه قد ألحق الأذى بالإمام الطبري في حياته، حيث اتهمه بعض العوام بالرفض، ومنهم من رماه بالإلحاد، وقد نسب إليه كتاب عن حديث غدير خم يقع في مجلدين، ونسب إليه القول بجواز المسح على القدمين في الوضوء[١].

- محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير، وهو صاحب كتاب (دلائل الإمامة)، وهو كتاب له قدر كبير عند الرافضة.

٢- السُّدِّي: وهو للقب لرجلين:

- السدي الكبير السني: وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي القرشي الكوفي، كان يروي الحديث.

- السُّدِّي الصغير الشيعي: وهو محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكوفي وهو من الوضاعين الكذابين عند أهل السنة[٢].

٣- ابنُ قتيبة: وعُرِف بهذا اللقب اثنان:

---

(١) ينظر: أصول مذهب الشيعة للقفاري (٣/ ١١٩٦-١١٩٧).

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:٣٢).

- ابن قتيبة السني: وهو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وهو من علماء السنة المكثرين في التصنيف حيث له كتبٌ جامعة في سائر الفنون، وكان يلقب بـ(خطيب أهل السنة).

- ابن قتيبة الرافضي: وهو عبد الله بن قتيبة رافضي غالٍ وعبد الله بن مسلم بن قتيبة من ثقات أهل السنة، قال الآلوسي: «وقد صنف كتابا سماه بـ(المعارف)، فصنف ذلك الرافضي- كتابا سماه ب(المعارف) أيضا قصداً للإضلال»[1].

وينسب الكثيرون إلى هذا الرافضي كتاب (الإمامة والسياسة) وليس لابن قتيبة السني الثقة، لأن الكتاب مشحون بسب الصحابة والقدح فيهم واتهام أم المؤمنين عائشة بأنها أمرت بقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان، وفيه كذب وتناقضات وذكر لمعتقدات الرافضة[2].

٤- ابنُ بَطة وابنُ بُطة: وهما رجلان:

- ابن بَطة - بفتح الباء-، قال عنه الذهبي في السير: «الإِمَامُ، القُدْوَةُ، العَابِدُ، الفَقِيْهُ، المُحَدِّثُ، شَيْخُ العِرَاقِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَمْدَانَ العُكْبَرِيُّ الحَنْبَلِيُّ، ابْنُ بَطَّةَ، مُصَنِّفُ كِتَابِ «الإِبَانَةِ الكُبْرَى» فِي ثَلاَثِ مُجَلَّدَاتٍ»[3].

- ابن بُطة - بضم الباء - هو أبو جعفر محمد بن جعفر بن بُطة القمي، رافضيٌ-، وفي لسان الميزان: «ذكره ابن بانويه في تاريخ الري فقال: كان عظيم المنزلة عند الشيعة، وكان

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:٣٢).

(٢) ينظر: كتب حذر منها العلماء (٢/ ٢٨٩-٣٠١).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٢٩).

قوي الأدب والفضل، وكان ضعيفا في الحديث عندهم، وفي إسناد حديثه عندهم أغلاط كثيرة وسمع منه جماعة، وقال محمد بن الحسن بن الوليد وكان من شيوخهم: كان محمد بن جعفر بن بطة ضعيفا مخلطا معروفا بذكر سب السلف»[1].

(١) لسان الميزان (٧/ ٣٦).

المصادر والمراجع

- أثر الديانات الوثنية في عقائد الرافضة، المؤلف: بسمة بنت أحمد، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٥هـ.
- أثر العناصر الأجنبية في فكر بعض الشيعة الاثني عشرية، المؤلف: عبداللطيف بن عبدالرحمن الحسن، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.
- الاحتجاج، المؤلف: أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تعليق وملاحظات: السيد محمد باقر الخرسان، ١٣٨٦ - ١٩٦٦م.
- اختيار معرفة الرجال المعروف بـ رجال الكشي، المؤلف: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تصحيح وتعليق : مير داماد الأسترابادي، تحقيق : السيد مهدي الرجائي، ١٤٠٤هـ.
- الإخنائية أو الرد على الإخنائي، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، المحقق: فواز بن محمد العوضي، الناشر: مكتبة النهج الواضح – الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٧ ه - ٢٠١٦م.
- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، المؤلف: محمد بن محمد بن نعمان العكبري المفيد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.
- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، المؤلف: محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتعليق: حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الرابعة، ١٣٦٣هـ.
- أصل الشيعة وأصولها، المؤلف: الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، تحقيق: علاء آل جعفر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- الأصول العامة للفقه المقارن، المؤلف: محمد تقي الحكيم، الطبعة الثانية، أغسطس ١٩٧٩م.
- أصول الفقه المقارن بين الأصوليين والمحدثين، المؤلف: محسن آل عصفور، الناشر: دار التفسير، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- أصول الفقه، المؤلف: محمد رضا المظفر.
- أصول علم الرجال، المؤلف: عبدالهادي الفضلي، الناشر: مركز الغدير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد -، المؤلف: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي، المحقق: علي سامي النشار، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- الاعتقادات في دين الإمامية، المؤلف: محمد بن علي بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق، تحقيق: عصام عبد السيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.
- أعيان الشيعة، المؤلف: السيد محسن الأمين، تحقيق وتخريج : حسن الأمين.
- الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، المؤلف: محمد بن الحسن الطوسي، ١٤٠٠م.
- الفوائد المدنية والشواهد المكية، المؤلف: محمد أمين الإسترآبادي، نور الدين العاملي، تحقيق: رحمة الله الرحمتي الأراكي، ١٤٢٤هـ.
- الأمالي، المؤلف: أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- الإمامة في أهمّ الكتب الكلاميّة وعقيدة الشيعة الإماميّة، المؤلف: علي الحسيني الميلاني، الناشر: منشورات الشريف الرضي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
- أوائل المقالات، المؤلف: محمد بن محمد بن النعمان المفيد، دار المفيد طباعة - نشر

توزيع، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

- الايقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة، المؤلف: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: محمد تقي المصباح اليزدي ، محمد الباقر البهبودي، المطبعة: نگارش، الناشر: مشتاق المظفر.
- بحار الأنوار، المؤلف: محمد باقر المجلسي، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية. المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، المؤلف: عبد الله الجميلي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية.
- البُرهان في تفسير القرآن، المؤلف: هاشم البحراني.
- بصائر الدرجات، المؤلف: أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، تصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي، الناشر: مؤسسة الأعلمي - طهران ١٤٠٤هـ.
- تاريخ الغيبة الصغرى، المؤلف: محمد صادق الصدر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، المؤلف: طاهر بن محمد الأسفراييني أبو المظفر، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تحريرات في الأصول، المؤلف: مصطفى الخميني، الناشر: مؤسسة تنظيم نشر آثار الامام الخميني، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- تدوين القرآن، المؤلف: علي الكوراني العاملي، الناشر: دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- التذكرة بأصول الفقه، المؤلف: المفيد، تحقيق: مهدي نجف، دار المفيد طباعة – نشر – توزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.
- تصحيح اعتقادات الإمامية، المؤلف: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان، تحقيق: حسين درگاهي.
- تفسير الصافي، المؤلف: الفيض الكاشاني، صححه وقدم له: حسين الأعلمي، منشورات مكتبة الصدر طهران، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.
- تفسير العياشي، المؤلف: محمد بن مسعود إبن عياش السلمي السمرقندي، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي.
- تفسير القمي، المؤلف: علي بن إبراهيم القمي، صححه وعلق عليه: طيب الموسوي الجزائري، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر قم – إيران، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- تفسير نور الثقلين، المؤلف: عبد علي العروسي الحويزي، صححه وعلق عليه: هاشم الرسولي المحلاتي، مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع قم – إيران.
- التنبيه والإشراف، المؤلف: أبو الحسن على بن الحسين بن على المسعودي، الناشر: دار صعب بيروت.
- تهذيب الوصول إلى علم الأصول، المؤلف: الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر، تحقيق: محمد حسين الرضوي، الناشر: مؤسسة الإمام علي – لندن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
- جامع السعادات، المؤلف: محمد مهدي النراقي، حققه وعلق عليه: محمد كلانتر، الناشر: مطبعة النعمان – النجف.

- جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، المؤلف: يوسف البحراني، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- الحكومة الإسلامية، المؤلف: الخميني، الطبعة الثالثة.
- الخطة الخمسينية وإسقاطاتها في مملكة البحرين، المؤلف: هادف الشمري، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ.
- خيانة عائشة بين الاستحالة والواقع، المؤلف: محمد جميل حمود العاملي، الناشر: مؤسسة قمر بني هاشم، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- دراسات في الكافي للكليني، والصحيح للبخاري، المؤلف: هاشم معروف الحسني، الناشر: دار التعارف للمطبوعات.
- دراسة حول الأصول الأربعمائة، المؤلف: محمد حسين الحسيني الجلالي، الناشر: مركز انتشارات الأعلمي- طهران ١٣٩٥هـ.
- دليل العقل عند الشيعة الإمامية، المؤلف: رشدي محمد عرسان عليان، الناشر: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- الدولة العثمانية – عوامل النهوض وأسباب السقوط، المؤلف: علي محمد الصلابي، الناشر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.
- الدين والإسلام أو الدعوة الإسلامية، المؤلف: محمد الحسين كاشف الغطاء النجفي، تعليق: محمد جاسم الساعدي، الناشر: المجمع العالمي لأهل البيت، الطبعة الأولى.
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، المؤلف: آغا بزرك الطهراني، الناشر: دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ. ١٩٨٣م.

- رجال الطوسي، المؤلف: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة ١٤١٥هـ.
- رجال النجاشي، المؤلف: أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد أبن العباس النجاشي الأسدي الكوفي، التحقيق: الحجة السيد موسى الشبيري الزنجاني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- الرجال لابن الغضائري، المؤلف: أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي، تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، دار الحديث، قم.
- الرجال لابن داود، المؤلف: الحسن بن علي بن داود الحلي، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م منشورات المطبعة الحيدرية – النجف.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، الناشر: المطبعة الحيدرية، طهران.
- زهر الربيع، المؤلف: نعمة الله بن عبد الله الحسيني الجزائري، الناشر: مركز تحقيقات كامبيوتري علوم إسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، تأليف: أبي جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.
- السقيفة، طبع باسم كتاب سليم بن قيس، المؤلف: سليم بن قيس، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني.
- السنة النبوية وعلومها بين أهل السنة والشيعة الإمامية، المؤلف: عدنان زرزور، الناشر: دار الأعلام للنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- السياط اللاذعات في كشف كذب وتدليس صاحب المراجعات، المؤلف: عبدالله

الغامدي.

- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
- السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة، وهو: مختصر لكتاب (الصواقع المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة)، مؤلف الأصل: نصير الدين محمد الشهير بخواجه نصر الله الهندي المكي، اختصره وشذبه: أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي، تحقيق: الدكتور مجيد الخليفة، الناشر: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح أصول الكافي للمازندراني، المؤلف: مولي محمد صالح المازندراني، تصحيح: السيد علي عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ_ ٢٠٠٠م.
- الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب، المؤلف: يوسف البحراني، تحقيق: مهدي الرجائي، الناشر: المحقق، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- الشيخية نشأتها وتطورها، المؤلف: محمد حسن آل الطالقاني، الناشر: مكتبة المعارف- النجف، دار الكتاب العربي- بغداد، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- الشيعة في الميزان، المؤلف: محمد جواد مغنية، الناشر: دار الشروق بيروت.
- الشيعة والتصحيح الصراع بين الشيعة والتشيع، المؤلف: موسى الموسوي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- الشيعة وأهل السنة، المؤلف: محمد مال الله.
- الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، المؤلف: علي بن يونس العاملي النباطي البياضي، حققه وعلق عليه: محمد الباقر البهبودي، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء

الآثار الجعفرية، الطبعة الأولى – ١٣٨٤هـ.

- صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات، المؤلف: أبو القاسم الموسوي الخوئي، الناشر: دار الاعتصام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- الصراع بين الأخباريين والأصوليين داخل المذهب الشيعي الاثني عشري، المؤلف: أحمد قوشتي عبد الرحيم، الناشر: تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام، المؤلف: سليمان بن حمد العودة.
- عقائد الإمامية، المؤلف: محمد رضا المظفر، الناشر: انتشارات أنصاريان – إيران – قم.
- عقيدة الإمامة عن الشيعة الاثني عشرية، دراسة في ضوء الكتاب والسنة، المؤلف: علي أحمد السالوس، الناشر: دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- الغيبة، المؤلف: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: عباد الله الطهراني، علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الاسلامية، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- فرق الشيعة، المؤلف: الحسن بن موسى النوبختي، الناشر: دار الأضواء، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م.
- الفرق بين الفرق، المؤلف: عبد القاهر البغدادي، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- الفرق والمقالات، المؤلف: سعد بن عبدالله الأشعري القميّ، صححه وقدم له: محمد جواد مشكور، الناشر: مؤسسة مطبوعاتي- طهران.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

الأندلسي، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

- الفصول المهمة في أصول الأئمة، المؤلف: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق وإشراف: محمد بن محمد الحسين القائيني، الناشر: مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا، تاريخ النشر: الأولى – ١٤١٨هـ.
- الفقه، حول السنة المطهرة، المؤلف: محمد الحسيني الشيرازي، الناشر: دار العلوم- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- الفهرست، المؤلف: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد المعروف بابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- قلائد الخرائد في أصول العقائد، تأليف: محمد المهدي الحسيني الشهير بالقزويني، حققه وعلق عليه: جودت كاظم القزويني، الناشر: مطبعة الارشاد- بغداد.
- الكافي، المؤلف: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.
- كتاب الالفين في إمامة أمير المؤمنين على بن أبى طالب، المؤلف: جمال الدين الحسن بن يوسف المطهر، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- كتب حذر منها العلماء، المؤلف: مشهور حسن آل سلمان، الناشر: دار الصميعي، ١٩٩٥م.
- كشف الأسرار، المؤلف: الإمام الخميني.
- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، المؤلف: الخواجة نصير الدين الطوسي.
- كمال الدين وتمام النعمة، المؤلف: أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

- اللمعة البيضاء، المؤلف: محمد علي بن أحمد التبريزي الأنصاري، تحقيق: السيد هاشم الميلاني، الناشر: دفتر نشر الهادي، رمضان ١٤١٨ هـ.
- مبادئ الوصول إلى علم الأصول، المؤلف: الحلي أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، المؤلف: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، حققه وعلق عليه لجنة من العلماء والمحققين، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.
- المحصول في علم الأصول، المؤلف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
- مختصر التحفة الاثني عشرية، ألّف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه: علامة العراق محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، عام النشر: ١٣٧٣هـ.
- مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، المؤلف: عبد اللطيف الكازرانى.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، المؤلف: أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، تحقيق: أسعد داغر، الناشر: دار الهجرة – قم، تاريخ النشر: ١٤٠٩هـ.
- مستدرك الوسائل، المؤلف: الميرزا حسين النوري الطبرسي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.
- مستدرك سفينة البحار، المؤلف: علي النمازي الشاهرودي، تحقيق وتصحيح: الحاج الشيخ حسن بن علي النمازي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين بقم المشرفة.

- مشارق الشموس الدرية في أحقية مذهب الأخبارية، المؤلف: عدنان بن السيد علوي آل عبدالجبار الموسوي البحراني، الناشر: المكتبة العدنانية- البحرين ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية، المؤلف: إيمان صالح العلواني، الناشر: دار التدمرية.
- مصباح الزائر، المؤلف: علي بن موسى بن طاووس، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث- قم.
- مصباح الفقاهة: تقرير أبحاث سماحة آية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، بقلم محمد علي التوحيدي التبريزي، الناشر: مكتبة الداوري – قم.
- مصباح الكفعمي، المؤلف: تقي الدين ابراهيم بن علي الكفعمي.
- مصباح المتهجد، المؤلف: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، الناشر: مؤسسة فقه الشيعة بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١م.
- معالم الزلفى في معارف النشأة الأولى والأخرى، المؤلف: هاشم البحراني، تحقيق: مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، الناشر: مؤسسة انصاريان للطباعة والنشر- قم.
- معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، المؤلف: أبوالقاسم الخوئي، الطبعة الخامسة ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، المؤلف: علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، المحقق: نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

- مقدمة ابن خلدون، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين.
- الملل والنحل المؤلف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، الناشر: مؤسسة الحلبي.
- من لا يحضره الفقيه، المؤلف: أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة، الطبعة الثانية.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- مناقب آل أبي طالب، المؤلف: أبو جعفر محمد بن علي بن شهرآشوب السروي المازندراني، قام بتصحيحه وشرحه ومقابلته على عدة نسخ خطية لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية في النجف، ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م.
- منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، المؤلف: لطف الله الصافي الكلبايكاني، مؤسسة الوفاء- بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- المنية والأمل في شرح الملل والنحل، المؤلف: ابن المرتضى، أحمد بن يحيى، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية ، ١٩٨٨م.
- مؤلفات الغزالي، المؤلف: عبد الرحمن البدوي، الناشر: وكالة المطبوعات- الكويت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- الميزان في تفسير القرآن، المؤلف: محمد حسين الطباطبائي، منشورات جماعة

المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

- نسيم حاجر في تأكيد قولي عن مذهب المهاجر، المؤلف: عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف.
- نور البراهين، أو أنيس الوحيد في شرح التوحيد، المؤلف: نعمة الله الجزائري، الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة ١٤١٧هـ.
- وجاء دور المجوس، المؤلف: عبد الله محمد الغريب.
- وصول الأخيار الى أصول الأخبار، المؤلف: حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي، تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، نشر: مجمع الذخائر الإسلامية، - قم.
- الولاية التكوينية، بين القرآن و البرهان، المؤلف: ضياء السيد عدنان الخباز القطيفي، الناشر: مكتبة فدك، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
- مجلة الراصد:

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=5269&search=%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9

- مركز الأبحاث العقائدية:

https://www.aqaed.com/book/569/saqd4-20.html

- مجلة الراصد، مقال بعنوان: شعارهم الوحدة الإسلامية وثمرتهم الفرقة والانقسام!!

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=8135

الفهرس


كيف تحاور شيعيا؟
منهج المرحلة الثالثة
لتوظيف واستخدام المهارات والمعارف
مناقشة أهم أدلة وشبهات الشيعة على عقائدهم



محتويات الوحدة:

- مناقشة أهم أدلة الشيعة النقلية على الإمامة والعصمة.
- مناقشة أهم أدلة الشيعة العقلية على الإمامة والعصمة.

مقدمة:

قبل الخوض في الأدلة التي يستدل بها الإمامية على مذهبهم، وخاصة في قضية الإمامة هناك مقدمات مهمة:

أولها:

أشار لها الآلوسي في مختصر التحفة الاثني عشرية، يقول فيها: «اعلم أن الشيعة استدلوا على إثبات إمامة الأمير – يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه – بلا فصل بدلائل كثيرة، وتحقق بعد الفحص والتفتيش في كتبهم أن أكثرها قائمة في غير محل النزاع، وأنها مسروقة من أهل السنة. وتحقيق ذلك أن دلائلهم في هذه الوحدة ثلاثة:

الدلائل الأولى: هي الآيات والأحاديث الدالة على فضائل الأمير وأهل البيت، وقد استخرجها أهل السنة في مقابلة الخوارج والنواصب الذين تجاسروا على الأمير رضي الله تعالى عنه، ونسبوا إليه ما هو بريء منه، وذكروها في معرض الرد عليهم.

والشيعة قد أوردوا تلك الدلائل في إثبات إمامة الأمير رضي الله تعالى عنه بلا فصل، وقصدوا بذلك الرد على أهل السنة، ولما جاء المتأخرون وقد أخذوا من أهل السنة والمعتزلة شيئا من علم الأصول والكلام وحصل لهم نوع ما من الملكة والقدرة على الخصام، غيروا الأدلة التي كانت هدفا للاعتراضات والأسئلة وأصلحوها بزعمهم بعض المقدمات وزيادة ما اشتهوه من موضوع الروايات، وما دروا أن ذلك زاد في الفساد، وأبطل لهم المقصود والمراد، ورجعوا إلى ما فروا منه، ووقعوا فيما انهزموا عنه، وأكثر دلائلهم من هذا القبيل.

الدلائل الثانية: هي الدلائل الدالة على إمامة الأمير بكونه خليفة بالحق وإماما بالإطلاق في حين من الأحيان، وقد أقامها أيضا أهل السنة في مقابلة المذكورين المنكرين لإمامته، وما يستفاد منها إلا كون الأمير مستحقا للخلافة الراشدة بلا تعيين وقت ولا تنصيص باتصال

زمانها بزمان النبوة أو انفصاله عنه، ولا ينبغي لأهل السنة أن يتصدوا لرد هذه الدلائل وجوابها فإنها عين مذهبهم.

الدلائل الثالثة: وهي الدلائل الدالة على إمامته بلا فصل مع سلب استحقاق الإمامة عن غيره من الخلفاء الراشدين، وهذه الحقيقة مختصة بمذهب الشيعة، وهم منفردون باستخراجها، وهي مخدوشة المقدمات كلها، بحيث يكذب مقدماتها الثقلان: الكتاب والعترة»[١].

ثانيها:

الشيعة في استدلالهم على قضية الإمامة يريدون الوصول إلى: إثبات الإمامة (بالمفهوم الشيعي) والعصمة للأئمة الاثني عشر، ويستدلون بالكثير من الآيات التي لا تدل على مقصودهم من جهتين:

الجهة الأولى: أنها لا تدل على الإمامة والعصمة بالمفهوم الشيعي.

الجهة الثانية: أنها لا تُعيِّن أحدا من الأئمة الاثني عشر، فضلا عن أن تعينهم جميعا.

وهنا يلجأون إلى الروايات لأجل توجيه الآيات إلى المعنى الذي يريدونه، وفي هذه الحالة يكون استدلالهم حقيقة إنما هو بالرواية وليس بالآية، وبدون الرواية لا يستطيعون أن يستدلوا بالآية.

والروايات بعد تسليم صحتها ودلالتها على المطلوب فإنها في الغالب لا تتعدى أن تكون أخبار آحاد، ولا يصح أن يكون إثبات أصل أصول الدين عندهم – وهو الإمامة– بمجرد أخبار آحاد!!

---

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:١٣٨).

والتنبه إلى هذه النقطة يعطي قوة للمحاور في إفساد استدلالهم بالقرآن.

ثالثها:

من المفيد جدا للمحاور عندما يناقش الشيعة حول أدلة العصمة والإمامة أن يستحضر منزلة الإمامة في العقيدة الشيعية، فهي عندهم بمنزلة إثبات النبوة، بل إن حديثهم حولها أعظم من حديثهم حول توحيد الله تعالى وألوهيته، وبالنظر إلى الأدلة التي يوردونها فإنها لا تخلو من الاحتمالات والاعتراضات، وليست أدلة قاطعة للنزاع، وهنا يأتي السؤال الذي يزعزع معظم استدلالاتهم: إذا كانت قضية الإمامة بهذه المنزلة الكبيرة، فلماذا لم تأتِ فيها أدلة صريحة قاطعة؟ ألم يقل الله تعالى في التوحيد: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[البقرة:٢٥٥]، وقال في نبوة محمد ﷺ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[سورة الفتح:٢٩]، فلماذا لم يأت في شأن الإمامة دليل واحد بمثل هذا القطع والوضوح؟

مناقشة أهم أدلة الشيعة النقلية على الإمامة والعصمة:

١- أهم استدلالاتهم الباطلة من القرآن:

أ- آية التطهير:

يقول الشيعة:

العصمة ثابتة للأئمة بآية التطهير، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[الأحزاب:٣٣]، ووجه الدلالة عندهم أن هذه الآية تدل على حصول التطهير لآل البيت، وآل البيت هم أصحاب الكساء كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط مرحل، من شعر أسود، فجاء الحسن

بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا)»[1].

والتطهير هنا هو العصمة، فأخذوا من الآية قضية العصمة، وزعموا أن المقصود بالتطهير: العصمة، وأخذوا من الحديث أن مفهوم أهل البيت منحصر في علي وأولاده، فكان هذا دليلا على عصمتهم[2].

والجواب[3]:

أن هذا الاستدلال مبني على مقدمات:

الأولى: أن هذا التطهير قد حصل بالفعل.

الثانية: أن التطهير بمعنى العصمة.

الثالثة: أن آل البيت هم الأئمة فقط.

الرابعة: أن العصمة يلزم منها الإمامة. وكل هذه المقدمات مخدوشة:

أولا: نص الآية لا يدل على أن التطهير قد حصل، وإنما تتحدث الآية عن أن الله تعالى يريد أن يطهرهم، ولا يلزم من هذه الإرادة ثبوت التطهير لهم، لأن إرادة الله تعالى تنقسم إلى قسمين: إرادة شرعية، وهي متعلقة بما يحبه الله ويرضاه سبحانه وتعالى، وإرادة كونية قدرية، وهي متعلقة بما يوقعه الله سبحانه وتعالى، والإرادة التي في الآية هي الإرادة الشرعية، ولذلك سبقت بأمر ونهي: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[الأحزاب:٣٢]

(١) مسلم (٢٤٢٤).

(٢) ينظر: منهاج الكرامة لابن المطهر (ص:١٢٠-١٢١).

(٣) ينظر منهاج السنة النبوية (٥/ ١٣) (٧/ ٧٠-٨٨).

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[الأحزاب:٣٣] ﴿وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾[الأحزاب:٣٣] ثم قال بعدها: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾[الأحزاب:٣٣] أي: هذه الأوامر وهذه النواهي لأن الله يحب جل وعلا أن يذهب عنكم الرجس إذا التزمتم بفعل ما أمر وترك ما نهى وزجر، فهذه إرادة شرعية يحبها الله ويرضاها، وهي مثل قوله تعالى في شأن المؤمنين: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾[المائدة:٦].

ويؤكد هذا: الرواية التي يستدل بها الشيعة على إخراج أمهات المؤمنين من آل البيت، وهي رواية أم سلمة، وفيها: «فجللهم بكساء، وعلي خلف ظهره فجلله بكساء، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: أنت على مكانك وأنت على خير»[1]، وهذا بعد نزول الآية كما في الرواية، فلو كان التطهير حاصلا فما الحاجة للدعاء لهم؟

ثانيا: بحسب أصول الشيعة فإن هذا التطهير لا يمكن أن يحصل، وذلك أنهم ينفون قدرة الله تعالى على أفعال العباد، وهذا تناقض.

ثالثا: ادعاء أن التطهير بمعنى العصمة لا يسلم لهم، إذ ليس كل من طهره الله تعالى يكون معصوما، يقول الله تعالى مخاطبا عموم المؤمنين: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٦﴾[المائدة:٦]، وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[التوبة:١٠٣].

وكذلك إذهاب الرجس، ولو كان إذهاب الرجس يستلزم العصمة لكان أهل بدر جميعا

---

(١) رواه الترمذي (٣٢٠٥) وأحمد (٢٦٥٠٨) وفي سنده محمد ب سليمان الأصبهاني وقد ضعفه النسائي وأبو حاتم وابن عدي. تهذيب الكمال (٢٥/ ٣١٠).

معصومين لقول الله تعالى: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾[الأنفال:١١].

رابعا: سياق الآيات إنما هو في الحديث عن زوجات النبي ﷺ، وهذه قرينة قوية جدا في الدلالة على دخول زوجات النبي ﷺ، ودخولهن يفسد تفسير التطهير بالعصمة، فإن قالوا: دلَّ على خروجهن من التطهير قوله: (يذهب عنكم)، ولم يقل: (عنكن)، قيل: التعبير بميم الجماعة عوضا عن نون النسوة لأن رسول الله ﷺ هو رأس أهل بيته وهو داخل بلا شك في الآية مع نسائه، كما قال تعالى في شأن امرأة إبراهيم عليه السلام: ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴿٧٣﴾ ﴾[هود:٧٣] فمع أنّ الخطاب لامرأة إبراهيم عليه السلام ولكنه لما دخل إبراهيم عليه السلام وزوجته في مسمى أهل البيت عبّر عنهم جميعاً بـ(ميم) الجماعة في قوله تعالى ﴿ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ ﴾ تغليباً.

خامسا: إثبات العصمة لآل البيت من هذه الآية ليس مأخوذا من نصها وإنما هو مأخوذ من الحديث، وهذا الحديث آحاد فلا يصح إثبات أصل أصول العقائد بمثله، خاصة وأن أصح روايات هذا الحديث هي رواية عائشة وهي مطعون فيها عندهم، فكيف يستدلون برواية (عدوة آل البيت!!) على إثبات عصمة آل البيت؟!

سادسا: الآية تحدثت عن تطهير (أهل البيت)، وهم كثر، فمن أين لهم أن الآية تتحدث عن الاثني عشر فقط؟ أليس من التحكم أن يكون محمد بن علي بن الحسين (الباقر) داخلا في الآية، بينما أخوه زيد بن علي بن الحسين لا يدخل فيها؟! بل العجيب أن السواد الأعظم من أهل البيت لا يدخلون في هذه الآية عندهم!! خلافا لأهل السنة الذين يدخلون جميع أهل البيت في هذه الآية ويجعلونها من فضائل آل البيت، فمن هو المعظم لآل البيت حقا؟!

سابعا: لا يلزم من العصمة الإمامة، واحتجاج الشيعة بهذه الآية ينقض هذه المقدمة

أصلا، ففاطمة رضي الله عنها هي أحد أصحاب الكساء، فالعصمة ثابتة لها على قولهم، مع ذلك ليست هي أحد الأئمة، إذن ليس كل معصوم يكون إماما، فإن قالوا: فاطمة ليست بمعصومة، يكونون قد نقضوا استدلالهم حيث إن فاطمة سيكون قد ثبت لها التطهير ولم تثبت لها العصمة، فدل ذلك على أن التطهير ليس هو العصمة، فسقط استدلالهم تماما.

ب-آية الولاية:

يقول الشيعة[1]:

إن علياً مستحق للإمامة بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ٥٥﴾[المائدة:٥٥]، ويكاد شيوخهم يتفقون على أن هذا أقوى دليل عندهم؛ حيث يجعلون له الصدارة في مقام الاستدلال في مصنفاتهم، ويقولون: «اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة أنها نزلت في علي لما تصدق بخاتمه على المسكين في الصلاة بمحضر من الصحابة»، فإذا كان علي هو وليكم فهو إمامكم[2]، قال الطبرسي: «وهذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة علي بعد النبي بلا فصل»[3].

والجواب:

أن هذا الاستدلال مبني على مقدمتين: الأولى: أن الولاية معناها الإمامة. الثانية: أن المقصود بقوله تعالى: «والذين آمنوا» علي رضي الله عنه. وكلا المقدمتين منقوض:

أولا: هناك فرق بين الوَلاية بالفتح، والوِلاية بالكسر، فالوَلاية -بالفتح- ضد العداوة

(١) ينظر في الشبهة وجوابها: منهاج السنة النبوية (٧/ ٥-٣١).

(٢) منهاج الكرامة لابن المطهر (ص:١١٥-١١٦).

(٣) مجمع البيان (٢/ ١٢٨).

وهي المذكورة في هذه الآية، وليست هي الوِلاية - بالكسر - التي هي الإمارة، وهؤلاء يجعلون الولي هو الأمير ولا يفرقون بين اللفظين، ولو أراد سبحانه الولاية التي هي الإمارة لقال: (إنما يتولى عليكم).

ويؤكد هذا الفرق: أن الله سبحانه لا يوصف بأنه متول على عباده، وأنه أمير عليهم، فإنه خالقهم ورازقهم وربهم ومليكهم، له الخلق والأمر، لا يقال: إن الله أمير المؤمنين كما يسمى المتولي مثل علي وغيره أمير المؤمنين، وأما الولاية المخالفة للعداوة فإنه سبحانه يتولى عباده المؤمنين فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له وليا فقد بارزه بالمحاربة.

ثانيا: كون المقصود بالآية هو علي رضي الله عنه ليس عليه دليل من الآية قطعا، وإنما دليلهم في الرواية التي يدَّعونها من صدقة علي رضي الله عنه وهو راكع، وبدون هذه الرواية ليس لاستدلالهم بالآية أي وجه، وهذه الرواية لا تثبت، ويدل على ضعفها أمور:

- أن الله تعالى لا يثني على الإنسان إلا بما هو محمود عنده، إما واجب وإما مستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء الملة، ولو كان مستحبا لفعله الرسول ﷺ ولحض عليه، وإعطاء السائل لا يفوت؛ إذ يمكن للمتصدق إذا سلَّم أن يعطيه؛ بل إن الاشتغال بإعطاء السائلين يبطل الصلاة كما هو رأي جملة من أهل العلم.

- أنه لو قدر أن هذا مشروع في الصلاة وكان المراد الإشارة إلى علي رضي الله عنه، فإنه يقال: أوصاف علي التي يعرف بها كثيرة ظاهرة، فكيف يترك تعريفه بأوصافه المعروفة ويعرفه بهذا الوصف الذي لا يعرفه إلا من سمعه وصدق به؟ وجمهور الأمة لم تسمع هذا الخبر ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة.

- علي رضي الله عنه لم يكن ممن تجب عليه الزكاة على عهد النبي ﷺ، فإنه كان فقيرا، وزكاة

الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولا وعلي لم يكن من هؤلاء، فكيف يقال: إن عليا أعطى خاتمه زكاة في حال ركوعه فنزلت الآية؟

- إعطاء الخاتم في الزكاة لا يجزي عند كثير من الفقهاء إلا إذا قيل بوجوب الزكاة في الحلي، وقيل: إنه يخرج من جنس الحلي، ومن جوز ذلك بالقيمة فالتقويم في الصلاة متعذر، والقيم تختلف باختلاف الأحوال.

ثالثا: زعمهم بأن أهل السنة أجمعوا على أنها نزلت في علي هو من أعظم الدعاوى الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن عليا لم يتصدق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع، ولا وجود لهذه الرواية في الكتب الستة، وقد ساق ابن كثير الآثار التي تروى في أن هذه الآية نزلت في علي حين تصدق بخاتمه، وعقب عليها بقوله: «وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها»[١].

رابعا: هذا الدليل ينقض مذهب الاثني عشرية؛ لأنه يقصر الولاية على أمير المؤمنين بصيغة الحصر «إنما» فيدل على سلب الإمامة عن باقي الأئمة.

ج- آية المباهلة:

المباهلة هي الملاعنة، والمقصود منها أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء، فيقولون: لعنة الله على الظالم منا[٢].

وآية المباهلة هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ١٣٩).

(٢) ينظر: النهاية في غريب الأثر (١/ ٤٣٩).

فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾﴾[آل عمران:٥٩-٦١]، وكان سبب نزول هذه الآية أن وفد نصارى نجران حين قدموا المدينة جعلوا يُجادلون في نبي الله عيسى عليه السلام، ويزعمون فيه ما يزعمون من البنوة والإلهية، فأمره الله تعالى أن يباهلهم، فدعاهم رسول الله ﷺ إلى المباهلة، بأن يحضر هو وأهله وأبناؤه، وهم يحضرون بأهلهم وأبنائهم، ثم يدعون الله تعالى أن ينزل عقوبته ولعنته على الكاذبين.

فأحضر النبي ﷺ علي بن أبي طالب وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم، وقال: «هؤلاء أهلي» فتشاور وفد نجران فيما بينهم: هل يجيبونه إلى ذلك ؟ فاتفق رأيهم أن لا يجيبوه؛ لأنهم عرفوا أنهم إن باهلوه هلكوا، هم وأولادهم وأهلوهم، فصالحوه وبذلوا له الجزية، وطلبوا منه الموادعة والمهادنة، فأجابهم ﷺ لذلك(١).

وفي حديث سعد بن أبي وقاص قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ ﴾ دعا رسول الله ﷺ عليا وفاطمة وحسنا وحسينا فقال: «اللهم هؤلاء أهلي»(٢).

قال الشيعة:

إن الآية ذكرت الأبناء (وهم الحسن والحسين)، وذكرت النساء (وهي فاطمة) وبقي قوله تعالى: (وأنفسنا) وليس إلا عليا، فجعله نفس الرسول أي: مساويا له، والمراد: المساواة في الولاية، ولو كان هناك من هو أفضل منهم لدعاه الرسول ﷺ، فلما اقتصر على دعاء هؤلاء فقط دل على أنهم الأفضل، وإذا كانوا هم الأفضل تعينت الإمامة فيهم(٣).

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (٢ / ٤٩).

(٢) مسلم (٢٤٠٤).

(٣) ينظر: منهاج الكرامة لابن المطهر (ص:١٢٤).

والجواب[1]:

أن هذا الاستدلال مبني على مقدمات: الأولى: أن المقصود ب(أنفسنا) علي رضي الله عنه. الثانية: أن التعبير بالنفس يقتضي المساواة في الولاية. الثالثة: أن النبي ﷺ دعا هؤلاء فقط لأنهم الأفضل. الرابعة: كونهم الأفضل يقتضي تعين الإمامة فيهم. وهذه المقدمات كلها منقوضة:

أولا: كون المقصود بـ(أنفسنا) علي رضي الله عنه ليس عليه دليل، وإنما هو مجرد استنباط يمكن أن يعارض بمثله فيقال: المراد: نفسه ﷺ، إذ شاع وذاع في العرف القديم والجديد أن يقال: دعته نفسه إلى كذا، ودعوت نفسي إلى كذا، ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ﴾[المائدة:٣٠]، وأمرت نفسي، وشاورت نفسي، إلى غير ذلك من الاستعمالات الصحيحة الواقعة في كلام البلغاء، فكان معنى (ندع أنفسنا) نحضر أنفسنا.

ثانيا: التعبير بلفظ النفس لا يقتضي المساواة في لغة العرب، ودليل ذلك قوله تعالى في قصة الإفك: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾[النور:١٢]، ولم يوجب ذلك أن يكون المؤمنون والمؤمنات متساوين، كذلك أيضا قوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة:٥٤] ولم يكن ذلك مقتضيا مساواة من عبد العجل بمن لم يعبد العجل. ثم يلزم على القول باقتضاء هذا اللفظ للمساواة أن يكون علي مساويا للنبي ﷺ في خصائص النبوة، وهذا ما لا يقول به الشيعة أنفسهم، وإثبات المساواة في الإمامة دون خصائص النبوة تحكم وانتقائية في الاستدلال.

ثالثا: لا يلزم من دعاء الرسول هؤلاء أن يكونوا هم الأفضل، فإنما دعاهم لقرابتهم،

---

(١) ينظر: منهاج السنة (٧/ ١٢٢-١٢٧).

يقول ابن تيمية: «ولم يكن عنده أحد أقرب إليه نسبا من هؤلاء، وهم الذين أدار عليهم الكساء. والمباهلة إنما تحصل بالأقربين إليه، وإلا فلو باهلهم بالأبعدين في النسب، وإن كانوا أفضل عند الله، لم يحصل المقصود، فإن المراد أنهم يدعون الأقربين، كما يدعو هو الأقرب إليه. والنفوس تحنو على أقاربها ما لا تحنو على غيرهم، وكانوا يعلمون أنه رسول الله ﷺ، ويعلمون أنهم إن باهلوه نزلت البهلة عليهم وعلى أقاربهم، واجتمع خوفهم على أنفسهم وعلى أقاربهم، فكان ذلك أبلغ في امتناعهم ... فلهذا دعا هؤلاء. وآية المباهلة نزلت سنة عشر لما قدم وفد نجران، ولم يكن النبي ﷺ قد بقي من أعمامه إلا العباس، والعباس لم يكن من السابقين الأولين، ولا كان له به اختصاص كعلي. وأما بنو عمه فلم يكن فيهم مثل علي، وكان جعفر قد قتل قبل ذلك. فإن المباهلة كانت لما قدم وفد نجران سنة تسع أو عشر، وجعفر قتل بمؤتة سنة ثمان، فتعين علي رضي الله عنه».

رابعا: لا يلزم من الأفضلية ثبوت الإمامة، إذ لا تلازم بين الفضل والإمامة، وإلا لزم أن تكون فاطمة رضي الله عنها أحد الأئمة؛ والشيعة لا يقولون بذلك.

٢- أهم استدلالاتهم الباطلة من السنة:

أ- حديث الغدير

يقول الشيعة:

إن عليا هو المستحق للإمامة بدلالة حديث الغدير، وهو الحديث الوارد عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: لما رجع رسول الله ﷺ من حجة الوداع ونزل غدير خُمٍّ، أمر بدوحات فقُمِمْن، فقال: «كأني قد دُعيت فأجبت، إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله تعالى، وعِتْرتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتى يَرِدا عليَّ

الحوض» ثم قال: «إن الله عز وجل مولاي، وأنا مولى كل مؤمن» ثم أخذ بيد عليٍّ رضي الله عنه فقال: «من كنت مولاه فهذا وليّه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه»(١).

وجاء الحديث من طرق وروايات عديدة، منها الثابت ومنها المكذوب.

وقد بلغ من اهتمام الروافض بأمره أن ألف أحد شيوخهم المعاصرين كتابا من ستة عشر مجلدا، يثبت به صحة هذا الحديث ويتحدث عنه سماه: «الغدير في الكتاب والسنة والأدب»

ووجه الدلالة عند الشيعة: أن المولى أي: الأولى بالتصرف، وإذا كان هو الأولى بالتصرف فهذا هو معنى الإمامة(٢).

والجواب:

على فرض ثبوت الحديث فإن الجواب عنه من وجوه:

الأول: عدم مطابقة الدليل للدعوى، فإن الدعوى هي أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة، والحديث يتحدث عن الولاية، والفرق بينهما ظاهر كما تقدم، يقول ابن تيمية: «وذلك أن المولى كالولي، والله تعالى قال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[المائدة:٥٥]، وقال: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ٤﴾[التحريم:٤] فبين أن الرسول ولي المؤمنين وأنهم مواليه أيضا، كما بين أن الله ولي المؤمنين وأنهم أولياؤهم، وأن

---

(١) رواه النسائي في الكبرى (٨١٤٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٧٦٥)، والحاكم في المستدرك (٤٥٧٦)، ونقل ابن كثير عن الذهبي تصحيحه، كما في البداية والنهاية (٥/ ٢٢٩) وقال الألباني: «وهو حديث صحيح غاية، جاء من طرق جماعة من الصحابة خرجت أحاديث سبعة منهم، ولبعضهم أكثر من طريق واحد» ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة (٢/ ٣٣٨) وانظر التخريج الموسع للحديث في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٣٣٠).

(٢) منهاج الكرامة (ص:١٦٨).

المؤمنين بعضهم أولياء بعض، فالموالاة ضد المعاداة، ... وإذا كان كذلك فمعنى كون الله ولي المؤمنين ومولاهم، وكون الرسول وليهم ومولاهم، وكون علي مولاهم هي الموالاة التي هي ضد المعاداة... وأما كون المولى بمعنى الوالي فهذا باطل، فإن الولاية تثبت من الطرفين، فإن المؤمنين أولياء الله، وهو مولاهم»(١).

ويؤكد هذا المعنى أن النبي ﷺ جمع بين موالاته وموالاة علي في آن واحد، ولا يمكن أن تكون الإمامة إذ لا يجتمع إمامان في وقت واحد، فثبت أنها المحبة إذ يمكن اجتماع المحبتين في نفس الوقت(٢).

الثاني: أن عدم البلاغ وقت حجة الوداع يدل على أن هذا الأمر ليس من الأمر الضروري الذي لا بد من بيانه كما يقول الشيعة، فإن كثيرا من الذين حجوا مع النبي ﷺ لم يرجعوا كلهم معه إلى المدينة، بل رجع أهل مكة إلى مكة، وأهل الطائف إلى الطائف، وأهل اليمن إلى اليمن، وأهل البوادي القريبة من ذاك إلى بواديهم، ولم يرجع معه إلا أهل المدينة ومن كان قريبا منها فقط.

فلو كان ما ذكره يوم الغدير مما أمر بتبليغه كالذي بلغه في الحج، لبلغه في حجة الوداع كما بلغ غيره مما هو أقل أهمية من قضية الإمامة بحسب ما يقرره الشيعة، فلما لم يذكر في حجة الوداع الإمامة ولا ما يتعلق بالإمامة أصلا، ولم ينقل أحد بإسناد صحيح ولا ضعيف أنه في حجة الوداع ذكر إمامة علي، بل ولا ذكر عليا في شيء من خطبته، علم أن إمامة علي لم تكن من الدين الذي أمر بتبليغه(٣).

---

(١) منهاج السنة (٧/ ٣٢٢-٣٢٤).

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:١٦١).

(٣) منهاج السنة (٧/ ٣١٧).

الثالث: أن سبب هذه الخطبة يبين أن المقصود هو التأكيد على لزوم محبة علي رضي الله عنه، كما ذكر المؤرخون وأهل السير، قال ابن كثير: «إن عليًا رضي الله عنه لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إياهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه لذلك -والله أعلم- لما رجع الرسول ﷺ من حجته وتفرغ من مناسكه وفي طريقه إلى المدينة مر بغدير خم فقام في الناس خطيبًا فبرأ ساحة علي ورفع من قدره ونبه على فضله ليزيل ما وقر في قلوب كثير من الناس»[(١)].

ب- حديث أنت مني بمنزلة هارون من موسى

يقول الشيعة:

إن النبي ﷺ جعل عليا بمنزلة هارون عليه السلام من موسى، فروى سعد بن أبي وقاص قال: قال النبي ﷺ لعلي: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون، من موسى»[(٢)]، قالوا: المنزلة اسم جنس مضاف إلى العلم فيعم جميع المنازل لصحة الاستثناء، وإذا استثني مرتبة النبوة فثبت لعلي جميع المنازل الثابتة لهارون، ومن جملتها صحة الإمامة.

الجواب:

استدلالهم هذا مبني على مقدمات: الأولى: أن التشبيه يقتضي المساواة. الثانية: أن هارون قد ثبتت له منزلة الإمامة فتثبت لعلي، وهذا لا يسلم من أوجه[(٣)]:

أولا: أن التشبيه لا يقتضي المساواة، بل غاية ما فيه أنه يدل على المشاركة في أكثر الصفات، وهذا هو الحاصل في هذا الحديث، فعلي ليس بنبي كهارون، وليس شقيقا

---

(١) البداية والنهاية (٥/ ١٠٦).

(٢) البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤).

(٣) ينظر: منهاج السنة (٧/ ٣٢٥-٣٣٦)، الفصل لابن حزم (٤/ ٩٤-٩٥).

للنبي ﷺ كما كان هارون لموسى، حتى الاستخلاف لم يكن متماثلا، فموسى عليه السلام قال لهارون: (اخلفني في قومي) بما فيهم الرجال والأجناد، وأما علي فقد استخلفه النبي ﷺ في النساء والصبيان، وأما الرجال والأجناد فقد كانوا مع النبي ﷺ، فالتشبيه في الحديث لا يقتضي المساواة بين علي وبين هارون عليه السلام من كل وجه.

ثانيا: أن دعوى الشيعة هي أحقية علي رضي الله عنه بالإمامة والخلافة، وهذه الدعوى أعم من دلالة الحديث، فالحديث إنما يدل على فضيلة لعلي شاركه فيها غيره من الصحابة وليست من خصائصه، فالنبي ﷺ استخلف على المدينة كثيرين غير علي كابن أم مكتوم وعثمان بن عفان وغيرهما، ولو كان استخلافه على المدينة دليلا على إمامته لم يكن النبي ﷺ ليستخلف أحدا غيره حتى يفهم الناس أن عليا هو الإمام دون غيره وجوبا.

ثالثا: لو أخذنا بدلالة التشبيه كما يريد الرافضة فإن هذا الحديث سيكون حجة عليهم، وذلك أن هارون لم يَلِ أمر بني إسرائيل بعد موسى وإنما الذي وليه هو يوشع بن نون صاحبه في طلب الخضر، فلم تثبت منزلة الإمامة أصلا لهارون عليه السلام، فمقتضى هذا أن عليا لن يكون الخليفة بعد النبي ﷺ، وإنما غاية ما في الأمر أنه استخلف على قومه زمنا قصيرا فترة غياب النبي ثم انتهى هذا الاستخلاف بعودة النبي، ولم يعد له نصيب في الإمامة من بعده كما كان حال هارون عليه السلام.

رابعا: لو كان التشبيه بنبي يقتضي الخلافة لكان مقتضى ذلك أن أبا بكر وعمر أولى بالخلافة من علي، لأن النبي ﷺ شبه كل واحد منهما بنبيين اثنين، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: لما كان يوم بدر قال رسول الله ﷺ: «ما تقولون في هؤلاء الأسرى؟ فقال أبو بكر: يا رسول الله، قومك وأهلك، استبقهم، واستأن بهم، لعل الله أن يتوب عليهم، وقال عمر: يا رسول الله، أخرجوك وكذبوك، قربهم فاضرب أعناقهم، وقال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله، انظر واديا كثير الحطب، فأدخلهم فيه، ثم أضرم عليهم نارا، فقال العباس:

قطعت رحمك، فدخل رسول الله ﷺ، ولم يرد عليهم شيئا، فقال ناس: يأخذ بقول أبي بكر، وقال ناس: يأخذ بقول عمر، وقال ناس: يأخذ بقول عبد الله بن رواحة، فخرج عليهم رسول الله ﷺ، فقال: إن الله ليلين قلوب رجال فيه، حتى تكون ألين من اللبن، وإن الله ليشد قلوب رجال فيه، حتى تكون أشد من الحجارة، وإن مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم عليه السلام، قال: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾[إبراهيم:٣٦]، ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة:١١٨]، وإن مثلك يا عمر كمثل نوح قال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾﴾ [نوح:٢٦]، وإن مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾[يونس:٨٨]»[1].

وإذا أراد الشيعة المقارنة فعيسى وابراهيم ونوح أعلى مقاما من هارون وهم من أولي العزم من الرسل.

خامسا: النبي ﷺ طيّب خاطر علي؛ لأن عليا هو الذي جاءه واشتكى، ولو لم يأتِ علي لما قال له: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» وكأن النبي يقول له: لم أخلفك بغضاً لك، كما أن موسى لما خرج وترك هارون لم يكن ذلك منقصة منه، لذلك لو كان الذي استخلفه غير علي وجاء وقال للنبي ﷺ: كيف تتركني مع النساء والصبية؟ لقال له النبي ﷺ نفس القول الذي قاله لعلي.

ج- حديث كتاب الله وعترتي

حديث زيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٦٣٢) وغيره.

ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل الله ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»(١).

قال الشيعة:

هذا الحديث يدل على وجوب التمسك بقول أهل البيت، وعلى رأسهم علي، فتكون طاعتهم واجبة، ويكون علي هو المستحق للإمامة(٢).

والجواب:

والرد على هذا الاستدلال من أوجه(٣):

أولا: كما هي عادة الرافضة في أن دعواهم لا تتطابق مع الدليل، فهنا مثلا هم يدَّعون عصمة الأئمة ووجوب اتباعهم، بينما الحديث يتحدث عن العترة وهم آل البيت وليس فقط الأئمة الاثني عشر الذين هم بعض آل البيت.

ثانيا: أن النبي ﷺ قال عن عترته: إنها والكتاب لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض، وهو الصادق المصدوق، فيدل على أن إجماع العترة حجة، وهذا قول طائفة من أهل السنة، لكن العترة هم بنو هاشم كلهم: ولد العباس، وولد علي، وولد الحارث بن عبد المطلب، وسائر بني أبي طالب، وغيرهم، وعلي وحده ليس هو العترة، وسيد العترة هو رسول الله ﷺ، ولا يعرف أن أحدا من أئمة العترة قال: إنه يجب اتباع علي في كل ما يقوله.

---

(١) الترمذي (٣٧٨٦) وأحمد (١١١١٩)، والحاكم (٤٥٧٦) وغيرهم.

(٢) منهاج الكرامة (ص:١٧٢).

(٣) ينظر: منهاج السنة (٧/ ٣٩٣-٣٩٧).

ثالثا: أن العترة لم تجتمع على إمامته ولا أفضليته، بل أئمة العترة كابن عباس وغيره يقدمون أبا بكر وعمر في الإمامة والأفضلية، وكذلك سائر بني هاشم من العباسيين، والجعفريين، وأكثر العلويين، وهم مقرون بإمامة أبي بكر وعمر، وفيهم من أصحاب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وغيرهم أضعاف من فيهم من الإمامية.

والنقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التابعين، وتابعيهم من ولد الحسين بن علي، وولد الحسن، وغيرهما أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر، وكانوا يفضلونهما على علي، والنقول عنهم ثابتة متواترة.

مناقشة أهم أدلة الشيعة العقلية الباطلة على الإمامة والعصمة:

قاعدة هامة:

قبل الكلام عن بعض حججهم العقلية هناك قاعدة مفيدة في هذا الباب خاصة في قضية الإمامة ذكرها الآلوسي فقال: «وأما الدلائل العقلية للشيعة فهي كثيرة جدا ولنذكر قاعدة يمكن الحل بها لكل دلائلهم فنقول: إن الدليل على هذا المدعى لا يخلو عن ثلاثة أقسام: لأنه إما جميع مقدماته عقلية، أو جميعها نقلية، أو بعضها عقلية وبعضها نقلية، وهذا الاصطلاح غير الاصطلاح المشهور في الكلام، فإن الدليل العقلي يطلق فيه على ما كان مركبا من العقليات الصرفة، والدليل النقلي يطلق على ما كانت إحدى مقدماته موقوفة على النقل. وهذه الأقسام الثلاثة من الدليل لابد أن تكون مأخوذة من شرائط الإمامة أو من توابعها أو من طريق تعينها. وأصل هذه الدلائل كلها هي مباحث الإمامة، ومباحثها فرع لمباحث النبوة، لأن الإمامة نيابة للنبوة، ومباحث النبوة فرع الإلهيات، لأن النبوة والرسالة من الله تعالى. فإذا فسدت أصول الشيعة ومقرراتهم في هذه المباحث الثلاثة بمخالفة الكتاب

والعترة والعقل السليم صارت دلائلهم كأنها أخذت تحت المنع في ثلاث مراتب.

ولنبين هذا الإجمال بمثال واضح: مثلا مقدماتهم المأخوذة في الدلائل الكثيرة عندهم (الإمام يجب أن يكون منصوصا عليه) أصله (أن نصب الإمام واجب على الله تعالى) وأصل هذا الأصل (إن بعث النبي واجب على الله) ولما أبطلنا مذهبهم في هذه المباحث بشهادة العدول - الكتاب، والعترة، والعقل السليم - لم يبق شبهة ولا شك في بطلانه»[1].

١- دليل وجوب عصمة الإمام:

أ- يستدل الشيعة للقول بعصمة الأئمة ببعض الاستدلالات العقلية، فيقولون:

الإنسان لا يعيش بمفرده، ولا بد من أن يجتمع بغيره من البشر، وهذا الاجتماع مظنة للتغالب والتغابن، فكل واحد من الأشخاص قد يحتاج إلى ما في يد غيره، فتدعوه قوته الشهوانية إلى أخذه وقهره عليه وظلمه فيه، فيؤدي ذلك إلى وقوع الهرج والمرج وإثارة الفتن، لا بد من نصب إمام معصوم يصد الناس عن الظلم والتعدي، ويمنعهم عن التغالب والقهر، وينصف المظلوم من الظالم، ويوصل الحق إلى مستحقه، لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا المعصية، وإلا لافتقر إلى إمام آخر، لأن العلة المحوجة إلى نصب الإمام هي جواز الخطأ على الأمة.

ب- والجواب من أوجه[2]:

أولا: على فرض التسليم بهذا الدليل فالإمام المعصوم موجود وهو النبي ﷺ، وطاعته واجبة في كل زمان على كل أحد، وعلم الأمة بأمره ونهيه أظهر وأوضح من علم الشيعة بأمر

---

(١) مختصر التحفة (ص:١٧٧).

(٢) ينظر: منهاج السنة (٦/ ٣٨٣- ٤٠٠).

الإمام الغائب ونهيه.

ثانيا: أن هذا الإمام بهذه الصفة التي أوردوها لم يوجد أبدا، وإذا كان المقصود لا يحصل منه شيء، لم يكن بنا حاجة إلى إثبات الوسيلة، لأن الوسائل لا تراد إلا لمقاصدها، فالأئمة الاثنا عشر لم يحصل لأحد من الأمة بأحد منهم جميع مقاصد الإمامة، فإذا لم يتحقق فيهم مقصود الإمامة فليسوا بأئمة بمقتضى دليلهم السابق.

ثالثا: قولكم: لا بد من نصب إمام معصوم يفعل هذه الأمور، أتريدون أنه لا بد أن يخلق الله ويقيم من يكون متصفا بهذه الصفات؟ أم يجب على الناس أن يبايعوا من يكون كذلك؟

فإن أردتم الأول، فالله لم يخلق أحدا متصفا بهذه الصفات، فإن غاية ما عندكم أن تقولوا: إن عليا كان معصوما لكن الله لم يمكنه ولم يؤيده، وحينئذ فما خلق الله هذا المعصوم المؤيد الذي اقترحتموه على الله، وإن قلتم: إن الناس يجب عليهم أن يبايعوه ويعاونوه، قلنا: أيضا فالناس لم يفعلوا ذلك، سواء كانوا مطيعين أو عصاة.

وعلى كل تقدير فما حصل لأحد من المعصومين عندكم تأييد، لا من الله ولا من الناس. وهذه المصالح التي ذكرتموها لا تحصل إلا بتأييد.

رابعا: إنما وجب المعصوم ليزيل الظلم والشر عن أهل المدينة، فهل تقولون: إنه لم يزل في كل مدينة خلقها الله تعالى معصوم يدفع ظلم الناس أم لا؟

فإن قلتم بالأول، كان هذا مكابرة ظاهرة، فهل في بلاد الكفار من المشركين وأهل الكتاب معصوم؟ وهل كان في الشام عند معاوية معصوم؟

وإن قلتم: بل نقول: هو في كل مدينة واحد وله نواب في سائر المدائن.

قيل: فكل معصوم له نواب في جميع مدائن الأرض أم في بعضها؟

فإن قلتم: في الجميع كان هذا مكابرة، وإن قلتم: في البعض دون البعض. قيل: فما الفرق إذا كان ما ذكرتموه واجبا على الله، وجميع المدائن حاجتهم إلى المعصوم واحدة؟

٢- دليل النص على الإمام:

أ- يستدل الشيعة لإثبات وجود النص على علي رضي الله عنه بدليل عقلي عندهم فيقولون:

إن الإمام يجب أن يكون منصوصا عليه، لأنه ليس بعض المختارين لبعض الأمة أولى من البعض المختار الآخر، ولأدائه إلى التنازع والتشاجر، فيؤدي نصب الإمام إلى أعظم أنواع الفساد التي لأجل درئها أوجبنا نصبه، وغير علي من الأئمة في زمنه لم يكن منصوصا عليه بالإجماع، فتعين أن يكون هو الإمام.

ب- والجواب من أوجه[1]:

أولا: أن هذا مصادرة على المطلوب، فالإجماع عندكم ليس بحجة، وإنما الحجة قول المعصوم، فيعود الأمر إلى إثبات النص بقول المعصوم الذي تدعون له النص، وتجعلون قول القائل الذي لم يعرف صحة قوله: أنا المعصوم، وأنا المنصوص على إمامتي، حجة، وهذا من أبلغ الجهل.

ثانيا: قولكم: غير علي من أئمتهم لم يكن منصوصا عليه بالإجماع، هذا كذب متيقن، فإنه لا إجماع على نفي النص عن غير علي.

ثالثا: هذا الدليل يمكن قلبه والاستدلال به عليكم، فأنتم أوجبتم النص لئلا يفضي إلى التشاجر المفضي إلى أعظم أنواع الفساد، والحقيقة أن الأمر بالعكس، فإن أبا بكر رضي الله عنه تولى

(١) ينظر: منهاج السنة (٦/ ٤٤٣-٤٥٧).

بدون هذا الفساد، وعمر وعثمان توليا بدون هذا الفساد، وإنما عظم هذا الفساد في الإمام الذي ادعيتم أنه منصوص عليه دون غيره، فوقع في ولايته من أنواع التشاجر والفساد ما لم يحصل في ولاية غيره، فكان ما جعلتموه وسيلة إنما حصل معه نقيض المقصود، بدون وسيلتكم، فبطل كون ما ذكرتموه وسيلة إلى المقصود.

رابعا: يمكن أن يقال: إن ترك النص على معين أولى بالرسول ﷺ، فإنه إن كان النص ليكون معصوما، فلا معصوم بعد الرسول، وإن كان بدون العصمة فقد يحتج بالنص على وجوب اتباعه في كل ما يقول، ولا يمكن لأحد بعد موت الرسول أن يراجع الرسول في أمره ليرده أو يعزله، فكان أن لا ينص على معين أولى من النص، وهذا بخلاف من يوليه في حياته، فإنه إذا أخطأ أو أذنب أمكن الرسول بيان خطئه ورد ذنبه، فكان عدم النص على معين - مع علم المسلمين بدينهم - أصلح للأمة، وكذلك وقع.



محتويات الوحدة:

- أهم شبهات استدلالهم من القرآن.
- أهم شبهات استدلالهم من السنة.
- استدلالاتهم من القصص والأخبار.
- بعض مطاعنهم في الصحابة رضي الله عنهم .

مقدمة:

قبل ذكر شبهات الشيعة في هذا الموضوع هناك مقدمات مهمة:

أولاً: يستدل الشيعة بالعديد من الآيات والأحاديث على كفر الصحابة رضي الله عنهم، وهذا الاستدلال يرد عليه إشكال كبير: وذلك أنهم يدَّعون أن من أسباب كفر الصحابة كونهم حرفوا القرآن، وسبب تحريفهم أمران: رغبتهم في إخفاء أمر آل البيت، وإخفاء طعن القرآن فيهم وفضحه لهم، يقول نعمة الله الجزائري: «ولا تعجب من كثرة الأخبار الموضوعة، فإنهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم قد غيروا وبدلوا في الدين ما هو أعظم من هذا، كتغييرهم القرآن وتحريف كلماته، وحذف ما فيه من مدائح آل الرسول والأئمة الطاهرين، وفضائح المنافقين وإظهار مساويهم»[(١)].

وروى الفيض الكاشاني في تفسيره عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أنه قال: «لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع عليّ رضي الله عنه القرآن، وجاء به الى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما فتحه أبوبكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر فقال: يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه علي عليه السلام وانصرف، ثم أحضر زيد بن ثابت وكان قارئا للقرآن، فقال له عمر: إن علياً جاءنا بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد أردنا أن تؤلف لنا القرآن وتسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار. فأجابه زيد إلى ذلك ثم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتم وأظهر علي القرآن الذي ألَّفه أليس قد بطل كل ما قد عملتم؟ ثم قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة. فقال عمر: ما الحيلة دون أن نقتله ونستريح منه. فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد فلم يقدر على ذلك، فلما استخلف عمر سأل عليا أن يدفع إليهم القرآن فيحرفوه فيما

(١) الأنوار النعمانية (١/ ٩٧).

بينهم، قال: يا أبا الحسن، إن كنت جئت به إلى أبي بكر فأت به إلينا حتى نجتمع عليه. فقال عليّ عليه السلام: هيهات ليس إلى ذلك سبيل إنما جئت به إلى أبي بكر لتقوم الحجة عليكم ولا تقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين أو تقولوا ما جئتنا به، إن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي. فقال عمر: فهل وقت لإظهاره معلوم؟ قال علي عليه السلام: نعم، إذا قام القائم من ولدي يظهره ويحمل الناس عليه فتجري السنة به»[(١)].

فلو كانت هذه الآيات دالة على كفر الصحابة فلماذا لم يقم الصحابة بإخفائها كبقية الآيات، خاصة وأنها آيات كثيرة، فكيف يفوتهم الأمر ويبقونها في المصحف؟

فإما أن هذه الآيات صريحة في كفر الصحابة وهذا معناه أنهم لم يقوموا بتحريف القرآن، أو أن هذه الآيات غير صريحة فلا يصح أن يستدلوا بها على كفر الصحابة.

والأمر أشد بالنسبة للأحاديث المروية من طريق الصحابة رضي الله عنهم، إذ كيف تكون هذه الأحاديث دالة على كفرهم ثم يقومون هم بروايتها ونقلها دون أن يكتموا منها شيئا؟

ثانياً: لا يصح أن يستدل الشيعة بالقرآن ولا بالسنة على تكفير الصحابة رضي الله عنهم، لأن الذين نقلوا القرآن والسنة هم الصحابة الكرام، فإذا كانوا كفارا أو ساقطي العدالة كما يقول الشيعة فلا يقبل نقلهم، فكيف يكفرونهم ثم يصححون نقلهم ويستدلون به على كفرهم؟! فإما أن يكون نقلهم صحيحا ومعنى ذلك أنهم ليسوا بكفار، أو يكونوا كفارا فلا يصح نقلهم فلا يكون هناك دليل صحيح على كفرهم!! وهذا مأزق لا مخرج للشيعة منه.

ثالثاً: يتجاهل الشيعة النصوص القطعية الكثيرة في القرآن والسنة والدالة على فضل الصحابة رضي الله عنهم وإيمانهم، ويذهبون ويستدلون بأدلة صحيحها غير صريح، وصريحها غير

---

(١) التفسير الصافي (١/ ٤٣-٤٤).

صحيح، وهذا خلل كبير في الاستدلال، وهم يعتذرون عن هذه النصوص بأن هذا المدح لهم كان وقت إيمانهم، ولكنهم بعد ذلك ارتدوا، ولكنهم بهذا يناقضون مذهبهم في الموافاة، وذلك أنهم يرون أن «من عرف الله تعالى وقتا من دهره وآمن به حالا من زمانه فإنه لا يموت إلا على الإيمان به، ومن ومات على الكفر بالله تعالى فإنه لم يؤمن به وقتا من الأوقات» كما قال المفيد[1]، وعلى هذا فإن الله تعالى لا يمكن أن يشهد لهم بالإيمان ويثني عليهم وهو يعلم أنهم سيموتون على الكفر، فإما أنهم ماتوا على الإيمان وليسوا بكفار، أو أن الآيات التي تثني عليهم غير صحيحة!! وهذا مأزق آخر يصعب عليهم الخروج منه.

رابعاً: آيات الثناء على الصحابة في القرآن أصرح وأوضح بكثير من الآيات التي يستدل بها الشيعة على قضية الإمامة، فكيف يكفرون الصحابة لتركهم الأخذ بنصوص خفية الدلالة، بينما الشيعة يتركون نصوصا قطعية الدلالة!! فأي الفريقين أحق بالإنكار؟! ولا جواب للشيعة عن هذا إلا بالقول بوقوع التحريف بالقرآن وهذا كفر لا شك فيه.

١- أهم شبهات استدلالهم من القرآن:

الآيات التي يستدل بها الشيعة على تكفير الصحابة هي على قسمين:

القسم الأول: آيات نزلت في شأن الكفار فأنزلوها على الصحابة.

أ- قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾[سبأ:٢٠].

وهذه الآية تعد من أشهر الآيات التي يستدل بها الشيعة على تكفير الصحابة رضي الله عنهم.

(١) أوائل المقالات (ص:٨٣).

يقول الشيعة:

روى سليم بن قيس الهلالي عن علي رضي الله عنه أنه سأل سلمان الفارسي: «هل تدري من أول من بايع أبا بكر على منبر رسول الله؟ ثم أخبره أن الذي بايع أبا بكر أولا هو إبليس، ثم روى له قصة حصلت يوم غدير خم حين نصبه رسول الله ﷺ إماما من بعده بأمر الله، وأخبر أصحابه بأن عليا أولى بهم من أنفسهم، فحزن إبليس وخشي أن يتم الأمر لعلي، لكن الصحابة بامتناعهم عن مبايعة علي بعد وفاة رسول الله ﷺ ومبايعتهم غيره بدلا منه قد أزالوا هذا الحزن عنه، فخرج إلى أبالسته قائلا لهم: «كيف رأيتموني صنعت بهم حين تركوا ما أمرهم الله به من طاعته وما أمرهم به رسوله؟» قال علي: «وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢٠﴾[سبأ:٢٠]»[1].

الجواب:

هذه الآية والتي قبلها إخبار من الله تعالى عن مملكة سبأ التي كانت باليمن يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت نعمة الله تعالى، فنزلت عليهم عقوبة الله تعالى، وقد كان إبليس ظن فيهم ظنا غير يقين أنهم يتبعونه ويطيعونه في معصية الله، فصَدَق ظنه عليهم بإغوائهم.

وقيل: ظن ببني آدم جميعا حينما رأى ما ركب فيهم من الشهوة والغضب، فصَدَق على كفرة بني آدم الذي ظن حين قال: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾[الأعراف:١٧]. وليس في هذه الآية أي ذكر أو حتى مجرد إشارة للصحابة رضي الله عنهم.

ب- قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ

---

(١) السقيفة لسليم بن قيس (ص:٧٩-٨١).

ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾ ﴾[البقرة:٢٥٣].

يقول الشيعة:

روى الكليني عن أبي جعفر في قصة بيعة أبي بكر رضي الله عنه قوله: «أليس الله قد أخبر عن الذين من قبلهم من الأمم أنهم اختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات- واستشهد بهذه الآية ثم قال:- وفي هذا ما يستدل به على أن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله اختلفوا من بعده، فمنهم من آمن ومنهم من كفر»[١].

الجواب:

ليس المقصود بهذه الآية أصحاب محمد ﷺ، فإنهم لم يقتتلوا إثر وفاة رسول الله ﷺ، لا في خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان، وإنما وقع القتال في زمن علي، ولم يكن خلافهم على قاعدة من قواعد الإسلام.

وقد قال الطبرسي في تفسير هذه الآية: «(ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم) من بعد موسى وعيسى، وأتي بلفظ الجمع لأن ذكرهما يغني عن ذكر المتبعين لهما، كما يقال: خرج الأمير فنكوا في العدو نكاية عظيمة»[٢].

ج- قوله تعالى: ﴿ فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا ﴿٤١﴾ ﴾[النساء:٤١]

---

(١) الكافي (٨/ ٢٧٠).

(٢) مجمع البيان (١/ ٣٥٩).

يقول الشيعة:

قال الكاشاني في تفسيرها: «إن النبي يشهد على الأمة والصحابة بارتدادها واعتدائها على أهل بيته»[(١)].

الجواب:

هذه الآية محمولة على الكفار كما يدل على ذلك قوله فيما بعد: ﴿ يَوۡمَئِذٖ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ ﴾[النساء:٤٢]، وقيل: المقصود هذه الأمة، وأن النبي ﷺ يشهد عليهم بالبلاغ، وقيل: يشهد لهم وعليهم بأعمالهم[(٢)].

ثم إن لفظ الأمة عام ويدخل فيه أهل بيته، فيكون رسول الله شهيدا عليهم كذلك، فما يقال في شأن شهادته عليهم يقال كذلك في شأن شهادته على الصحابة.

وعلى هذا فلا يكون في الآية دليل على ذم الصحابة.

القسم الثاني: آيات لا تدل على الكفر فأولوها على معنى الكفر.

أ- **قوله تعالى:** ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ وَسَيَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ١٤٤ ﴾

[آل عمران:١٤٤]

يقول الشيعة:

روى الطبرسي عن أبي جعفر أنه ذكر قصة غدير خم وذكر قول رسول الله ﷺ للصحابة

---

(١) الوافي (٢/ ١٨٠).

(٢) ينظر: زاد المسير (١/ ٤٠٧) تفسير القرطبي (٥/ ١٩٨).

في يوم الغدير محذرا لهم من نقض بيعة علي: «معاشر الناس أنذركم أني رسول الله إليكم، قد خلت من قبلي الرسل أفإن مت أو قتلت انقلبتم على أعقابكم، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين، ألا وإن عليا هو الموصوف بالصبر والشكر، ثم من بعده ولدي من صلبه»[1].

الجواب:

هذه الآية من جملة الآيات التي نزلت بعد غزوة أحد، وذلك على حادثة إشاعة مقتل النبي ﷺ في هذه الغزوة، حيث دب الوهن والضعف إلى بعض الصحابة، فنزلت الآية تعاتبهم على هذا التقاعس والضعف، فهي ليست فيما يدعون.

بل إنهم يروون في كتبهم أن أبا بكر الصديق قرأ هذه الآية لما قبض رسول الله ﷺ أمام عمر لأجل أن يثبته[2]، والمضحك أنهم يسوقون هذا في مقام الطعن على عمر رضي الله عنه، وأنه لم يكن يعلم أن الموت جائز على رسول الله، حتى قرأ عليه أبو بكر هذه الآية.

وقد جاء عن علي رضي الله عنه في تفسير هذه الآية أنه قال: «الشاكرين: الثابتين على دينهم، أبا بكر وأصحابه»[3].

ب- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[المائدة:٥٤]

(١) الاحتجاج للطبرسي (ص:٦٢)، تفسير العياشي (١/ ٢٠٠).

(٢) بحار الأنوار (٣٠/ ٥٨٢-٥٨٣).

(٣) تفسير الطبري (٧/ ٢٥٢).

يقول الشيعة:

قال القمي في تفسيرها: «هو مخاطبة لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله الذين غصبوا آل محمد صلوات الله عليهم حقهم وارتدوا عن دين الله»[1].

الجواب:

أولا: هذه الآية ليست على ما يريد الشيعة تقريره، فإن الآية تتحدث عن أنه إذا ارتد المخاطبون فإن الله تعالى سيأتي بغيرهم، وهذا غاية ما تدل عليه الآية، وليس فيها تأكيد لوجود ردة، ولا تعيين لنوع هذه الردة أو سببها، ولم يحدد من هم الأبدال الذين يحبهم الله ويحبونه.

ولهذا اختلفت أقوال المفسرين في تحديد من هم هؤلاء الأبدال، فقيل: أبو بكر وأصحابه الذين قاتلوا أهل الردة، وممن قال بهذا علي بن أبي طالب والحسن البصري، وقيل: قوم أبي موسى الأشعري، وقيل غير ذلك[2].

ثانيا: إذا جئنا ننظر إلى الواقع التاريخي فإننا نجد أن أبرز ردة حصلت بعد وفاة النبي ﷺ هي ردة قبائل العرب عن الإسلام، والذي تصدى لهذه الردة هو أبو بكر رضي الله عنه، وهذه الواقعة التاريخية محل اتفاق بين أهل السنة والشيعة، فإن كنا سنحمل الآية على واقعة معينة فهذه الواقعة هي أقرب ما يمكن أن تحمل عليه، ويكون فيها مدح لأبي بكر، وإذا جعلنا الآية عامة فلا يصح الاستدلال بها على تكفير الصحابة وحملها على معنى أن الصحابة نكثوا بيعة علي.

(١) تفسير القمي (١/ ١٧٠).

(٢) ينظر: زاد المسير (١/ ٥٥٩-٥٦٠)، النكت والعيون للماوردي (٢/ ٤٨).

٢- أهم شبهات استدلالهم من السنة:

أحاديث الحوض:

تعتبر أحاديث الحوض من أقوى استدلالات الشيعة على تكفير الصحابة رضي الله عنهم.

فعن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ليردن علي ناس من أصحابي الحوض، حتى عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: أصيحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك»[(١)].

وعن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إني فرطكم على الحوض، من مر علي شرب، ومن شرب لم يظمأ أبدا، ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم»، قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياش، فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم، فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري، لسمعته وهو يزيد فيها: «فأقول إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقا سحقا لمن غير بعدي»[(٢)].

الجواب:

أولا: تعريف الصحابي اصطلاحا: من لقي النبي ﷺ يقظة مؤمنا به بعد بعثته حال حياته، ومات على الإيمان[(٣)]، لكن ليس المقصود بالحديث هذا المعنى الاصطلاحي، فالصحبة اسم جنس، والمراد بها هنا مطلق المؤمنين به ﷺ المتبعين له، كما يقال لمقلدي أبي حنيفة: أصحاب أبي حنيفة، ولمقلدي الشافعي: أصحاب الشافعي، وإن لم يكن هناك رؤية واجتماع، وكذا يقول الرجل للماضين الموافقين له في المذهب: أصحابنا، مع أنه بينه وبينهم

---

(١) رواه البخاري (٦٥٨٢) ومسلم (٢٣٠٤).

(٢) رواه البخاري (٦٥٨٥).

(٣) فتح المغيث (٤/ ٧٤).

عدة من السنين[١]، وهذا المعنى قد ورد استعماله في السنة، فقد أطلق النبي ﷺ وصف الصحبة على بعض المنافقين باعتبار الاتباع الظاهر، فلما قال عبدالله بن أبي ابن سلول كلمته: «ليخرجن الأعز منها الأذل» قال عمر رضي الله عنه: «يا رسول الله، دعني أضرب عنق هذا المنافق» فقال ﷺ: «لا يا عمر، لا يقول الناس: إن محمدا يقتل أصحابه»[٢]..

ثانيا: كيف يكون المقصود بهذا الحديث الصحابة وهم الذين رووا هذا الحديث بأنفسهم، ورواه منهم أكثر من خمسين صحابيا؟! أليس الشيعة يدَّعون أن الصحابة حذفوا الآيات التي تتكلم عنهم وتفضحهم، فكيف يكتمون الآيات الفاضحة ويروون هذا الحديث الفاضح لهم[٣]؟!

ثالثا: هناك احتمالات متعددة في معنى الحديث، وقد ذكر العلماء أقوالا في المقصودين بهذا الحديث، يقول النووي رحمه الله: «هذا مما اختلف العلماء في المراد به على أقوال:

أحدها: أن المراد به المنافقون والمرتدون، فيجوز أن يحشروا بالغرة والتحجيل فيناديهم النبي ﷺ للسيما التي عليهم، فيقال: ليس هؤلاء مما وعدت بهم، إن هؤلاء بدلوا بعدك، أي: لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم.

والثاني: أن المراد من كان في زمن النبي ﷺ ثم ارتد بعده فيناديهم النبي ﷺ وإن لم يكن عليهم سيما الوضوء لما كان يعرفه ﷺ في حياته من إسلامهم، فيقال: ارتدوا بعدك.

والثالث: أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد وأصحاب

---

(١) ينظر: شبهات طال حولها الجدل (ص:٧٢).

(٢) رواه البخاري (٣٥١٨) ومسلم (٢٥٨٤).

(٣) موقف الشيعة الاثني عشرية من الصحابة رضي الله عنهم لعبدالقادر صوفي (ص:١٧٦).

البدع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام، وعلى هذا القول لا يقطع لهؤلاء الذين يذادون بالنار، بل يجوز أن يزادوا عقوبة لهم ثم يرحمهم الله سبحانه وتعالى فيدخلهم الجنة بغير عذاب، قال أصحاب هذا القول: ولا يمتنع أن يكون لهم غرة وتحجيل، ويحتمل أنهم كانوا في زمن النبي ﷺ وبعده لكن عرفهم بالسيما»[(١)].

رابعا: معرفة النبي ﷺ لهؤلاء ليست معرفة أعيان وإنما هي معرفة أوصاف، ويدل لهذا حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ترد علي أمتي الحوض، وأنا أذود الناس عنه، كما يذود الرجل إبل الرجل عن إبله» قالوا يا نبي الله أتعرفنا؟ قال: «نعم لكم سيما ليست لأحد غيركم تردون علي غرا محجلين من آثار الوضوء، وليصدن عني طائفة منكم فلا يصلون، فأقول: يا رب هؤلاء من أصحابي. فيجيبني ملك، فيقول: وهل تدري ما أحدثوا بعدك؟»[(٢)].

خامسا: يدخل في عموم الأصحاب علي والحسن والحسين، وهم عند الخوارج كفار مرتدون بدلالة هذا الحديث، فإن قال الشيعة: إنه قد جاء في شأنهم فضائل تمنع من دخولهم في هؤلاء، قيل لهم: وهكذا الصحابة رضي الله عنهم وخصوصا كبارهم جاءت فيهم فضائل، فما الفرق بينهم[(٣)]؟

سادسا: ألفاظ الحديث تدل على أن هؤلاء المرتدين إنما هم قلة، لقوله: «أقوام» كذلك: «أصيحابي» يقول ابن قتيبة: «ألا ترى أن القائل إذا قال: «أتاني اليوم أقوام من بني تميم، وأقوام من أهل الكوفة»، فإنما يريد قليلا من كثير؟ ولو أراد أنهم أتوه إلا نفرا يسيرا قال:

---

(١) شرح النووي على مسلم (٣/ ١٣٦-١٣٧).

(٢) مسلم (٢٤٧).

(٣) ينظر: شبهات طال حولها الجدل (ص:٨٠).

أتاني بنو تميم، وأتاني أهل الكوفة»، ولم يجز أن يقول «قوم»؛ لأن القوم هم الذين تخلفوا، ويدلك أيضا قوله: «يا رب، أصيحابي» بالتصغير، وإنما يريد بذلك تقليل العدد، كما تقول: «مررت بأبيات متفرقة» و«مررت بجميعة»، ونحن نعلم أنه قد كان يشهد مع رسول الله ﷺ المشاهد، ويحضر معه المغازي المنافق؛ لطلب المغنم، والرقيق الدين، والمرتاب، والشاك، وقد ارتد بعده أقوام، منهم عيينة بن حصن[1].

٣- استدلالاتهم من القصص والأخبار:

العداء لآل البيت:

من أكثر ما يتهم به الشيعة صحابة رسول الله ﷺ ويجعلونه حجة على تكفيرهم: أنهم عادوا آل بيته، وسلبوهم حقوقهم، وتآمروا عليهم، ولم يحفظوا وصية رسول الله ﷺ فيهم، ويذكرون في هذا الشأن الكثير من القصص والروايات التي تتحدث عن ظلم الصحابة رضي الله عنهم لآل البيت، وقبل ذكر بعض هذه الأمثلة لا بد من وضع إشكال كبير أمام هذه القصص والأخبار: إذا كانت العلاقة بين الصحابة وبين آل البيت هي علاقة عداء وكراهية، فما هو تفسير: تسمية بعضهم بأسماء بعض، وكذلك المصاهرات بينهم.

أ- أما التسمية فهي أكثر من أن تحصر، ومن أمثلتها:

- علي رضي الله عنه سمى بعض أولاده بأسماء الخلفاء الثلاثة وهم:

_ أبو بكر بن علي بن أبي طالب شهيد كربلاء مع أخيه الحسين رضي الله عنهم.

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص:٣٤٠-٣٤١).

_ عمر بن علي بن أبي طالب شهيد كربلاء مع أخيه الحسين رضي الله عنهم .

_ عثمان بن علي بن أبي طالب شهيد كربلاء مع أخيه الحسين رضي الله عنهم .

- سمى الحسن رضي الله عنه أولاده بأبي بكر بن الحسن، وبعمر بن الحسن، وطلحة بن الحسن، وكلهم شهدوا كربلاء مع عمهم الحسين.

- الحسين رضي الله عنه سمى ولده عمر بن الحسين.

- سيد التابعين علي بن الحسين زين العابدين الإمام الرابع سمى ابنته عائشة، وسمى عمر وله ذرية من بعده.

ب-وأما المصاهرات فهي أيضا كثيرة، ومنها :

- محمد بن علي بن الحسين الباقر تزوج أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

- القاسم بن محمد بن أبي بكر حفيد أبي بكر، وعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حفيد علي كانا ابني خالة.

- عمر بن الخطاب تزوج أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب.

- أبان بن عثمان بن عفان تزوج أم كلثوم بنت عبدالله بن جعفر بن أبي طالب.

- علي بن أبي طالب تزوج أمامة بنت العاص بن الربيع.

- الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب تزوج هند بنت أبي سفيان.

- زيد بن عمرو بن عثمان بن عفان تزوج سكينة بنت الحسين بن علي.

- محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان تزوج فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي

طالب.

- الوليد بن عتبة بن أبي سفيان (ابن أخي معاوية) تزوج لبابة بنت عبيد الله بن عباس بن عبدالمطلب.

- سليمان بن هشام بن عبدالملك الأموي تزوج رملة بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب.

- الوليد بن عبدالملك بن مروان الأموي تزوج نفيسة بنت زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

والقائمة في هذا تطول[1].

فهل الإنسان يسمي أولاده بأسماء أعدائه؟ أليس الشيعة اليوم يستنكفون أشد الاستنكاف أن يسموا أولادهم بأبي بكر وعمر وعثمان، فهل هم أشد كراهية لأعداء آل البيت من آل البيت أنفسهم؟ أم أنه لا توجد هذه العداوة المدعاة من الأصل.

وأشد من هذا أمر المصاهرة، فإن العربي فضلا عن المسلم لا يمكن أن يزوج نساءه لعدوه ولو كلفه ذلك روحه، علاوة على أن المصاهرة هي من أوثق العرى التي يمكن أن تعقد بين البشر، حتى أن الملوك إذا أرادوا تقوية الأواصر فيما بين دولهم عقدوا المصاهرات فيما بينهم، فلا يمكن لعاقل أن ينظر إلى كل هذه المصاهرات بين الصحابة وبين آل البيت ثم يعتقد أنه كان بينهم عداوة.

مهما قيل فإن وجود هذه الظاهرة بين آل البيت وبين الصحابة رضوان الله على الجميع

---

(١) لأجل التوثيق من المصادر السنية والشيعية في موضوع التسميات والمصاهرات يمكن الرجوع إلى الكتب التالية: رحماء بينهم لصالح الدرويش، العلاقة بين الصحابة وآل البيت دراسة مقارنة بين أهل السنة والشيعة الاثني عشرية لعالية القرني، النسب والمصاهرة بين أهل البيت والصحابة لعلاء الدين المدرس.

يدل دلالة قاطعة لكل عاقل أن حالة العداء التي يحاول الشيعة تصويرها لم تكن موجودة، بل على العكس تماما كانت العلاقة بينهم أكثر من مجرد أخوة في الدين، بل كانت علاقة دم ونسب ومصاهرة.

وأما الأخبار التي يوردها الشيعة في هذا الصدد فهي أخبار إما صحيحة لا دلالة فيها، أو فيها دلالة لكنها غير صحيحة، أو لا هذا ولا ذاك، ومن أمثلة هذه الأخبار:

انزل عن منبر جدنا :

أ- يقول الشيعة :

صعد أبو بكر الصديق يومًا على منبر رسول الله ﷺ، فقال له الحسن والحسين: «انزل عن منبر جَدِّنا»، فعلم أن ليس له لياقة الإمامة.

ب-والجواب من وجوه[١] :

أولا: لم يثبت أن الحسن أو الحسين قالا هذا الكلام، فهذه الرواية لا يعرف لها سند عن الحسنين، وإنما الذي جاء مسندا ما أخرجه ابن سعد من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن عروة أن أبا بكر رضي الله عنه خطب يوما فجاء الحسن فصعد إليه المنبر فقال: «انزل عن منبر أبي» فقال علي: «إن هذا لشيء عن غير ملإ منا»[٢].

وفي رواية لابن الجوزي: «قعد أبو بكر على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء الحسين بن علي فصعد المنبر وقال: انزل عن منبر أبي، فقال له أبو بكر: منبر أبيك لا منبر أبي، منبر أبيك لا منبر أبي، فقال علي رضي الله عنه وهو في ناحية القوم: إن كانت لعن غير أمري»[٣].

---

(١) ينظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:٢٣٨).

(٢) الطبقات (١/ ٣٠٠).

(٣) المنتظم (٤/ ٧٠).

ثانياً: الحسن والحسين كانا صغيرين في ذلك الوقت، فإن الحسن ولد في السنة الثالثة من الهجرة في رمضان، والحسين في الرابعة منها في شعبان، والخلافة في أول الحادية عشرة، فلا نقص ولا عيب في ذلك، فمن دأب الأطفال أنهم إذا رأوا أحدًا في مقام محبوبهم ولو برضائه يزاحمونه، ويقولون له: قم عن هذا المقام، فلا يعتبر العقلاء هذا الكلام، ولهذا اشترط في الاقتداء البلوغ إلى حد كمال العقل.

ويؤيد هذا المعنى أن عليا أنكر تصرف الحسين كما في بعض الروايات، وهو الإمام المعصوم في ذلك الوقت على قول الشيعة فالحجة – بحسب أصولهم- تكون في قوله وليس في قولها.

ثالثاً: القصة لم تصح وعلى فرض صحتها وكان القائل ممن يحتج بقوله فإن أهلية أبي بكر للخلافة لا يقدح فيها مثل هذا الكلام، بل غاية ما يمكن أن يدل عليه هذا القول أن أبا بكر غير صالح للخطابة، وكونه لا يصلح للخطابة على منبر النبي ﷺ لا يعني أنه لا يصلح لخلافته في أمر الأمة، وقد كان يؤم الناس في حياة النبي ﷺ ومع ذلك لم يعتبر الشيعة هذا دليلا على أهليته للخلافة، فكيف يكون نزوله عن المنبر دليلا على عدم أهليته؟!

منع أبي بكر لفاطمة من ميراثها من أرض فدك :

أرض فدك هي قرية في الحجاز كان يسكنها طائفة من اليهود، ولما فتح رسول الله ﷺ خيبر خافوا فصالحوا رسول الله على فدك، فكانت ملكا له ﷺ.

أ- يقول الشيعة :

إن أبا بكر قد ظلم فاطمة حيث حرمها من نصيبها من ميراث النبي ﷺ، وعلى وجه الخصوص أرض فدك، حتى غضبت، وإغضابها إغضاب لرسول الله ﷺ.

ويستدلون بما روى الشيخان عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن فاطمة رضي الله عنها ابنة رسول الله ﷺ، سألت أبا بكر الصديق بعد وفاة رسول الله ﷺ أن يقسم لها ميراثها مما ترك

رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه، فقال لها أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث، ما تركنا صدقة»، فغضبت فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرته حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر، قالت: وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله ﷺ من خيبر، وفدك، وصدقته بالمدينة، فأبى أبو بكر عليها ذلك، وقال: «لست تاركًا شيئًا كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به، فإني أخشى إن تركت شيئًا من أمره أن أزيغ»[١].

ب- والجواب عن هذا الاستدلال من وجوه:

أولا: أن أبا بكر رضي الله عنه استدل بما سمعه من النبي ﷺ، فحتى لو كان رأيه خطأ فهذا لا يطعن فيه، بل غاية ما في الأمر أنه مجتهد اجتهد فأخطأ فله أجر وليس عليه إثم، ولا ينقص هذا من قدره ومكانته.

ثانيا: كون النبي ﷺ لا يورث هذا ثابت حتى عند الشيعة، فقد روى الكليني عن أبي عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «وإن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما، ولكن ورثوا العلم»[٢].

والأعجب من هذا: أن المرأة عند الإمامية لا ترث من العقار والأرض شيئا، فقد بوب الكليني: (النساء لا يرثن من العقار شيئا)، وروى في هذا الباب عن أبي جعفر قال: «النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئا»[٣]، وروى المجلسي عن أبي عبدالله قال في ميراث النساء: «لهن قيمة الطوب والبناء والخشب والقصب، فأما الأرض والعقار فلا ميراث لهن

---

(١) البخاري (٣٠٩٢) ومسلم (١٧٥٩).

(٢) الكافي (١/ ٣٤).

(٣) الكافي (٧/ ١٢٩).

فيهما»[١]، فإذا كان هذا هو الموجود في كتبهم فلماذا يستنكرون على أبي بكر رضي الله عنه منع فاطمة من العقار الذي كان ميراثا على حد قولهم؟.

ثالثا: لو كانت فدك إرثا من النبي ﷺ لكان لنساء النبي ﷺ منها نصيب، ومنهن عائشة بنت أبي بكر، ومع ذلك لا يعلم أن أبا بكر قد أعطى ابنته شيئا منها، فلماذا لا يذكرون هذا وهو يدل على أن حكم أبي بكر لم يكن المقصود به فاطمة بخصوصها؟

رابعا: لو كان أبو بكر ظالما لفاطمة بمنعها أرض فدك فلماذا لم يردها علي عندما صار خليفة؟ ولماذا لم يقسمها بين ورثة فاطمة؟ بل العجيب أن بعض الشيعة يروي عن علي رضي الله عنه أنه كُلِّم في أرض فدك بعد أن صار خليفة، فقال: «إني لأستحيي من الله أن أرد شيئا منع منه أبو بكر وأمضاه عمر»[٢].

خامسا: الشيعة أنفسهم مضطربون في حقيقة القضية، فبعضهم يدَّعي أن فاطمة طالبت بأرض فدك كميراث لها، وبعضهم يدَّعي أنها طالبت بها لأنها كانت هبة من رسول الله ﷺ لها، والأمر الأول قد ثبت صحة موقف أبي بكر فيه، وأما دعوى أنها هبة فلا يستقيم، يقول ابن تيمية: «إن كانت هذه هبة في مرض الموت، فرسول الله ﷺ منزه، إن كان يورث كما يورث غيره، أن يوصى لوارث أو يخصه في مرض موته بأكثر من حقه، وإن كان في صحته فلا بد أن تكون هذه هبة مقبوضة، وإلا فإذا وهب الواهب بكلامه ولم يقبض الموهوب شيئا حتى مات الواهب كان ذلك باطلا عند جماهير العلماء»[٣].

سادسا: أما غضب فاطمة رضي الله عنها فيقول ابن حجر: «وأما سبب غضبها مع احتجاج أبي

---

(١) بحار الأنوار (١٠١/ ٣٥١).

(٢) الشافي في الإمامة (٤/ ٧٦).

(٣) منهاج السنة (٤/ ٢٢٨-٢٢٩).

بكر بالحديث المذكور فلاعتقادها تأويل الحديث على خلاف ما تمسك به أبو بكر وكأنها اعتقدت تخصيص العموم في قوله لا نورث ورأت أن منافع ما خلفه من أرض وعقار لا يمتنع أن تورث عنه»[١].

ثم حتى لو غضبت فإن غضبها على أبي بكر لا يكون طعنا فيه، وأما قول النبي ﷺ: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني»[٢] لو صح أن يكون دليلا في الطعن على من غضبت عليه فاطمة لكان أولى الناس بذلك هو علي بن أبي طالب، لأن هذا الحديث إنما ورد في شأنه، فعن المسور بن مخرمة، قال: إن عليا خطب بنت أبي جهل فسمعت بذلك فاطمة فأتت رسول الله ﷺ، فقالت: يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك، وهذا علي ناكح بنت أبي جهل، فقام رسول الله ﷺ، فسمعته حين تشهد، يقول: «أما بعد أنكحت أبا العاص بن الربيع، فحدثني وصدقني، وإن فاطمة بضعة مني وإني أكره أن يسوءها، والله لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله، عند رجل واحد»[٣].

قصة إحراق بيت فاطمة رضي الله عنها :

أ- دعوى الشيعة :

يدَّعي الشيعة أن عمر بن الخطاب أحرق بيت فاطمة وضربها، ويزيدون في المبالغة فيدَّعون أنه أسقط حملها.

ب- والجواب من أوجه :

أولا: أن هذه القصة لا يعرف لها سند، ولا تروى في شيء من الكتب المعروفة عند أهل

---

(١) فتح الباري (٦/ ٢٠٢).

(٢) البخاري (٣٧١٤).

(٣) البخاري (٣٧٢٩) ومسلم (٢٤٤٩).

السنة بل ولا حتى عند الشيعة[1]، ولا تُعرف هذه القصة من إلا من كتاب «السقيفة» لسليم بن قيس الهلالي، وهو كتاب حوى الخبيث من القول، وفيه نصوص تدل على وقوع تحريف القرآن، وهو كتاب ساقط عند كثير من أئمة الرافضة أنفسهم، وقد شكك بعضهم بوجود هذه الشخصية أصلا[2].

ثانيا: هذه القصة تحتوي على ما لا يُصدَّق، حتى استنكرها بعض شيوخ الرافضة، يقول محمد حسين آل كاشف الغطاء: «ولكن قضية ضرب الزهراء، ولطم خدها مما لا يكاد يقبله وجداني، ويتقبله عقلي، وتقتنع به مشاعري، لا لأن القوم يتحرجون ويتورعون من هذه الجرأة العظيمة، بل لأن السجايا العربية، والتقاليد الجاهلية، التي ركزتها الشريعة الإسلامية، وزادتها تأييداً وتأكيداً، تمنع بشدة ضرب المرأة، أو تمد إليها يد سوء، حتى إن بعض كلمات أمير المؤمنين ما معناه: أن الرجل كان في الجاهلية إذا ضرب المرأة يبقى ذلك عاراً في أعقابه ونسله»[3]،ثانيا: هذه القصة تحتوي على ما لا يُصدَّق، وهو الأمر الذي يقرره هبة الله ابن أبي الحديد الشيعي المعتزلي بقوله: «أما الأمور الشنيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة عليها السلام، وأنه ضربها بالسوط فصار في عضدها كالدملج، وبقي أثره إلى أن ماتت، وأن عمر أضغطها بين الباب والجدار فصاحت: يا أبتاه، يا رسول الله! وألقت جنيناً ميتاً، وجُعل في عنق علي عليه السلام حبلٌ يقاد به وهو يعتل، وفاطمة خلفه تصرخ، وتنادى بالويل والثبور، وابناه حسن وحسين معهما يبكيان، وأن عليّاً لما أُحضر سلموه البيعة، فامتنع، فتهدد بالقتل، فقال: إذن تقتلون عبد الله، وأخا رسول الله، فقالوا: أما عبد الله فنعم، وأما أخو رسول الله فلا، وأنه طعن فيهم في أوجههم بالنفاق،

---

(١) ينظر في تفصيل الروايات الواردة في هذه القصة وبيان نكارتها: شبهات طال حولها الجدل (ص:٥٩٦-٦٠٣).

(٢) ينظر: أصول مذهب الشيعة للقفاري (١/ ٢٢١-٢٢٢).

(٣) جنة المأوى (ص:١٣٥) .

وسطر صحيفة الغدر التي اجتمعوا عليها، وبأنهم أرادوا أن ينفروا ناقة رسول الله ﷺ ليلة العقبة، فكله لا أصل له عند أصحابنا ولا يثبته أحد منهم ولا رواه أهل الحديث، ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله»[١].

ثالثا: يبالغ الشيعة في نسبة علم الغيب لعلي رضي الله عنه، وكذلك أخبار القوة والشجاعة والقدرات الخارقة التي يمتلكها علي والأئمة بمقتضى الولاية التكوينية التي ادعى الشيعة أن الله تعالى منحها للأئمة، فلماذا لم يحذِّر فاطمة من قدوم أولئك المفسدين ؟ وأين شجاعته وقوته في التصدي لهم ومحاربتهم؟ ولماذا لم يدافع عن عرضه؟ ومقتضى هذا فإن علي بن أبي طالب لا يصلح للخلافة، فمن عجز عن الدفاع عن عرضه فليس جديراً بأن يكون خليفة للمسلمين، ومن الذي سيبايعه إذا كان الناس كلهم قد سكتوا عن اقتحام بيته، وإسقاط جنين امرأته ؟!

وإذا سلمنا أن علياً كان ضعيفاً مستضعفاً، فأين باقي أهل البيت ؟ ولم لم يدافعوا عن ابنة نبيهم ﷺ ؟! فهل يُعقل أن يجتمعوا جميعاً على الخنوع والخور؟! أليس هذا من أشد الطعن فيهم وفي مروءتهم وشجاعتهم.

٤- بعض مطاعنهم في الصحابة رضي الله عنهم:

كون خلافة أبي بكر فلتة:

أ- يقول الشيعة:

قد شهد عمر بأن خلافة أبي بكر كانت (فلتة)، وهذا يدل على أنها لم تكن حقا.

---

(١) شرح نهج البلاغة (٢ / ٦٠).

ب-والجواب[١]:

أن أصل الحديث متفق على صحته، ولفظه عند البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «كنت أقرئ رجالا من المهاجرين، منهم عبد الرحمن بن عوف، فبينما أنا في منزله بمنى، وهو عند عمر بن الخطاب، في آخر حجة حجها، إذ رجع إلي عبد الرحمن فقال: لو رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين اليوم، فقال: يا أمير المؤمنين، هل لك في فلان؟ يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت، فغضب عمر، ثم قال: إني إن شاء الله لقائم العشية في الناس، فمحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم. قال عبد الرحمن: فقلت: يا أمير المؤمنين لا تفعل، فإن الموسم يجمع رعاع الناس وغوغاءهم، فإنهم هم الذين يغلبون على قربك حين تقوم في الناس، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وأن لا يعوها، وأن لا يضعوها على مواضعها، فأمهل حتى تقدم المدينة، فإنها دار الهجرة والسنة، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس، فتقول ما قلت متمكنا، فيعي أهل العلم مقالتك، ويضعونها على مواضعها. فقال عمر: أما والله - إن شاء الله - لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة» ثم ذكر ابن عباس خطبة عمر وفيها: «ثم إنه بلغني أن قائلا منكم يقول: والله لو قد مات عمر بايعت فلانا، فلا يغترن امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها، وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلا عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه، تغرة أن يقتلا، وإنه قد كان من خبرنا حين توفى الله نبيه ﷺ ...»[٢]، ثم أخذ يبين كيف تمت بيعة أبي بكر.

---

(١) ينظر منهاج السنة (٥/ ٤٦٩-٤٧٠).

(٢) رواه البخاري (٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١).

وهذه الرواية بتمامها تبين أمور:

أولا: أن كلام عمر هذا هو رد على من قال: إن خلافة أبي بكر فلتة، بمعنى أنها عن غير مشورة المسلمين، فبين عمر أن الأمر في أوله كان عن غير مشورة عامة، ثم حصلت البيعة العامة برضا المسلمين، وليس إجبارا، وهذا شرحه مفصلا في نفس الخطبة[1].

ثانيا: عمر رضي الله عنه في نفس الحديث يثني على أبي بكر ثناء عظيما فيقول: «وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر»، وهذا ينهي أي شبهة في أن قول عمر: «إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة» أن هذا طعن أو قدح في أبي بكر.

ثالثا: الذين يستدلون بهذه القصة يتحقق فيهم قول عبدالرحمن بن عوف: «وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وأن لا يعوها، وأن لا يضعوها على مواضعها»، فبالفعل هؤلاء قد طاروا بهذه المقالة ووضعوها في غير موضعها.

والمقصود بكلام عمر أن بيعة أبي بكر رضي الله عنه كانت فلتة، أي: فجأة لم يرجع فيها إلى عوام المسلمين، وإنما بادر إليها كبراء الصحابة لعلمهم بأحقية أبي بكر بالخلافة، وأنه لا عدل له ولا كفء من أصحاب رسول الله ﷺ، أي أن استعجال الصحابة في بيعته لم يكن عن افتئات على الأمة، وإنما لأن دلالة النصوص على فضله وتعيينه لولاية أمر المسلمين تغني عن المشاورة والتريث فيه.

وبعض العلماء ينكر هذا التفسير ويأخذ منحى آخر في تفسير الفلتة وهو أن المراد بها في لغة العرب آخر ليلة من الأشهر الحرم، وهي الليلة يشك فيها هل من رجب، أو شعبان، وقد كان العرب يعظمون الأشهر الحرم ولا يقتتلون فيها، وإذا كان آخر ليلة من الأشهر

---

(١) ينظر: فتح الباري (١٢/ ١٥٠).

الحرم فربما شك فيها قوم هل هي من الحرم أم من الحلال؟ فيبادر الموتور الحنق في تلك الليلة فينتهز الفرصة في إدراك ثأره فيكثر الفساد في تلك الليلة وسفك الدماء وشن الغارات، فشبه عمر أيام حياة رسول الله وما كان الناس عليه من الألفة ووقوع الأمنة بالشهر الحرام الذي لا قتال فيه، وكان موته شبه الفلتة التي هي خروج من الحرم لما ظهر في ذلك من الفساد فوقى الله شرها ببيعة أبي بكر.

وأما قوله: تغرة أن يقتلا ـ فالتغرة هي التغرير، والمقصود أن من بادر بمبايعة رجل دون الرجوع للمسلمين فقد عرض نفسه هو ومن بايعه للقتل[1].

وعلى كلا القولين فليس مقصود عمر أن خلافة أبي بكر كانت باطلا.

رزية الخميس:

أ- يقول الشيعة:

إن عمر قد منع النبي ﷺ من كتابة الكتاب الذي أراد كتابته في مرض موته فكانت رزية، كما روى ذلك البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فقال النبي ﷺ: هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، فقال بعضهم: إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك، فلما أكثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله ﷺ: قوموا. قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم»، وفي رواية مسلم أن القائل إن رسول الله ﷺ:

---

(١) فتح الباري (١٢/ ١٤٩).

قد غلبه الوجع... إلخ هو عمر.

وفي رواية أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس...الخ» فقالوا: إن اختلاف الصحابة هذا هو الذي منع رسول الله ﷺ من كتابة الكتاب، وبالتالي حرم الأمة من العصمة من الضلالة، وأن الرسول ﷺ أراد أن ينص على خلافة علي رضي الله عنه، وعمر هو الذي عارض رسول الله ﷺ.

ب-والجواب[1]:

أولا: ليس هذا بحديث عن النبي ﷺ، وإنما هو من قول ابن عباس، فلم يقل النبي ﷺ إن هذه رزية، بل ولم ينكر على من اعترض، وغاية ما في الأمر أنه أمرهم بالقيام، ولو كان ما فعلوه منكرا لصرح النبي صلى الله عليه بما يدل على إنكاره. فحقيقة استدلال الشيعة أنهم يحتجون بكلام ابن عباس رضي الله عنه.

ثانيا: على تسليم أن ابن عباس أراد الإنكار على عمر ومن اعترض فإن الأمر لا يعدو أن يكون هذا الإنكار ناشئا عن فهمه، وقد عارضه فهم عمر، فكيف يحتج بفهم صحابي على صحابي آخر.

ثالثا: عمر رضي الله عنه لم يرد على النبي ﷺ بقوله: «عندكم كتاب الله، حسبنا كتاب الله»، وإنما ظهر لعمر رضي الله عنه أن أمر الرسول ﷺ بكتابة الكتاب ليس على الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح، وقد ثبت بعد هذا صحة اجتهاد عمر رضي الله عنه، وذلك بترك الرسول ﷺ كتابة الكتاب، ولو كان واجباً لم يتركه لاختلافهم، وقول عمر رضي الله عنه: «حسبنا كتاب الله» رد

---

(١) ينظر في تفصيل هذه الأمور: شرح صحيح مسلم للنووي (١١/ ٩٠)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ٢٠٩)، المفهم (٤/ ٥٥٨)، مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:٢٥٠).

على من نازعه لا على أمر النبي ﷺ، وهذا ظاهر من قوله: «عندكم كتاب الله»، فإن المخاطب جمع وهم المخالفون لعمر ﷺ في رأيه.

رابعا: عمر رضي الله عنه قد رأى أن الأولى ترك كتابة الكتاب لمصلحة، وللعلماء أقوال فيها، منها:

قيل: شفقته على رسول الله ﷺ مما يلحقه من كتابة الكتاب مع شدة المرض، ويشهد لهذا قوله: «إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع» فكره أن يتكلف رسول الله ﷺ ما يشق ويثقل عليه مع استحضاره قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[الأنعام:٣٨].

وقيل: إنه خشي تطرق المنافقين ومن في قلبه مرض لما في ذلك الكتاب بالطعن والتشكيك لأنه كتب في خلوة، وليس مما شهده الناس جميعا.

وعمر رضي الله عنه كان مجتهدا في هذا الأمر، فلو كان مخطئا فهو معذور غير آثم، فكيف وقد وافقه الرسول ﷺ بتركه كتابة الكتاب، ولهذا عد العلماء هذه الحادثة من دلائل فقهه ودقة نظره.

خامسا: اختلف العلماء في مراد النبي ﷺ من ذلك الكتاب:

فذهب بعضهم إلى أن النبي ﷺ أراد أن يكتب كتاباً ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف.

وقيل: إن مراده ﷺ من الكتاب: بيان ما يرجعون إليه عند وقوع الفتن.

وقيل: إن المراد بيان كيفية تدبير الملك، وهو إخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجازة الوفد بنحو ما كان يجيزهم، وتجهيز جيش أسامة.

والذي عليه أكثر العلماء المحققين: أن النبي ﷺ أراد أن ينص على استخلاف أبي بكر رضي الله عنه

ثم ترك ذلك اعتماداً على ما علمه من تقدير الله تعالى، واستدلوا بما جاء في الصحيحين من حديث عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: «ادعي لي أبا بكر وأخاك، حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»[(١)].

أما القول بأن النبي ﷺ أراد بذلك الكتاب أن ينص على خلافة علي ﵁ فمردود، فالإمامية يقولون: إن النبي ﷺ قد نص على خلافة علي، ونصَّبه وصياً من بعده بأمر الله له قبل حادثة الكتاب، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب، وحتى لو قلنا بما قال به الشيعة من أن هذا الكتاب كان للنص على خلافة علي فهذا يؤكد أن كتابة الكتابة لم تكن لازمة، فلم يكن موقف عمر سببا لمنع ظهور حق أراد النبي ﷺ بيانه.

سادسا: لم يثبت أن عمر ﵁ قال: إنه يهجر، وإنما قالها بعض من حضر الحادثة من غير أن تعينه الروايات الواردة في الصحيحين، وإنما الثابت فيهما: «فقالوا: ما شأنه أهجر»، هكذا بصيغة الجمع دون الإفراد، قال ابن حجر ﵀: «ويظهر لي أن قائل ذلك بعض من قرب دخوله في الإسلام، وكان يعهد أن من اشتد عليه الوجع، قد يشتغل به عن تحرير ما يريد»[(٢)].

ثم إن هذه اللفظة لا مطعن فيها على عمر إن ثبتت عنه، ولا الصحابة، وذلك لأمور:

الأول: أن الثابت الصحيح من هذه اللفظة أنها وردت بصيغة الاستفهام هكذا (أهجر؟) وهذا بخلاف ما جاء في بعض الروايات بلفظ: (هجر، ويهجر) وتمسك به الطاعنون فإنه مرجوح، وقد بين العلماء أن الاستفهام هنا جاء على سبيل الإنكار على من قال: (لا تكتبوا).

---

(١) البخاري (٧٢١٧)، ومسلم (٢٣٨٧).

(٢) فتح الباري (٨/ ١٣٣).

الثاني: أنه على فرض صحة رواية (هجر) من غير استفهام، فلا مطعن فيها على قائلها، لأن الهجر في اللغة يأتي على قسمين: قسم لا نزاع في عروضه للأنبياء، وهو عدم تبيين الكلام لبحّة الصوت، وغلبة اليبس بالحرارة على اللسان، وقسم آخر: وهو جريان الكلام غير المنتظم، أو المخالف للمقصود على اللسان لعارض بسبب الحميات المحرقة في الأكثر. وهذا القسم محل اختلاف بين العلماء في عروضه للأنبياء، فلعل القائل هنا أراد القسم الأول، وهو أنا لم نفهم كلامه بسبب ضعف ناطقته، ويدل على هذا قوله بعد ذلك: «استفهموه».

الثالث: أنه يحتمل أن تكون هذه اللفظة صدرت عن قائلها عن دَهَشٍ وحَيْرةٍ أصابته في ذلك المقام العظيم، كما قد أصاب عمر وغيره عند موت النبي ﷺ.

الرابع: أن هذه اللفظة صدرت بحضور رسول الله ﷺ وكبار أصحابه، فلم ينكروا على قائلها، ولم يؤثموه، فدل على أنه معذور على كل حال.

منع عمر لمتعتي النساء والحج:

أ- يقول الشيعة:

إن عمر رضي الله عنه أحدث في الدين ما ليس منه، ومن ذلك أنه منع من متعتي الحج والنساء(١).

ب- والجواب:

أن كلا الأمرين ليس على عمر فيه مطعن:

---

(١) مختصر التحفة (ص:٢٥٦).

-أما متعة الحج فهي:

«أن يهل بالعمرة فقط في أشهر الحج، ويأتي مكة فيؤدي مناسك العمرة، ويتحلل، ويمكث بمكة حلالا، ثم يحرم بالحج ويأتي بأعماله. ويجب عليه أن ينحر هديا بالإجماع»[1].

وهو أمر مشروع نصت عليه نصوص الكتاب والسنة واتفق على مشروعيته أهل العلم، وإنما اختلفوا في الأفضل.

قال ابن عبد البر: «الأمة مجتمعة على أن الإفراد والقران والتمتع كل ذلك جائز في القرآن والسنة والإجماع، وأنه ليس منها شيء باطلا، بل كل ذلك حق ودين وشريعة من شرائع الإسلام في الحج، ومن مال منها إلى شيء، فإنما مال برأيه إلى وجه تفضيل اختاره، وأباح ما سواه»[2].

فظهر بهذا أن مشروعية حج التمتع أمر مجمع عليه بين أهل العلم ومنهم عمر رضي الله عنه؛ وإنما نهى عمر الناس عن التمتع في خلافته من باب اختيار الأفضل والأصلح لرعيته بحسب ما أداه إليه اجتهاده.

قال البيهقي: «ولم نجده ﷺ نهى عن متعة الحج في رواية صحيحة عنه، ووجدنا في قول عمر رضي الله عنه ما دل على أنه أحب أن يفصل بين الحج والعمرة، ليكون أتم لهما، فحملنا نهيه عن متعة الحج عن التنزيه، وعلى اختيار الإفراد على غيره لا على التحريم»[3].

ومما يدل على أن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لا يرى تحريم متعة الحج ما جاء عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٧/ ٤٣).

(٢) الاستذكار (١٣/ ٨٩).

(٣) السنن الكبرى (١٤/ ٣٩٥).

أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِالْمُتْعَةِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: رُوَيْدَكَ بِبَعْضِ فُتْيَاكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النُّسُكِ بَعْدُ، حَتَّى لَقِيَهُ بَعْدُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ، وَأَصْحَابُهُ، وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظَلُّوا مُعْرِسِينَ بِهِنَّ فِي الْأَرَاكِ، ثُمَّ يَرُوحُونَ فِي الْحَجِّ تَقْطُرُ رُءُوسُهُمْ»[(١)].

وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: «لَوِ اعْتَمَرْتُ، ثُمَّ اعْتَمَرْتُ، ثُمَّ حَجَجْتُ، لَتَمَتَّعْتُ»[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإنما وجه ما فعلوه أن عمر رأى الناس قد أخذوا بالمتعة، فلم يكونوا يزورون الكعبة إلا مرة في السنة في أشهر الحج، ويجعلون تلك السفرة للحج والعمرة، فكره أن يبقى البيت مهجورا عامة السنة، وأحب أن يعتمر في سائر شهور السنة، ليبقى البيت معمورا مزورا كل وقت بعمرة يُنشؤ لها سفر مفرد، كما كان النبي ﷺ يفعل، حيث اعتمر قبل الحجة ثلاث عمر مفردات.

وعلم أن أتم الحج والعمرة أن ينشأ لهما سفر من الوطن كما فعل النبي ﷺ، ولم ير لتحصيل هذا الفضل والكمال لرغبته طريقا إلا أن ينهاهم عن الاعتمار مع الحج، وإن كان جائزا، فقد ينهى السلطان بعض رعيته عن أشياء من المباحات، والمستحبات، لتحصيل ما هو أفضل منها، من غير أن يصير الحلال حراما ...

وأيضا: فخاف إذا تمتعوا بالعمرة إلى الحج أن يبقوا حلالا حتى يقفوا بعرفة محلين، ثم يرجعوا محرمين»[(٣)].

---

(١) رواه مسلم (١٢٢٢).

(٢) المصنف (٨/ ٢٧٤).

(٣) شرح العمدة، كتاب الحج، (١/ ٥٢٨-٥٢٩).

-أما متعة النكاح فهي:

قول الرجل للمرأة: أعطيك كذا على أن أتمتع بك يوما أو شهرا أو سنة أو نحو ذلك، سواء قدر المتعة بمدة معلومة كما هو الشأن في الأمثلة السابقة، أو قدرها بمدة مجهولة كقوله: أعطيك كذا على أن أتمتع بك موسم الحج، أو ما أقمت في البلد، أو حتى يقدم زيد، فإذا انقضى الأجل المحدد: وقعت الفرقة بغير طلاق، وهو من أنكحة الجاهلية، وكان مباحا في أول الإسلام ثم حرم[١].

والدليل على تحريمه: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ»[٢].

وعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ الْفَتْحِ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ»[٣].

فنهي عمر رضي الله عنه عن نكاح المتعة هو موافق لآخر الأمر من النبي ﷺ في تحريم هذا النوع من النكاح.

تولية عثمان الظلمة وأهل الخيانة:

أ- يطعن الشيعة:

في عثمان رضي الله عنه بأنه قام بتولية الظلمة وأهل الخيانة من أمثال الوليد بن عقبة الذي شرب الخمر وأمَّ الناس وهو سكران، وولى معاوية على الشام، وولى عبدالله بن سعد على مصر فظلم أهلها، ومن كان هذا حاله فهو غير لائق بالإمامة.

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (٤١/ ٣٣٣).

(٢) رواه البخاري (٤٢١٦) ومسلم (١٤٠٧).

(٣) رواه مسلم (١٤٠٦).

ب-والجواب[1]:

أن استدلال الشيعة هنا مبني على مقدمتين: الأولى: أن عثمان ولى أهل الظلم والخيانة. الثانية: من فعل هذا فهو غير لائق بالإمامة، وكلا المقدمتين منقوضة:

أولا: عثمان رضي الله عنه كان لا بد له من تولية من يقوم بأمور الرعية بالعدل والقسط، وهذا إنما يكون بحسب ما يظهر له، وهو عندما رأى فيهم الأهلية عينهم في مواقعهم هذه، وهذا هو الواجب عليه وهو قد قام به، وليس عنده علم الغيب حتى يعلم ماذا سيفعلون بالرعية، على أنه قد وقع الخلاف الكثير بين أهل السير والأخبار في حقيقة ما نسب إلى هؤلاء الولاة من الظلم هل كان حقيقة أم هو كذب عليهم، أم أن شيئا منه صحيح وشيئا غير صحيح، وإذا كان هذا مبلغ علمنا من حال هؤلاء فلا نستطيع أن نجزم بخطأ عثمان في تولية هؤلاء الأشخاص.

ثانيا: هناك من الولاة من لم يعينهم عثمان وإنما كانوا من زمن من قبله، وذلك كمعاوية رضي الله عنه الذي عينه عمر فأقره عثمان على مكانه، ثم لما جاء علي أقره كذلك ولم يعزله، فلو كان عثمان يلام على عدم عزله لمعاوية فاللوم كذلك يقع على علي.

ثم إن عثمان رضي الله عنه قد عزل بعضهم عندما تبين له فسادهم، وذلك كما فعل مع الوليد بن عقبة.

ثالثا: على تسليم أن هؤلاء الولاة كانوا ظلمة فلا يلزم من ذلك عدم أهلية عثمان رضي الله عنه للإمامة، فهناك من الاحتمالات والأعذار ما يمنع من الطعن فيه، ومن ذلك:

- ربما لم يطلع على كل ما فعلوه، خاصة مع اتساع البلاد وتباعد الأقطار.

---

(١) ينظر: شبهات طال حولها الجدل (ص:٧٤٠-٧٤٣).

- ربما بلغه بعض الذي فعلوه لكنه لم يره موجبا لعزلهم، أو لم يثبت عنده بشهادة من يوثق به.

- ربما يكون قد علم بحالهم لكنه رأى أن مفسدة بقائهم أقل من مفسدة عزلهم، ومراعاة المصالح والمفاسد والموازنة بينها هو أصل السياسة الشرعية، وإذا اجتهد الإمام العادل في الموازنة بينها فأخطأ فإنه لا يأثم فضلا عن أن يلام أو يقدح فيه بسببها، وقد أشار ابن العربي إلى هذا المعنى فقال: «نكتة الولايات والعزلات لها معان وحقائق لا يعلمها كثير من الناس، لقد علمتم أن رسول الله ﷺ مات عن زهاء اثني عشر ألفا من الصحابة معلومين، منهم ألفان أو نحوهما مشاهير في الجلالة، ولى منهم أبو بكر سعدا وأبا عبيدة ويزيد وخالد بن الوليد وعكرمة بن أبي جهل ونفرا غيرهم فوقهم، وولى أنس بن مالك ابن عشرين سنة على البحرين اقتداء بالنبي ﷺ في عتاب، ومتى كان استوفى المشيخة حتى يأخذ الشبان، وولى عمر أيضا كذلك، وبادر بعزل خالد، وذلك كله لفقه عظيم ومعارف بديعة بيانها في موضعها من كتب الإمامة والسياسة من الأصول»[1].

إدخال عثمان للحكم بن مروان المدينة:

أ- يقول الشيعة:

إن رسول الله ﷺ طرد الحكم بن أبي العاص عن المدينة، ومعه ابنه مروان، فلم يزل هو وابنه طريدين في زمن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، فلما ولي عثمان آواه وردَّه إلى المدينة، وجعل مروان كاتبه، وصاحب تدبيره، مع أن الله قال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[المجادلة:٢٢].

---

(١) العواصم من القواصم (ص:٢٤٣).

ب-والجواب:

وهذه القصة قد فنَّد ابن تيمية الرد عليها[١]، وخلاصة وجوه رده:

أولًا: كان الحكم بن أبي العاص من مُسلِمة الفتح، وكانوا ألفَي رجل، ومروان ابنه كان صغيرًا إذ ذاك، فإنه من أقران عبدالله بن الزبير والمسور بن مخرمة، وكان عمره حين الفتح إما سبع سنين، أو أكثر بقليل، أو أقل بقليل، فلم يكن لمروان ذنب يُطرد عليه على عهد النبي ﷺ.

ثانيًا: لم يكن الطلقاء يسكنون بالمدينة في حياة النبي ﷺ، فإن كان النبي ﷺ قد طرد الحكم بن أبي العاص، فإنما طرده من مكة، لا من المدينة، ولو طرده من المدينة لكان يرسله إلى مكة.

ثالثا: طعن كثير من أهل العلم في نفيه، وقالوا: ذهب الحكم بن أبي العاص باختياره.

رابعًا: لو افترضنا أن النبي ﷺ قد عزر الحكم بن أبي العاص بالنفي، لم يلزم أن يبقى منفيًّا طول الزمان؛ فإن هذا لا يعرف في شيء من الذنوب، ولم تأتِ الشريعة بذنب يبقى صاحبه منفيًّا دائمًا.

خامسًا: كان عثمان شفع في عبدالله بن أبي سرح إلى النبي ﷺ، وكان كاتبًا للوحي، وارتدَّ عن الإسلام، وكان النبي ﷺ قد أهدر دمه فيمن أهدر، ثم جاء به عثمان فقبل النبيُّ ﷺ شفاعته فيه وبايعه، فكيف لا يقبل شفاعته في الحكم؟!

سادسا: قصة عبدالله بن سعد بن أبي سرح ثابتة معروفة بالإسناد الثابت، وأما قصة الحكم بن أبي العاص، فعامة من ذَكَرها إنما ذكرها مرسلةً، وقد ذكرها المؤرخون الذين يكثر الكذب فيما يروونه، وقلَّ أن يسلم لهم نقلهم من الزيادة والنقصان، فلم يكن هنا نقل ثابت

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٦٥-٢٦٨)..

يوجب القدح فيمن هو دون عثمان.

سابعا: المعلوم من فضائل عثمان، ومحبة النبي ﷺ له، وثنائه عليه، وتخصيصه بابنتَيْه، وشهادته له بالجنة، وإرساله إلى مكة، ومبايعته له عنه لما أرسله إلى مكة، وتقديم الصحابة له باختيارهم في الخلافة، وشهادة عمر وغيره له بأن رسول الله ﷺ مات وهو عنه راضٍ، وأمثال ذلك مما يوجب العلم القطعي بأنه من كبار أولياء الله المتقين، الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، فلا يُدفع هذا بنقل لا يثبت إسنادُه، ولا يعرف كيف وقع، ويجعل لعثمان ذنب بأمر لا يعرف حقيقته، بل مثل هذا مثل الذين يعارضون المحكم بالمتشابه، وهذا من فعل الذين في قلوبهم زيغ، الذين يبتغون الفتنة.

درء القصاص عن عبيد الله بن عمر:

أ- يقول الشيعة:

إن عثمان رضي الله عنه قد ضيَّع حدود الله، فلم يقتل عبيدالله بن عمر حين قتل الهرمزان وكان قد أسلم، فخالف بذلك حكم الله تعالى فليس يليق بالإمامة.

ب- والجواب:

أن استدلاهم هنا مبني على مقدمتين:

- أن عدم إقامة القصاص على عبيدالله مخالفة لحكم الله.
- والثانية: أن من خالف حكم الله تعالى فلا يليق بالإمامة.

وقد أجاب العلماء عن هذه الشبهة من وجوه أبرزها اثنان[1]:

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٧٦-٢٨١)، العواصم من القواصم (ص:١٠٦-١٠٨).

أولًا: أن عبيد الله بن عمر كان متأولا، وذلك أنه لما قُتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان الذي قتله أبو لؤلؤة المجوسي، مولى المغيرة بن شعبة، وهما من فارس، وذكر لعبيد الله بن عمر أنه رُئي عند الهرمزان حين قتل عمر، فكان ممن اتهم بالمعاونة على قتل عمر، وهذه شبهة يجوز أن يجعلها المجتهد مانعةً من وجوب القصاص، كما أن أسامة بن زيد لما قتَل ذلك الرجل بعدما قال: لا إله إلا الله، واعتقد أن هذا القول لا يعصمه، عزَّره النبيُّ ﷺ بالكلام، ولم يقتله؛ لأنه كان متأولًا.

ثانيا: الهرمزان لم يكن له أولياء يطلبون دمه؛ وإنما وليُّه وليُّ الأمر، ومثل هذا إذا قتله قاتلٌ كان للإمام قتلُ قاتلِه؛ لأنه وليُّه، وكان له العفو عنه إلى الدية؛ لئلا تضيع حقوق المسلمين، وهذا الذي فعله عثمان بمشورة عدد من الصحابة.

خروج عائشة إلى البصرة:

أ- يقول الشيعة:

عائشة خالفت أمر الله تعالى وخرجت من بيتها، والله تعالى يقول: ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ﴾[الأحزاب:٣٣]، وقد أدى خروجها إلى حصول فتنة بين المسلمين، خاصة وأن النبي ﷺ حذرها وأخبر أنه ستنبح عليها كلاب الحوأب، وقد رأت هذه العلامة ولكنها لم ترجع.

ب- الجواب:

أولا: ليس كل خروج تخرجه إحدى زوجات النبي ﷺ مخالف لهذه الآية ويكون تبرجا، وإنما المقصود به الخروج لغير حاجة، قال ابن كثير: «(وقرن في بيوتكن) أي: الزمن بيوتكن

فلا تخرجن لغير حاجة»[1]، وقد جاء من حديث عائشة عن النبي ﷺ قال: «قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجكن»[2].

فالخروج لأجل مصلحة ليس فيه مخالفة أو منكر، وهذا الذي حصل من عائشة رضي الله عنها حيث ظنت أن خروجها سيكون فيه مصلحة للمسلمين، وقد بينت هذا كما جاء ذلك عنها في روايات عديدة، ومنها: لما أرسل عليٌّ القعقاعَ بن عمرو لعائشة ومن كان معها يسألها عن سبب قدومها، دخل عليها القعقاع فسلم عليها، وقال: أي أُمه، ما أشخصك وما أقدمك هذه البلدة؟ قالت: «أي بنى، إصلاح بين الناس»[3].

ثانيا: القتال الذي حصل بين المسلمين لم يكن مقصودا، بل هي خرجت دفعا للفتنة، وأدى بها اجتهادها إلى هذا، لكن جاءت الأمور على خلاف ما ظنت، فهي مجتهدة معذورة، وأما قول النبي ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» فإنه شامل لها ولعلي، فإن قالوا: إن عليا كان مجتهدا أنه على حق فلا يتناوله الحديث، قلنا: وكذلك عائشة لا فرق بينهما.

وحتى لو فرض أن القتال كان عن قصد وإرادة «فهذا هو القتال المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾[الحجرات:٩]، ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ﴾[الحجرات:١٠] فجعلهم مؤمنين إخوة مع الاقتتال. وإذا كان هذا ثابتا لمن هو دون أولئك المؤمنين، فهم به أولى وأحرى.

---

(١) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٠٩).

(٢) البخاري (٥٢٣٧).

(٣) تاريخ الطبري (٥/ ٥٢٠).

وهذا على تقدير إرادة القتال وقصده، أما إذا لم يكن القتال مرادا ولا مقصودا فالله تبارك وتعالى يقول: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[البقرة:٢٨٦][١].

ثالثا: أما قضية كلاب الحوأب فقد جاء عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: «لَمَّا بَلَغَتْ عَائِشَةُ بَعْضَ مِيَاهِ بَنِي عَامِرٍ لَيْلًا نَبَحَتِ الْكِلَابُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالُوا: مَاءُ الْحَوْأَبِ، فَوَقَفَتْ فَقَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً، فَقَالَ لَهَا طَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ: مَهْلًا رَحِمَكِ اللهُ، بَلْ تَقْدَمِينَ، فَيَرَاكِ الْمُسْلِمُونَ، فَيُصْلِحُ اللهُ ذَاتَ بَيْنِهِمْ، قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ: «كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبَحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوْأَبِ»[٢].

والحَوْأَب: منزل بين مكة والبصرة[٣]، وليس في الحديث الإنكار عليها أو نهيها عن الخروج، وإنما أقصى ما يدل عليه الحديث هو الإخبار عن أنها ستكون في موضع تحصل فيه فتنة، وذلك كما جاء في بعض الروايات عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ وهو عند أزواجه: «لَيْتَ شِعْرِي، أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَدْبَبِ، تَخْرُجُ فَيَنْبَحُهَا كِلَابُ حَوْأَبٍ، يُقْتَلُ عَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ يَسَارِهَا قَتْلَى كَثِيرٌ، ثُمَّ تَنْجُو بَعْدَمَا كَادَتْ»[٤].

ومع ذلك فعائشة رضي الله عنها قد همَّت بالرجوع لكن ألح عليها من كان معها رجاء أن يكون في خروجها درء للفتنة وتحقيق للمصلحة.

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٣١٩-٣٢٢).

(٢) رواه أحمد (٢٤٦٥٤)، وابن حبان (٦٧٣٢)، والحاكم (٤٦١٣)، وابن أبي شيبة (٧/ ٥٣٦) وصححه ابن كثير في البداية والنهاية (٦/ ٢١٢) على شرط الشيخين، والحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٥٥).

(٣) النهاية في غريب الحديث (١/ ٤٥٦).

(٤) رواه الضياء في المختارة (١٧٩) وقال الحافظ في الفتح (١٣/ ٥٥): «رجاله ثقات»، وكذا قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٣٤)، وصححه الألباني في الصحيحة (١/ ٨٥٣).

ثم إنها بعد ذلك ندمت على هذا، يقول ابن تيمية: «فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبل خمارها.

وهكذا عامة السابقين ندموا على ما دخلوا فيه من القتال، فندم طلحة والزبير وعلي رضي الله عنهم أجمعين، ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء قصد في الاقتتال»[١].

دعوى إفشائها سر النبي صلى الله عليه وسلم:

أ- ومن مطاعن الشيعة:

يطعن الشيعة في عائشة رضي الله عنها بأنها أذاعت سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝٣﴾[التحريم:٣]

وهم مختلفون في حقيقة هذا السر، فمنهم من يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهما بأن الخليفة بعده سيكون أبوبكر وعمر، ومنهم من يقول إن السر هو الوصية لعلي، ومع اختلافهم إلا أنهم يدّعون أن الآية تدل على كفر عائشة وحفصة رضي الله عنهما بدليل قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[التحريم:٤][٢].

ب-والجواب[٣]:

أولاً: سبب نزول هذه الآية هي قصة المغافير التي روتها عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب عسلاً عند زينب بنت جحش، ويمكث عندها، فواطيت أنا وحفصة على

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٣١٦).

(٢) ينظر: تفسير القمي (٢/ ٣٧٥-٣٧٦)، إحقاق الحق للتستري (ص:٣٠٧).

(٣) ينظر: الصاعقة في نسف أباطيل وافتراءات الشيعة على أم المؤمنين عائشة لعبد القادر صوفي (ص:٥١-٧٠).

أيتنا دخل عليها فلتقل له: أكلت مغافير، إني أجد منك ريح مغافير، قال: «لا، ولكني كنت أشرب عسلاً عند زينب بنت جحش، فلن أعود له، وقد حلفت، لا تخبري بذلك أحداً»(١).

أو قصة مارية كما روى أنس رضي الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه و سلم كانت له أمة يطؤها، فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرمها، فأنزل الله عز و جل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ﴾[التحريم:١] إلى آخر الآية»(٢).

ويحتمل أن الآيات نزلت للسببين معا(٣).

أما ما يدعيه الشيعة من إفشاء السر فإنهم أنفسهم مختلفون فيه، وليس هناك ما يثبته.

ثانيا: أما قولهم إن قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾[التحريم:٤] يدل على كفر عائشة وحفصة رضي الله عنهما ؛ فهذه الدعوى باطلة، فمعنى الآية كما قال الطبري: «يقول تعالى ذكره: إن تتوبا إلى الله أيتها المرأتان فقد مالت قلوبكما إلى محبة ما كرهه رسول الله ﷺ من اجتنابه جاريته، وتحريمها على نفسه، أو تحريم ما كان له حلالا مما حرمه على نفسه بسبب حفصة»(٤)، فالمعنى أنهما مالتا إلى محبة ما كرهه رسول الله ﷺ، وهذا ليس بكفر، وإنما هو ناشئ عن الغيرة، والغيرة بين أزواج النبي حاصلة في حياة النبي ﷺ، وكان يرى ذلك ويبتسم ويقرهن على هذا، لأن هذا من طبائع النساء، ولم يغضب رسول الله ﷺ من غيرتهن.

---

(١) البخاري (٤٩١٢)، ومسلم (١٤٧٤).

(٢) النسائي في الكبرى (١١٦٠٧)، وجاء من حديث ابن عمر كما أورده ابن كثير من طريق الهيثم بن كليب في مسنده، وقال: «وهذا إسناد صحيح، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة، وقد اختاره الحافظ الضياء المقدسي في كتابه المستخرج». تفسير ابن كثير (٨/ ١٥٩).

(٣) ينظر: فتح الباري (٨/ ٦٥٧).

(٤) جامع البيان (٢٣/ ٤٨٣).

ثالثا: الله عز وجل دعاهما إلى التوبة بقوله: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾، فهما قد تابتا ورجعتا إلى الله عز وجل، وهذا عتاب من الله لهما كما عاتب الله نبيه وحبيبه وصفيه محمداً ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١﴾[التحريم:١].

دعوى تزيينها جارية لتصطاد بعض شباب قريش:

أ- يقول الشيعة:

إن عائشة رضي الله عنها كانت تزين جارية لتصطاد بها شباب قريش وتغويهم.

ب- والجواب:

أولا: هذه الرواية أخرجها ابن أبي شيبة في موضعين من مصنفه بنفس السند: عَنْ عَمَّارِ بْنِ عِمْرَانَ رَجُلٍ مِنْ زَيْدِ الله عَنِ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا شَوَّفَتْ جَارِيَةً وَطَافَتْ بِهَا وَقَالَتْ: «لَعَلَّنَا نَتَصَيد بِهَا شَبَابَ قُرَيْش»[1].

وهذه القصة تدور على امرأة مبهمة لا يعلم من هي، فيكون الإسناد ضعيفا.

وأيضا عمار بن عمران أورده البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وقال الحافظ ابن حجر: «ذكره البخاري في الضعفاء»[2].

ثانيا: على فرض صحة هذه الرواية فإن المقصود بها غير ما أراده الشيعة، فابن أبي شيبة رواها في بابين، (باب: مَا قَالُوا فِي الْجَارِيَةِ تُشَوَّفُ وَيُطَافُ بِهَا) أي: لأجل بيعها، ويؤيد هذا الباب الثاني الذي وضعه ابن أبي شيبة لهذا الأثر وهو (باب: فِي تَزْيِينِ السِّلْعَةِ).

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٧٩٥٩، ٢٢٧٩٢).

(٢) ينظر: لسان الميزان (٦/ ٤٧).

وهذا كان عرفا شائعا، فقد بوب الفاكهي في أخبار مكة: «ذكر طواف النساء الغرباء بالبيت في المواسم في الإسلام والجاهلية، والطواف بالجواري الأحرار والإماء بمكة إذا بلغن، وتفسير ذلك»، وقال فيه: «وقد زعم بعض أهل مكة أنهم كانوا فيما مضى- إذا بلغت الجارية ما تبلغ النساء ألبسها أهلها أحسن ما يقدرون عليه من الثياب، وجعلوا عليها حليا إن كان لهم، ثم أدخلوها المسجد الحرام مكشوفة الوجه بارزته، حتى تطوف بالبيت، والناس ينظرون إليها ويبدونها أبصارهم فيقولون: من هذه؟ فيقال: فلانة بنت فلان، إن كانت حرة، ومولدة آل فلان، إن كانت مولدة، قد بلغت أن تخدر، وقد أراد أهلها أن يخدروها وكان الناس إذ ذاك أهل دين وأمانة، ليسوا على ما هم عليه من المذاهب المكروهة، فإذا قضت طوافها خرجت كذلك ينظر الناس إليها لكي يرغب في نكاحها إن كانت حرة، وشرائها إن كانت مولدة مملوكة، فإذا صارت إلى منزلها خدرت في خدرها، فلم يرها أحد حتى تخرج إلى زوجها، وكذلك كانوا في الجواري الإماء يفعلون، يلبسونها ثيابها وحليها، ويطوفون بها مسفرة حول البيت ليشهروا أمرها، ويرغبوا الناس في شرائها، فيأتي الناس فينظرون ويشترون»[(١)].

دعوى لعن الرسول ﷺ لمعاوية:

أ- يقول الشيعة:

إن النبي ﷺ لعن معاوية رضي الله عنه، ويستدلون لهذا ببعض الروايات:

الرواية الأولى:

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «كنا جلوسًا عند النبي ﷺ، وقد ذهب عمرو يلبس

(١) أخبار مكة (١/ ٣١١-٣١٤).

ثيابه ليلحقني فقال – ونحن عنده-: ليدخلن عليكم رجل لعين، فوالله ما زلت وجلًا، أتشوَّف أنظر داخلًا وخارجًا، حتى دخل»[(١)].

الرواية الثانية:

عن عبد الله بن عمر قال: أتيت النبي ﷺ فسمعته يقول: «يطلع عليكم رجل يموت على غير سنتي»، فطلع معاوية، وقام النبي ﷺ خطيبًا، فأخذ معاوية بيد ابنه زيد أو يزيد، وخرج ولم يسمع الخطبة، فقال النبي ﷺ: «لعن الله القائد والمقود، أيُّ يوم يكون للأمة مع معاوية ذي الإساءة»[(٢)].

ب-والجواب عن هاتين الروايتين:

أولاً: الرواية الأولى لا تحتاج إلى كثير كلام حولها، لأنه ليس في الرواية ذكر لمعاوية بن أبي سفيان أصلًا، ولا يوجد فيها دلالة – لا تصريحًا ولا تلميحًا – على أن الرجل الذي دخل هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، وإنما فيها قوله: «حتى دخل»، هكذا مبهمًا، فمن أين لهم أنه معاوية؟!

بل إنه من خلال جمع الروايات يتبين أن المقصود هنا هو الحكم بن أبي العاص، ويدل لذلك:

رواية ابن أبي خيثمة وابن عبد البر، وفي آخره: «فلم أزل مشفقًا أن يكون أول من

---

(١) عزاه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة في موضعين (٤/ ٤٨٦)(٨/ ٨٣) إلى مسند أبي بكر بن أبي شيبة، وصحح إسناده في الموضعين.

(٢) أورده شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٤٣) من قول ابن المطهر الحلي.

يدخل، فدخل الحكم بن أبي العاص»[١]، وجاء التصريح بأنه الحكم في روايات أخرى أيضا[٢].

ثانيا: أما الرواية الثانية فهي من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، ولا توجد في شيء من دواوين الحديث التي يرجع إليها في معرفة الحديث، ولا لها إسناد معروف، ومن العجيب أن يروي مثل هذا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وعبدالله بن عمر كان من أبعد الناس عن ثلب الصحابة، وأروى الناس لمناقبهم، وقوله في مدح معاوية معروف ثابت عنه، حيث يقول[٣]: «ما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسود من معاوية، قيل له: ولا أبو بكر وعمر؟ فقال: كان أبو بكر وعمر خيرًا منه، وما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسود من معاوية»[٤].

ثالثا: قوله في الرواية المذكورة: «إنه أخذ بيد ابنه زيد أو يزيد» كلام باطل؛ قال ابن تيمية: «فمعاوية لم يكن له ابن اسمه زيد، وأمَّا يزيد ابنه الذي تولى بعده الملك، وجرى في خلافته ما جرى، فإنما وُلد في خلافة عثمان باتفاق أهل العلم، ولم يكن لمعاوية ولد على عهد رسول الله ﷺ؛ قال الحافظ أبو الفضل ابن ناصر: خطب معاوية رضي الله عنه في زمن رسول الله ﷺ فلم يُزوَّج؛ لأنه كان فقيرًا، وإنما تزوج في زمن عمر رضي الله عنه، ووُلد له يزيد في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة سبع وعشرين من الهجرة»[٥].

---

(١) رواه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٢/ ٧١)، وابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ٣٦٠).

(٢) عند البزار في مسنده (٢٣٥٢)، والطبراني في معجمه الأوسط (٧١٥٥)، وأحمد في مسنده (٦٥٢٠).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥١٦)، والخلال في السنة (٢/ ٤٤١) عن نافع، عن ابن عمر به.

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٤٥).

(٥) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٤٦).

كون معاوية من الطلقاء:

أ- يقول الشيعة:

معاوية رضي الله عنه لم يكن من الصحابة، وإنما كان من الطلقاء، ويستدلون بما رواه الأسود بن يزيد قال: «قلت لعائشة: ألا تعجبين لرجلٍ من الطلقاء ينازع أصحابَ محمَّد صلى الله عليه وسلم في الخلافة؟! قالت: وما تعجَب من ذلك؟ هو سلطان الله يؤتيه البرَّ والفاجرَ، وقد ملك فرعونُ أهلَ مصر أربع مائة سنة»[(١)].

قالوا: هذا الأثر فيه إخراجُ عائشةَ لمعاويةَ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه من الطلقاء.

ب- والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

أولا: هذا الأثر ضعيف؛ ففي سندِه أيوب بن جابر أبو سليمان اليمامي، وقد ضعَّفه أكثر أهل العلم بالحديث؛ منهم: يحيى بن معين، وعلي ابن المديني، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، واختصر الحافظ ابن حجَر كلام الحفاظ فيه فقال: «ضعيف»[(٢)].

ثانيا: على فرض التسليم بصحَّة هذا الأثر؛ فإن المقصود أن الأسود بن يزيد تعجَّب من منازعة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما وهو رجل من الطلقاء -وهم الذين أسلموا عام الفتح- لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، فردت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عليه هذا التعجُّب، وأوضحَت له أنَّ الملكَ لله يؤتيه من يشاء من عباده؛ انتزاعًا من قوله سبحانه: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٩/ ١٤٥).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٤٢)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٤٦٤)، تقريب التهذيب (ص:: ١١٨).

﴿٢٦﴾ [آل عمران:٢٦].

كما يفهم من الأثر أن عائشة أقرَّت الأسود على أن معاوية من الطلقاء، ولكن لم يَرِد في كلامها نفيٌ لصحبته للنبي ﷺ، ولا تنقُّص من شأنه، وغاية ما يمكن فهمه أن عليًّا رضي الله عنه أفضل من معاوية رضي الله عنه، وهذا مما اتَّفق عليه أهل السنة والجماعة.

ثالثا: ثبتت صحبة معاوية رضي الله عنه للنبي ﷺ؛ وكان كاتبًا للنبي ﷺ؛ فقد روى الإمام أحمد بإسناد حسن عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال له: «اذهب فادع لي معاوية، قال: وكان كاتبه، فسعيت فأتيت معاوية، فقلت: أجِب نبي الله ﷺ؛ فإنه على حاجة»[١].

وصحبةُ النبيِّ ﷺ تثبت لكلِّ من رآه مؤمنًا به ومات على الإسلام، ولو قلَّت تلك الصحبة؛ وقد ثبت هذا المعنى في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «يأتي زمانٌ يغزو فِئام من الناس، فيقال: فيكم من صحب النبي ﷺ؟ فيقال: نعم، فيفتح عليه، ثم يأتي زمان، فيقال: فيكم من صحب أصحاب النبي ﷺ؟ فيقال: نعم، فيفتح، ثم يأتي زمان فيقال: فيكم من صحب صاحب أصحاب النبي ﷺ؟ فيقال: نعم، فيفتح»، هذا لفظ البخاري، وفي لفظ مسلم: «فيقال لهم: فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟»[٢].

وقد صرَّح عبد الله بن عباس بإثبات الصحبة لمعاوية رضي الله عنه، ووصفه بأنه فقيه، وذلك فيما رواه عنه ابن أبي مليكة قال: أوتر معاوية بعد العشاء بركعة وعنده مولى لابن عباس، فأتى ابن عباس فقال: «دعه؛ فإنه قد صحب رسول الله ﷺ» وفي لفظ قال: «أصاب؛ إنه فقيه»[٣].

---

(١) مسند أحمد (٣١٠٤)، وصححه الذهبي في تاريخ الإسلام (٤/ ٣٠٩).

(٢) البخاري (٢٨٩٧) ومسلم (٢٥٣٢)، وينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠/ ٢٩٨).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٦٤).

لا أشبع الله بطنه :

أ- يقول الشيعة :

قد دعا النبي ﷺ على معاوية، فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كُنْتُ أَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَوَارَيْتُ خَلْفَ بَابٍ، قَالَ فَجَاءَ فَحَطَأَنِي حَطْأَةً، وَقَالَ: اذْهَبْ وَادْعُ لِي مُعَاوِيَةَ . قَالَ فَجِئْتُ فَقُلْتُ: هُوَ يَأْكُلُ . قَالَ ثُمَّ قَالَ لِيَ: اذْهَبْ فَادْعُ لِي مُعَاوِيَةَ . قَالَ فَجِئْتُ فَقُلْتُ: هُوَ يَأْكُلُ . فَقَالَ: لَا أَشْبَعَ اللَّهُ بَطْنَهُ»(١).

ب- والجواب :

أن الحديث يدل على خلاف مقصودهم تماما، وذلك من أوجه:

أولا: هذا الحديث يثبت مدى قرب مجلس معاوية من النبي ﷺ بحيث كان يرسل في طلبه وقد كان من كُتّابه.

ثانيا: النبي ﷺ لم يدع على معاوية بشيء يمس دينه وآخرته، بل كان دعاؤه عليه بشيء يمس دنياه، والدنيا ليس هي مطلب المؤمن ومبتغاه بل الآخرة.

ثالثا: هذا الدعاء من النبي ﷺ فيه منقبة لمعاوية، وهذا ما فهمه الإمام مسلم رحمه الله حيث ساق حديث أنس بن مالك قال: «كانت عند أم سُلَيْم يتيمة، وهي أم أنس، فرأى رسول الله ﷺ اليتيمة، فقال: آنت هيه ؟ لقد كبرتِ، لا كَبُرَ سنك !! فرجعت اليتيمة إلى أم سليم تبكي، فقالت أم سليم: ما لك يا بنية؟ قالت الجارية: دعا عليَّ نبي الله ﷺ أن لا يكبر سنِّي أبدا، أو قالت: قرني، فخرجت أم سليم مستعجلة تلوث خمارها، حتى لقيت رسول الله ﷺ، فقال لها رسول الله ﷺ: ما لك يا أم سليم؟ فقالت يا نبي الله ! أَدَعَوْتَ على يتيمتي ؟ قال: وما ذاك

---

(١) مسلم (٢٦٠٤).

يا أم سليم؟ قالت: زعمتْ أنك دعوتَ أن لا يكبر سنها، ولا يكبر قرنها ؟ قال: فضحك رسول الله ﷺ، ثم قال: يا أُمَّ سُلَيْمٍ! أَما تَعلَمينَ أَنِّي اشْتَرَطْتُ على رَبِّي فقلتُ: إِنَّما أَنا بَشَرٌ أَرْضى كما يَرْضى البَشَرُ، وأَغْضَبُ كما يَغْضَبُ البشرُ، فأَيُّما أَحدٍ دَعَوْتُ عليهِ مِن أُمَّتي بدعوةٍ ليس لها بأَهْلٍ، أَنْ يجْعَلَها لهُ طَهورًا وزكاةً وقُربةً يُقَرِّبُهُ بها منهُ يومَ القيامةِ ؟»، ثم أتبع الإمام مسلم هذا الحديث بحديث معاوية، إشارة منه رحمه الله إلى أنها من باب واحد، وفي معنى واحد، فكما لا يضرُّ اليتيمة دعاؤه ﷺ عليها - بل هو لها زكاة وقربة-؛ فكذلك دعاؤه ﷺ على معاوية[1].

كتمان أبي هريرة بعض الأحاديث:

أ- يقول الطاعنون:

إن أبا هريرة كتم أحاديث النبي ﷺ، ويستدلون بما روى البخاري عن أبي هريرة قال: «حفظت من رسول الله ﷺ وعاءين، فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البُلعوم»[2]، وهذا دليل على أن أبا هريرة كتم علمًا عن النبي ﷺ ولم يظهره للناس.

ب- الرد على هذه الشبهة من عدة وجوه:

أولاً: قال الإمام ابن كثير: «هذا الوعاء الذي كان لا يتظاهر به هو الفتن والملاحم، وما وقع بين الناس من الحروب والقتال، وما سيقع، التي لو أخبر بها قبل كونها لبادر كثير من الناس إلى تكذيبه، وردوا ما أخبر به من الحق، كما قال: لو أخبرتكم أنكم تقتلون إمامكم وتقتتلون فيما بينكم بالسيوف، لما صدقتموني»[3].

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ١٥٦)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٠).

(٢) البخاري (١٢٠).

(٣) البداية والنهاية (٨/ ١٠٦).

وأبو هريرة في هذا الأمر خاف على نفسه واجتهد، فهو مأجور حتى ولو كان اجتهاده خطأً، كما قال الذهبي[(١)].

ثانياً: يجوز كتمان بعض العلم إذا ترتب عليه فتنة، فقد روى مسلم عن عبادة بن الصامت أنه قال: «والله ما من حديث سمعته من رسول الله ﷺ لكم فيه خير إلا حدثتكموه، إلا حديثًا واحدًا وسوف أحدثكموه اليوم، وقد أحيط بنفسي - أي: قربت من الموت - سمعت رسول الله ﷺ يقول: مَن شهِد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، حرَّم الله عليه النار»[(٢)].

قال القاضي عياض: «قوله: «ما من حديث لكم فيه خير إلا وقد حدثتكموه»، فيه دليل على أنه كتم ما خشي الضرر فيه والفتنة، مما لا يحتمله عقل كل واحد، وذلك فيما ليس تحته عمل ولا فيه حد من حدود الشريعة، قال: ومثل هذا عن الصحابة رضي الله عنهم كثير في ترك الحديث بما ليس تحته عمل ولا تدعو إليه ضرورة، أو لا تحمله عقول العامة، أو خُشِيت مَضرته على قائله أو سامعه، ولا سيما ما يتعلق بأخبار المنافقين، والإمارة، وتعيين قوم وصفوا بأوصاف غير مستحسنة، وذم آخرين ولعْنهم، والله أعلم»[(٣)].

كثرة الرواية عن النبي ﷺ:

أ- يقولون هنا:

كثرة أحاديث أبي هريرة مع قِصَر مدة مصاحبته للنبي ﷺ، دليل على أنه وضع أحاديث

(١) سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٩٧-٥٩٨).

(٢) مسلم (٢٩).

(٣) شرح النووي على مسلم (١/ ٢٦٥).

كثيرة من عنده، ونسبها كذبًا إلى النبي ﷺ[١].

ب- والرد على هذا من وجوه:

أولاً: قوة الحفظ كانت أمرا معروفا عند العرب، فليس كثرة حفظ أبي هريرة بأمر مستغرب على أهل زمانه، فكثير من العرب قد حفظوا أضعاف أضعاف ما حفظه أبو هريرة[٢].

ثم لماذا يطعن الشيعة في أبي هريرة بكثرة أحاديثه، ولا يطعنون على بعض رواة الشيعة، مثل: جابر بن يزيد الجعفي الذي روى عن الإمام محمد الباقر سبعين ألف حديث، وعن باقي أئمة الشيعة مائة وأربعين ألف حديث، ومثل: أبان بن تغلب الذي روى عن الإمام جعفر الصادق ثلاثين ألف حديث، ومثل: محمد بن مسلم الذي روى عن الإمام محمد الباقر ثلاثين ألف حديث، وعن الإمام جعفر الصادق ستة عشرة ألف حديث، في حين أن أبا هريرة قد روى أقل من ذلك بكثير؛ حيث بلغ عدد أحاديثه خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، وهذا يُبين تناقض هؤلاء الطاعنين.

ثانيا: معظم الأحاديث التي رواها أبي هريرة لم ينفرد بها عن رسول الله ﷺ، بل شاركه في روايتها غيره من الصحابة.

ثالثا: إن كثرة الأحاديث التي رواها وحملها عن النبي ﷺ لها أسباب منطقية ساعدته على حفظها، ومن أهمها[٣]:

---

(١) ينظر: أبو هريرة، لعبدالحسين شرف الدين (ص:٥٤-٥٥).

(٢) أبو هريرة؛ لمحمد عجاج الخطيب (ص:٢٠٤).

(٣) ينظر: معاوية بن أبي سفيان – شخصيته وعصره، للصلابي (ص:٣٧٢-٣٧٣).

-كثرة ملازمة أبي هريرة للنبي ﷺ:

روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثًا، ثم يتلو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٠ ﴾[البقرة:١٥٩-١٦٠]، إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون»(١).

- بركة دعاء النبي ﷺ لأبي هريرة بحفظ الحديث:

فقد روى البخاري عن أبي هريرة، قال: قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه؟ قال: «ابسط رداءك، فبسطته، قال: فغرف بيديه، ثم قال: ضمه، فضممته، فما نسيت شيئًا بعده»(٢).

- تأخر وفاة أبي هريرة: حيث إنه مات عام تسعة وخمسين من الهجرة، وكان عمره ثمان وسبعون سنة(٣)، فكان هذا سببا لكثرة الآخذين عنه، خاصة بعد وفاة الكثير من كبار الصحابة رضي الله عنهم.

إنكار عائشة على أبي هريرة:

أ- يقول الشيعة:

إن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تطعن في رواية أبي هريرة.

---

(١) البخاري (١١٨) ومسلم (٢٤٩٢).

(٢) البخاري (١١٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢/ ٦٢٧).

ب- الرد على هذه الشبهة من وجهين:

أولًا: هذا كذب وافتراء على أم المؤمنين عائشة ﵂، فقد روى مسلم عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير حدَّثه أن عائشة قالت: ألا يعجبك أبو هريرة، جاء فجلس إلى جنب حجرتي يحدث عن النبي ﷺ، يسمعني ذلك، وكنت أُسبح، فقام قبل أن أقضي سبحتي، ولو أدركته لرددت عليه، إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسردكم»[1].

فإنكار عائشة ﵂ على أبي هريرة لم يكن موجهًا إلى ما يحدث به، إنما أنكرت عليه أن يسرد حديث رسول الله ﷺ، وحجة عائشة فعل النبي ﷺ.

ثانيا: لو أنكرت عائشة ﵂ على أبي هريرة غير سرده للحديث، لقالت ذلك، فأبو هريرة لم يكذب على رسول الله ﷺ، ولم يخطئ أثناء تحديثه حتى تكذبه عائشة، فكل ما كان من أبي هريرة أنه كان يسرد الحديث ويكثر منه في مجلسه، فأي شيء يضير أبا هريرة إذا كان متيقظًا متنبهًا عارفًا لما يروي؟[2].

(١) مسلم (٢٤٩٣).

(٢) ينظر: أبو هريرة؛ لمحمد عجاج الخطيب (ص:٢٢٤).



محتويات الوحدة:

- استدلالهم على نسبة البداء لله تعالى.
- استدلالهم على الرجعة.
- استدلالهم على التقية.
- استدلال الشيعة على الغيبة.
- استدلال الشيعة على الولاية التكوينية.

١- استدلالهم على نسبة البداء لله تعالى:

- **قوله تعالى:** ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾[الرعد:٣٩]

من أبرز شبهات استدلالهم على البداء قوله سبحانه: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾[الرعد:١٣٩].

ومن أول من استدل بهذه الآية على قضية البداء هو المختار بن أبي عبيد، وتابعه شيوخ الشيعة[١].

والجواب:

استدلالهم بهذه الآية على أن المحو والإثبات بداء فيه تكلف، ذلك أن المحو والإثبات المقصود بالآية هو ما يكون بعلم الله تعالى وقدرته وإرادته، من غير أن يكون له بداء في شيء، وكيف يتوهم له البداء وعنده أم الكتاب، وله في الأزل العلم المحيط ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾﴾[سبأ:٣] وأمثالها من الآيات، ونسبة البداء لله تكذيب لكل هذه الآيات.

فإن قالوا: والبداء الذي نثبته هو ما يكون بعلم الله تعالى وإنما كان خافيا على العباد فأظهره الله لهم، وصورته: أن الله تعالى – مثلا– قد يخبر ملائكيه أو رسله المقربين بحادثة ما، ويخفي عنهم أشياء إذا تحققت تغيرت النتيجة وفي علمه سبحانه أنها ستتحقق، كأن يخبرهم

(١) ينظر: الكافي (١/ ١٤٦).

أن فلانا سيموت في الثلاثين من عمره، ويخفي عنهم أن هذا مشروط بعدم تصدقه وأنه سيتصدق وسينسأ له في أجله، فعندما يطول عمر الرجل يظهر هذا الذي أخفاه الله سبحانه، فيقال حينها: بدا لله أن يمد في أجله[١].

قيل لهم:

أولا: هذا التأويل لا يتوافق مع رواياتكم الواردة في هذا الشأن، والتي هي صريحة في أن البداء هو نشأة رأي جديد، وظهور شيء لم يكن موجودا من قبل، ومن هذه الروايات: عن أبي هاشم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعد مضي ابنه أبو جعفر وإني لأفكر في نفسي أريد أن أقول كأنهما أعني: أبا جعفر وأبا محمد في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر بن محمد عليهم السلام، وإن قصتهما كقصتهما، إذ كان أبو محمد المرجى بعد أبي جعفر عليه السلام، فأقبل علي أبو الحسن قبل أن أنطق فقال: نعم يا أبا هاشم بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله وهو كما حدثتك نفسك وإن كره المبطلون»[٢].

ثانيا: التأويل للبداء بظهور الأمر للناس من الله لا يسوغ كل هذه المغالاة في البداء وجعله من أعظم الطاعات وأصول الاعتقادات، إذ أن هذه قضية بدهية لا تخفى على أدنى مسلم، فكل ما يجري لنا من قضاء وقدر إنما يبدو لنا بعد أن كان خافيا عنا.

ثالثا: تأويل البداء بالمعنى الذي ذكروه يتضمن مشكلة أخرى وهي: نسبة الكذب إلى الله تعالى، وعدم الوثوق في أخبار الرب تبارك وتعالى، إذ أنه – تعالى عما يقولون – يعلم أن هذا

---

(١) مع الاثني عشرية في الأصول والفروع (١/ ٣٠٦).

(٢) الكافي (١/ ٣٢٧).

الشيء لن يكون ومع ذلك يخبر أنه سيكون ثم يرجع ليقول: لن يكون، وهذا مما ينزه الله تعالى عنه.

٢- استدلالهم على الرجعة:

يستدل الشيعة لإثبات الرجعة بعدة أدلة من القرآن، إلا أن أهم دليل على إثبات الرجعة لدى الشيعة: الإجماع، وأما النصوص فليس فيها دلالة ظاهرة باعترافهم، يقول الحويزي: «الرجعة لم تثبت بظواهر الأخبار المنقولة فيتطرق التأويل عليها، وإنما المعول في ذلك على إجماع الشيعة الإمامية»[١]، أي حتى أخبار الأئمة ليس عليها المعول في إثبات الرجعة، ومن هنا فإن الذي يناقشهم في هذه القضية ينبغي أن يتنبه إلى أن بقية الأدلة هي بالنسبة لهم أدلة اعتضاد وليست أدلة أصلية لإثبات الرجعة.

- قوله تعالى: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾[الأنبياء:٩٥]

من أشهر الأدلة على الرجعة عند الشيعة قوله سبحانه: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾[الأنبياء:٩٥] ووجه الدلالة عندهم: «أن أحدا من أهل الإسلام لا ينكر أن الناس كلهم يرجعون يوم القيامة من هلك ومن لم يهلك»[٢].

والجواب:

الآية حجة عليهم، فهي تدل على نفي الرجعة إلى الدنيا؛ إذ معناها كما صرح به ابن عباس وأبو جعفر الباقر وقتادة وغير واحد: حرام على أهل كل قرية أهلكوا بذنوبهم أنهم

(١) تفسير نور الثقلين (٤/ ١٠١).

(٢) تفسير القمي (٢/ ٧٦).

يرجعون إلى الدنيا قبل يوم القيامة[1]، وهذا كقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾﴾[يس:٣١]، وقوله: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴿٥٠﴾﴾[يس:٥٠]، وزيادة «لا» هنا لتأكيد معنى النفي من «حرام»، وهذا من أساليب العرب التي جاء بها التنزيل، وإذا كان المقصود إثبات الرجعة فهي رجعة للناس ليوم القيامة بلا ريب، أي: يمتنع البتة عدم رجوعهم إلينا للجزاء[2].

وتخصيص امتناع رجوعهم بالذكر مع شمول الامتناع لعدم رجوع الكل حسبما نطق به قوله تعالى: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴿٩٣﴾﴾[الأنبياء:٩٣]؛ لأنهم المنكرون للبعث والرجوع دون غيرهم[3].

- **قوله تعالى:** ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا﴾[النمل:٨٣]

ووجه الدلالة عندهم أن دخول «من» في الكلام يوجب التبعيض فدل بذلك على أنه يحشر قوم دون قوم وليس ذلك صفة يوم القيامة الذي يقول فيه سبحانه: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٤٧﴾﴾[الكهف:٤٧][4].

والجواب:

أن كون (من) الأولى للتبعيض فهذا لأن كل أمة منقسمة إلى مصدق ومكذب، أي ويوم يجمع من كل أمة من أمم الأنبياء، أو من أهل كل قرن من القرون جماعة كثيرة مكذبة بآياتنا،

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٢٠٥)

(٢) فتح القدير (٣/ ٤٢٦).

(٣) روح المعاني (١٧/ ٩١).

(٤) تفسير الطبرسي (٥/ ٢٥١-٢٥٢).

وهذا لا يدل على مسألة الرجعة إلى الدنيا بعد الموت بحال من الأحوال، وتخصيص المكذبين بهذا الحشر لا يدل على ما يزعمون؛ لأن هذا حشر للمكذبين للتوبيخ والعذاب، بعد الحشر الكلي الشامل لكافة الخلق[١].

أما (من) الثانية فهي بيانية جيء بها لبيان (فوجا)، وهذا ما صرح به حتى بعض مفسري الشيعة المعاصرين[٢].

٣- استدلالهم على التقية:

الآيات التي جاءت في جواز دفع ضرر الكفار بفعل ما لا يعتقده المؤمن:

يستدل الشيعة بالآيات التي جاءت في جواز دفع ضرر الكفار بفعل ما لا يعتقده المؤمن، كقوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ﴾[آل عمران:٢٨].

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[النحل:١٠٦].

الجواب: من أوجه:

أولا: التقية بالمفهوم الشيعي عبادة وطاعة وقربة، بينما الآيات تدل على أنها رخصة مباحة ليس فيها أي فضيلة فضلا عن أن تكون تسعة أعشار الدين كما يقول الشيعة، فليس في هذه الآيات دليل على مدعاهم، فهي تتحدث عن حالة استثنائية وهي حالة الخوف، وأما الشيعة

---

(١) روح المعاني (٢٠/ ٢٦).

(٢) التفسير المبين لمحمد جواد مغنية (ص:٤٤١).

فإنهم يجيزون بل يوجبون التقية ولو لم يكن هناك خوف.

ثانيا: من أعظم التناقض الذي يقع فيه الشيعة أنهم ينسبون التقية إلى الأئمة، وهذا يتناقض مع عقيدتهم في الأئمة، فالتقية سببها الخوف، وهذا الخوف إما أن يكون من الموت أو من الأذى..

أما الخوف من الموت فإنه منتفٍ في حق الأئمة، فالأئمة عند الشيعة لا يموتون إلا برغبتهم واختيارهم[(١)]، وكذلك الأئمة يعلمون ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء بمقتضى الولاية التكوينية، ومن كانت هذه صفاته فإن التقية في حقه تعتبر جبناً وخوفاً لا داعي له، وكيف يلجؤون إلى التقية وهم يعلمون كل ما سيجري عليهم.

وأما الخوف من الأذى فلا شك أن تحمل هذه الأمور والصبر عليها وظيفة الصلحاء، فقد كانوا يتحملون البلاء دائما في امتثال أوامر الله تعالى، وربما قابلوا السلاطين الجبابرة. وأهل البيت النبوي أولى بتحمل الشدائد في نصرة دين، وإلا فأين فضيلة الصبر وامتثال أمر الله وتحمل المشاق في سبيل الله؟[(٢)].

ثالثا: من عجائب الأمور في التقية أن الشيعة ينصون على أن التقية لا تجوز إذا كانت تؤدي إلى ضياع الدين، أو كانت في أساس الدين، فيقول أبو القاسم الخوئي: «إذا كانت المفسدة المترتبة على فعل التقيه أشد وأعظم من المفسدة المرتبة على تركها، أو كانت المصلحة في ترك التقية أعظم من المصلحة المترتبة على فعلها، كما إذا علم بأنه إن عمل بالتقية ترتب عليه اضمحلال الحق، واندراس الدين الحنيف، وظهور الباطل، وترويج الجبت

---

(١) ينظر: الكافي (١/ ٢٥٨).

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:٢٩٥)

والطاغوت، وإذا ترك التقية ترتب عليه قتله فقط، أو قتله مع جماعة آخرين، ولا إشكال حينئذ في أن الواجب ترك العمل بالتقية، وتوطين النفس للقتل، لأن المفسدة الناشئة عن التقية أعظم وأشد من مفسدة قتله.. ولعله من هنا أقدم الحسين عليه السلام وأصحابه رضوان الله عليهم على قتال يزيد بن معاوية عليهما اللعنة وعرضوا أنفسهم للشهادة، وتركوا التقية عن يزيد لعنه الله وكذا بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، بل بعض علمائنا الأبرار قدس الله أرواحهم وجزاهم عن الإسلام خيرا كالشهيدين وغيرهما»[(١)]، فكيف بعد ذلك جاز لعلي أن يبايع أبا بكر وعمر وعثمان مع أنهم يذكرون في مناقبه أمورا تدل على أنه لم يكن من أهل الخوف، فقد رووا في كتبهم أن علياً كان يهدد عمر في مواقف كثيرة، بل ويصل أحياناً إلى الضرب والإهانة ورفع الصوت فيما يزعمون، وأن علياً لو شاء لخسف بعمر وبغيره، وهذا يدل على أن علياً ما كان بحاجة إلى التقية[(٢)]، أم أنه لم يكن بشجاعة ابنه الحسين؟ بل الأدهى من هذا أن المرتضى يصرح بأن الأئمة كانوا ينفون الإمامة عن أنفسهم من باب التقية!! فيقول: «فإن قيل: إن كان الخوف أحوجه – أي: المنتظر – إلى الاستتار، فقد كان آباؤه عندكم في تقية وخوف من أعدائهم، فكيف لم يستتروا؟! قلنا: ما كان على آبائهم عليهم السلام خوف من أعدائهم، مع لزومهم التقية، والعدول عن التظاهر بالإمامة، ونفيها عن نفوسه»[(٣)].

رابعا: ينص الشيعة على عدم جواز التقية على الأنبياء لئلا تؤدي إلى الشك في

---

(١) بحث الطهارة للخوئي(٤/ ٢٥٧)، وينظر: التقية موضوعا وحكما في الكتاب والسنة لجعفر السبحاني (ص:٥٤-٥٥)

(٢) ينظر مثال لعدد من هذه الروايات في مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:٢٩٠-٢٩٥)

(٣) المقنع في الغيبة (ص:٥٤).

أخبارهم[١]، ثم يستعملون التقية في تأويل أخبار الأئمة التي تتناقض مع مذهبهم، يقول الطوسي: «فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام قال: حرم رسول الله صلى الله عليه وآله لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة. فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على التقية لأنها موافقة لمذاهب العامة»[٢]، فكيف تتبقى ثقة في أخبارهم؟! وهذا ما اعترف به البحراني فقال: «فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل، لامتزاج أخباره بأخبار التقية، كما قد اعترف بذلك ثقة الاسلام وعلم الأعلام (محمد بن يعقوب الكليني نور الله تعالى مرقده) في جامعه الكافي، حتى أنه -قدس سره- تخطأ العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للأئمة الأبرار. فصاروا صلوات الله عليهم - محافظة على أنفسهم وشيعتهم - يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة وإن لم يكن بها قائل من المخالفين، كما هو ظاهر لمن تتبع قصصهم وأخبارهم وتحدى سيرهم وآثارهم»[٣].

٤- استدلالهم على الغيبة:

حصول حوادث غيبة لعدد من الأنبياء وغيرهم:

حاول الشيعة أن يوجدوا دليلا على غيبة الإمام المهدي إلا أنهم لم يجدوا دليلا على هذا الأمر والسبب ببساطة هو أن شخصية المهدي نفسها تحتاج إلى إثبات ودليل، وقضية الغيبة

---

(١) التبيان للطوسي (٧/ ٢٥٩-٢٦٠).

(٢) الاستبصار (٣/ ١٤٢).

(٣) الحدائق الناضرة (١/ ٥).

هي فرع عن هذا الأصل المهترئ، ولهذا فقد لجأوا إلى تأويلات باطنية لبعض النصوص لا حاجة لمناقشتها لشدة ضعفها وسخفها، وأقوى ما يستدلون به: أنه قد حصلت حوادث غيبة لعدد من الأنبياء وغيرهم، كغيبة موسى ويوسف وإبراهيم، وكذلك غيبة عيسى عليه السلام إلى الآن، وغيبة أهل الكهف التي امتدت لأكثر من ٣٠٠ سنة ونحو ذلك من الحوادث[١].

والجواب[٢]:

أولا: الأخبار والمعجزات سبيلها النقل ولا مدخل للقياس فيها، فلا يلزم من حصول الغيبة للمذكورين أن تحصل لغيرهم، وإلا لكان لكل شخص أن يدعي غيبة إمام من الأئمة أو عالم من العلماء بدليل أن الغيبة قد حصلت لعيسى عليه السلام !!

ثانيا: غيبة هؤلاء لم يترتب عليها ضياع الحق وانتشار الباطل، بل إما أن غيبتهم حصلت بعد أن رتبوا من ينوبهم كما فعل موسى عليه السلام، أو أن هذه الغيبة حصلت بعد انتهاء دور الرسالة كما حصل لعيسى عليه السلام، أو أنهم أصلا لم يكونوا حجة لله على خلقه كما هو حال أصحاب الكهف، أما أن يكون الشخص مأمورا بمواجهة الباطل وإقامة الحجة على الناس ثم يستتر عنهم مئات السنين فهذا لم يفعله أحد من الأنبياء.

ثالثا: غيبة هؤلاء المذكورين كانت لأسباب واضحة صحيحة، أما غيبة المهدي فليس لها سبب واضح، والأسباب التي يذكرها الشيعة تزيد الأمر خفاء وإشكالا، ومن هذه الأسباب:

١- الخوف عليه من السلطان، يقول الطوسي: «لا علة تمنع من ظهور المهدي إلاّ خوفه

(١) ينظر: الغيبة للطوسي (ص:١٣٣-١٣٦).

(٢) ينظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص:١١٧-١٢٠)، أصول مذهب الشيعة للقفاري (٢/ ٨٦٢-٨٦٥).

على نفسه من القتل، لأنه لو كان غير ذلك لما ساغ له الاستتار»[١].

٢- امتحان العباد واختبارهم، وتمحيصهم، ويروون عن النبي ﷺ أنّه قال: «أما والله ليغيبن إمامكم شيئاً من دهركم، ولتمحصن حتى يقال: مات أو هلك بأيّ واد سلك، ولتدمعن عليه عيون المؤمنين ولتكفأن كما تكفأ السنن في أمواج البحر، فلا ينجو إلاّ من أخذ الله ميثاقه، وكتب في قلبه الإيمان، وأيّده بروح منه»[٢].

٣- الغيبة من أسرار الله التي لم يطلع عليها أحد من الخلق: ويروون عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما مثل قائمنا أهل البيت كمثل الساعة لا يجليها لوقتها إلا هو: ثقلت في السماوات، لا يأتيكم إلاّ بغتة».

٤- حتى لا تكون في عنق الإمام بيعة لظالم: ويروون في ذلك عن الرضا أنه قال: «كأني بالشيعة عند فقدهم الثالث من ولدي كالنعم يطلبون المرعى فلا يجدونه فقال له: ولم ذاك يا ابن رسول الله ؟ فقال: لأن إمامهم يغيب عنهم لئلا يكون في عنقه لأحد بيعة إذا قام بالسيف»[٣].

وأعلن الإمام المنتظر ذلك بقوله: «إنه لم يكن لأحد من آبائي إلا وأوقعت في عنقه بيعة لطاغية زمانه، وإني أخرج حين أخرج، ولا بيعة لأحد من الطواغيت في عنقي»[٤].

---

(١) الغيبة (ص:١٩٩).

(٢) بحار الأنوار (٥٣ / ٧، ٢٨١).

(٣) كمال الدين وتمام النعمة للصدوق (١/ ٥٠٨).

(٤) منتخب الأثر (ص:٢٦٧)، مركز الأبحاث العقائدية https://www.aqaed.com/faq/1390/

أ- تناقضاتهم في الغيبة:

إلا أنهم بتعليلاتهم هذه يقعون في تناقضات، ومن هذه التناقضات:

- المهدي بحسب ما يعتقد الشيعة يعلم باليقين أنه يعيش إلى نزول عيسى ولا يقدر أحد على قتله، وأنه سيملك الأرض بحذافيرها، فمن أي شيء يتخوف ويختفي؟

- أن الأئمة لا يموتون إلا باختيارهم، فإن كان الخوف من القتل فهذا غير وارد لأنه لن يموت إلا باختياره، وإن كان الخوف من الأذى فأين الصبر لأجل الحق؟

- أن الخوف من السلطان لم يكن مستمرا، فهناك فترات كان للشيعة دولة وقوة، مثل الدولة الفاطمية، ودولة بني بويه، وكذلك الدولة الصفوية، واليوم إيران، فلماذا لم يظهر المهدي؟

- الشيعة يرون أن الحق والهدى مع الإمام، ومن اللطف الواجب على الله تعالى - عندهم- أن يجعل للناس إماما يبين لهم الحق، ثم يقولون بأن الله تعالى أخفى هذا الإمام اختبارا للعباد، فهل يكون اختبار العباد بحرمانهم من الهدى؟

- إن كان بيعة الظالم نقصا وعيبا فهذا معناه أن جميع الأئمة قد وقعوا في هذا العيب والنقص مما ينافي العصمة التي يقررها الشيعة لهم، وإن كانت بيعة الظالم اضطرارا أمر لا حرج فيه فلماذا لا يخرج المهدي ويبايع؟ أليس هذا أهون وأخف من اختفائه الذي حرم الناس بسببه من الهدى؟

- ومن التبريرات الغريبة قولهم: أن الانتفاع من ظهوره إنما يكون إذا بسط نفوذه، وقد منعه الأعداء من هذا فلا فائدة من ظهوره لبعض أوليائه: وهذا من أغرب التبريرات، فإن الأئمة من قبله لم يكن لم سلطان وإنما كانوا يظهرون أمرهم لبعض أتباعهم فلماذا لم يستتروا؟ ثم إنه قد جاءت فترات صار للشيعة قوة ودولة وكانوا ينتظرونه أن يخرج ليسلموه الحكم

ومع ذلك لم يخرج.

وغير ذلك من التعليلات التي تؤكد أن الغيبة أمر محير للشيعة أنفسهم(١).

٥- استدلالهم على الولاية التكوينية:

الآيات التي وردت في إثبات المعجزات للأنبياء أو الكرامات للأولياء:

يستدل الشيعة لإثبات الولاية التكوينية بالآيات التي وردت في إثبات المعجزات للأنبياء أو الكرامات للأولياء، وذلك مثل: إحياء الطير لإبراهيم، وإحياء الموتى لعيسى، وتسخير الريح والجن والمخلوقات لسليمان، وصاحب سليمان الذي أحضر عرش ملكة سبأ، وغير ذلك من الأمثلة، والأئمة أفضل من الأنبياء، فما ثبت للأنبياء ثبت مثله للأئمة وأكثر(٢).

والجواب عن هذا:

أولا: هذه الأدلة التي يستدلون بها أخصّ من المدَّعى، وذلك أن ما يدَّعونه من الولاية التكوينية أعلى من المعجزات، فإن الولاية التكوينية – عندهم- هي: القدرة التي يتمتع بها ولي الله بإذن الله وبها يستطيع التحكم بنواميس الطبيعة، وأما المعجزة: فهي خرق عادة يأتي بها النبي عند التحدي وطلب القوم منه الآية والدليل على صدق دعواه، وعرفوها أيضا: أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة(٣).

ثانيا: لا يصح القياس هنا لوجود عدد من الفروق بين الولاية التكوينية وبين المعجزات.

---

(١) ينظر: الغيبة للطوسي (ص:١٢١-١٢٦).

(٢) ينظر: منهاج الفقاهة للروحاني (٤/ ٢٦٨-٢٦٩).

(٣) مركز الأبحاث العقائدية http://www.aqaed.com/faq/6853/

فالمعجزات:

- لم تكن تحصل للأنبياء على الدوام، وإنما كانت تحصل في أوقات دون أوقات بإذن الله تعالى وليس باختيارهم، وهذا ما صرحوا به، ولهذا لما طلب المشركون من النبي ﷺ عددا من المعجزات قال الله تعالى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٣﴾﴾[الإسراء:٩٣].

- لم يكن الأنبياء يعرفون إمكانية حصول كل معجزة حتى يخبرهم الله، ولهذا كانت العصا بيد موسى عليه السلام ولم يكن يعرف أنها تحتوي على معجزة، ولما وصل البحر لم يكن يعرف أنه سينشق له حتى أمره الله تعالى بضربه، وإبراهيم عليه السلام لم يكن يعرف كيف يحيي الطير حتى علمه الله تعالى، مما يدل على أنها ليست ولاية مطلقة ممنوحة لهم، خلافا لحال الأئمة عند الشيعة الذين يخبرون بقدراتهم (الخارقة) ويتحدثون عنها دون أن يحدث شيء!!

- ليست مشتركة، فلكل واحد من الأنبياء معجزة لم تحصل للآخر، ولو كان الأمر عبارة عن ولاية مطلقة لكان كل واحد قادرا على فعل ما فعله الآخر.

ثالثا: المعجزات التي آتاها الله عز وجل للأنبياء كانت لها فائدة: إما إثبات صدق نبوتهم، أو نصرهم على عدوهم، أو النجاة من أذى هذا العدو على أقل تقدير، ولم تكن هذه المعجزات دون فائدة، فإذا كانت هذه الولاية التكوينية أعظم من معجزات الأنبياء فما هي فائدتها؟ هل استخدمها الأئمة لإثبات صدق إمامتهم؟ أم للنصر على أعدائهم؟ أم لحفظ أنفسهم؟ الواقع أنه لم يحصل شيء من هذا، والأئمة منهم من قتل ومنهم من اضطهد ومنهم من عاش مختفيا، وكانوا يلجأون إلى التقية لحماية أنفسهم من الأذى، ولم يتحقق لهم أي نصر يذكر على أعدائهم، وأكثر الأمة لم تعترف بإمامتهم، فما هي فائدة الولاية التكوينية إذن؟

رابعا: يقال لهم: هاتوا لنا مثالا واحدا على هذه الولاية التكوينية من حياة الأئمة من غير روايات الشيعة المكذوبة، فإن الخوارق لو حصلت لاشتهرت وعلمها الناس وتناقلوها، فأعطونا مثالا واحدا لها؟

الوحدة الرابعة:

شبهات حول مدى مشروعية جدال ومناظرة الشيعة في العصر الراهن

محتويات الوحدة:

- نحتاج إلى التقريب بين السنة والشيعة والمحافظة على الوحدة الإسلامية.
- الشيعة العرب غير الشيعة الإيرانيين.
- الشيعة هم محور المقاومة ضد اليهود.

١- نحتاج إلى التقريب بين السنة والشيعة والمحافظة على الوحدة الإسلامية:

يقول البعض:

نحن في هذا الوقت نحتاج إلى تحقيق الوحدة الإسلامية والتقريب بين السنة والشيعة حتى يكونوا صفا واحدا في مواجهة التحديات الخارجية، والرد على الشيعة يفسد هذا التقارب وهذه الوحدة.

والجواب:

التقريب أو الوحدة الإسلامية هذه مصطلحات فضفاضة، فقد يقصد بالتقريب أن تتقارب العقائد والأفكار، وقد يقصد بالتقريب حسن العلاقة وعدم الصراع.

أ- فإن كان المقصود بالتقريب تقارب العقائد والأفكار فهذا يناقش من وجوه:

أولا: التقريب يحتاج إلى وجود قاعدة مشتركة يمكن البناء عليها، وهذه القاعدة تتمثل في الاتفاق على مصادر الاستدلال، والواقع أن الشيعة لا يعترفون بشيء من مصادر الاستدلال التي لدى بقية المسلمين، ولهم مصادرهم الخاصة بهم التي تتمثل في الكتب الأربعة، وأما القرآن فإنهم يخضعونه لتفسيرات أئمتهم كما تقدم، وهذه الكتب الأربعة هي أكبر عائق أمام التقريب لما تضمنته من أباطيل وكذب وافتراء على أهل السنة والصحابة الكرام، لهذا يرى الكوثري أنه لا يمكن الحديث في موضوع التقريب مع أحد من شيوخ الشيعة إلا إذا كان حائزاً للتفويض من الطائفة في الاعتراف بسقوط تلك الكتب الأربعة[(١)].

وإذا كان الشيعة في مقام الجدال والحوار يرفضون الالتزام بأصل يرجع فيه عند الخلاف، فكيف يلتزمون هذا على مدى أطول لأجل التقريب بينهم وبين السنة؟

---

(١) مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة (٢/ ٢٥٧).

ثانيا: من يدرس عقيدة الشيعة يجد أن فيها جوانب ترفض قضية التقريب تماما وتجعلها مستحيلة، وأهمها: موضوع الإمامة، فكما تقدم أن من عقيدتهم أن من لم يؤمن بعصمة الأئمة الاثني عشر فهو كافر، وليس هذا فحسب بل هو ناصبي خبيث عدو لآل البيت وأشر من اليهود والنصارى، علاوة على تمسكهم الشديد بعقائدهم المستفزة ومن أبرزها: سب الصحابة رضي الله عنهم، حتى أن محمد مهدي الخالصي- وهو أحد كبار المنادين بالوحدة الإسلامية يصرح بأن الوحدة لن تتحقق إلا إذا اتفق السنة مع الشيعة على سب الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وقريب منه عبدالحسين شرف الدين الموسوي[(١)]، فكيف يمكن أن يتحقق التقريب بناء على هذا الأساس؟

ثالثا: بيان الحق والرد على الباطل واجب وفرض لا يسقط بحال من الأحوال، ولا يصح أن تدعى الأمة إلى الاجتماع أو التقارب دون تمييز الحق والباطل، ولئن كان الأمر يسع في شأن الفروع إلا أنه لا يسع في شأن الأصول، فإذا كان المطلوب السكوت عن بيان الحق فلا يمكن أن تكون هذه وحدة أو تقاربا إسلاميا صحيحا.

ب-وإن كان المقصود بالتقريب حسن العلاقة والحد من الصراع والنزاع فيقال فيه :

أولا: الرد العلمي المبني على الحجج والبراهين ليس شيئا سيئا أو سببا لزرع الفتنة، إنما الذي يزرع الفتنة هو السب والشتم واللعن، فلماذا لا يتوقف الشيعة عن سب ولعن رموز أهل السنة ابتداء بالصحابة الكرام رضي الله عنهم ؟ وهذا ما لم يوافق عليه الشيعة – ولو من باب التقية – عندما طلب ذلك منهم بعض دعاة التقريب كالشيخ القرضاوي[(٢)].

---

(١) مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة (٢/ ٢١٠-٢١٢)

(٢) ينظر: مجلة الراصد، مجمع التقريب بين المذاهب .. الشيطان يكمن في التفاصيل، معتز بالله محمد، http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6643&search=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8

ثانيا: بالنظر إلى واقع الأمة الإسلامية فإن الشيعة لا يمثلون أكثر من ١٥٪ من المسلمين في العالم، أي أنهم أقلية، وحتى تكون العلاقة بين الطرفين جيدة فالمفترض أن الأقلية تحترم الأكثرية، بينما نجد أن الشيعة لا يقدمون ما يدل على الاحترام والتقدير للأكثرية بل على العكس تماما، فاستفزازاتهم لأهل السنة لا تتوقف من خلال سب رموزهم وعلمائهم، وإثارة الشبهات حول عقائدهم، والسب والطعن فيهم، والتوعد بالانتقام لدم الحسين وآل البيت، بل والتدخل السياسي والعسكري وإثارة الفتن والقلاقل كما تقدم ذكر هذا، فكيف يُسكت عن هذا كله ويوجه النقد إلى من يناقش نقاشا علميا!!

ثالثا: إيران الشيعية تعتبر من أكثر الدول الرافعة لشعار التقارب والوحدة الإسلامية، ومع ذلك:

أين هو الدور السني في إيران مع أنهم يبلغون قريباً من ثلث السكان؟

وهل يسمح للمؤسسات السنية بالدعوة وتوزيع الكتب السنية ومناقشة الأفكار والمفاهيم الشيعية في إيران؟

وهل يسمح للسنة ببناء المساجد والمراكز الخاصة بهم؟ وهل هناك مسجد واحد للسنة في طهران؟

وهل يراعي الشيعة في إيران عقائد وحرمات أهل السنة؟

لماذا لا تكون إيران نموذجاً يحتذى في الانفتاح والتقريب، فتدرس العلوم السنية في جامعاتها على يد السنة من العالم السني؟!

ولماذا لا تفسح إيران المجال لعلماء السنة بمخاطبة جمهورها الشيعي عبر القنوات الإعلامية الرسمية[١]؟

---

(١) ينظر: مجلة الراصد، الوحدة الحقيقية للأمة
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=8139

هذا يدل على أن هذا شعار يراد منه تمرير الباطل والسكوت عنه.

٢- الشيعة العرب غير الشيعة الإيرانيين:

يقول البعض:

الشيعة العرب يختلفون عن الشيعة الفرس الإيرانيين، ولهذا فلا ينبغي استعداؤهم من خلال الردود عليهم وتصنيفهم كمخالفين لأهل السنة.

والجواب:

أولا: الأصول العقائدية للشيعة العرب هي ذات الأصول التي يتبعها الشيعة غير العرب، وهي مصدر الخلاف ومادته الأساسية مع جمهور المسلمين، فالعقائد الشيعية المعادية للسنة وأهلها قاسم مشترك بين الشيعة العرب وغير العرب، بل عقائد التشيع المنحرفة أسسها عدد من العرب.

رموز الشيعة العرب والنظرة العدائية لأهل السنة:

فممن أصَّل للنظرة العدائية لأهل السنة وحكم بكفرهم ابتداء بالصحابة ووصولا إلى عموم المسلمين من أهل السنة وأفتى باستباحة دمائهم:

١ - محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد عربي قحطاني، (ت ٤١٣هـ)، يقول: «واتفقت الإمامية على أنّ أصحاب البدع كلهم كفار، وأنّ على الإمام أن يستتيبهم عند التمكن بعد الدعوة لهم وإقامة البينات عليهم، فإن تابوا عن بدعهم وصاروا إلى الصواب وإلا قتلهم لردّتهم عن الإيمان، وأنّ من مات منهم على تلك البدعة فهو من أهل النار»[(١)].

---

(١) أوائل المقالات (ص:٤٩).

٢- علي بن الحسين المعروف بالسيد المرتضى، عربي من مواليد بغداد، (ت ٤٣٦هـ)، يقول: «فأمّا الناصب ومخالف الشيعة فأنكحتهم صحيحة، وإن كانوا كفاراً ضلالاً»[١].

٣- نعمة الله الجزائري، عربي من مواليد البصرة، (ت ١١١٢هـ)، يقول: «أمّا طوائف أهل الخلاف على هذه الفرقة الإمامية، فالنصوص متضافرة في الدلالة على أنهم مخلدون في النار، وأنّ إقرارهم بالشهادتين لا يُجديهم نفعاً إلاّ في حقن دمائهم وأموالهم وإجراء أحكام الإسلام عليهم»[٢].

٤- يوسف البحراني، عربي من مواليد قرية الماحوز بالبحرين، (ت ١١٨٦هـ)، يقول: «والتحقيق المستفاد من أخبار أهل البيت عليهم السلام - كما أوضحناه بما لا مزيد عليه في كتاب الشهاب الثاقب - أنّ جميع المخالفين العارفين بالإمامة والمنكرين القول بها كلّهم نصاب وكفار ومشركون ليس لهم في الإسلام ولا في أحكامه حظ ولا نصيب»[٣].

٥- محمد جواد العاملي، عربي من جبل عامل بلبنان، (ت ١٢٢٦هـ)، يقول: «والمخالف ليس مؤمنا ولا أخا له، مضافاً إلى الأخبار المتضافرة الواردة بلعن المخالفين، وأنهم أشرّ من النصارى، وأنجس من الكلاب»[٤].

وهذه مجرد أمثلة، والقائمة في هذا طويلة.

وها نحن اليوم نرى الشيعة العرب على الفضائيات يعلنون كل عقائدهم الضالة من سب الصحابة، ولعن أمهات المؤمنين وتكفيرهم، وتكفير سائر المسلمين، ومن الغلو العظيم في آل البيت، ومن الطعن في القرآن الكريم ووصفه بالنقص والتحريف، ومن

---

(١) رسائل المرتضى (١/ ٤٠٠).

(٢) نور البراهين (١/ ٥٧).

(٣) الحدائق الناضرة (١٤/ ١٦٣).

(٤) مفتاح الكرامة (١٢/ ٢١٣-٢١٤).

الطعن في النبي ﷺ واتهامه بالسكوت عن كفر الصحابة، إلى غير ذلك من الأباطيل والترهات، التي يتفوه بها علماء شيعة عرب منذ سنوات على الفضائيات الشيعية.

ثانياً: العبرة بالكثرة المؤثرة، فالشخصيات الشيعية العربية التي تهاجم إيران لا تملك أي رصيد شعبي حقيقي بين الشيعة، فلو أراد السنة مثلاً إقامة تحالف مع الشيعة العرب لمواجهة إيران فلن يجدوا أحداً، ولن يعثروا على هذا النموذج الذي يفترضونه (الشيعة العرب المناوئين لإيران)، بل إن الأغلبية الشيعية تعلن يومياً عن دعمها المطلق لإيران من خلال النشاط المليشياوي والطاعة العمياء للمراجع الدينية الإيرانية.

ثالثا: من يدعون أنهم يمثلون التشيع العربي، سجلهم أسود وطائفي كالشيعة الإيرانيين، مثل: فيلق بدر، وجيش المهدي، والحشد الشعبي، وحركة أمل، وحزب الله[١].

٣- الشيعة هم محور المقاومة ضد اليهود:

يدعي البعض:

أنه يجب تأجيل الصراع مع الشيعة حتى نفرغ من الصراع مع اليهود وتحرير فلسطين، فالشيعة هم محور المقاومة ضد اليهود.

والجواب عن هذا من أوجه:

أولا: مجمل الرؤية الشيعية للواقع – بحسب ما تقدم من بيان عقائدهم – هو أن هناك

---

(١) ينظر: مجلة الراصد: موقع الشيعة العرب من المشروع الطائفي ... حقائق عامة، لسعيد السويدي
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7037
يا سُنة العالم استيقظوا لا فرق بين تشيع عربي وفارسي، لعبدالرحمن السقاف
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7085
التشيع العربي حديث خرافة
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7018

أغلبية ناصبية (أي أهل السنة) لا بد من إعادتها إلى الحق (التشيع)، وحتى تعود إلى التشيع لا بد من خطة محكمة لتدمير دولهم حتى لا يكون لهم طريق للخلاص إلا التشيع (الخطة الخمسينية لتصدير الثورة)، وهؤلاء الناصبة يسيطرون على الحرمين الشريفين والبقيع وغيرها من الأماكن المقدسة، ولا بد قبل التفكير في تحرير الأقصى أن يتم تحرير الحرمين تمهيدا لخروج المهدي الذي سيستخرج أعداء البيت من قبورهم ويقيم عليهم الحد والعقوبة.

والواقع يشهد تماما بأن هذه هي رؤيتهم وخطتهم، وليس للأقصى في هذه الرؤية إلا الدعاية والشهرة التي يكسبون بها تعاطف من لا يعرف حقيقتهم، ولئن كانوا أنفقوا شيئا لدعم المقاومة في فلسطين فلقد أنفقوا عشرات الأضعاف لأجل حرب السنة وأهلها وتدمير بلدانهم، وكأن الطريق إلى تحرير القدس عندهم يمر بتدمير البلاد العربية والإسلامية، ومن المفارقات أن أشد التشكيلات العسكرية فتكا وأذى بالمسلمين في العراق وسوريا اسمه: فيلق القدس! بينما لم يقتل هذا الفيلق صهيونيا واحدا! فالذي يرفض تأجيل الصراع هم الشيعة أنفسهم، الذين يجعلون هذا الصراع شرطا لتحرير الأقصى!

ثانيا: المقاومة هي أكذوبة كبرى تدحضها الوقائع والأحداث التي أثبتت أن الشيعة هم حلفاء لليهود والنصارى وليسوا أعداء فضلا عن أن يكونوا مقاومين لهم، فالعلاقة بين إيران وإسرائيل لم تعد أمرا خفيا، حيث تكشفت كثير من الاتفاقيات وأوجه التعاون العسكري والاقتصادي بين الدولتين، ومما كُتِب في ذلك كتاب: (التحالف الغادر: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية) للكاتب تريتا بارسي أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جون هوبكينز، والمولود في إيران، ومما كشفه في هذا الكتاب وثيقة سرية عام ٢٠٠٣م تضمنت عرضا إيرانيا لإسرائيل يتمثل في النقاط التالية:

١ – عرض إيران استخدام نفوذها في العراق لـ (تحقيق الأمن والاستقرار، إنشاء

مؤسسات ديمقراطية، و حكومة غير دينية).

٢- عرض إيران شفافية كاملة لتوفير الاطمئنان والتأكيد بأنّها لا تطوّر أسلحة دمار شامل، والالتزام بما تطلبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل كامل ودون قيود.

٣- عرض إيران إيقاف دعمها للمجموعات الفلسطينية المعارضة والضغط عليها لإيقاف عملياتها العنيفة ضدّ المدنيين الإسرائيليين داخل حدود إسرائيل العام ١٩٦٧م.

٤- التزام إيران بتحويل حزب الله اللبناني إلى حزب سياسي منخرط بشكل كامل في الإطار اللبناني.

٥- قبول إيران بإعلان المبادرة العربية التي طرحت في قمّة بيروت عام ٢٠٠٢ م أو ما يسمى (طرح الدولتين)، والتي تنص على إقامة دولتين والقبول بعلاقات طبيعية وسلام مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل إلى ما بعد حدود ١٩٦٧م.

٦- استعداد إيران تقديم اعترافها بإسرائيل كدولة شرعية[(١)].

وفي المقابل فإن موقفهم من اللاجئين الفلسطينيين في مختلف المناطق التي يسيطر عليها الشيعة ينبئ عن حقد دفين لهم، فابتداء من مجازر حركة أمل الشيعية في مخيمات صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين، ومرورا بما فعله الشيعة بالفلسطينيين في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وانتهاء بالموقف السوري من المقاومة الفلسطينية والفلسطينيين إبان

---

(١) ينظر مقال في مجلة الراصد بعنوان: التعاون الإسرائيلي الإيراني، لأسامة شحادة، رصد فيه العديد من أوجهه التعاون العسكري والاقتصادي بين الكيانين.

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4380

الثورة في سوريا[١].

ثالثا: عقيدة الشيعة في المسجد الأقصى لا تشجعهم على أن يبذلوا لأجله شيئا فضلا عن أن يقاتلوا لتحريره، فكثير منهم يزعمون أن المسجد الأقصى المذكور في أول سورة الإسراء إنما هو البيت المعمور الذي في السماء وليس المسجد الأقصى المعروف في بيت المقدس، وذلك كما قال الكاشاني في تفسير قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[الإسراء:١]: «أي: إلى ملكوت المسجد الأقصى الذي هو في السماء كما يظهر من الأخبار الآتية»[٢]، ثم ساق عددا من الروايات في إثبات أن المسجد الأقصى إنما هو في السماء.

علاوة على أن منزلته عند الشيعة ليست هي نفس المنزلة التي له عند أهل السنة من أنه ثالث المساجد قداسة وفضلا، فالشيعة عندهم مساجد أخرى أفضل من المسجد الأقصى وأكثر قداسة.

فمن إجابات مركز الأبحاث العقائدية الشيعي: جاء في جواب سؤال عن فضل بيت المقدس:

«لا ريب في فضل بيت المقدس لأنه مسجد بناه نبي من أنبياء الله تعالى، ولا شك في كونه قبلة للمسلمين بضعة عشر شهرا وإن لم يرضها النبي صلى الله عليه وآله كما يفهم من الآية الكريمة: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ﴾[البقرة:١٤٤] لكن لما كانت

---

(١) ينظر في بيان هذه شيء من هذه المواقف:

مقال بعنوان: المسجد الأقصى والشعب الفلسطيني في ميزان الرافضة، لأحمد النعمي

http://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=10686#.Xqjw4GjXLIU

(٢) التفسير الصافي (٣/ ١٦٦).

هذه الأخبار كلها من طرق العامة وليس في أخبار الامامية من طريقهم منها شيء يعتمد عليه كيف نطمئن إلى ما رووه من هذا الفضل الكبير؟ مع أن الكليني رحمه الله عقد في كتابه الكبير الكافي أبوابا في فضل المساجد، وذكر فيها فضل المدينة ومسجد النبي ومسجد قبا ومسجد الفضيخ ومسجد الفتح ومسجد الأحزاب ومشربة أم إبراهيم ومسجد غدير خم ومسجد الكوفة والمسجد الأعظم ومسجد السهلة ومسجد بالحمراء وغيرها من المساجد، ولم يرو فيها في فضل بيت المقدس شيئا، نعم: روى بإسناده عن إسماعيل بن زيد مولى عبد الله بن يحيى الكاهلي عن عبد الله بن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «جاء رجل إلى أمير المؤمنين صلوات الله عليه فسلم فرد عليه، فقال: جعلت فداك إني أردت المسجد الأقصى فأردت أن أسلم عليك وأودعك، فقال له: وأي شيء أردت بذلك؟ فقال: الفضل، قال: فبع راحلتك وكل زادك وصل في هذا المسجد (مسجد الكوفة) فان الصلاة المكتوبة فيه حجة مبرورة والنافلة عمرة مبرورة والبركة فيه على اثنى عشر ميلا» الحديث، وكيف كان قاعدة التسامح في أدلة السنن تسهل الأمر، فمن صلى في بيت المقدس التماس ذلك الثواب يعطيه الله سبحانه إن شاء الله، وإن لم يكن الحديث كما بلغه»[١].

وقد أفرد جعفر بن مرتضى العاملي - أحد علمائهم المعاصرين من مواليد جبل عامل بلبنان ١٩٤٥م - أفرد كتابا كاملا للتشكيك بحقيقة المسجد الأقصى بعنوان: (المسجد الأقصى أين؟)، وأن عمر عندما فتح هذه البقعة لم يكن هناك أي مكان لهذا المسجد، وأن من بناه هو عبد الملك ابن مروان ومعنى قوله تعالى ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾[الإسراء:١] أن المسجد الأقصى الذي حصل الإسراء إليه والذي بارك الله حوله هو في السماء على حد قوله.

(١) مركز الأبحاث العقائدية http://www.aqaed.com/faq/6291/

وقد حصل العاملي على جائزة إيران للكتاب وقد كرمه الرئيس أحمدي نجاد شخصيا لأجل كتابه: (الصحيح من سيرة النبي الأعظم)، وقد ساق فيه أيضا العديد من روايات التشكيك بوجود الأقصى الشريف بمدينة القدس[1].

(١) لبيان موقف الشيعة من المسجد الأقصى بالتفصيل ينظر: الشيعة والمسجد الأقصى، لطارق حجازي، من إصدارات لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة – فلسطين.

المصادر والمراجع

- أبو هريرة راوية الإسلام، المؤلف: محمد عجاج الخطيب، الناشر: مكتبة وهبة- مصر.
- أبو هريرة، المؤلف: عبد الحسين شرف الدين الموسوي.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- الاحتجاج، المؤلف: أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تعليقات وملاحظات: محمد باقر الخرسان، الناشر: مطابع النعمان النجف الأشرف، ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م
- إحقاق الحق وإزهاق الباطل، المؤلف: نور الله الحسيني المرعشي التستري، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم – إيران.
- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، المؤلف: محمد بن الحسن الطوسي، حققه وعلق عليه: حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية.
- الاستذكار، المؤلف: أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ – ٢٠٠٠م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية – عرض ونقد –، المؤلف: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- أوائل المقالات، المؤلف: محمد بن محمد بن النعمان المفيد، دار المفيد طباعة – نشر- توزيع، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.
- بحار الأنوار، المؤلف: محمد باقر المجلسي، الناشر: مؤسسة الوفاء – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية. المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله شمس الدين، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- التاريخ الكبير، المؤلف: البخاري؛ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- تاريخ مدينة دمشق (تاريخ دمشق)، المؤلف: علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمري، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٩٩٥م.
- تأويل مختلف الحديث، المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، الناشر: المكتب الاسلامي – مؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- تفسير الصافي، المؤلف: الفيض الكاشاني، صححه وقدم له: حسين الأعلمي، منشورات مكتبة الصدر طهران، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

- تفسير القرآن العظيم، المؤلف: الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- تفسير القمي، المؤلف: علي بن إبراهيم القمي، صححه وعلق عليه: طيب الموسوي الجزائري، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر قم - إيران، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- التفسير المبين، المؤلف: محمد جواد مغنية، الناشر: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- تفسير نور الثقلين، المؤلف: عبد علي العروسي الحويزي، صححه وعلق عليه: هاشم الرسولي المحلاتي، مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع قم - إيران.
- تقريب التهذيب، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل ابن حجر، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن، المؤلف: أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. المحقق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣م.
- الجرح والتعديل، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي أبو محمد،

الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، المؤلف: يوسف البحراني، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- رحماء بينهم، المؤلف: صالح بن عبد الله الدرويش، الناشر: مبرة الآل والأصحاب، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- رسائل المرتضى، المؤلف: المرتضى، تقديم : أحمد الحسيني، إعداد: مهدي الرجائي، الناشر: دار القرآن الكريم مدرسة آية الله العظمى الگلپايگاني، ١٤٠٥هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: العلامة الآلوسي البغدادي. المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- زاد المسير، المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج جمال الدين، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ.
- السقيفة، طبع باسم كتاب سليم بن قيس، المؤلف: سليم بن قيس، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى.
- سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.
- السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن

عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
- الشافي في الإمامة، المؤلف: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، تحقيق: عبدالزهراء الحسيني، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر- طهران، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- شبهات طال حولها الجدل، المؤلف: قسم الدراسات والبحوث بجمعية الآل والأصحاب، الناشر: جمعية الآل والأصحاب.
- شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، المحقق: د. صالح بن محمد الحسن، الناشر: مكتبة الحرمين – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.
- شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م.
- شرح نهج البلاغة، المؤلف: ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الشيعة والمسجد الأقصى، المؤلف: أحمد طارق حجازي. من إصدارات لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة – فلسطين.
- الصاعقة في نسف أباطيل وافتراءات الشيعة على أم المؤمنين عائشة، المؤلف: عبد القادر بن محمد عطا صوفي، الناشر: أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي

البستي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى ١٤٣٣ هـ- ٢٠١٣م.

- صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، المحقق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الطبقات الكبرى، المؤلف: ابن سعد. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.
- العلاقة بين الصحابة وآل البيت. دراسة مقارنة بين أهل السنة والشيعة الاثني عشرية، المؤلف: عالية القرني، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي، الناشر: دار الجيل – بيروت، تحقيق: د. محمد جميل غازي، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي شمس الدين. المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- الكافي، المؤلف: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، صححه

وعلق عليه علي أكبر الغفاري، الطبعة الثالثة (١٣٨٨هـ)،

- كتاب السنة، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- كمال الدين وتمام النعمة، المؤلف: أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، المؤلف: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، حققه وعلق عليه لجنة من العلماء والمحققين، قدم له: محسن الأمين العاملي، الناشر: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان.
- مختصر التحفة الاثني عشرية، ألّف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه: علامة العراق محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، عام النشر: ١٣٧٣هـ.
- المستدرك على الصحيحين. المؤلف: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق:

شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، المحقق: عدد من المحققين، بدأت الطباعة ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.
- المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي. المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- مع الاثني عشرية في الأصول والفروع، المؤلف: علي أحمد السالوس، الناشر: دار الفضيلة بالرياض، دار الثقافة بقطر، مكتبة دار القرآن بمصر، الطبعة السابعة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- معاوية بن أبي سفيان شخصيته وعصره، المؤلف: علي محمد محمد الصلابي. الناشر: دار الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.
- مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، المؤلف: محمد جواد العاملي، حققه وعلق عليه: محمد باقر الخالصي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، حققه وعلق عليه وقدم له: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- المقنع في الغيبة، المؤلف: علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى، تحقيق: محمد علي الحكيم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي أبو الفرج، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- منهاج الفقاهة، المؤلف: محمد صادق الروحاني، ١٤١٨هـ.
- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، المؤلف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، تحقيق: عبد الرحيم مبارك، الناشر: مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية – مشهد.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ه.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، صادرة عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت.
- موقف الشيعة الاثني عشرية من الصحابة رضي الله عنهم، المؤلف: عبد القادر صوفي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية.
- النسب والمصاهرة بين أهل البيت والصحابة، المؤلف: علاء الدين المدرس، الناشر: دار الأمل، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- النكت والعيون تفسير الماوردي. المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية

- بيروت / لبنان.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بـن محمـد بـن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير. النـاشر: المكتبـة العلميـة – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م

- الوافي: محمد محسـن بـن مرتضى- المشـهور بلقـب الفـيض الكاشـاني، المكتبـة الإسـلامية، طهران.

- التشيع العربي حديث خرافة

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7018

- مجلة الراصد بعنوان: التعاون الإسرائيلي الإيراني، لأسامة شحادة، رصد فيه العديـد مـن أوجهه التعاون العسكري والاقتصادي بين الكيانين.

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4380

- مجلـة الراصـد: موقـع الشـيعة العـرب مـن المشرـوع الطـائفي ... حقـائق عامـة، لسـعيد السويدي

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7037

- مجلة الراصد، الوحدة الحقيقية للأمة

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=8139

- مجلة الراصد، مجمع التقريب بـين المذاهب .. الشـيطان يكمـن في التفاصـيل، معتـز بـالله محمد،

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6643&search=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8

- مركز الأبحاث العقائدية

http://www.aqaed.com/faq/6853 /

- مقال بعنوان: المسجد الأقصى والشعب الفلسطيني في ميزان الرافضة، لأحمد النعمي

http://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=10686#.Xqjw4GjXLIU

- يا سُنة العالم استيقظوا لا فرق بين تشيع عربي وفارسي، لعبدالرحمن السقاف
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7085

الفهرس